

علم الاجتماع

الدكتور
محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٣

دار المعرفة الجامعية
٤٠ بن سويف - إسماعيلية
٤٨٣٠١٦٣ : ٤

أغذات ٢٠٠٣

إبراهيم مصطفى إبراهيم
الإسكندرية

علم الاجتماع

علم الاجتماع

أستاذ الكوفة
محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الكوفة - جامعة الكوفة

دار المعرفة الجامعية
ب. ش. س. س. - الإسكندرية
١٩٧٢ - ١٩٧٣

إهداء

الى الروح الطاهرة

الى أمي

مقدمة

يتقدم الانسان منذ مطلع القرن العشرين في محاولته العلمية لفهم مجتمع الانسان . ولا زالت أمامه جهود كثيرة لابد أن يبذلها ليبلغ بالنسبة للمجتمع ما بلغه بالنسبة للعالم الطبيعى . ويتوقف قدر كبير من هذه الجهود على نجاح علم الاجتماع فى فهم الحقيقة الاجتماعية وتحديد أبعادها ، وتطويع هذا الفهم لابتكار تكنولوجيا اجتماعية تعبر وتيسر طريق الانسان فى عالم الانسان . كما أن تعقد حياة المجتمع الحديث وثقافة علاقاتها واتساع مداها ، ألقت على علم الاجتماع مسؤولية التقريب بين المتباعدين والتوفيق بين المتصارعين بإزالة الجفوة التى صنعها التخصص ومواجهة الانعزالية التى تنمو مع نمو الحياة الحضارية .

إن خبرة الفرد فى المجتمع الحديث المترامى الاطراف ، تقتصر على عدد قليل من الناس ، بل إن عددا كبيرا من الافراد قد ينغلغون داخل جماعة واحدة وينزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع . والمجتمع المعاصر ينقسم بطبيعته الى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يتيح للفرد أن يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حياته أن يخبر كل هذه الأقسام . ولذلك يظل الفرد بعيدا عن أغلب مواطنيه ، لا يعرف دوافعهم أو نظرتهم أو طريقتهم فى الحياة ، ولا القيم التى تسيطر على سلوكهم الاجتماعى . ومهما كانت أيديولوجية المجتمع واحدة ، إلا أنها تتعدل فى أقسام المجتمع الواحد ، وتلبس رداء كل جماعة بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز فى الحياة . ومن أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة ، فهو وحده الذى يقدم صورة متكاملة لحياة المجتمع ، ويعطى أهمية للمسائل المتعلقة بالاختلافات والتضاربات ،

ويحاول أن يتعمق اتجاهات الفعل الاجتماعي والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية التي تترتب على ذلك .

أن علم الاجتماع يحاول أن يمد بصره بعيدا ليدرك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله . فمن طريقه يستطيع الفرد في المجتمع أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين أو في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طوال حياته أن ينتمى إليها أو أن تكون له بها صلات . واذا فُعل الاجتماع ينمي التكامل الاجتماعي ، وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

هذا إلى أن علم الاجتماع يستطيع أن يقدم معاونة جوهرية في تحديد الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها ، ويمكنه أن يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها ، ويظهر ذلك واضحا من أن السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار لا يمكن أن تقوم على أساس من العادة أو العاطفة ، ولن يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته ، إلا إذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة في مثل هذا المجتمع ، ومن الضروري للمخطط أن يطعم على وجه الدقة معوقات التنير وعوامل التأخير التي قد تلبس ثيابا تضل ، غتساير في الظاهر وتخرّب في واقع الأمر .

وبعد ... لقد حاولت في هذا الكتاب أن أتقدم خطوة أخرى بعد «مقدمة في علم الاجتماع» في طريق استكمال مقومات علم الاجتماع الأساسية ليكون مرجعا للطالب وعونا للقارئ في فهم المجتمع الذي نميش فيه وقد عرضت من أجل ذلك ما تصورته ضروريا في ضوء تقدم علم الاجتماع في مجتمعنا .

ولقد حرصت على أن تكون فصول الكتاب شاملة للتاريخ والنظرية والمنهج والموضوعات المهمة التي صارت محل اتفاق بين عدد كبير من علماء الاجتماع . ولكنني لم أتعرض لموضوعين هامين ، هما التنازل

السياسي والنظام الديني ، واكتفيت بالاشارات المتعددة لهما ، التي وردت في أكثر من موضع عند مناقشة الموضوعات الاخرى المرتبطة بها .

ان من يكتب في العلم ، لا يكتب آخر كلمة فيه ، لان العلم يتقدم دائما عن طريق الاضافات التي يضيفها الباحثون الذين يتجددون ويقنعون باستمرار . وبدون هذا التجديد والتعاقب يتجمد التراث الثقافي وتتوقف خصوبة العلم . ومن أجل هذا سأرحب بكل نقد بناء ، لانني اعتبر هذا النوع من النقد جزءا متما لرسالة العلم .

ان المرء لا يستطيع أن يعلم على وجه الدقة ، ما الذي شكل تفكيره وحده ، لانه من الصعب تتبع كل الخيوط التي تشابكت وتفاعلت خلال سنوات طويلة بطرق متعددة ، حتى بلورت هذا الاتجاه أو ذاك . ولكن مهما كانت الرؤية عسيرة ، فانني أرى مصباحا على الطريق : رائدي وأستاذي الدكتور محمد ثابت المنفدي ، بدوته ، تحث طريقي الى ذاتي والى علم «المجتمع» ، وبصحبة عرخت الفضل والصفاء . لقد اشترك هو والأستاذ الدكتور محمد عبد المحز نصر ، ايجابيا في رعاية أول تقدم علمي أحسزته ، اشرافا وتوجيها ، وسوف أظل ذاكرة لهما مواقف لا تنسى . أما الأستاذ الدكتور علي سامي النشار فهو لي المعلم الصديق .

ولا يفوتني أن أذكر بالشكر والامتنان ، أصدقائي وزملائي وطلابي الذين تعلمت الكثير من مناقشاتهم ونقدتهم البناء .

عاطف غيث

محتويات الكتاب

مقدمة ز

الفصل الاول

تمهيد ١

.. اتجاهات التفكير الاجتماعي قبل قيام علم الاجتماع (الشرق

القديم، اليونان، الرومان، ابن خلدون، فلسفة التاريخ) ... ٥

- فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ١٥

الفصل الثاني

ميدان علم الاجتماع ٢١

تعريف علم الاجتماع ٢٤

موضوعات علم الاجتماع ٣٠

أهمية التفاعل المنظم ٣٩

أهمية القمامة ٤٢

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ٥٢

الاقتصاد ٥٢

علم النفس ٥٤

علم السياسة ٥٥

التاريخ ٥٧

الانثروبولوجيا ٥٨

القيمة العملية لعلم الاجتماع ٦٠

الفصل الثالث

علم الاجتماع والمنهج العلمي ٦٥

خصائص العلم ٦٧

مفاهيم ضرورية ٧١

المنهج العلمي ٧٥

تطبيق المنهج العلمي عمليا ٧٧

مبادئ نامية في البحث ٧٩

٨٤	خطبات المنهج العلمي
٨٦	الاختبار والوصف والتفسير
٨٧	التفسيرات
٨٩	كيف تختار موضوعات البحث

الفصل الرابع

المجتمع والحياة الاجتماعية

٩٣	تعريف المجتمع
٩٥	المجتمع والفسرد
١٠٣	العمليات الأساسية في الحياة الاجتماعية
١٠٦	التوازن والتنافس والصراع
١٠٨	التوافق
١٠٩	التمثيل
١١١	عوامل التأثير في التعاون والتنافس
١١٢	المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية
١١٣	مكونات التكامل الاجتماعي
١١٥	العوامل المؤثرة في التكامل
١١٨	الجماعات والتنظيم الاجتماعي
١٢٠	

الفصل الخامس

المجتمعات المحلية

١٤٥	تعريف المجتمع المحلي
١٤٧	أهمية البيئة الجغرافية في المجتمع المحلي
١٥٢	المجتمع المحلي الحضري والقرى
١٥٣	خصائص الحضرية
١٥٤	الدراسة العلمية للمجتمع الحضري
١٦٠	تعريف المدينة
١٦١	المقارنة بين الحياتين الحضرية والريفية
١٦٥	نموذج المدينة
١٦٦	الفوارق الأساسية بين الحضر والريفية
١٦٨	النسق الطبقي الحضري
١٧٦	مستقبل الحياة الحضرية
١٨٠	

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

١٨٣	أهمية دراسة النظم الاجتماعية
١٨٣	البناء والوظيفة
١٨٦	الجانب الوظيفي في النظم الاجتماعية
١٩١	العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية
١٩٤	انتقال الوظائف من نظام لآخر

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع

١٩٩	مقدمة
٢٠١	الاقتصاد والقدرة
٢٠٢	المعالم التمييزية للاقتصاد القديم
٢٠٥	تطور الاقتصاد
٢٠٦	الاقتصاد الاشتراكي
٢١٢	الخصائص المشتركة للملك الاقتصادي

الفصل الثامن

الأسرة

٢١٥	الدراسات الأسرية
٢١٧	تعريف الأسرة
٢٢١	العائلة والأسرة
٢٢٥	مظاهر البناء الأسري
٢٢٦	الضبط العام والزواج
٢٢٦	الأساس البيولوجي
٢٢٧	تنظيم الأسرة
٢٢٩	وظائف الأسرة
٢٣١	مشاكل الأسرة
٢٣٢	التوافق الزوجي
٢٣٥	عوامل ما قبل الزواج
٢٣٦	

٢٣٧	عوامل ما بعد الزواج
٢٣٧	تغير العائلة في المجتمع العربي ونتائجه

الفصل التاسع

٢٥١	قواعد الضبط والامتثال في المجتمع
٢٥٣	تعريف الضبط الاجتماعي
٢٥٨	المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي
٢٦٢	ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف
٢٦٤	تطويع التصدع او للتوتر وسياسته
٢٦٧	ميكانيزمات الحصار والتجويع
٢٧١	فاعلية الضبط الاجتماعي
٢٧٣	المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعي

الفصل العاشر

٢٧٥	أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع
٢٧٧	المجمل التاريخي لدراسة التمايز والتفاضل
٢٨٤	أساس التمايز في المجتمع
٢٨٦	المركز الاجتماعي والترتيب الطبقي
٢٨٩	الطبقات الاجتماعية
٢٩٥	نظرية كارل ماركس
٢٩٧	نظرية موروكين
٣٠١	نظرية لويد وورنر
٣٠٧	التنقل الاجتماعي
٣٠٩	اسباب التنقل الاجتماعي

الفصل الحادى عشر

٣١١	التغير الاجتماعي
٣١٣	التغير والتقدم
٣١٧	افكار ضرورية لفهم التغير الاجتماعي
٣٢١	انواع التغير الاجتماعي

٣٢٣	العوامل العليا في التفسير
٣٢٥	التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل
٣٢٦	تفسير التغير الاجتماعي
٣٢٦	العوامل الأساسية
٣٣٠	مستويات التغير
٣٣٣	الطابع الدوري للتغير
٣٣٦	نسبية التغير

الفصل الثاني عشر

٣٣٩	التغير والتخطيط والحرية
٣٤١
٣٤١
٣٤٣
٣٤٥
٣٤٩
٣٥١
٣٥٣
٣٥٣
٣٥٤

الفصل الأول

تمهيد

تمهيد

ترداد مقدرة الانسان في عالم اليوم ، على السيطرة على العالم الطبيعي ، ووصل في هذا الصدد الى اكتشافات هامة جداً • لا نعرف على وجه التحديد آثارها في حياة البشر المستقبلية • فالزراعة أول اختراع جوهري في تاريخ المجتمع الانساني ، وضعت حداً لتنقل الانسان الدائم وحيرته ونظمت لأول مرة حياته الاجتماعية ، وأتاحت له فرصة الاستقرار والفراغ بعض الوقت ، الذي استغله في التفكير ، فأنشأ الحضارات الاولى في الوديان الخصبة ، التي انبعث منها التقدم الانساني ، في كل ميادين الحياة • وكان لاختراع الكتابة الوسيلة الكبرى التي مكنت الانسان من حفظ تراثه الثقافي والاجتماعي ، وأتاحت لهذا التراث فرصة للتجمع والتراكم على مر الاجيال ، مما مكن الانسان أن يزيد من سيطرته على العالم الطبيعي وينمي قهرته على الكف والاختراع •

وباكتشاف القوة المبركة المستتلة عن قوة الانسان والحيوان ، دخل المجتمع الانساني مرحلة جديدة من تطوره ، ظلت تنمو وتغير من طابع الحياة الاجتماعية ، حتى اكتشفت الطاقة النووية التي حملت معها نذيراً وبشيراً في وقت واحد لمجتمع الانسان • والجهود التي تبذل الآن لمنع تحقق نذرها ، ينظر اليها غالبية البشر في كل أنحاء العالم اليوم بأمل كبير لتجنب سحق تراث الانسان •

وقد أحس الناس في كل مكان أن فهم البشر أنفسهم لم يحرز تقدماً كالتيقدم الذي تم في مجال السيطرة على الطبيعة ، وهذا راجع الى أن محاولات الانسان فهم حياته بدأت متأخرة جداً • ومن أجل هذا يتزايد الاهتمام في كل ركن من أركان العالم اليوم بعلوم المجتمع ، وقد أصبح هذا الاهتمام سياسة التعليم وأساس الرعاية الاجتماعية ، عندما تأكد

العلماء وقادة المجتمعات أن الإصلاح الاجتماعي لن يحقق غايلته إلا اذا تم على أساس فهم علمى لبناء المجتمع ووظائفه وعوامل تغييره ، وأن معالجة شؤون الحياة الاجتماعية ، يجب أن تستثير بالعلم وتقوم على فهم عميق بنتائج أبحاثه •

وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع ، لا يقف بعيداً عن مشكله ، لان كل مشكلة تمثل موضوعاً من موضوعاته الأساسية • ولذلك هتذى يتخصص فى علم الاجتماع يتخصص فى فهم المجتمع ومشكله بالضرورة • وعالم الاجتماع قد لا يشترك بشخصه فى تنفيذ خطة العلاج الاجتماعى ، الا أن أبحاثه يجب أن تكون القاعدة التى ينبعث منها كل تفكير علاجى ، لأنها تقوم على النظرة المتكاملة لمعائق الحياة الاجتماعية ، والتساند الضرورى بين أجزاء المجتمع فى واقع الامر •

• ان عمر علم الاجتماع لا يتجاوز مائة علم على الرغم من التاريخ الطويل للانسان الذى انقضى قبل أن يظهر • وفكأؤنا — بقدر ما نعلم — لا يزيد على ذكاء أقراننا فى المجتمعات السابقة ، وليست هناك علامات أو دلائل تشير الى أن زماننا يتميز بظهور عبقریات مفاجئة تختلف عن عبقریات الأزمان الماضية • وكل ما لدينا أكثر مما كان لدى المجتمعات القديمة ، أن ثقافتنا أوسع مدى لأنها الآن فى قمة تراكبها عن طريق العناصر التى أصلها البشر اليها منذ أن ظهر النوع الانسانى على هذه الارض⁽¹⁾ • وقد يكون من حسن الاجابة أن نفعل تساؤل البعض من السبب الذى من أجله لم يظهر علم الاجتماع قبل ذلك ، لان مثل هذا التساؤل لا يخص علم الاجتماع وحده بقدر ما يخص كل العلوم التى توالى انفصالها فى تاريخ افكر الانسانى عن الفلسفة كمعارف موضوعية محددة كالعلوم الطبيعية والبيولوجية وغيرها ، فالظروف الثقافية المتطورة اتساعاً واتساع نطاق العمران الانسانى على الارض فرض على الانسان منهجياً الانتقال من القياس الى الاستقراء ومن التعميم الى التخصيص

(1) Don Martindale; The Nature and Types of Sociological Theory, London, 1961, p. 2.

دون مساس بالمود الضروري الى الكليات أو العموميات لضمان فهم
أكمل للعالم الذي نعيش فيه • فالمعرفة الانسانية وحدة متكاملة ،
وتجزئتها ضرورة ثقافية ملحة ، لكن الإبقاء على التجزئة والامعان في
التمييز بعثرة للعقل الانساني وخلقاً لمشاكل سوء الفهم وقصر النظر الى
جانب التحيز والفضالة ، الامر الذي يعاني منه المجتمع الانساني اليوم •
اذن فعلم الاجتماع — في واقع الامر — ليس حادثاً منعزلاً في تاريخ
الفكر الانساني ، كما أنه ليس اختراع فرد أو أكثر ، لأنه يمثل نشاطاً
مستمراً ، وتراثاً ثقافياً أصيلاً •

اتجاهات التفكير الاجتماعي قبل قيام علم الاجتماع :

أولاً : يجمع مؤرخو التفكير الاجتماعي على أن التفكير الصيني
والفلسفة الاجتماعية عندهم تمثل أقدم تفكير منظم عن المجتمع قبل عصر
سقراط • ويمكن أن نلخص خصائص التفكير في الشرق القديم من وجهة
النظر السوسيولوجية فيما يلي :

أ () لم يكن ذا طابع منظم ، وغير نابع عن دراسة مقصودة لذاتها ،
وانما كان صدى للظروف الاجتماعية والحكمة السائدة • ولهذا يعبر عن
الفرد أكثر مما يعبر عن الجماعة •

ب () كان فردياً في طابعه يعكس التجربة الشخصية ، وإن كان في
بعض الأحيان يعكس مشاعر أو سلوك طبقة معينة • وخاصة تلك التي
ينتمي اليها الكاتب •

ج () أغلب أجزاء النظرية الاجتماعية تدور حول الاهداف النفسية
المعالجة ، ولذلك زخر مثل هذا النوع من التفكير بالنصائح وبيان طرق
النجاح في الحياة ومعاملة الناس •

د () كان أسوب الكتابة مليئاً بالجميل للخطابية ، مشحوناً بالعاطفة ،
يميل الى التحيز وذلك من حيث الاتجاه والمضمون •

هـ () وقد انتظمت جميع الكتابات تقريباً النزعة المحافظة ، أو بمعنى
آخر غابت عن المفكرين معاني التقدم الاجتماعي أو التغير ، كما أن

التفسير الاجتماعي كان يدور في حلقة مفرغة قاعدتها القوى التي لا سبيل إلى السيطرة البشرية عليها ، أى أن العملية الاجتماعية كانت في جانب سبب واحد هو « القوة الخارقة » .

ثانيا : وقد انتقل تفكير الإنسان في المجتمع نقلة أساسية بظهور الفلسفة اليونانية ولذلك يعتبر التفكير اليوناني في المجتمع أول تفكير منظم ، لأنه كان جزءا من إطار المذاهب الفلسفية الكبرى التي أرسيت قواعد المعرفة الانسانية في كل نواحيها . وقد كان هذا التفكير غنيا وعميقا إلى الدرجة التي رسم معها الخطوط وحدد المعالم التي لازال الفكر الاجتماعي — بصورة ما — يترسمها حتى اليوم . وقد انطوت كتابات اليونان عن أصالة وعق ومنطق لم يسبقوا إليه ولكننا لانستطيع أن ننسب أصالة الفكر الاجتماعي هذا إلى البيئة الاجتماعية وحدها على الرغم من أن أثرها على اتجاهه وما اتخذه من صور لا يمكن إنكاره . فلم تكن هناك دولة تجمع في نظامها السياسي الموحد جميع الشعوب المتناثرة التي كانت تعيش في اليونان وقتئذ ، الأمر الذي أدى إلى قيام النزعات القبلية والتي أثرت إلى حد كبير في تفكير اليونان عن ظواهر الحياة الاجتماعية . ولما كان التنظيم الاجتماعي عند اليونان قائما على أساس وحدة المدينة ، فقد أدى ذلك إلى تشابه أبناء المدينة الواحدة مما أفسح الطريق أمام النظريات اليوتوبية التي ميزت أعمال أفلاطون بوجه خاص .

ولعل أهم ما في أعمال أفلاطون بالنسبة لتاريخ علم الاجتماع هو القوانين Laws فقد سبق التطورين في القرن التاسع عشر عندما تحدث عن طبيعة التطور الاجتماعي وعن الزمن الذي يستغرقه لينحدر مده . وعلى العكس من المفكرين الاجتماعيين الذين سبقوه ، حاول أفلاطون أن يفهم المجتمع وأن يطله كوحدة أى أنه بالمفهوم الحديث لملم الاجتماع كان ينظر إلى المجتمع ككل مترابط أجزاءه لتكون كلا متساندا .

أما أرسطو فقد كان أكثر مفكرى اليونان أثرا في الفلسفة الاجتماعية ويرجع ذلك إلى عمق تفكيره ونظرته النافذة إلى ما يسمى الآن بالعمليات

الاجتماعية الاطراحية • ونظرا لمسيطرة تفكير أرسطو على أفكار العصور الوسطى فقد كان له قصب السبق على أفلاطون خصوصا في بحثه عن أسس العلاقات السياسية والاجتماعية • وفى المجلد الاول يعتبر كتابه « السياسة Politics » مجفلا الى حد ما لدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق المنهج الاستقرائى Inductive method بينما كان أفلاطون معتمدا كلية فى تحليله الاجتماعى على المنهج القياسى Deductive method وأهم من هذا كله ما قرره أرسطو فى كثير من كتاباته من أن الانسان حيوان اجتماعى أو كائن اجتماعى Social Being وقد استمد أرسطو من هذه القضية ضرورة وجود العلاقات الاجتماعية ليمكن للشخصية أن تنمو وأن تتخذ الطابع الانسلى كما أشار الى شخوذ الشخصية التى تتجه اتجاها غير اجتماعى •

وقد كان تفسير أرسطو للتطور الاجتماعى قائما على أساس الغريزة الاجتماعية التى تعتبر امتدادا للطبيعة الاجتماعية للانسان • وفى هذا الصدد يعتبر أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون الذى تبنى التفسير الاقتصادى النفعى الى الحد الذى دعاه الى رفض ما يسمى بالواقع الانسانى • وعلى الرغم من أن تحليل أرسطو للمجتمع كان معتمدا وواضحا الا أنه يضاهاى أفلاطون فى تحليله المتقن للاساس الاقتصادى الذى يقوم عليه المجتمع •

ثالثا : كان الرومان منشغلين بالتفكير القانونى والعملى • ولذلك لم يكرسوا جهودهم للتفكير الفلسفى التجريدى • وكل ما فعلوه فى هذا الصدد تكييف الفلسفة اليونانية لتناسب ظروفهم أو لتخدمهم فى تطوير القانون والتنظيم السياسى • أو بمعنى آخر لم يكن لهم شأن فى خلق نظريات فلسفية جديدة عن الدولة أو المجتمع • ولعل انشغال الرومان بخلق امبراطورية واسعة أتاح لهم الفرصة للاتصال بنظام تشريعية متعددة ومختلفة أو بالمعنى السوسىولوجى كان أمامهم فرصة للاتصال النقاى بثقافات متعددة الامر الذى جعلهم يستحدثون نظريات عن أصل القانون وطبيعته •

هذا وقد كانت نظريات الرومان الاجتماعية أساسا هاما في الفلسفة الاجتماعية المسيحية التي يمثلها آباء الكنيسة التي يمكن تلخيصها كما يلي: (٣)

١ (الجنس الانساني اجتماعي بالطبيعة • ولهذا كان المجتمع طبيعيا •

ب) النظم الاجتماعية الحالية ولو أنها تقدم خدمة عظيمة للإنسان، إلا أنها لا تقارن بالنظم الموجودة في المملكة الالهية •

ج) الإصلاح الاجتماعي غير مهم وغير للإنسان أن يبحث عن صالحه الحقيقي في الحياة الآخرة ، لأن إصلاح الحياة الأرضية والظروف المعيشية التي يعيشها الإنسان الآن ليست هدفا ينبغي أن يسعى إليه الفرد في حياته القصيرة •

د) الفقير في العالم الأرضي جزء من العالم الالهى ، والفقر هنا مرتبط بالصفاء والقرب من الله •

رابعا : ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) يعتبر ابن خلدون كما يقول هارى بارنس (٣) أول كاتب يتعرض لفكرة التقدم ووحدة العمليات الاطرادية الاجتماعية • وأهم ما يميز هذا المفكر هو فصله بين ما سماه بالتاريخ القصصى المملوء بالخرافات والافهام وبين التاريخ العلمى الذى يقوم على تحرى الحقائق ورفض المسائل التى تتناقى مع طبائع الاشياء وتسلسل الاحداث كما أنه وجد أن الحياة الاجتماعية لا تسير وفق أهواء المؤرخين وانما تسير على أسس قوانين ثابتة • ونادى لذلك بضرورة قيام علم لحراسة المجتمع سماه «علم العمران» •

والإنسان في رأى ابن خلدون اجتماعي بطبعه ، لأن حاجاته متعددة ومتنوعة ولا يمكن أن تتوفر له الا بالجهود المشتركة التى يبذلها الافراد متعاونين • ولكن صراع الرغبات يؤدى الى المنازعات الامر الذى تصبغ

(2) Barnes. H. E. An Introduction to the history of Sociology Chicago, 1948, p. 14.

(3) Ibid., p. 25.

معه الحكومة ضرورة ملحة لغرض الاستقرار والنظام • ويعتبر تحليل ابن خلدون للمجتمع البدوي والاجتماع الحضري من أروع ما كتب في هذا الموضوع حتى الآن • كما أن تطيله لأثر البيئة الطبيعية على المجتمع لم يساويه في ذلك الأبودان ومنتسكيو •

ويعتقد بارنس أن أهم تجديد لابن خلدون هو عرضه المتقن لوحدة واستمرار العمليات التاريخية كما أنه توصل إلى فكرة المراحل التي تمر فيها المدينة وتكشف في وضوح أن الحضارة في حالة تغير مستمر مثل حياة الفرد تماما • وأشار بوضوح إلى اتحاد العوامل النفسية والبيئة في عمليات التطور التاريخي ويقول بارنس أيضا أن ابن خلدون يعتبر بحق مؤسس فلسفة التاريخ لأنه سبق «فيكو» الذي كان يعد إلى عهد قريب مؤسس هذه الفلسفة بصوالى ثلاثة قرون من الزمان • ولكن كتاباته في هذا الموضوع لم تكتشف وتترجم إلى اللغات الأوروبية إلا منذ عهد قريب •

ويقول سوروكين^(٤) (وهو من أكبر علماء الاجتماع المعاصرين) ان ابن خلدون ناقش تقريبا جميع المسائل التي ترد دائما في موضوعات علم الاجتماع وفروعه المختلفة في ضوء اصطلاحاته عن الحياة البدوية والحياة الحضرية وتبدو كثير من آرائه حديثة إذا نظر إليها من وجهة نظر علم الاجتماع الحديث • ويمكن وضع ابن خلدون جنبا إلى جنب مع افلاطون وأرسطو وفيكو وأوجست كومت على أنه أحد مؤسسي علم الاجتماع • كما أنه في مجال التاريخ العلمى • يعتبر مؤسس التاريخ العلمى •

خامسا: بودان : (١٥٣٠ - ١٥٩٦) كتب ست كتب في «الجمهورية» بطريقة علمية تختلف عن طريقة مكيافلى العملية وطريقة مور الاخلاقية ويعتبر أول من استخدم نظرية الشروط الطبيعية والجغرافية في الظواهر الاجتماعية وعالج مشكلة السلطة وقرر أن العالم في زمانه يحتاج إلى قوة ملكية ثابتة ، وتمرض في كتابه الرابع إلى الحكومات في نشأتها

(٤) Sorokin P. Society, Culture and personality, p. 10.

وتطورها وفنائها مع الاشارة الى الظروف التي تغير من مستقبل الدولة والسياسات الرشيدة والفاطمة التي تنتهجها بعض الحكومات ويتطلب عليه في بحوثه منهج الاستدلال وان كنا نظن أنه اتبع مايسمى بالاستدلال الاستقرائي عند معالجة تعميماته التي بناها بناءا تاما * ويوضع بودان في تاريخ الفكر الاجتماعي في أول حلقة من سلسلة المفكرين السياسيين التي نستطيع أن نضم اليها هوبز ولوك وفيلكو ومنيسكيو *

من كل هذا نتبين كيف سارت محاولات تفسير الحياة الاجتماعية الى النضج ، على الرغم من تأثير كل مفكر من المفكرين السابقين بظروف عصره وبالمذهب الفلسفي الذي يؤمن به ، الى جانب غلبة نوع معين من التفسير عليه * فبعضهم كان يتجه في دراسته اتجاها قانونيا والبعض الاخر يتجه اتجاها جغرافيا أو سياسيا أو اقتصاديا * وعلى أي حال فقد أسهمت هذه الكتابات في تقديم موعد ولادة علم الاجتماع *

ومن أبرز المحاولات التي ظهرت لتفسير الحياة الاجتماعية المحاولة التي عرفت في تاريخ الفكر الاجتماعي ، بمدرسة العقد الاجتماعي والتي كان من أعلامها فولتير وروسو وهوبز ولوكولسوف أكتفى هنا بالاشارة الى هذه المدرسة دون عرض آرائها ، لانها في الواقع تعتبر محاولة فلسفية يمكن أن نضمها الى محاولات لفلسفة التاريخ *

فلسفة التاريخ :

تعد فلسفة التاريخ المحاولة الاخيرة لتفسير الحياة الاجتماعية ، السابقة مباشرة على قيام علم الاجتماع * فقد اتجه كتابها الى تفسير تطور المجتمع الانساني عامة في مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل * ومع خروج هذه المحاولة على المنهج العلمي كما يظهر من أعمال فيكو وكوندرسيه وغيرهم حتى أوجيست كومت وتوينبي وشبنجلر وسوروكين — بطريقة ما ، الا أنها كشفت عن الحاجة الماسة الى علم لدراسة المجتمع ولنسمه الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع كما انتهي الى هذه التسمية أوجيست كومت *

وفلسفة التاريخ شأنها شأن أي مبرغة أو كشف انساني نتيجة لتطور أو لوقائع معينة أدت اليه تشير اليها لهما يلي :

١) المحاولات التي قام بها آباء الكنيسة والكتاب المدرسيون وعلى
الأخص القديس أوغسطين — في تفسير التاريخ على أنه مظهر لفعل
العناية الإلهية وتدخلها في الشؤون الانسانية .

ويقول بعض النقاد — أن « مدينة الله » التي وضعها القديس
أوغسطين كان لها أثر كبير في فلسفة التاريخ وفي الخطوط الرئيسية التي
سارت عليها إذا اعتذاها الكتاب الذين كتبوا فيها في القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر . والمعروف أن فكرة التدبير الإلهي والقضاء والقدر كانت
مسيطرة على كتابات المدرسين جميعا . وكانوا يعتقدون أن الأمور
الانسانية تجري لمستقر لها بتدبير حكيم أعظم .

ومما يسترعى النظر أن نفس الفكرة ولكن في ثوب آخر غير ديني
بالطبع — بقي مميذا لبعض خلفاء التاريخ الحديثة — التي يظن
البعض أنه ليس هناك ثمة علاقة يميزها وبين كتابات المدرسين . ولكن
ليس معنى عرض الفكرة عرضا جديدا في ثوب جديد المكن بلها هي
الأخرى جديدة . فلو اعتقدنا ذلك لكنا متجنبين على الحقيقة .

ب) التحول الاجتماعي : تميز العصر الحديث عن العصور السابقة
بالتحول السريع الذي لحق جميع النواحي الفكرية والعلمية بل والطبيعية
أيضا ، فلم تعد العقائد القديمة ولا التفسيرات البالية كافية لتفسير مثل
هذا التحول . فكان لابد من قيام علم يبحث هذه المسائل في ضوء جديد
من جهة — وبينعت في المجتمع الانساني وتاريخه من جهة أخرى .

وهكذا تهيأت الفرصة المناسبة لفلسفة التاريخ أن تظهر وأن تعمق
جذورها . وإذا كان المفكرون الفرنسيون أمثال روسو وكونت قد قاموا
بمحاولات من هذا القبيل فإن أثرهم ليس كآثر المفكرين الألمان الذين
كان لهم النصيب الأول في هذا الميدان .

وإذا وقع أن أهم دعمة قامت عليها فلسفة التاريخ أو بمعنى آخر
أهم الأسباب التي أدت الى قيام هذا الضرب من المعرفة — وهو التحول
الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية والسياسية والدولة نتيجة للتحول
الصناعي وما صحبه من تطورات عميقة تردد صداها في مختلف أنحاء

العالم • فرأى المفكرون نظما تنهار بأكملها أمام أعينهم مفسحة المجال لنظم وتقاليد أخرى جديدة جريئة ما كانوا يتوقعون أن تظهر يوما • بل كانت ستظل في نظرهم أحلاما تداعب الثمراء والفلاسفة • ولسوا بأنفسهم الاثر العميق الذى أحدثه هذا التطور في عقلية الانفراد والشعوب وأثر ذلك على معتقداتهم وأساليب حياتهم ونظريتهم العامة الى الحياة •

وطبيعى أن كل أزمة تواجه الانسانية أو كل تطور يقلب النظام رأسا على عقب يدعو الى التفكير والتدبير • ولذلك ينهض المفكرون وذوو الفطنة لمحاولة التفسير والتيقن أو بمعنى آخر لمحاولة التبرير وإقامة أساس عقلى منطقي يطمئن اليه — ومن ثم كانت فلسفة التاريخ •

هذا وتناول فلسفة التاريخ المعاصرة أن تقترب من علم الاجتماع وأن تعتمد في أكثر دراساتها على أحدث ما وصل اليه العلم في أبحاثه المختلفة • الا أنه بالرغم من ذلك فطالما أنها تحاول أن تخضع هذا الفهم الواسع من العلاقات المتشابهة المعقدة الى قانون عام شامل لا مدخل للظن ، أو الاحتمال عليه — فلنأخذ سنظل بميدة عن العلم فإذا ما تغلّت عن هذه الصفة فليس من مبرر لوجودها إذ أن علم الاجتماع يقوم بهذه المهمة وقد استقرت مناهجه وأصوله •

الا أنه بالرغم من ذلك فناننى أعتقد أن فلسفة التاريخ لازمة كأحد العناصر المكتملة للحركة العقلية بصفة عامة التى تسود في مجتمع معين والتي تقنع كثيرا من الناس فهي بلقية ما بقيت للفلسفة • وسأعرض هنا لرأى كل من شبنجلر وسوروكين باعتبارهم يمثلون فلسفة التاريخ المعاصرة — وفي وصفنا سوروكين كفيلسوف تاريخ شئ من التجاوز — ولكى أدخله هنا لرأى له في تطور الحضارة أو التاريخ بصفة عامة •

شبنجلر: أحدث كتابه «تدهور الغرب» ضجة كبرى في ميادين المعرفة جميعا وعلى الاخص في ميدان فلسفة التاريخ — بل لقد أحيا كتابه هذا فلسفة التاريخ بعد أن كان قد ظن أنها قد ماتت • وتتلخص أهم نظرياته في الامور الآتية :

١ (ارتضى الفصل بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الطبيعية كما

قال بذلك وندلبلاند وديكارت الا أنه لم يصف تفضيله للمنهج التاريخي في معالجة مسائل التاريخ . فإذا كان المنهج الطبيعي يصلح خاصة للعلم الطبيعي فإنه يقتصر عن تفسير التاريخ الانساني ولذلك فالمنهج التاريخي هو الوحيد الذى يوفقنا على حقائق التاريخ الانساني .

ب) وأهم شيء فى فلسفته نظريته فى الحضارة — فالتاريخ العالمى هو تاريخ بعض المدن والكبرى . والمشاهد أن كل حضارة كبرى عبارة عن كائن عضوى ينمو ويتدهو ويموت . وكل حضارة كبرى لها خصائصها المميزة الا أنها جميعا تتفق فى تاريخها العام واتجاهها نحو الفناء .

ج) والدرجة الأخيرة من تاريخ الحضارة هى المدينة — بالمعنى ما يمكن أن يحمله اللفظ من معنى فنى — وهذه تتميز بوجود نوع من سيطرة المراكز العليا تعتبر رئيسية فى المدينة .

سوروكين : يرى سوروكين أن الثقافة تتطور فى اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم ثم يحدث أن يتغير الاتجاه وقد يكون التغير على نحو مستقيم أيضا أو ذبذبة أو مطابقا لمنحنى معين ولكن المهم أن كل تطور يبدأ لا يلبث أن يصل الى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا .

وقد تعود الثقافة فى مجرى هذه التغيرات غير التامة وغير المنتظمة الى بعض الحالات التى كانت عليها سابقا . وبذلك يقترب التطور الى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع فى تاريخ المجتمع الانسانى .

ويمكن تفسير حركة التطور هذه — بالآثار التى يتركها أحد عناصر الدجاج فى سيره على الرمال — فبالرغم من أنه يستمر فى الحركة الا أنه يغير اتجاهها باستمرار فى دوائر غير منتظمة — ولكن الشيء الثابت فى حركته أنه بالرغم من استمرار تقدمه الا أنه لا يتبع طريقه ولا يحافظ على اتجاهه فى دقة وتحديد . . . الخ .

ويرى على أساس الدراسات والابحاث المستفيضة التى ضمنها كتابه الكبير⁽⁵⁾ أن الثقافة وإن كانت لا تسير على نظام أو اتجاه معين أو تتبع

(5) Sorokin, P. A., Social and Cultural Dynamics (4 Vols.) New York, 1937-1941.

خطوطا دائرية لمانها تتميز بخاصية دائمة وهذه الخاصية ترتد في صميمها الى الروح المعلمة أو المظهر المميز العلم — وتتخلص في أن الثقافة تميل الى التذبذب في فترات غير منتظمة بين ثلاث نماذج ثقافية كل له أصوله العامة وأسس الروحية وما يصلح به من بناء اجتماعي خاص .

١ - الاول هو الثقافة الفكرية : ولها تدرك الحقيقة على أنها شيء غير محسوس وغير ملدى وهذا يؤدى الى قيام ضرب من الادب الروحي والموسيقى والى قيام حكومة ثيوقراطية ونظام عقلى في التنظيم الاجتماعى واتجاه رمزى تجريدى فى الفن .

٢ - الثانى هو الثقافة المادية أو الحسية : وتتميز بأن الحقيقة واقعية تجريبية — ومن ثم فالاتجاه الى الحكومة الاوليغرافية أو الى الادب الواقعى والفلسفة الابيقورية .

ويعتقد سوروكين أن الثقافة الغربية وصلت اليوم الى أقصى مراحل الثقافة الحسية أو المادية وهى بسبيلها اليوم الى التحول الى الثقافة الروحية أو المثالية .

٣ - الثقافة الروحية أو المثالية : وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والايديولوجيات سواء كانت ايديولوجيات سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أى أن الاتجاه يكون الى الحكومات الديمقراطية والى الفلسفات المثالية الاغلاطونية ويغلب التفكير الروحي على التفكير المادى . وتصبح المعرفة عقلية لا تجريبية .

هذا ويختلف سوروكين عن فلاسفة التاريخ فى موقفه من تفسير التطور الاجتماعى التاريخى بوجه علم فهو :

١) لم يقطع برأى محدد جازم فى الاتجاه الذى يتخذه هذا التطور بل وقف موقفا لا أحريا واكتفى بأن عين الاحتمالات الممكنة فى هذا السبيل .

ب) وهو بعد ذلك لم يبين تعميماته على أسس افتراضية أو على

مجرد تجريدات عقلية • بل على أساس الأبحاث العلمية الواقعية التي يقوم بها علم الاجتماع الذي يعد سوروكين من أعلامه غليس من عجب أن يكون كتابه السالف الذكر وما تبعه من كتب نقطة تحول عميقة في الفكر الاجتماعي بصفة عامة وليس من مبالغة في قول أحد اساتذة علم الاجتماع في أمريكا «أن سوروكين أحد العقول الجبارة الخلاقة في هذا العصر» •

فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع :

ومهما يكن من أمر الاتجاهات المختلفة في فلسفة التاريخ فغالب أن صفة واحدة تميزها جميعا وهي محاولة أرجاع الحوادث التاريخية جميعها الى علم واحد أو الى قانون واحد ، يجمع في كلماته القصيرة كل تاريخ الانسانية الحافل — مفسرا كل العلاقات الانسانية المتشابهة المعقدة ولاشك أن في هذا غلوا كبيرا • ومع ذلك فقد كانت أبحاث علماء الاجتماع الاول تكاد تقترب من منهج فلسفة التاريخ هؤلاء • فقد كانت هذه الأبحاث تحاول جاهدة أن تجعل من ظاهرة معينة أو عاملا بعينه الاصل في كل الظواهر ، وكنت تصدر في صميمها عن اتجاهين •

١ — رغبة بعض علماء الاجتماع أن يصلوا الى تفسيرات عامة لها شكل التفسيرات الفلسفية • ولذلك فإنه يصعب أحيانا أن نفصل دراساتهم عن مجال فلسفة التاريخ • ولكن فلسفة التاريخ طالما أنها لا تدخل في تفسيرها العوامل المختلفة متمشية في ذلك مع المنهج العلمي فلن تكون علم اجتماع • وانما الاصل أن تنظر كما هي نوعا من أنواع المعرفة •

٢ — تأثر بعض علماء الاجتماع بالنزعة الميتافيزيقية في البحث عن السبب الاول أو جوهر الاشياء ، ولهذا يعد من هذا القبيل كل الأبحاث الاجتماعية التي تفسر التاريخ بالاضافة الى العوامل العنصرية أو الجغرافية أو ما إليها • وإن كانت قد أشارت الى أثر العوامل الأخرى فبطريقة عرضية لم تظهر منهم بعننية أو التفات جدير بها •

وهم في هذا الاتجاه أيضا كانوا أقرب الى فلسفة التاريخ منهم الى

علم الاجتماع الصحيح اللهم الا في بعدهم عن الاصطلاحات الفلسفية ودقة أبحاثهم وشمولها واحاطتها بموضوع البحث احاطة علمية نوعا ما .

وأخيرا فان فلسفة التاريخ تعد الان مرحلة ما قبل علم الاجتماع . أو الأصح أن نعتبرها المحاولة الاولى لاقامة علم الاجتماع . ولكن بدت قيام علم الاجتماع كعلم مستقل له أصوله وطرائقه وموضوعه الخاص به فليس من مبرر اليوم لبعض من لا يزال يفرق بين فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع . شأنهم في ذلك شأن من لا يزال يناقش انفصال العلوم عن الفلسفة محاولا أن يبين أن الفلسفة لاتزال تحتضن العلوم جميعا .

هذا وقد أصبح علم الاجتماع اليوم من أهم العلوم – وأصبحت العلوم الاجتماعية على الخصوص تتلقى نتائجه وأبحاثه في عناية وتداول على ضوءها أن تدعم من دراستها وتقييمها على أسس أكثر ثباتا و يقينا . فهو في الحقيقة يسدى خدمة مزدوجة اليها .

١ – فلى الناحية الموضوعية : يزودها بالحقائق والمسلمات التي وصل اليها من استقصائه الشامل ، ويعرض عليها هذه الامور بما فيها من دقة في الفهم والبحث .

٢ – وفي الناحية المنهجية : يزودها بالمناهج العامة التي تصلح لدراسة أو المناهج المناسبة لكل علم من هذه العلوم حتى تكون الدراسة أتم وأوفى .

ماحضلة عامة . ان دراسة المجتمع عند فلاسفة اليونان لم يكن المقصد منها الوصول الى معرفة علمية محققة عن ظواهر المجتمع ، وانما كانت تهدف أساسا الى المساعدة في بناء مجتمع مثالي ، فأغلاطون مثلا حاول أن يقدم في «الجمهورية» نموذجا لمجتمع مثالي يتولى حكمه الفلاسفة ، وشجع تلاميذه أن يقيموا مثل هذا النظام السياسي في بعض جهات اليونان أو الجزر التابعة لها . أما «السياسة» عند أرسطو ، فهي في واقع الامر مرشد أو دليل لرجال الدولة ليبدلهم على أفضل الطرق وأحكمها في الحكم وبناء مجتمع فاضل . ولا يمثل هذان المؤلفان الطابع

اليوتوبى للتفكير اليونانى الاجتماعى بحسب ، بل انهما لم يميزا في الحقيقة بين دراسة المجتمع ونظمه وبين دراسة الحكومة والنظم السياسية .

ويتميز التفكير الاجتماعى القديم بخصائص ثلاث ضرورية لهم تطور علم الاجتماع :

١ - لقد غشل هذا التفكير في التمييز بين دراسة الانساق السياسية وبين دراسة البناءات الاجتماعية .

٢ - وأدى الاهتمام الاول والذي كان هوجها لخلق مجتمع مثالى، الى تعويق الاتجاه الموضوعى لدراسة الظواهر الاجتماعية .

٣ - أدى الاهتمام بالبحث عن أصل النظم السياسية والاجتماعية وتحديد مجرى التاريخ الى تركيز الانتباه على الحوادث التاريخية ذات الطابع غير المتكرر ، الامر الذى أدى الى الابتعاد عن فحص الانماط الاجتماعية المتكررة في الزمان والمكان .

ولا معنى ذلك أن الفلسفة الاجتماعية القديمة لم يكن لها نظرات نافذة وخلاصة ازاء بعض مسائل الحياة الاجتماعية . ولا نستطيع أن ننكر أن التفكير الاجتماعى الذى أتى بعد ذلك ترسم الطريق الذى خطه وسار فيه كبار الفلاسفة القدماء ، ولكن الذى نعلمه أن نمو علم الاجتماع في الوقت الحاضر يسير في اتجاه معدل للمسائل الثلاث السابقة : دراسة البناء الاجتماعى ، والنظرة الموضوعية للظواهر الاجتماعية ، والتركيز على الانماط الاجتماعية ذات الطابع المتكرر^(٦) .

ولعل أهم تجديد جاء بعد الفلسفة الاجتماعية التقليدية هو ما يعرف باسم نظريات المعد الاجتماعى . فخلقت فكرة المعد الاجتماعى منذ أن حددها بوضوح خلال القرن السادس عشر توماس هوكر Thomas Hooker . ويعتبر كل من توماس هوبز وجون لوك أكبر من يمثل هذا

(٦) Bau, P. M., Moore, G. W., Sociology, in Hoselitt, B. E. A. Reader's guide to the Social Sciences Illinois, 1960.

الاتجاه في التفكير السياسي والاجتماعي • فلتد زعم هوبز أن حالة الطبيعة هي حرب الانسان ضد أخيه الانسان ، ولقد دخل الناس في عقد ليعبروا من هذه الحالة • ولهذا فإن الحكومات مشروعة بسبب هذا العقد الاصلى ومن ثم فوجود الحكومة ليس مرتبنا بموافقة المحكومين أما لوك فإنه يمارض رأى هوبز معارضة جوهريه ذلك لانه يرى أن الانسان بطبيعته اجتماعى ، وأن حالته الطبيعية هي حالة يسودها السلام • والناس يدخلون العقد الاجتماعى لحصلية حقوقهم في المحل الاول،ولهذا فإن موافقة المحكومين شرط أساسى للحكومات الشرعية • وإذا اعتدت الحكومة على العقد الاجتماعى فإن الناس يجب أن يظلموها لان خلعاها يعتبر واجباً وأمرأ أخلاقيا معا •

ونحن لا نرى في أقوال هوبز أو لوك أو غيرهما من اتجه مثل هذا الاتجاه غير نوع من الجدل الذى لا يقوم على أساس علمى ، ذلك لان هدفهم الاصلى اقامة فلسفة سياسية ولم يكن تحليل المجتمع في اعتبارهم ، وعلى هذا يمكن القول ، أن تأثير نظرية العقد الاجتماعى يقع في المحل الاول في ميادين الاخلاق والسياسة • ومما لاشك فيه أن خلط التفكير السياسى بالتفكير الاجتماعى في العصر الذى ازدهرت فيه نظرية العقد الاجتماعى وما بعده أدى الى تمويق نمو التفكير الاجتماعى المستقل في المجتمع • أو بمعنى آخر لم يتيسر للمجتمع كحقيقة موضوعية أن ينفصل فكريا وموضوعيا عن الدولة ليصبح محل دراسة • ويكاد أن يجمع مؤرخوا التفكير الاجتماعى على أن انفصال النظرية السياسية عن النظرية الاجتماعية كان أول علامة على قرب ميلاد علم الاجتماع •

ولا نستطيع في هذا المقام أن نزعم أن عبد الرحمن بن خلدون كان مفكراً في المجتمع بمعنى أنه درس بناءه أو ظواهره أو أنماطه المتكررة ، لانه كان مفكر دولة في المحل الاول بنفس الطريقة التى فكر بها الفلاسفة الاجتماعيون في عصور ما قبل عصر النهضة وما بعدها • ويحسن أن نلاحظ هنا أن مقدمته التى نادى فيها بضرورة انشاء علم للعرمان انما كانت اتجاها منهجيا منه في محاولته الاصيله ليستعين به في المحل الاول

لهم التاريخ واعادة كتابته على نحو صحيح • ان اقتران مفاهيم التاريخ والدولة والمجتمع في مقدمة ابن خلدون جعلته يحتل مكانا مرموقا من غير شك في دراسات التاريخ والسياسة وعلم الاجتماع • ونحن حين نبرزه من بين مفكرى العرب فانما نقبل ذلك من أجل محاولته المنهجية وتحليله لنمطى المجتمع القديم الذى عاش فيه وهما النمط الحضري والنمط البدوي • واذا كان لنا أن نضعه في مكان مميز بين المفكرين الكبار فاننا لا نتردد في وضعه بين الفلاسفة الاجتماعيين • أما أن نحكم عليه في مناسبات مختلفة بأنه مؤسس التاريخ ومؤسس الاقتصاد ومؤسس السياسة ومؤسس علم الاجتماع ورائد المنهج العلمى فلن يفيد ذلك شيئا في فهم هذا الرجل أو في تقدير أعماله •

هذا ويمكننا أن نقول ان القرن التاسع عشر حمل معه بالنسبة لعلم الاجتماع نقطة التقاء وافتراق مما بالنسبة للتفكير الاجتماعى العلم • فمن حيث الالتقاء شارك العلوم الاجتماعية التى ظهرت قبله في محاولتها فهم المجتمع ، ومن حيث الافتراق انفصل عن السياسة ليرضوح الفرق بين دراسة الحكومة وبين دراسة المجتمع • ولقد اقترح سان سيمون في القرن التاسع عشر اقامة علم جديد للدراسة المنظمة للتغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تمخضت عنها الثورة الصناعية والتقدم العلمى ، ولكنه تصور أن مثل هذا العلم الجديد سوف يكتشف القوانين العامة التى ترسم الحركة نحو السعادة الاجتماعية • وهو مثل افلاطون ولكن بصورة أخرى حين نادى بضرورة وضع مسئولية حكم المجتمع وقيادته في يد العلماء الاجتماعيين • ولكن هذه الافكار أخذت اتجاها جديدا وثوبا آخر على يد أوجيست كومت تلميذ سان سيمون •

الفصل الثاني

ميدان علم الاجتماع

مبدا علم الاجتماع

أول من استخدم كلمة علم الاجتماع Sociology هو أوجيست كوفت في عام ١٨٣٩ • وكان يريد أن يسمى العلم الجديد «الفيزياء الاجتماعية»، ولكنه عدل عن هذه التسمية بعد أن شرع العالم البلجيكي أدولف كتييه Adolphe Quételet ، في إجراء دراسات إحصائية عن المجتمع ، وسمى محاولته هذه «الفيزياء الاجتماعية» • وجدير بالذكر أن كوفت أدرك منذ عام ١٨٢٢ : مع «سنن سيمون» ضرورة هذا العلم الجديد ، فكتب في «السياسة الوضعية» يقول «لدينا الآن فيزياء فلكية ، وفيزياء أرضية ، آلية أو كيميائية ، ولدينا فيزياء نباتية وفيزياء حيوانية» ، ولكننا لا نزال في حاجة إلى فيزياء أخرى وأخيرة : «الفيزياء الاجتماعية» لنستكمل نسق معرفتنا بالطبيعة • وأننى أعني بالفيزياء الاجتماعية ، العلم الذى تكون دراسة الظواهر الاجتماعية فيه موضوعية ، على أن ينظر إلى هذه الظواهر بنفس الروح التى ينظر بها إلى الظواهر الفلكية أو الطبيعية أو الكيميائية أو المصنوعية • وبمعنى آخر تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين لا تتغير ، يكون اكتشافها هو الموضوع الأساسى للاستقصاء»^(١)

أما كلمة علم الاجتماع باللغة الانجليزية فهى خليط من أصل لاتينى ويونانى • كما أن جزئها المكونين لها يصفان ما يحاول العلم الجديد أن يشرحه • فكلمة Logy تشير إلى أو تتضمن دراسة على مستوى عال ، بشرحه • فكلمة Socio إلى المجتمع • وهكذا يعنى علم الاجتماع من الناحية الاستنتاجية ، دراسة المجتمع على مستوى عال من التجريد والتعميم •

(1) Reprinted in Positive Politics, Vol. IV, Appendix, pp. 149-150 (Timasheff, P. 19).

تعريف علم الاجتماع :

التعريف السابق لعلم الاجتماع ، يفترض أن الباحث أو القارئ يعلم ما هو المجتمع ، الذى هو الآخر فى حاجة الى تعريف . ومن أجل هذا ظهرت مشكلة تعريف علم الاجتماع منذ اليوم الاول لنشأته . ولم يكن التعريف سهلا أو أمرا يمكن الاتفاق عليه دون جدل ، ذلك لان تعريف علم الاجتماع مرتبط ارتباطا تاما بموضوعه ومنهجه ببل وبملاقاته بغيره من العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية . وقد ترتب على ذلك أن تعددت تعريفات علم الاجتماع بتعدد العلماء، وتعدد النظريات والمذاهب التى اتجهت وجهات متعارضة فى تحديد الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها . وخير تعريف أذن لعلم الاجتماع انما نستنبطه من مجرى التاريخ ، لان علم الاجتماع جزء من التطور الفكرى الكبير الذى مر من الدين خلال الفلسفة الى العلم . وهذا يبدو بوضوح من أن هناك خصائص معينة فى علم الاجتماع الحديث ، لا يمكن فهمها ، الا بردها الى ظروف نشأته الاولى . والقول المأثور ، بأن العلم يبنى نفسه مبتعدا عن الفلسفة ، يأخذ العلوم الطبيعية مثلا على ذلك . وهى العلوم التى كانت طليعة التفكير العلمى المنفصل عن التفكير الفلسفى . وقد أصبح هذا القول حقيقة تركت آثارها على كل العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم الاجتماع . فاذا اكتشفنا العلاقات الاولى لمسلم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الاخرى ، واذا اكتشفنا ارتباطه بالمركات العقلية والايديولوجية التى انبثق منها تاريخيا ، أمكننا أن نقرب من رسم الحدود للمنطقة التى يطالب علم الاجتماع أن يختص بها . وبالتالي يمكن أن نصل الى تعريف دقيق له .

ولذلك

ومن الوجهة العلمية نستعرض عددا من تعريفات علم الاجتماع التى تتبع من اطرار مختلفة من المفاهيم العامة فى النظرية السوسيولوجية، والتى تصور فى نفس الوقت مدى التقارب الذى يتجه اليه علماء الاجتماع فى بعض المسائل الاولى كتعريف العلم :

— مال كثير من علماء الاجتماع منذ ظهور علم الاجتماع حتى

اليوم ، الى تعريف مختصر وهو أن علم الاجتماع «علم المجتمع» باعتبار
أن المجتمع عبارة عن سلوك أى جماعة مكونة من أعضاء (كائنات) يحيون
حياة متسادة ووسيلتهم الى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة . وعلى
ذلك يكون موضوع علم الاجتماع دراسة السلوك الاجتماعى الإنسانى
مع التأكيد على أهمية التفاعل الإنسانى الذى يعبر عن سلوك الإنسان
فى علاقته بالإنسان آخر ، ولهذا يميل من يؤيد هذا التفسير الى تعريف
علم الاجتماع بصورة أكثر تحديدا على أنه «المجموعة من التعميمات
المتراكبة تدور حول السلوك الاجتماعى الإنسانى الذى نصل اليه عن
طريق استخدام المناهج العلمية»

وحجة المؤيدين لهذا التعريف تقوم على أن العلوم جميعا تدرس
 لسلوك وما يترتب عليه من نتائج أو تسجيلات (التقافة) . وكل علم
 يأخذ اسمه الذى يعرف به من نمط السلوك الذى يهتم بدراسته . وغير
 صحيح تلك التفرقة التى يطول البعض أن يقيما بين العلوم التى تدرس
 السلوك (العلوم السلوكية) أو العلوم التى تدرس المادة ؛ وكل ما فى
 الأهر أن العلماء الاجتماعيين يدرسون السلوك الماضى (القديم) الذى
 ينعكس فى الثقافة ، والسلوك المعاصر ، ويمثل النوعان من السلوك
 الموضوعات الأساسية فى الدراسة السوسولوجية (٣) .

وربما كان جورج لندبرج من أبرز من يأخذ بهذا التعريف . ويتضح
 من مناقشته ، أنه يزعم أن العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع بصفة
 خاصة لا تفرق عن العلم الطبيعى ، ومن أجل هذا كانت مناهج هذا
 العلم الأخير صالحة للتطبيق فى ميدان علم الاجتماع ، كما أنه من الممكن
 استعارة المصطلحات والمفاهيم العامة والاتجاه النظرى للعلوم الطبيعية
 واستخدامها ، مع جعلها ملائمة (لنمط السلوك) الذى يبالغه علم
 الاجتماع ، وأذن فعلم الاجتماع فى نظر لندبرج والمؤيدين للاتجاه
 الموضوعى علمة ، علم طبيعى مثل الطبيعة أو الكيمياء ومع ذلك يبرز
 تعريف لندبرج عدة عناصر هامة يهتم لها علم الاجتماع — بنفس النظر

(2) Lundberg, Schrag, Larsen, Sociology, New York., 1958, pp. 6-7.

عن المنهج أو طريقة المعالجة - وهي الجماعة كوحدة أساسية في التحليل، والسلوك الذي يعبر عن تساند علاقات أعضاء الجماعة ، والتفاعل الذي هو شرط التعرف على السلوك المكون للظاهرة الاجتماعية .

٢ - ويعرف أوجبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff علم الاجتماع من خلال مناقشتهما للتعريف الموجز له ، لإيضاح الدراسة العلمية للأحياء الاجتماعية ، فيقولان ، أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل ، وتؤدي إلى التنظيم الاجتماعي ، الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء كثيرة كالمباني والموسيقى والأخلاق والآلات - أي إلى خلق الثقافة . وبإدراك علم الاجتماع يدرس هذا كله فإنه صانع لأن يكون علما عالميا يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة (٣) .

وواضح أن أوجبرن ونيمكوف يتفقان مع لندبرج في أهمية الجماعة والتفاعل ، ولكنهما يضيفان التنظيم الاجتماعي ، كما أنهما يتفقان - أيضا في اعتبار الثقافة (نتيجة التفاعل المتكامل) جزءا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية ، موضوع علم الاجتماع . ولذلك يمكن القول أن الفرق بين التعريفين السابقين غرق لا يكاد أن يذكر .

٣ - أما التعريف الذي يرضيه سوروكين فيرى أن علم الاجتماع علم عام وخاص في نفس الوقت . فهو عام لأنه يدرس الخصائص العامة للعالم الاجتماعي الثقافي ككل ، وهو خاص لأن دراسة هذه الخصائص تقتضي تخصصا لا يقل عن تخصص علم الطبيعة أو علم الاقتصاد . ومن أجل طبيعة علم الاجتماع التعميمية فإنه ينقسم إلى علوم اجتماع خاصة ، يتناول كل منها نوعا معينا من الظواهر يركز على دراستها وفي الذهن دائما ترابط الظواهر وتساندها ، ويرى سوروكين أن تعريف علم الاجتماع بالصورة التي ارتضاها هو تعريف المنطقي الواقعي ، وذلك

(3) Ogburn, Nimkoff, A. Handbook of Sociology, London, 1960, pp. 13-15.

فانه يعتقد أن التعريفات الأخرى كالقول بأن علم الاجتماع علم الثقالة أو المجتمع أو المصلاقت الانسانية أو التفاعل الاجتماعى أو صور العلاقات الاجتماعية ، تعريفات غير حقيقية ، لانها لا تبرز الخصائص المميزة لعلم الاجتماع ، كما أنها لا تصدد مكانه بالدقة من العلوم الاجتماعية الأخرى^(٤) وفى موضع آخر يرى سوروكين أن الحقيقة الاجتماعية البنائية ذات أبعاد أو أجزاء متداخلة هى الشخصية والثقافة والمجتمع ، ومن ثم بنى تحليله لعلم الاجتماع على دراسة بناء هذه الأجزاء وتغيرها وعلاقتها كل بالآخر ومدى التأثيرات المتبادلة بينها .

من هذا نثبت أن سوروكين يرى أن العالم الاجتماعى الثقافى موضوع علم الاجتماع يتكون من هذه الحقيقة الثلاثية الاطراف ، وأن دراستها من الناحية للبنائية والوظيفية والدينامية ، هى التى تميز علم الاجتماع كعلم عام وخاص فى نفس الوقت . واذاً لسوروكين يرى أن تكون دراسة الثقالة جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع .

٤ - — ويعتبر موقف سوروكين من الثقالة مغالفا الى حد كبير لموقف روبرت ماكيفر R. Maciver الذى يرى أن علم الاجتماع دراسة للعلاقات الاجتماعية التى يتكون من نسيجها المجتمع . كما أنه يعتقد أن علم الاجتماع بدراسته للمجتمع على هذا النحو ، يحدد علاقته من العلوم الأخرى ، لأنه لا يوجد علم آخر يجعل «المجتمع» موضوعه الأساسى فى الدراسة^(٥) . ومعنى هذا أن ماكيفر يرى أنه طالما كان موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، فانه لا يفرس الثقالة ، ولا يتعرض لها الا فى أضيق الحدود عندما تكون الاشارة الى المؤثرات الثقالية ضرورية فى فهم العلاقة الاجتماعية أو المجتمع ككل . ويحاول ماكيفر أن يبرر وجهة نظره فيقول ، اننا فى علم الاجتماع لا ندرس الدين كدين ولا الفن كفن ولا الاختراع كاختراع ، والا فسوف نواجه كل نشاط الانسان وكل

(4) Sorokin, P., Society, Culture and Personality, N. Y., 1947, p. 17.

(5) Maciver, Page, Society, London, 1953, pp. V-VI.

ما تعلمه خلال تاريخه الطويل • وربما كان ملكيفر يعتقد أن دراسة الثقافة تفصيلا وبيان آثارها على الحياة الاجتماعية موضوع علم آخر هو الانثروبولوجيا الثقافية⁽⁶⁾ • ولكن القدر الذي يعطيه علماء الاجتماع اليوم للثقافة واهتمامهم بآثارها في التحليل السوسولوجي، يدل على أن علم الاجتماع وهو يحاول أن يتعمق الحقيقة الاجتماعية، يجتهد في أن يبرز المؤثرات الهامة في بنائها وتفسيرها • وربما كانت دراسات التنير الاجتماعي هي النقطة الصالحة في الرد على ملكيفر، لأن أحدا في ميدان علم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس التغير دون أن يركز على أهم عوامله «الثقافة» •

• — وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع، إلا أن جونسون وهو يمثل أحد المؤيدين لاتجاه الفعل الاجتماعي يميل إلى التعريف الذي يتجه مباشرة إلى الموضوع الرئيسى الذى يمالجه علم الاجتماع والذي يميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية ويميز أهمية التفاعل الاجتماعي •

فمعلم الاجتماع هو العلم الذى يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلى • والعمليات التى تعمل التى استمرار أو تغير هذه الصور التنظيمية والعلاقات بين الجماعات⁽⁷⁾ وموضوع الجماعات الاجتماعية معقد للغاية بحيث يتطلب لمعالجته معالجة علمية، مفاهيمية محدودة، واصطلاحات فنية معقدة تعريفا جامعا • كما أن كلمة «الجماعات» وهى ذات استعمال شائع فى اللغة العادية، تحتاج هى الأخرى — وفيما بعد — إلى مراجعة تعريفها وتحديدها بدقة لتؤدى الغرض الذى تنشده من الدراسة العلمية لها •

ويقول، لينا فى حاجة إلى تأكيد أهمية «علم الجماعات الاجتماعية» ذلك أن كلا منا ولد فى جماعة أسرية، كما أن معظم أعمالنا من يوم الولادة حتى الآن تمارس فى حدود طلقتنا كأعضاء فى جماعة أو أخرى •

(6) Ibid, p. 55.

(7) Johnson, H., Sociology, London, 1961, p. 2.

كذلك فإن كل المشاكل الاجتماعية مثل انحراف الأحداث أو التمييز العنصري أو الاسكان غير الملائم أو المتردية أو الحرب لها علاقة وثيقة بوظائف الجماعات أو بالعلاقات التي تربط أحدها بالآخر . كما أن السياسة الاجتماعية تستير إلى حد ما بالمعرفة الوثيقة بجماعات معينة . والمعرفة المحققة للممارسات التي تملأ على تنظيم الجماعة أو تغييرها تكون أكبر عون في حل المشاكل الاجتماعية ، كما أن أكثر مثلنا للتصانيف بنا وأهدافنا ومعتقداتنا تأخذ صورتها متأثرة بالجماعة التي نشارك فيها أو نود المشاركة فيها . وعلى ذلك يجب أن يسهم علم الاجتماع بشيء ما في معرفة الإنسان بذاته . وفغلا عن هذه القيم العملية لعلم الاجتماع ، فإن البحث فيه يمكن أن يكون شيقا في حد ذاته مثل أى محاولة أخرى جادة لاكتشاف الحقائق وشرحها في ضوء نظرية متكاملة متسقة .

وتظهر أهمية الجماعة عندما يتفاعل شخصان ، فإن كلا منهما يدخل في اعتباره الآخر ، ليس كموضوع أو شيء فيزيائي ، ولكن كفراد له اتجاهات وتوقعات ، وقدرة على الحكم ، ولذلك فإن تصرف — فعل — كل منهما يقوم إلى حد ما على اتجاهاته نحو الآخر وعلى توقعاته لاستجابات الآخر المحتملة (٨) .

ويرى جونسون أن تحديد فكرة الجماعة كنسق اجتماعي أو كنسق للتفاعل الاجتماعي تبدأ بالتمييز بين الجماعات والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة . فيقول أن العلاقة الاجتماعية تقوم إلى المدى الذي يتفاعل فيه فردان أو أكثر أو جماعتان أو أكثر أو أفراد وجماعات مع أى عدد منها . والعلاقات الاجتماعية تختلف عن التفاعلات المؤقتة مثل تبادل التحيات إلى الانساق الدائمة للتفاعل مثل الأسرة أو الصداقة الوطيدة . وقد يكون بين طرفي العلاقة الاجتماعية وثام أو عداوة ، فقد يتعاونان كل مع الآخر أو قد يحاولان تدمير أحدهما الآخر . ولذلك تكون العلاقة بين جيتين متعارضين ، من هذه الزاوية ، علاقة اجتماعية .

(٨) Ibid., p. 4.

وكل الجماعات عبارة عن علاقات اجتماعية ؛ ولكن ليست كل العلاقات الاجتماعية جماعات ، فالجماعة من حيث الاصطلاح تتضمن درجة من التعاون بين أعضائها للوصول الى أهداف مشتركة . ودرجة التعاون تكون سطحية وقد تكون اجبارية ، ولكن بدون درجة معينة من التعاون لا تكون هناك جماعة . ومع وجود التعاون بين أعضاء الجماعة ، فان هذا لا يمنع وجود نوع من العدوان أو انتقام بينهم . ومثال ذلك تلك الاسرة التي يكون هناك اختلاف في الاتجاهات بين أعضائها ، ومع ذلك لابد أن يتعاون ككل للحفاظ على البيت وتحضير الطعام والدفاع عن هؤلاء الاعضاء ضد أى خطر يتهدهم من العالم الخارجى . ونظرا لما لاعضاء الجماعة من حقوق وواجبات فانها (أى الحقوق والواجبات) تعتبر قواعد سلوكية ونمطا معياريا يتجه اليه الاعضاء في علاقاتهم أحدهم بالآخر ، ومن ثم يفصل هذا النمط المعيارى الاعضاء من غير الاعضاء⁽⁹⁾ .

ويتضح من ذلك أن جونسون يعرف علم الاجتماع في ضوء «الفعل الاجتماعى» الهادف الذى يتحرك لبلوغ غايته داخل جماعة ، وما يترتب على الوجود الجماعى من تفاعل وعلاقات وصور متعددة للتسلط تشمل كل مطالب الانسان . ونظرا لأن «الثقافة» تهيم وتعمل وتغير عددا كبيرا من مطالب الانسان هذه ، فان جونسون يهتم بدراستها وخاصة لما لها من تأثيرات جوهرية في عمليات هامة في المجتمع كالثقافة الاجتماعية . ويعبر كنجسلى ديفز Kingsley Davis عن أهمية للثقافة في علم الاجتماع بقوله ، اذا كان هناك عامل يفسر الوضع انفرادى للانسان في هذا العالم ، فهو «الثقافة» التى جعلت من مجتمع الانسان نوعا مختلفا أشد الاختلاف عن أى مجتمع آخر لكائنات حية أخرى . ولهذا تتضمن دراسة المجتمع الانسانى دراسة الثقافة بالضرورة ، كما أن تحليل هذا المجتمع يجب أن يتم على مستوى ثقافى ، ولعل أهم مايميز علم الاجتماع في نظره ، دراسته للثقافة من حيث طبيعتها وأهميتها⁽¹⁰⁾ .

(9) Ibid, pp. 5-6.

(10) Davis. Kingsley : Human Society; N. Y., 1955, pp. 3-6.

مما يجب تبين أن الاختلاف في تعريف علم الاجتماع ، هو في الواقع اختلاف يمكن حصره في نقطتين :

الاولى : خلاف على طبيعة العلم وخصائصه بالتطبيق على دراسة «المجتمع» . وينحصر الخلاف هنا على نوع الحقائق التي تصلح للمعالجة العلمية وخصائص المنهج المصالح للتطبيق ، ومثال ذلك ما ذهب اليه لندبرج من أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم مفاهيم وأفكار العلوم الطبيعية ، لأنه هو الآخر علم طبيعي ، وما ذهب اليه آخرون من أن الحقيقة الاجتماعية من طبيعة مختلفة عن الحقيقة الطبيعية ، ولذلك تتطلب معالجة مختلفة .

(والثانية) : خلاف على الوحدة الاجتماعية في التحليل السوسيولوجي وأبعادها ، أو بمعنى آخر ، كلن الخلاف ولا يزال يدور حول الاسس الذي يقوم عليه المجتمع ، هل هو الفعل أو العلاقة أو الجماعة ، وأي منهم يمكن اعتباره أصغر وحدة (خلية أو خيرة) تصلح كنقطة بدء في الدراسة . ونحن لو تفاوضنا مؤقتا عن هذه الاختلافات نستطيع أن ندرك أن الاختلاف على النقطة الثانية أدى الى ظهور نظريات علمية تحاول أن تعمق اتجاهها أو آخر وتخلق منه مذهباً قائماً بذاته ، ولكن الذي يبدو واضحاً أن التفاعل الذي يخلق العلاقة ويتم في جماعة أو أصغر ، ويتخذ أنماطاً متعددة تعينها الثقافة ، ويحدد صور البناء الاجتماعي ويتطور في بوتقة الثقافة فيحدد طابع الشخصية هو الذي يرسم حدوده وشروطه ونتائجه المتحددة الصور الكاملة لتعريف علم الاجتماع .

موضوعات علم الاجتماع :

أولاً : لازال تقسيم أوجيست كوفت لعلم الاجتماع الى موضوعين أساسيين الاستقرار الاجتماعي Social Statics والتطور الاجتماعي Social Dynamics محل موافقة كثيرين من علماء الاجتماع في مختلف أنحاء العالم من حيث الشكل على الأقل . وإن كانت تسمية كل موضوع قد تعدلت الى تسمية الاول « البناء الاجتماعي » Social Structure

والثاني التغير الاجتماعي Social Change كما أن مضامين كل منهما تختلف اختلافا كبيرا في كل اتجاه من اتجاهات علم الاجتماع المعاصر . ومن المؤلفات في كتب علم الاجتماع المدرسية أن نجد المؤلف يقسم كتابه الى قسمين أساسيين : البناء والتغير ، ويحاول أن يضمن كل قسم عناصره ومقوماته المختلفة ، الامر الذي أدى خصوصا فيما يتعلق بفكرة البناء الاجتماعي الى قيام مناقشات كثيرة حول مفهومها ، وما يجب أن يدرس الباحث من عناصرها وما لا يجب . وتزداد مناقشة هذه الفكرة عند المدارس المختلفة في علم الاجتماع ، التي تتخذ اتجاها محدد ازاء العلاقة الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أو العملية الاجتماعية .

وقد اتسع نطاق مناقشة فكرة البناء الاجتماعي في علم الاجتماع بظهور الاتجاه البنائي الوظيفي ، الذي يقسم في جوهره على تصور المجتمع كبناء مكون من أجزاء متعددة تقوم كل منها بوظيفة مصددة ، وترابط الاجزاء والوظائف لتكون كلا متكاملًا ، وفكرة البناء والوظيفة قديمة في التفكير السوسيولوجي . والجديد فيها يدور حول المضامين التي تحقق بها ، والتي تمثل في أساسها اختلافات تحليلية أو منهجية . وقد كان اميل دوركايم من أوائل من أدركوا أهمية النظر الى المجتمع من زاوية البناء والوظيفة حين قسم دراسته الى المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology والفسيولوجيا الاجتماعية Social Physiology فالاولى دراسة للبناء الاجتماعي بالمفهوم الشائع الان في علم الاجتماع بصورة ما ، والثانية دراسة للوظائف التي يؤديها هذا البناء في أجزائه وظيفاته .

ولكن المهم هنا ، أن دوركايم حين كان يضع أساسا علميا لتبرير قيام علم الاجتماع كعلم مستقل ، ويعطيه مكانا بين العلوم الاخرى ، حاول أن يحدد ميدانه ويبرز أهم موضوعاته . فجعل الظواهر الاجتماعية الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع ، ومن ثم اجتهد في تحديد خواصها التي تميزها عن غيرها من ظواهر الطبيعة أو الحياة غير الانسانية .

ولما كانت الظواهر الاجتماعية لا تشكل موضوع علم الاجتماع وحده ،

بل انها محور بحث العلوم الاجتماعية الأخرى ، فقد حاول دوركايم أن يحدد الفرق بين معالجة علم الاجتماع للظاهرة الاجتماعية ومعالجة أى علم اجتماعى آخر لها . فعلى الرغم من النظرة التساندية الذى ينظر بها عالم الاجتماع للظواهر الاجتماعية ، والتي لا تظهر عند العلماء فى العلوم الاجتماعية الأخرى الا أن علم الاجتماع يدرس من للظاهرة الاجتماعية الجوانب التى تتصل بنشاط الإنسان ككائن اجتماعى ينتهى الى المجتمع ككل . لا الى نلصية واحدة فيه كالتناحية الاقتصادية وحدها أو السياسية أو الدينية ... الخ . وعلى ذلك ينقسم علم الاجتماع الى فروع بعدد الظواهر الاجتماعية . الأمر الذى أدى الى ظهور علوم الاجتماع الخاصة كعلم الاجتماع الاقتصادي والسياسي والديني والقضائي . وتكون مهمة علم الاجتماع العلم حينئذ ربط النتائج العامة التى تصل اليها هذه الفروع ومن القوانين أو التسميمات التى تعمم الحياة الاجتماعية تفسيراً شاملاً .

ولازالت هذه النظرة الى أقسام علم الاجتماع حية حتى اليوم . ومن المألوف أن نثعر على مؤلفات تعالج ظاهرة من ظواهر المجتمع على أن معالجتها فرع من فروع الدراسة . ومن أبرز الذين يسايرون هذا الاتجاه «سوروكين» فى تقسيمه علم الاجتماع ، الى علم الاجتماع العام . وعلوم الاجتماع الخاصة . بل ان تعريفه لعلم الاجتماع يبرز أهمية الخصائص العامة لمجموعات الظواهر الاجتماعية التى تكون أساس الحياة العامة فى المجتمع (١١) .

ومع الاعتراف بأن الظواهر الاجتماعية تشكل ميدان علم الاجتماع ، الا أن أبرز كل ظاهرة ودرستها كفروع مستقل ، اتجاه أنصرف عنه كثير من العلماء اليوم . ذلك أن كل موقف اجتماعى ينطوى على تدخل عدد من الظروف لا يمكن ردها الى سيادة ظاهرة واحدة ، وهذا الى جانب الصعوبات التى تواجه الباحثين فى للتفسير الترابطى للحقيقة الاجتماعية،

(11) Sorokin, Society, Culture and Personality, New York, 1947, pp. 3-10.

وقد ترتب على ذلك أن ازداد الاتجاه إلى النظر إلى المواقف الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أو النسق الاجتماعي أو الجماعة كوحدات أساسية متكاملة في البحث السوسيولوجي، ولعل أهم اتجاهات بارسونز Parsons ولندبرج Lundberg وملكيفر Maciver وأجبرن Ogburn والسوسيومتريين تعبر عن ذلك أدق تعبير.

وهناك اتجاه آخر له أنصار كثيرون في علم الاجتماع ، يتناول أقسام المجتمع أو أنماطه المختلفة بالدراسة كوحدة متميزة بنوع خاص من الحياة الاجتماعية نظرا للعوامل والظروف المتمايزة التي تؤثر على كل منها . ولذلك يدور اهتمام علم الاجتماع حول موضوعات مثل : دراسة المجتمعات المحلية Communities التي تتميز بطابع جغرافي معين وبخصائص غارقة للسكان ، تفوقهم عن غيرهم من سكان المجتمعات المحلية الأخرى . ودراسة المجتمع القروي ، وتتخذ القرية مقياسا في تحديد الفرق بين هذا المجتمع وغيره من أنواع المجتمعات الأخرى داخل المجتمع الكبير ، ولما كان المجتمع القروي يتكون من وحدات كثيرة متشابهة بطريقة معينة، وكانت القرية خاصة على مستوى معين من التجريد ، فإن القرية كمجتمع صغير تعتبر وحدة الدراسة ، أو التجمعات الأخرى التي تقوم حياتها في المحل الأول على الزراعة ويشكل العمل الزراعي والمعيشة في القرية نظرة السكان للحياة . وقد نما هذا الاتجاه في أمريكا بظهور علم الاجتماع «الريفي» واتخاذ الحياة الريفية الأمريكية أساسا في تحديد موضوعات الدراسة ، كما أنه اتخذ طريقا آخر عندما شرع روبرت ردفيلد R. Redfield في تطبيق مناهج وطرق الأنثروبولوجيا الاجتماعية وخبرتها في دراسة المجتمعات البدائية على المجتمعات القروية في أنحاء العالم . وقام بنفسه وتلاميذه بدراسة عدة قرى في المكسيك والهند والصين ومنطقة جنوبي شرقي آسيا . وكان الخط الأساسي في أبحاثهم محاولة اكتشاف عناصر البناء الاجتماعي القروي ، وبينان العوامل التي تؤدي إلى تغييرها ، كل ذلك في ضوء نظرية ردفيلد ، أن المجتمعات الصغيرة تتغير من مرحلة الفولك « Folk » إلى مرحلة الحنية ، أي أن التغير في القرية يؤدي إلى اكتسابها الخصائص الحضرية للمدينة

بالتدرّج (١١) .

وقد استحدث علماء الاجتماع في أمريكا دراسة علم الاجتماع — الحضري الذي يهتم في المثل الاول بدراسة المدينة باعتبارها مجتمعا متميزا ، وقد تطورت الدراسة فيه وتشعبت فروعها . ويزداد الاهتمام به بزيادة المدن عددا وحجما . ولكن للبحث في هذا العلم يواجه صعوبات متعددة أهمها عدم تحديد موضوعه تحديدا دقيقا ، الى جانب تعدد أنماط المدن تعددا استقصى معه تعريف المدينة تعريفا علميا مصددا ، وهذا بالإضافة الى أن المدينة نفسها لا تمثل مجتمعا واحدا ، بل عدة مجتمعات لتتنوع أنماط الحياة الاجتماعية فيها خصوصا في المدن الكبرى؛ ولعل هذا هو الذي أدى الى قيام فروع أخرى في علم الاجتماع لدراسة التطور الذي حدث في الحياة الحضرية ، وخاصة عندما تطورت الصناعة واتسع نطاقها وأصبح التصنيع وتوطين الصناعة من أدم الموضوعات التي تواجه سياسات الدول المختلفة وأهم فرع في هذا الميدان هو علم الاجتماع الصناعي Industrial Sociology الذي يعتبر المسنح مجتمعا يمكن دراسة العلاقات والعمليات الاجتماعية فيه دراسة تؤدي الى مزيد من الفهم للعلاقات الانسانية المترتبة على تطور علاقات العمل والعمال في الصناعة الحديثة .

ولقد لخص سبروت Sprout من وجهة نظره — الموقف «الموضوعي» في علم الاجتماع في أن مصادر اهتمام الباحثين دارت حول نقطتين هاتين :

الاولى : دراسة السلوك الاجتماعي الانساني من حيث موضوعات السلوك واتجاهاته ونتائجه وارتباطاته المختلفة ، وتطور هذا السلوك في أنماط أو أنساق محددة يمكن كشفها ودراستها . ومن هذه الزاوية يصبح

(١٢) راجع في هذا الموضوع :

Redfield, R., Peasant Society and Culture, Chicago, 1950

وكذلك : Redfield, R., The Little Community, Chicago, 1956.

الفعل الاجتماعي Social Action نقطة الارتكاز التي ينبعث منها الباحث لتحديد ميدان علم الاجتماع .

والثانية : دراسة المجتمعات الانسانية ، مثل الجماعات والروابط وأنواع التجمعات الاخرى ، باعتبارها الانساق الاجتماعية التي تشمل قوالب محددة لانواع متعددة من العلاقات الاجتماعية⁽¹³⁾ وعن طريق هاتين النقطتين اذن يمكن فهم المجتمع الانساني الذي يعتبره سبروت الموضوع الواسع لعلم الاجتماع .

وخلاصة القول ، ان علم الاجتماع في أطواره الاولى ، حاول رواه أن يحددوا ما ينبغي أن يكون عليه ، من حيث مناهجه وموضوعاته واتصاله بالعلوم الاخرى وعلى الاخص العلوم الاجتماعية ، ولكن النظرة الى العلم قد تغيرت اليوم ، وينور البحث عن حقيقة علم الاجتماع في واقع الامر ، بعد أن جاوز مشاكل النشأة الاولى . وقد تمكنت للظواهر الاجتماعية خصائصها النوعية ، وأصبحت قابلة للدراسة الكمية بفضل تقدم طرق البحث الاجتماعي ، واتساع نطاق النظرية السوسيولوجية . ويمكن القول ان الظاهرة الاجتماعية أصبحت من حيث الدراسة منفصلة تماما عن الظواهر غير الاجتماعية ، كالظواهر الطبيعية والسيكولوجية .

وقد سبق دوركايم بتحديد خصائص الظاهرة الاجتماعية ، واهتم بخصائص الضارعية والعمومية ، ومعنى هذا أنه حاول أن يفصل ميدان الدراسة في علم الاجتماع عن ميدان علم النفس باعتبار ان الظاهرة الاجتماعية ضارجة عن نطاق الفرد ، لا تستمد كيانها من دوافعه أو نزعاته ، كما أنها عامة تتردد في الزمان والمكان ، بمعنى أن علم الاجتماع لا يهتم بالظواهر غير المتكررة أو ذات الصلة العرضية أو الطابع الاقليمي للبحث . ولكن الجدير بالذكر هنا ، أن علماء الاجتماع يتجهون في ثبات الآن ، الى اعتبار التفاعل الاجتماعي Social Interaction أو للعلاقة ذات المعنى والمصادفة . المقياس الاول

(13) Sprott, W. J. Q., Sociology, London, 1956, pp. 7-29.

«لوجود الاجتماعي» فلا يكون الموقف أو الحقيقة «اجتماعية» الا اذا انطوت على تفاعل . والتفاعل الاجتماعي يتطلب وجود اثنين أو أكثر من الافراد أو الجماعات ، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة ، كما يتطلب في نفس الوقت الاعتماد الواعي للعمل الانساني بحضه على البعض الآخر⁽¹⁴⁾ ، واخذ فالظاهرة الاجتماعية التي يبحثها علم الاجتماع ، هي الظاهرة التي تستمد بناءها ووظيفتها من عمليات ونتائج التفاعل الاجتماعي بالمعنى المشار اليه .

ولما كان التفاعل يتم في وسط اجتماعي معين ، وينطوي على عمليات معينة تجمع وتفرق بين الافراد ، ويهدف الى أغراض شمولية واضحة ، ويؤدي الى أنماط سلوكية محددة ، ويخضع لقيم وضوابط مسلم بها ، وتمتدح عنه نتائج ملموسة ، ويتميز متأثراً بموامل متعددة ، فلننا نستطيع أن نحدد طبقاً لذلك الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع على النحو الآتي :

١ - الجماعات الاجتماعية Social Groups ، وهي التي ينتمي اليها «الناس» بطرق مختلفة ، وتعتبر الجماعة «نظاماً System» له بناء معين يتكون من أجزاء ، كل جزء يؤدي وظيفة معينة في ضوء الوظيفة الكلية له . وتعتبر دراسة الجماعة أحد المداخل المهمة لان لدراسة علم الاجتماع⁽¹⁵⁾ .

٢ - العمليات الاجتماعية الاطرادية Social Processes: وهي الصور الأساسية للأنماط الاجتماعية من حيث الاغراض التي تنتجها اليها ، والموجهات التي تعين مسارها ، ويعتبر التعاون والتنافس والصراع أهم العمليات التي يعالجها علم الاجتماع . ومن الملاحظ أن «الناس» في المجتمع يتجمعون ويتفرقون في آن واحد . ولذلك كلن بحث أسباب التجمع والتفرق نقطة أساسية في دراسة علم الاجتماع ، ذلك لان التأكيد

(14) Timasheff, N.S., Sociological Theory, Garden City, N.Y., 1955, pp. 293-298.

(15) Johnson, H. M., Sociology, London, 1961, p. 2.

من هذه النقطة سيكتف في وضوح عن عناصر البناء الاجتماعي وطريقة
ترابطها ووظائف كل منها في ضوء وظائف الكل .

٣ - الثقافة (Culture) : وهي مجموعة الطرق الثابتة نسبيا ، وذات
الصفة العامة للتفكير ، التي تكون فعالة في مجتمع معين (١٦) ، أو هي
نتاج العقل الانساني من تفكير وعلم وهن وأدب وتكنولوجيا . ولذلك
تكون الثقافة محفلا هاما في دراسات علم الاجتماع ، لاننا اذا قلنا ، أن
المكونات الاساسية للحياة الاجتماعية واحدة غير متغيرة في المجتمع
الانساني من حيث الوظائف الاساسية والضرورية التي تؤديها ، وأن
التغير انما يلحق شكلها أو وظائفها غير المصاحبة ، تكون الثقافة هي
العنصر الفعال في هذا التغير ، فهي التي تؤدي في واقع الامر الى
الاختلافات الواسعة النطاق بين «النظم الاجتماعية» التي نشاهدها في
المجتمعات المختلفة . ومن أجل هذا كلنت دراسة الثقافة ، دراسة العوامل
الدينامية في حياة المجتمع الانساني .

٤ - الشخصية : وهي التي تكون موضوع التفاعل . والتفاعل في
حد ذاته لا معنى له الا اذا درس في ضوء المؤثرات الثقافية . ويهتم
علم الاجتماع بدراسة الشخصية لان المجتمع ليس الا مجموعة من
الشخصيات .

٥ - التغير (Change) : وهو القانون الدائم في حياة المجتمعات ؛
فالتغير بالنسبة لها كالتمفس بالنسبة للكائن الحي . وتعتبر دراسات
التغير أهم موضوعات علم الاجتماع اليوم . ذلك أننا حين ندرس موقفا
أو نسقا اجتماعيا ، فاننا ندرسه باعتبار أنه ثابت نسبيا ، ولكن الواقع
أننا نفعل ذلك على مستوى معين من التجريد ، بينما نعلم أن تمام
الدراسة لا يكون الا باذخار علم التغير دائما في حسابنا . ودراسة
التغير في الثقافة والمجتمع ، تفترض الاهتمام بمواضعه وعملياته واتجاهاته
ونواتجه ، كما تفترض أن نخرج من هذه الدراسة بقدره معينة على

(16) Timasheff, Op. Cit., pp. 293-298.

التنبؤ ، التي بدونها لا يمكن أن نخطط ، ولا أن نقيم السياسة الاجتماعية على أساس سليم . وقد أنضجت دراسات للتغير مصاولات الباحثين لفهم عوامل التفتك والانحراف في المجتمع ، وزودت المهتمين بذلك بمعدات التحليل والتقييم ، والتشخيص والعلاج .

ثانيا - أهمية التفاعل المنظم Organised Interaction

سبقت الإشارة الى أن التفاعل الهادف هو الذي يخلق الظاهرة الاجتماعية ، ومن ثم كان محل اهتمام الباحثين في علم الاجتماع ، لأن معرفة طبيعته وعملياته واتجاهاته ، ضروري لفهم أسس العلاقات الاجتماعية ، وتحديد الغل الاجتماعي .

وعلى ذلك يمكن أن نحدد خصائص التفاعل من وجهات نظر متعددة على النحو الآتي :

١ - التفاعل لا يتم في الفراغ ، وإنما يتم بين أفراد وجماعات في المجتمع ، ولهذا فإن مكونات موضوعات التفاعل تقسم طبقا لعدد العناصر الداخلة فيه ، فقد يكون التفاعل بين اثنين أو ثلاثة أو كثير ، أو بين واحد وكثير ، أو بين كثير وكثير ، أو بمعنى آخر يمكن أن ندخل في باب التفاعل العلاقة بين صديقين ، والعلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة ، والعلاقات الواسعة المدى في المجتمع الكبير ، بشرط أن تكون هذه العلاقات جميعا ذات معنى بالنسبة للأطراف المعثلة لها .

٢ - أساس التفاعل «العملية» أي أنه لا يقوم على مقدمات لاتعقبها نتائج ضرورية ، ولا تنقطع سلسلة الأسباب والنتائج دون هدف مفهوم . ولهذا تنقسم عمليات التفاعل بالاضافة الى المكونات «ذات المعنى» التي تتخلوها ، الى مكونات جينية أو عائلية أو قانونية أو اقتصادية أو سياسية وهكذا . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نصف مكونات التفاعل الى صور بالاضافة الى الغرض أو الهدف المحدد الذي يظهر في كل منها .

٣ - التفاعل يستخدم وسائل توصله الى غايته ، ولذلك يتم عن طريق موصلات كاللون أو الضوء أو الكهرباء أو وسائل الاتصال الأخرى

التي تصطلح عليها الجماعة • وهنا تبرز أهمية هذه الوسائل في توضيح الاهداف والاعانة على بلوغها •

ولذلك اذا أخذنا جملة خصائص متشابهة ، تبين أن التفاعل يأخذ نماذج كثيرة • فقد يكون وجها لوجه ، أو غير مباشر ، أو طويل الامد ، أو قصير الامد ، أو شديد التركيز ، أو ضعيف التركيز ، أو ممتدا ، أو ضيقا • والتفاعل من ناحية أخرى قد يكون من جانب واحد اذا أثرت جماعة في مظاهر سلوك جماعة أخرى دون أن تتأثر ، وقد يكون التأثير متبادلا اذا أثرت الجماعتان كل منهما في الأخرى • وأذن فهتديد طبيعة التفاعل على النحو السابق يحدد أنواع العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد والجماعات ، ويحدد في نفس الوقت أيضا موضوع هذه العلاقات • ومن ثم يمكن أن نصف النشاط الاجتماعي في المجتمع الى أقسام متميزة • وهذا هو الذي يعين الباحث على تحديد موضوع دراسته في الجانب الاقتصادي أو الاسرى أو الدينى ... الخ ، لان كل نوع من هذا النشاط ينطوى على تفاعل يمكن أن نلاحظه ونحدد نوعه ومضمونه •

ويتركز الاهتمام في علم الاجتماع على العمليات التفاعلية التي تتميز بالدوام والتكرار والتأثير العميق والمنسوج ، لان الاهتمام بالادور العرضية أو الوقائية أو غير ذات الجذور العميقة في توجيه السلوك الاجتماعي لا يتفق مع طبيعة البحث العلمى • كما أن العملية التفاعلية التي لها الصفات السابقة تؤدي الى خلق «ابنية اجتماعية أو ثقافية» كالجماعات والانساق الثقافية ، والى خلق «شخصيات» اجتماعية • تتميز تملأها عن الكائنات البيولوجية • ولهذا يهتم عالم الاجتماع عند دراسة النظم الاجتماعية بالعمليات التفاعلية التي لها صفات التحدد والتضامن والتكامل ويسقط من حسابه العمليات العدوانية أو غير المنظمة أو المفككة ، وخاصة عندما لا يكون لها دور في النظم الاجتماعي أو لا تدخل كعنصر أساسى في بنائه ، أو لا ترتبط بالوظائف التي يؤديها •

والمثل الامى يوضح ماذا نقصد بالعمليات التفاعلية التي تشلق

الجماعات : «فرقة موسيقية مكونة من مائة عازف في قاعة كبيرة ، وكل منهم يعزف على آلهة الموسيقى دون أن يتسق مع الآخرين ، ونتيجة هذا ضوء غير مفهومة ، ولا نصل مطلقا الى اللحن السيمفوني . ولكن اذا خضعت هذه الفرقة لتأديد ، وعرف كل عضو فيها دوره ووظيفته على وجه التحديد ، وعمل في تآزر مع الآخرين المارفين لادوارهم ووظائفهم ، تكون نتيجة عملهم المشترك «السيمفونية» واذا حدث بعد ذلك أن عزف كل على حدة ، فإن النتيجة تتلخص في أن كل عازف انما يصدر ازعاجا من نوع معين . ولذلك يقال ان الاوركسترا (الفرقة الموسيقية) في الحالة الاولى كانت غير منظمة ، وفي الحالة الثالثة «مفككة» ومثل هذا يمكن أن يطبق على الجماعات . فهناك الجماعات المنظمة وغير المنظمة والمفككة ، ولكن الجماعة لا تكون لها خاصية التلصق الا اذا كانت منظمة قبل . ويلقى هذا المثال الضوء من ناحية أخرى على الفرق بين التنظيم والتفاعل ، فالتفاعل لا يعنى التنظيم كما هو واضح في الحالة الاولى من المثال . لان جلوس الفرقة الموسيقية في قاعة واحدة كل على مستوى معين من التفاعل ، ومع ذلك لم يكن هناك تنظيم ، ومعنى ذلك أن التفاعل في حد ذاته لا يؤدي الى التنظيم . ومن أجل هذا لا نستطيع القول بأن الجماعة المتفاعلة جماعة منظمة . واذن فيلزم الان أن نتحدث عن خصائص التفاعل غير المنظم والمفكك (١٧) .

الجماعة «الاجتماعية» باعتبارها مجموعة من الافراد المتفاعلين ككل ، تكون منظمة عندما تصبح سلسلة المعاني والقيم التي تعتبر قاعدة التفاعل فيها ، متفقة ومتناسقة من الداخل . وتكون موجهة في نفس الوقت على أساس مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم أفعال الاعضاء واستجاباتهم داخل الجماعة وخارجها عند الدخول في علاقات مع أعضاء آخرين من جماعة أخرى . ومعنى هذا :

— أن القواعد القانونية تحدد بالتفصيل واجبات كل عضو

(١٧) استخدم هذا المثال كل من سوروكين ولندبرج ، ولكن بطريقة مختلفة : لبيان الانماط المتعددة التي تكون عليها الجماعات في الواقع .

وحقوقه ، ومع من ، وكيف ، ومتى ، وإلى أى حد ، وتحت أى ظروف يكون مرغما على عمل شيء أو اغفاله ، أو أن يتسامح أو يتشدد ؛ كما أنها تعين الوظائف والأدوار المرسومة التي يجب على كل عضو أن يذعن بها ، وأخيرا تحدد مركزه في نسق التفاعل (الجماعة) كما هو واثق على أساس مجموع حقوقه وواجباته ووظائفه وأدواره .

٢ - أن القواعد القانونية تبرز القانون وسلطة الجماعة بما لو من وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية .

٣ - أن القواعد القانونية عن طريق تعريفها للحقوق والواجبات، تعين بوضوح العلاقات أو صور التفاعل التي يمكن أن تقبل بين الجماعات ولهذا نتبين من الدراسة أن هناك أنواعا مختلفة من العلاقات . كذلك التي يغلب عليها طابع القهر أو الإلزام ، وغير المصرح بها أو الممنوعة ، أو التي يسمح بالدخول فيها .

٤ - أن القواعد القانونية تعمل في ضوء ما سبق ، على إقامة جماعة متميزة ، «كل وظيفي» يقوم كل عضو فيها بعمل معين يؤدي به وظيفة من وظائف الجماعة الكلية ، ويشغل مرتبة معينة في سلم السلطات والمسؤوليات .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا دائما أن الجماعة لا تستطيع أن تقوم بوظائفها أو أن تنهض بالتزاماتها ، إلا إذا اعتمدت على مصادر اقتصادية واضحة ومحددة ، فيغير هذه المصادر لا يمكن لجماعة أن تستمر في الوجود في حالة منظمة ، وأخيرا نلاحظ أن كل جماعة تصطلح على اسم أو رمز تعرف به ويصبح علامة مميزة لها ويستمد غالبا من أيديولوجيتها .

ثالثا - أهمية الثقافة :

لا يمكن لمباحث في المجتمع الانساني أن يتغافل « الثقافة » والا أصبحت دراسته فارغة المضمون . فالثقافة تتخلل كل جزء من أجزاء حياة الانسان الاجتماعية وترحف على كل نشاط يقوم به وكل تفكير يخطر له وكل سلوك يقوم به . من أجل هذا يذهب كثير من علماء

الاجتماع اليوم الى القول بأن دراسة المجتمع تتضمن دراسة الثقافة ،
 مهما كن الجانب الذي ندرسه من المجتمع . ومثال ذلك أننا اذا كسا
 بمعد دراسة الاسرة ، فلن التفسير البيولوجى الذى يستبعد التفسير
 الثقافى كعامل جوهري لا يمكن أن يصلح فى تحليل عناصر الاسرة أو
 وظائفها أو تغيراتها . ومن المسلم به أن أنماط الاسرة هى أنماط ثقافية
 فى واقع الامر . واذا كنلت الثقافة مهمة على هذا النحو عند دراسة
 الاسرة ، فانها بالتالى تكون أهم عند دراسة نواحي التنظيم الاقتصادى
 والسياسى والدينى . ولا معنى ذلك أن علم الاجتماع يهتم بالثقافة فى
 مجملها وتفاصيلها ، لان مضمون الثقافة مختلف ومتنوع أشد التنوع
 ديق ما يحتاجه علم الاجتماع فى واقع الامر ، وهذا يتضح اذا عرفنا أن
 الثقافة تشمل على الفن والموسيقى والعمارة والادب والعلم والتكنولوجيا
 والفلسفة والدين وأشياء أخرى قد لا يمكن حصرها . ولذلك فإن معالجة
 مثل هذه الموضوعات بالتفصيل يحتاج الى دائرة معارف ضخمة جدا
 وجيش من المتخصصين (١٨) .

إن أغلب علوم الانسان — وعلى الاخص العلوم الانسانية — علوم
 لدراسة الثقافة ، تعالج مختلف الفروع التى ينقسم اليها التراث
 الثقافى . ولكن اهتمام العالم الاجتماعى بالثقافة ينحصر فى الجانب الذى
 تؤثر به على الحياة الاجتماعية ، أو بمعنى آخر ينظر عالم الاجتماع الى
 الثقافة من وجهة نظر خاصة ، فيختار النواحي التى تلقى الضوء على
 السلوك والتنظيم الاجتماعى ، وبخصوصا بالطريقة التى تجعل الثقافة
 عاملا أساسيا فى تعدد المجتمع الانسانى واستمراره . ولهذا فلن دراسة
 الاختراع وتتبع انتشاره وأكثره يعتمد فى المثل الاول على التعرف على
 التقدم الثقافى وعلى الظروف الثقافية التى جعلت من هذا الاختراع أو
 ذلك ممكنا ، كما أن عالم الاجتماع لا يمكن أن يدرس أنماط التفاعل
 الاجتماعى كلقوانين والمعادن وغيرها ، والنظم التى تهيمن على السلوك

(18) Kinksley, Davis; Op. Cit., p. 4.

الا اذا تعرف على تلك النواهي من الثقافة التي تحدد هذه الانماط
أو النظم .

ويعتبر سوروكين من أوضح علماء الاجتماع وأكثرهم اعتناقا في
إبراز أهمية الجانب الثقافي في الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع،
ويعتقد أن الذين يحاولون استبعاد الثقافة كلية من ميدان علم الاجتماع
هم في الحقيقة غير موفقين في ادراك أبعاد الحقيقة الاجتماعية ، ويقول ،
أن المحاولات التي تبذل لمصر ميدان علم الاجتماع في الجانب الاجتماعي
من الظواهر الاجتماعية الثقافية ، واستبعاد عامل الثقافة والشخصية ،
محاولات تقوم على أساس خاطيء ، ومن المألوف أن نقرأ عند بعض
العلماء ، أن علم الاجتماع يهتم بما هو «اجتماعي» ومعنى هذا أن
أنساق المعرفة والدين واللغة والتكنولوجيا وما يماثلها لا يجب أن نهتم
بها . ولكن سوروكين يرى أن مثل هذه النظرية لا يمكن الدفاع عنها
للاسباب الآتية : (١٧)

١ - إذا استبعدنا القيم الثقافية تصبح التفاعلات الانسانية
ظواهر بيولوجية وفيزيائية ولن تكون ظواهر اجتماعية . وإذا سرنا مع
هذا الاستبعاد الى نهايته المنطقية ، فإن مقولات العالم الاجتماعي
ستذوب في الظواهر البيولوجية والفيزيائية ، ومن ثم يفقد علم الاجتماع
الاساس الجوهرى لوجوده .

٢ - إذا استبعدنا القيم الثقافية عند دراسة التفاعلات الاجتماعية،
لن يبقى الا أقل القليل للدراسة ، بل ان القليل الذي سيبقى سيكون
عجاجة عن بناءات فيزيائية وأنواع من الحركة ، هي في الواقع الموضوع
الاساسى للبيولوجيا والفيزياء ، ذلك لاننا لن نستطيع أن نشير الى
خصائص العملية التفاعلية التي نعتبر عنها بمصطلحات محددة مثل
الدوائية والانزالية والثورية والدينية والثقافية والعلمية ، كما أن

(١٧) Sorokin, Op. Cit., pp. 64-65.

الدراسة على النحو السابق لن تؤدي الى انضاج أى معرفة عن طبيعة التفاعلات الانسانية ذات المعنى أو علاقاتها أو خصائصها •

٣ - اذا استبعدنا العنصر الثقافى — كالمعنى والقيم والمعايير — فاننا لن نستطيع دراسة المعايير التى تنظم تفاعل الافراد ، الذى يكون — من وجهة نظر الممارسين لدراسة الثقافة — جوهر أى نظام أو تنظيم اجتماعى وبالتالي سنجد علم الاجتماع من أى موضوع هام لدراسته •

٤ - ان النظام الثقافى الاجتماعى لا يمكن قسمته ، ولا يمكن أيضا أن نقيم علما لوجه واحد منه فقط ، كأن نفرد علما للجانب الاجتماعى ونهمل الجانب الثقافى أو الجانب المتعلق بالشخصية • ومثل هذا التصور لعلم الاجتماع لا يفترق عن تصورنا لعلم النبات ، اذ ركز دراسته على الجانب الايمن لأى نوع من النبات وأهمل الجانب الايسر • ان علم الاجتماع فى اتجاهه الصحيح يهتم بنفس الدرجة بالناحيتين الثلاثة للظواهر الاجتماعية الثقافية — المجتمع والثقافة والشخصية — ولكن من وجهة نظره الخاصة كعلم تعميم ينظر الى النسق الاجتماعى الثقافى ككل •

وكل الذى يمكن أن نحلى به فى هذا الصدد ، أن التمييز الممكن والوحيد بين المجتمع والثقافة ، هو أن نفهم اصطلاح «اجتماعى» على أنه يشير الى تركيزنا على مجموعة البشر المتفاعلين وعلاقاتهم المتبادلة، ونفهم اصطلاح «ثقافى» على أنه يشير أو يتضمن التركيز على المعانى والقيم والمعايير ، بالإضافة الى حواملها المادية (الثقافة المادية) • واذا نحن فى علم الاجتماع لا ندرس الثقافة كقطعة بدء أو كاساس ، ولكننا ندرس الثقافة من حيث ما لها من أثر بالغ على التفاعلات الاجتماعى ، وبالتالي على العلاقات الاجتماعية مسواء كانت على صورة أدوار أو مراكز • أو كانت على صورة قواعد ومستويات ومعايير وقيم ، أو بمعنى آخر ندرس الثقافة باعتبارها عنصرا أساسيا فى حياة الانسان •

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية :

الانسان كائن اجتماعى ، لانه عادة يقضى معظم حياته مرتبطا مع أقرانه من الكائنات الانسانية ، وكعضو فى جماعات اجتماعية منظمة •

وفي بعض الحالات يكون ارتباطه مع الآخرين - كما هو الامر في الاسرة - دائما وشديدا . وفي حالات أخرى - كما هو الامر بالنسبة لجمهرة المواطنين في القرية أو المدينة، يكون ارتباطه عرضيا ولاشخصيا . وهنا نلاحظ أن ارتباطه بالآخرين في الجماعة التي ينتمى اليها - خصوصا إذا كانت كبيرة - لا يكون بطريقة مباشرة بالنسبة لمجموع الاعضاء . ومثال ذلك أننا إذا أخذنا المجتمع في الجمهورية العربية المتحدة ككل ، فليس هناك من يستطيع أن يزعم أن جميع السكان يعرفون بعضهم الآخر . ومع ذلك فهم جميعا أعضاء في مجتمع واحد كبير تربطهم روابط من اللغة الواحدة ، والمصالح المتشابهة ، والنظرة المتطابقة تقريبا للحياة الى جانب ارتباطهم بمصادر ولاء وانتماء واحدة، واعتمادهم على حكومة قومية مشتركة في حمايتهم وفي توفير سجل العيش لهم .

١ - والعلم الاجتماعي الذي يهتم بهذا كله ، إنما يدرس في حقيقة الامر الحياة الجمعية للإنسان ، ولذلك يهتم عالم الاجتماع بجميع الاشكال التي تنصب في قوالبها العلاقات الانسانية متخذة طابعا جماعيا منظمًا . فهو إذن يدرس ويحاول أن يشرح الاتجاهات الجماعية ، والمعتقدات والمبادئ . ويتدرج من ذلك الى دراسة النظم الاجتماعية المعقدة والمتغيرة مثل الدولة والاسرة والنشاط الاقتصادي والديني . ولا يقف عند هذا الحد بل يحاول أيضا أن يتنبأ بمستقبل السلوك الجماعي . وأن يقدم ويمهد لمن يحاول أن يسترشد بنتائج العلم الاجتماعي في الاغراض العملية لرفاهية البشر . ونحن نتكلم عن التنبؤ الذي هو الغاية القصوى من جميع العلوم ، ينبغي أن نشير الى الصعوبات البالغة التي تكتنف القفزة على التنبؤ في العلوم الاجتماعية اذا قورنت بالعلوم الطبيعية ، والتي ترجع في صميمها الى تعقد مادة الدراسة وتداخلها وخضوعها دائما لعوامل التغير الاجتماعي . ولهذا ينصح كثير من العلماء أن يكون التنبؤ في أضيق الحدود ولفترات قصيرة المدى . ولا نجازف بتعيين خطوط المستقبل الا اذا كانت لدينا الحقائق الكافية .

٢ - الانسان كائن غريد متميز بين جميع الكائنات الحية • لان له ثلاث قدرات عظيمة فامية الى درجة كبيرة • لا توجد في بعض الحيوانات او انبها موجودة في بعضها الاخر بطريقة غير كاملة •

١ () فالانسان يستطيع أن يفكر وأن يتعقل الأشياء • وقد دلت التجارب على أن الحيوان يستطيع أن يفكر الى درجة محدودة مثل أنواع من الشمبانزى التى يمكنها أن تحل نماذج من المشاكل البسيطة لتحصل على الطعام الذى يكون في غير متناولها • ولكن قدرة الانسان على التفكير وعلى حل المشاكل المعقدة أكبر بكثير من قدرة الشمبانزى ، حتى أنه من الممكن أن نقول بأن التفكير الانسانى من حيث النوع يختلف عن التفكير للحيوانى •

ب) والانسان يستطيع أن يتصل بالآخرين عن طريق اللغة ، كما أن قدرته على التفكير تتوقف بطريقة جزئية على قدرته في استخدام اللغة ، واللغة في حد ذاتها عبارة عن نسق من الرموز الصوتية ، مركبة بطرق خاصة لتتوصل المعرفة والافكار — والرموز «الكلمات» — وطرق ربطها — القواعد « تختلف من لغة الى أخرى • ولكن البشر مهما اختلفت لغاتهم يتناقشون الافكار والمعنى عن طريق استخدام اللغة • حقيقة أن الحيوانات تستخدم الاصوات لتتصل بعضها بالآخر • ولكن ليس لدينا أى دليل على أن الحيوانات تستخدم كما يستخدم الانسان للكلمات • ليعبر بها عن الافكار المجردة كالخبر والخير والجمال ، والمنازل والرجل والشجرة • ولهذا نقول أن أصوات الحيوان غريزية ومحدودة المدى ومع هذا تستطيع الحيوانات أن تتناقل التحذيرات ومضاعر الالة والعداوة والخوف •

ر) نظرا لان البشر يستطيعون أن يتصل أحدهم بالآخر عن طريق اللغة ، فقد أمكن أن تنقل معرفة الفرد الى فرد آخر • وبهذه الطريقة أمكن أن تنقل معارف جماعة الى جماعة ، وأن تنقل معرفة جيل الى جيل ، وبهذه الطريقة أيضا أمكن زيادة التراث الانسانى وأمكن حفظه وانماه وتطوره ، وهكذا أمكن أن يكون للانسان ثقافة ومدنية • هذا وقد

ازدادت قدرة المجتمعات الانسانية على تجميع المعرفة بسبب اختراع الكتابة والطباعة ، حتى أصبحت الكلمة المطبوعة أقدر في توصيل المعرفة وربط الافكار من الكلمة المنطوقة • ويقول بعض العلماء ان ازدياد الكتابة غلظت الطباعه كانا أخطر اختراعين وأبعدهما أثرا في تاريخ الانسان •

ج) والقدرة الثالثة التي تميز الانسان عن الحيوان هي امكان استخدامه للالات والادوات • فقدره الانسان على استخدام هذه الادوات تتوقف الى حد كبير على تركيب يديه التي عن طريقها يمسك بالاشياء في ثبوت وضبط • كما أن هذه القدرة تتوقف أيضا على قدرته على التفكير والاختراع وعلى قدرته في نقل معرفته عن الادوات واستخدامها من جيل الى آخر •

ولهذا أمكن للانسان أن يسيطر الى حد ما على البيئة الطبيعية وان يخضعها في كثير من الاحيان لمشيئته ، حتى أنه يزيل جميع الكائنات التي تناف في طريق تعميره للمكان الذي يقيم فيه •

٣ - القدرات الثلاث السابقة ، هي في واقع الامر استعدادات مزود بها الانسان بطبيعته • ولكنها تحتاج الى عوامل ملائمة تنمو فيها بحيث لو ترك الانسان وحده لتراجعت هذه الاستعدادات وانطمت وصارت أقرب الى طبائع الحيوان منها الى طبيعة الانسان • ومن هنا كانت الحياة الاجتماعية ضرورية للفرد ليصبح كائنا اجتماعيا له هذه القدرات النامية • ولهذا يقال دائما ان البشر من خلق البيئة الاجتماعية، فطابع كل كائن انساني وشخصيته انعكاس للمجتمع الذي يعيش فيه • فمن البيئة الاجتماعية يكتسب معرفته ومهاراته وعاداته ومثله ودينه وأخلاقه • نحن هنا في الجمهورية العربية المتحدة نحس ونفكر كمصريين أو كمرب • فلو كنا قد نشأنا منذ الولادة في الاسكيو لمشأنا مثاليين ولنشعرنا بمشاعرهم ولكن شعور المصريين وأحاسيسهم غريبة علينا كنية •

ومع أن شخصية الفرد تتشكل بصبب المجتمع الذي توجد فيه ، فإنه من الواضح أن المجتمع لا يمكن أن يكون له وجود حقيقي منفصلا عن

الافراد الذين يكونونه ، فالمجتمع اذن يتكون من «الناس» وتغير
خمس- ثمن المجتمع بالتدريج على مر الاجيال بتأثير «الناس» الذين
ينتمون اليه . وقد يكون تأثير فرد واحد صغيرا جدا ، ولكن تأثير مجموع
من الافراد في المدى الزمنى الطويل قد يكون عظيما جدا .

ان مجموعة من الناس قد لا تكون بالضرورة مجتمعا ، لانهم قد
يلتقون بطريقة مؤقتة أو عرضية ، والاساس في تكوين المجتمع أن تكون
هناك جماعة ترتبط ببعضها البعض عن طريق علاقة منظمة . «فالمجتمع اذن
مجموعة من الناس عاشوا معا اخترة كلفية بحيث تنتظم ابلانها علاقاتهم .
ويفكرون في انفسهم على أنهم وحدة اجتماعية» وبطريقة أخرى يمكن
أن نقول ، أن المجتمع مجموعة منظمة من الناس يتبعون « طريقة معينة
في الحياة » . وتكون ثقافة هذا المجتمع هي طريقة الحياة التي يسير
عليها أعضاؤه .

• - وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على أن المجتمع عبارة
عن العلاقات الاجتماعية في زمن معين لجماعة من الناس ، وأن الثقافة
هي ما تتميز عن هذه العلاقات من آثار مادية تبقى على مر الزمان
أو تتعدل أو تختل . وتبدو أهمية الثقافة في الحياة الاجتماعية اذا
عرفنا أن الثقافة نفسها لا تنمو الا من خلال العلاقات التي يكونها بنى
الانسان بعضهم مع الآخر . وهذه العلاقات في حد ذاتها تفترض وجود
مجتمع . وعلى هذا يمكن القول أن الثقافة هي التي تجعل المجتمع
الانسائي ممكنا ، ذلك لان الناس لا يستطيعون أن يؤدوا وظائفهم
كجماعات منظمة ما لم تكن لهم ثقافة متعارف عليها . غنى وجود مثل
هذه الثقافة يستطيع أن يعرف كل فرد ما يتوقعه من الآخرين ، ويعرف
أيضا كيف يتصرف ليواجه مطالب الجماعة وهكذا . وخلاصة القول أن
المجتمع يستطيع أن يعيش لان الطبيعة زودت الانسان بالمعدات العقلية
التي يستطيع بها أن يصنع الثقافة وأن ينقلها الى الاجيال المتعاقبة .
كما أن للثقافة بدورها تخلق المجتمعات ، أى أن المجتمعات تعتمد في
نموها وفي حياتها على الثقافات .

٦ - الميادين الاساسية للمعرفة الانسانية :

من المحتمل جدا أن الثقافة بدأت تتجمع عناصرها وتتقل متجمعة خلال الاجيال منذ الوقت انذى استطاع الانسان أن يكتسب فيه الطابع الانساني . ويمكن أن نحصر المعرفة الانسانية في نوعين رئيسيين :

الاول : معرفة الانسان بنفسه ، وهذا يشمل الثقافة التى تخلفها وما يصنعها ليبقى على مر الزمان .

والثانى : معرفة الانسان ببيئته الطبيعية .

١) ولكن معرفة الانسان ليست جميعا معرفة علمية بالمعنى المتواضع عليه الان . وان هذه المعرفة — فى واقع الامر — معرفة جمعت بطريقة منظمة وصنلت وربطت أجزاءها ثم حللته وقسرت . وفى الايام القديمة نادرا ما كان الانسان يلجأ الى جمع المعرفة على النحو السابق ، ويمكننا أن نقول بأن معظم المعارف التى حصلها الانسان قبل أن يلجأ الى المنطق العلمى كانت غير ارادية أو غير مقصودة لذاتها . هذا الى أن الاقدمين قبلوا «عالمهم» كما هو عليه ، وان حاروا فى تحليل أمر ، أرجعوا أسبابه الى قوى فوق قوة البشر على أى نحو . ولهذا اعتقد بعض البدائيين أن كل مجرى مائى وكل شجرة وكل صخرة تحوى روحا تسيطر على أعمالها . ولكن اهتمامنا اليوم ينصب على محاولة كشف علة كل شئ . كشفنا مؤيدا بالحقائق العلمية المحسوسة أو المبرهن عليها لما قياسا أو استقراء . ونظرا لخضامة المعارف العلمية التى تجمعت على مر الزمان ولا زالت وستظل تتجمع ، فقد قسمت الميادين العلمية وستظل تنقسم الى عدة أجزاء ، ويمثل كل علم اليوم مجموعة من الحقائق التى تتصل بأحد هذه الميادين أو بأجزاء منها . حتى أن العلم الواحد ينقسم الى عدد من الفروع قد يصل الى عشر أو الى عشرين فرعا فى بعض الاحيان . وانقسام العلم الى فروع هو ما يطلق عليه اسم التخصص العلمى الضيق .

ب) وبصفة عامة نستطيع أن نصنف المعرفة العلمية الى ميادين

رئيسية ثلاث : العلم الاجتماعي ، والعلم الطبيعي والانساني وكل من هذه الميادين يقسم الى عدد من العلوم المتخصصة وذلك بتعدد تسهيل مزيد من الدراسات المركزة الوصول الى الحقائق المنبجوة ، فالعلم الاجتماعي هو ذلك الميدان من المعرفة الانسانية الذي يتناول جميع جوانب الحياة الجمعية للانسان . ويتناول العلم الكييمي البيئية الطبيعية التي يعيش وسطها الانسان ، كما انه يشمل علوما مثل الطبيعة والكيمياء التي تعالج مسائل عديدة كتكوين المادة والحركة والمكان والكتلة والطاقة ، كما انها تشمل ايضا للعلوم الحيوية التي تدرس الكائنات الحية . اما الانسانيات فانها أكثر الميادين ارتباطا بالعلم الاجتماعي لأن خبيها يدرس الانسان وثقافته . ولكن تعلم الاجتماعي يهتم بوجه خاص بالعلم الاجتماعي لثقافة التي تحدد الانشطة الحية للسلوك الانساني . وتعالج الانسانيات بعض وجوه خاصة من لثقافة الانسانية أو بمعنى أكثر وضوحا تحاول أن تجسدها فتنسها في تسمى محاولات الانسان لتعبر عن قيده الروحية وتجمالية من شأن الالب والفن وتهدف الى اكتشاف معنى الحياة من خلال الدين والطفلة .

ج) لننا لانستطيع أن نصل الى فهم سليم لحياة الانسان الاجتماعية بدراسة بعض نواحيها واعمال القواحي الاخرى . تقول هذا لأن تاريخ تطور علم الاجتماع واخر بالنظريات التي كانت تنصر الحياة الاجتماعية من جانب واحد ، أو تنطب عللا من العوامل المؤثرة في نشاط الانسان وتجعل له الاهمية الاولى والاضيرة في توجيه هذا النشاط . ومثل ذلك أن فلاسفة التاريخ الذين مودوا لتعليم هذا العلم كنوا يحولون تفسير تطور البشرية على أساس نظري معين ، وأنطب نظرياتهم كانت تقوم على رسم خط مستقيم أو دائري أو غير منتظم لتطور الحضارات ، ينظرونه في حقائق ، لكل حلقة خصائص متميزة من الفكر والعمل .

د) ومع ذلك فمن المسائل التي تلفت اليها نلظ أن جميع نواحي الثقافة الانسانية مرتبطة ومتسندة الا أن العلم الاجتماعي اليوم يح

ميدانا ممقدا وواسعا جدا حتى ليصعب على باحث أو عالم واحد أن يحيط به علما . ولذلك يكتفى الباحث أن يستفيد ما أمكنه من النظر الى المجتمع كحقيقة كلية ، لما أن يحصل على معرفة عميقة لمعلبه أن يذكر دراسته على ثلعية واحدة من نواحي الحياة الاجتماعية ، وهذا يوضح لماذا انقسم البحث في المجتمع الى عدة أقسام يختص كل واحد من العلوم الاجتماعية بقسم واحد منها . وهذا للتقسيم من وجهة النظر العلمية ليس الا تقسيما ضروريا للعمل اذا كان علينا أن نستمر في انماء معلوماتنا عن المجتمع وعن القوانين أو المبادئ التي تحكمه .

٥ . ويقول كنجسلي ديفز Kingsley Davis ، ان الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية غير واضحة من حيث الواقع ومن حيث البدأ أيضا ، ومثل هذا الموقف خلق خلافات كثيرة مثلما تخلق خلافات الحدود بين الامم من مجادلات ومشاكل كثيرة . ويرى أن النظر الى الموضوع من الناحية العلمية البحتة يدعونا الى الاهتمام بهذه الخلافات ، لان العلم لا يعرف حدا . وربما كان من أهم عوامل الخلاف بين العلوم الاجتماعية الصراع بين العلماء على مسائل لا تتعلق بالمعرفة ذاتها^(٢٠) وغير طريئة لهم طبيعة العلوم الاجتماعية المتعددة أن نفحص ما يقوم به الباحثون، لا ما يقولونه . وسوف يتضح من ذلك أن أساس التمايز لا يمثل اختلافات في الموضوع ، لان جميع هذه العلوم تدرس نفس الظواهر «حقائق الحياة الاجتماعية» أو بمعنى آخر يمكننا أن نقول ، ان الاختلافات تنصب على مركز الاهتمام أو النظرة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فمن المناسب أن نلقى نظرة سريعة على أهم هذه العلوم وأكثرها اتصالا بعلم الاجتماع ليتضح مدى الصلة التي تربطها به .

١ - الاقتصاد :

هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد بقدر ما هناك من تحديدات لميدان

(20) Kingsley Davis, Op. Cit., pp. 6-7.

دراسته • وقد كان تعريف الاقتصاد قديماً يعتمد على عدد من القضايا المنطقية والفلسفية كأن يقال ، أن الإنسان وكل لائن هو خير حكم على ما هو في صالحه • ولكن الأمر تطور في التصور الحديثة ، فصار من المؤلف الاعتماد في تعريف الاقتصاد وفي تحديد ميقاته على التعرف على العلاقات الواقعية باستخدام الاستقصاءات الإحصائية والتاريخية • ومنذ منتصف القرن الثامن عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين بدأ الاقتصاد يتطور ويتخذ صورة علم اجتماعي واضح المعالم • فقد عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه علم الثروة ، وميقاته يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهرها الخارجية • كما أن الفرد هو من يعرف الاقتصاد بأنه «دراسة الناس في حياتهم العملية المعاصرة» • وقد ارتبط الاقتصاد دائماً بالسياسة ورنما كان هذا هو الأصل في تسميته «الاقتصاد السياسي» ولذلك كتبت كتبات الاقتصاد السياسي هي أعمال قصد بها مناقشة المسائل الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية المعينة • ومن المؤلف أن يميز علماء الاقتصاد عند تعريفه وتحديد ميقاته دراسته بين المسائل الاقتصادية ذات الطابع النظري ، والمسائل الاقتصادية ذات الطابع التطبيقي • وعلى كل حال ، غائنا نجد أن مسألة اقتصادية معينة تكون محل الدراسة ، لذا تبين أن هناك هدفاً اجتماعياً محدداً ينبغي الوصول إليه بأقل نفقات ممكنة ، أو إذا كتبت لدينا وسائل معينة وتريد أن نصل عن طريقها إلى أقصى نتيجة ممكنة •

ومن أجل هذا غائنا لا نستطيع أن نفصل الاقتصاد عن الأهداف الاجتماعية في المجتمع ، كذلك يمكن أن يقال ، أن الاقتصاد هو وسيلة المجتمع لبلوغ أهدافه بأقل قدر ممكن من النفقات أو المجهود ، ومن أجل هذا لا يمكن أن ندرس «القيمة» في الاقتصاد دون معرفة اتجاهات الجماعات المختلفة في المجتمع والذيفيات التي تحدث في عضلاتها أو مطالبها المتغيرة • وقد أبرز كثير من علماء الاجتماع الدافع القوي للإنسان في سبيل الحصول على مطالب الحياة والتعجيل أهم دافع في حياة المجتمع ، يترتب عليه عدد كبير من الدوافع الفرعية ، ومن

أجل هذا فإن الجانب الملقى من المجتمع والثقافة يحظى أهمية كبيرة في التحليل السوسولوجي .

٢ - علم النفس :

يتجه كثير من علماء النفس الآن الى القول بأن مركز اهتمام علم النفس يتركز حول الفرد في تفاعله مع بيئته . وربما كان هذا القول يصور شيئاً عاماً ، وهو أن علم النفس من العلوم المتداخلة في عدد آخر من العلوم ، ذلك لأنه إذا اعتبرنا علم النفس من العلوم الاجتماعية ، فهو إذن علم سلوكي ، على الرغم من أنه في بعض الأحيان قد يكون علماً بيولوجياً أيضاً ، ولكن اهتمامه الأول بالفرد جعله أكثر تعديداً من أي علم آخر . كما أن ميدانه لم يكن في يوم من الأيام متسعاً . إن اهتمام علم النفس بموضوعات معينة كالإحساس والادراك والتفكير جعل بعض الناس يمزونه خطأً عن دائرة للعلوم الاجتماعية ، باعتبار أن هذه الموضوعات يمكن أن تدرس مستقلة دون ربطها بالبيئة التي يعيش فيها الفرد ، ذلك أن التكيف مع البيئة مستحيل من غير أن تكون لدينا معلومات عنها ، كما أن جهود نجاحنا في حصولنا على هذه المعلومات مرتبطة بقدرة الكائن الحي على التفاعل مع طائفة الإحساس من حوله .

وقد أدى اهتمام علماء الاجتماع في السنين الأخيرة بدراسة التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر ، ودراسة المصاحبات المتبادلة بين الجماعات المتمايزة الى تقارب وجهات النظر بين علم النفس الاجتماعي وبين علم اجتماع الوحدات الصغيرة . حتى أن موضوع ديناميات الجماعة يدرسه علماء اجتماع ونفس في ذات الوقت ، كما أن اهتمام علماء الاجتماع بموضوع التثنية الاجتماعية يكشف عن مدى أهمية دراسة الشخصية في فهم المجتمع والثقافة . وربما كان أقوى اتجاه في هذا الصدد ما يقوم به توكوت بارسونز ومنتمية من التركيز على دراسة المفصل الاجتماعي لتحديد دوافعه وأبعاده ونتائج في حياة الشخص والجماعة والمجتمع .

٣ - علم السياسة :

السياسة كالأدب تجس ثيابا جديدة في كل جيل ، وتفسير بتفسير أسلوب انساني في الحياة . وليس معنى ذلك أن السياسة لا تتبع منطقا معينا ، ذلك لان أسلوب النسل المتغيرة هي في واقع الامر اعراض وتوجيهات تتبع من الظروف الجديدة وتعتبر عن الاستجابة المباشرة لها . وعلى الرغم من أن السياسة قديمة قدم الانسان نفسه ، الا أن علم السياسة كموضوع أكاديمي حديث نسبيا . ويختلف علماء السياسة في تتبع أصل هذا العلم . فبعضهم يفضل أن يذهب بعيدا حتى أفلاطون وأرسطو . ويفضل آصحاب النزعة العملية رده الى مكيافيللي ، ويذهب آخرون الى القول بأن علم السياسة كنهم منظم بدأ عند انشاء الاقسام المستقلة لعلم السياسة في الجامعات في أواخر القرن التاسع عشر . ونلى كل حال غالامر يعود الى تذوق الباحث للموضوع .

وقد اختلف علماء السياسة كثيرا في تعريف العلم وتحديد ميدانه ، ومثال ذلك : أن البعض يزعم أن الدراسة الحققة للسياسة هي دراسة للقيم المثالية . ولذلك يكون علم السياسة فنا . وربما كان محور تفكيرهم بدور حول ايجاد نظرية لتبرير وجود الدولة والدفاع عنها ، أو يكون - كما فعل هارولد لاسكي في كتاب «قواعد السياسة» - محاولة للدفاع عن الفرد وروابطه وعظمته ضد الدولة . وقد حاول ديفيد ايستون David Easton في كتابه «النظام السياسي ١٩٥٣» أن يحل علم السياسة متخذا نقطة انطلاقه من الحاجة الى اطار شامل يسمح بالتنظيم التلقائي المنسق للحقائق المتجمعة عن النظم الاجتماعية والسلوك السياسي . هذا الى أن عددا من الباحثين في السياسة في الوقت الحاضر يهتمون بمايسمى «السلوك السياسي أو السلوكية السياسية» في محاولتهم فهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذلت الطابع السياسي والسلوك للمعلى للأفراد في المجتمع . ولكن هذه المحاولة أصبحت مصل نقد من الكثيرين نظرا لانساس النفسى الذى تقوم عليه . وخير طريقة لفهم موضوع علم السياسة أن نذكر في ايجاز المسائل الاسمية التى يعتم لها علماء السياسة في واقع الامر وتتكرر في كتاباتهم ، وهى على النحو الآتى :

(١) النظرية السياسية : من أهم المظاهر التي برزت في علم السياسة • أنه انفصل ، في أواخر القرن التاسع عشر عن صلتة الزواجية بالفلسفة الخلقية والتاريخ والقانون العام ، وظهت معالم النظرية والبحث الواقعي فيه • والنظرية السياسية الحديثة عبارة عن مزيج من التفكير الالئى المجرى عن طبيعة الدولة وأفكار أوستن عن السيادة ، وهذا الى جانب النظريات التطورية عن الأجناس والأام • ويلاحظ أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ترايد الأهتمام بمسائل السياسة العامة.

(ب) الحكومة : تعتبر دراسة الحكومة عند كثير من علماء السياسة جوهر التحليل السياسى • فقد كان بروز النظرية السياسية كميدان شبه مستقل في علم السياسة ، داعيا الى الأهتمام المتزايد بالحولة كوحدة أساسية في التحليل • ففى خلال الأربعين سنة الماضية استطاع علم السياسة أن يفرج دراسات متعددة تناولت التاريخ والدستور والنظم المتعلقة بالحكومة على مستويات متعددة محلية أو قومية أو عالمية • وهنا يظهر تأثير علم الاجتماع على تطور علم السياسة بترديد الاعتماد على المدخل الأسوسىولوجى في دراسة المسائل المختلفة التى يعالجها العلم من وجهة نظر تعدد العوامل • ويعتبر ماكيفر Maciver من أبرز علماء الاجتماع الذين لهم تأثير بالغ على التحليل السياسى في الوقت الحاضر •

(ج) السياسة العامة والإدارة : من أهم فروع علم السياسة ، تلك الدراسة التى تهتم في المثل الأول بالعلاقات الانسانية أو العلاقات العامة كمدخل لدراسة موضوعاتها متأثرة في ذلك بعلم النفس • كما تأثر علم السياسة في هذه الناحية بعلم الاجتماع أيضا وخاصة في معالجتة للنظرية التنظيمية • ويلاحظ أن طلاب السياسة العامة يشاركون غالبا في نشاط الحكومة ، الأمر الذى يتيح لهم فرصة اختيار مبادئهم وأفكارهم العامة •

(د) السياسة العالمية : إن أهتمام علم السياسة بالسياسة العالمية يتقدم باستمرار ليحل مصا القانون والتاريخ • وقد زاد الأهتمام

بالسينة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووصل الى قمته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولازال يتزايد حتى الان • وقد تغير مركز الثق في دراسة السياسة العالمية بتزايد الاهتمام بدولع الامم وقادتها وظروفها النفسية والصناعية والجغرافية وخصائصها السكانية، التي تلقى ضوءا هاما على امكثيات كل أمة ومبلغ ما يمكن أن تسهم به في المجتمع الدولي •

٤ - التاريخ :

التاريخ هو دراسة التطور الماضي للمجتمعات الانسانية • خاصة خلال المرحلة التي كانت فيها السجلات المكتوبة متبصرة • وهو علم اجتماعي لانه يمثل المحاولة المنظمة لمعرفة وتحقيق الاحداث الماضية ، وربطها أحدها بالآخرى ويكشف أثرها في تشكيل المدينة • هذا الى أننا لكي نفهم أى موقف اجتماعي فلا بد أن نعرف الظروف التي أدت الى انبثاقه — أو كما يقال لا نستطيع أن نفهم الحاضر دون أن نعرف الماضي • ومع ذلك فالتاريخ لا يستطيع أن يقدم تفسيرها كاملا عن كيف ولماذا تطور الحاضر عن الماضي ، كما أنه لا يستطيع أن يطينا القدرة للتنبؤ بالمستقبل • فليست هناك مبادئ أو قوانين عامة للتطور التاريخي نجعل مثل هذا التنبؤ ممكنا • اننا غالبا ما نقول بأن التاريخ يعيد نفسه، ولكن هذا غير صحيح ، فكل ما يعنيه مثل هذا القول أن حوادث لفترة معينة يمكن أن تحوى بعض وجوه الشبه في فترة أخرى سابقة • فلو أن التاريخ يعيد نفسه لما كان هناك تاريخ •

وبمع أن التاريخ لا يساعدنا على التنبؤ بالمستقبل لانه يميننا على اكتشاف ، اتجاهات معينة في تطور المجتمعات الانسانية • ومثال ذلك هذا الاتجاه الذي ظل ينمو منذ حوالى مائتى عام وهو انتشار التصنيع • لانه اذا كان هذا الاتجاه ظل ينمو دون أدنى تكوص حتى اليوم لانه من المناسب لنا في هذا المجال أن نتوقع استمراره لفترة من الزمن في المستقبل •

يذهب كثير من الأنثروبولوجيين إلى أن الأنثروبولوجيا تهتم من حيث الموضوع بالإنسان وأمسله في كل زمان وفي كل مكان . وعلى الرغم من أن باحثا واحدا لا ينتظر منه أن يكون ملما بكل فروع الأنثروبولوجيا ، إلا أنه لابد أن يكون على صلة بالمسائل التي تعالجها الأنثروبولوجيا الطبيعية واللغويات والآثار والانتولوجيا . ولعل نداء الأنثروبولوجيا أنها تهتم بكل جوانب الحياة الإنسانية في جميع الأردنة هو الذي جعل ميدانها نقطة التقاء عدد كبير من الباحثين من تخصصات مختلفة . ويلاحظ أن دراسات أنثروبولوجية كثيرة في الماضي وحتى الآن من عمل أشخاص ليسوا أنثروبولوجيين بالاحتراف ، وربما كان هذا هو السر في تعدد مداخل الدراسة فيها إلى جانب تعدد مناهج البحث أيضا .

ومن الناحية التاريخية اهتمت الأنثروبولوجيا بمجتمعات وثقافات لم تهتم بها العلوم الموجودة لعلولها انصب بحثها على تلك المجتمعات التي توصف أحيانا بالبدائية أو المتوحشة أو البربرية . ولكن هذا لم يمنع الأنثروبولوجيا من أن تنمي مناهجها ومداخلها لدراسة المجتمعات البسيطة نسبيا . وعلى الرغم من التغيرات الجوهرية التي حدثت في التوجيه الموضوعي ومناهج البحث ، فإن الأنثروبولوجيا لا تزال تركز على دراسة المجتمعات البدائية . ولذلك عندما حول الأنثروبولوجيون اهتمامهم — إلى حد ما — إلى دراسة المجتمع الغربي المعاصر ، فإنهم يتلمسون السبيل إليه — ما أمكن ذلك — كما لو كانوا يدرسون مجتمعا بدائيا ، ومثال ذلك ما يقوم به الأنثروبولوجيون الأمريكيون في دراسة التجمعات الفرعية والثقافات الفرعية في المجتمع الأمريكي .

ويلاحظ من يتتبع نمو الأنثروبولوجيا ، أن الباحثين فيها لا يزالون يفضلون دراسة الشعوب المعزولة أو التي تعيش على هامش المدينة الكبرى . ولعل أهم تطور حدث في الأنثروبولوجيا في السنين الأخيرة ذلك الاتجاه الذي ينمو بسرعة ويتركز حول الاهتمام بدراسة تجمعات أكثر تعقيدا كالقرى والمجتمعات المحلية القروية . وقد تدرس هذه

للتري باعتبارها منطلق مزولة أو قد تدرس على أنها جزء من مركب
حضرى معقد .

وهناك من يفضل إطلاق اسم «الانثروبولوجيا الثقافية» على فروع
الانثروبولوجيا التى تقوم بدراسة موضوعات اجتماعية وثقافية . كما
أن تقسيم الانثروبولوجيا الثقافية على أساس الموضوعات ذات الأهمية،
أدى إلى ظهور مجموعتين كبيرتين من الدراسات . الأولى : تشير إلى
الميلادين التى يخلب عليها الناحية الوصفية والتاريخية ، والثانى : تشير
إلى الميلادين التى يعكس عليها التحليل الاجتماعى . وتشمل المجموعة
الأولى ، الانثولوجيا Ethnology وهى الدراسة النظرية والمقارنة للمعادات
الإنسانية ، والانتوجرافيا Ethnography وهى وصف الثقافات المفردة ،
والآثر Archaeology وهى وصف بقايا للثقافات الماضية أو القديمة . أما
المجموعة الثانية فتسمى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، التى تسعى فى
بعض الأحيان علم الاجتماع المقلرن . وهى تهتم فى المثل الأولى بدراسة
البناء الاجتماعى والتنظيم أكثر من اهتمامها بدراسة المعادلت . ومن
خصائص الانثروبولوجيا المعاصرة أن الباحث قد يهتم فى نفس الوقت
بمئتين للمجموعتين من الميلادين ، أى أنه يجمع الحقائق ويفسرها ، وقد
تكون هذه الحقائق تاريخية أو غير تاريخية .

ويلاحظ أن كلا من المجموعتين على صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية ،
الأن صلة المجموعة الأولى بالتاريخ واضد : ، كما أن صلة المجموعة
الثانية (الانثروبولوجيا الاجتماعية) أند ما تكون بعلم الاجتماع وعلم
النفس الاجتماعى . وأبلغ دليل على ذلك تأثير المدرسة الإنجليزية فى
الانثروبولوجيا بنظريات أميل دوركايم التى أكدها الفرد راد كليف براون
وخاصة فى الأفكار المتعلقة — بالتحليل البنائى الوظيفى .

و) أن أهم غارق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، هو أن كل
علم اجتماعى يملح جزءا من الملم الاجتماعى الثقافى ، بينما يملح
علم الاجتماع بطريقته هذا الملم ككل محاولا أن يصل إلى خصائصه
الخاصة : أو بمعنى آخر ينظر إلى علم الاجتماع باعتبار أنه يملح

موضوعاً أوسع من الموضوعات التي تعالجها العلوم الاجتماعية ، كل على حدة ، ومثال ذلك أن الاقتصاد يدرس الصناعة ، وكذلك يفعل علم الاجتماع ، ولكن دراسة علم الاجتماع للصناعة أوسع من دراسة الاقتصاد ، من حيث أنه يدخل في التفسير عوامل أعم ويحاول أن يتتبع تأثير الصناعة على المجتمع الى آفاق أوسع مدى من الاقتصاد . ويظهر اختلاف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية ، اذا عرفنا اهتمامه الفريد بموضوعات مثل الاسرة والسلوك الاجتماعى والسكان والمشاكل الاجتماعية مثل الجريمة والانحراف والفقر والتمييز العنصرى (٢١) .

القيمة العملية لعلم الاجتماع :

كلما زاد تعدد المجتمع الذى نميش فيه ، نتيجة لاتساع نطاق التخصص وزيادة السكان ، وكلما زادت المدن حجماً ، كلما كانت الحاجة ماسة الى معرفة حقيقة بطبيعة الحياة الاجتماعية . ومن الملاحظ أن أهم ما يميز عصرنا ، ذلك التغير الاجتماعى والثقافى السريع الذى يواجهه الانسان بتعدد واضح لما تعودده وما نقله عن الاجيال السابقة . ان النتائج المذهلة للتكنولوجيا المعاصرة تفرض على الفرد كما تفرض على الجماعة . أن تراجع مناهجها التقليدية فى الحياة ونظرتها اليها . ولذلك اذا كان التفكير فى الفعل الاجتماعى والتفاعل المنظم والعلاقات الاجتماعية المتعددة والمعقدة ، أمراً مارسه فيها مضى الحكماء وكبار السن الذين كانوا يلخصون تجاربهم وآرائهم فى الحياة على صورة حكم يجرى مجرى الامثال ، فان التفكير الاجتماعى المنظم أصبح سمة العصر الذى نميش فيه ، وأصبح علماً له موضوعه ومنهجه ، وله أهميته البالغة فى فهم الانسان الحديث . ومن العوامل الهامة التى تكمن وراء ترايد الاهتمام بالعلم الاجتماعى فى كل أنحاء العالم ، أن دورة حياة الفرد لم تعد أمراً يمكن التنبؤ به فى دقة كما هو الحال منذ قرون مضت : فالفردية النامية وعلاقات المصلحة التى تشمل تدريجياً محل علاقات الجوار والصداقة والدم والقرابة ، جعلت الفرد يحس تدريجياً بالمزلة

(21) Ogburn & Nimkoff; Sociology, London, 1969, pp. 14-15.

وبالحاجة الى أساس جديد للوجود الاجتماعى • هذا ويمكن أن نلخص
القيمة العملية لعلم الاجتماع فيما يلى :

١ - يقدم علم الاجتماع معاونة جوهرية فى تحديد الاهداف التى
يمكن الاتفاق عليها ، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها • وهذا
يظهر واضحا من أن السياسات الاجتماعية فى مجتمع يتغير باستمرار ،
لا يمكن أن تقوم على الاساس من العادة أو العاطفة • اذ لا يتسنى
لشغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح فى مهمته ، الا اذا كان
لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذى يرسم له خطوط نموه
الاجتماعى والاقتصادى ، وكلما تراعت أطراف المجتمع • وكلما تعقدت
ظروفه الاجتماعية ، أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر الحما وأوسع
مدى • كذلك يلاحظ أن السياسة الاجتماعية لمجتمع معين ، اذا كانت ذات
طابع شامل ومحدد فى نفس الوقت ، أصبحت الحاجة ماسة الى المعرفة
ذات الطابع السوسولوجى أكثر من المعرفة ذات الطابع الاقتصادى
أو السياسى • ومثال ذلك ، أننا اذا كنا بصدد رسم سياسة لضبط
النسل ، فان الوسائل الناجحة لبلوغ هذا الهدف لا يمكن أن نعتقد فيها
على الرسائل ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى فقط • لاننا يجب أن
ندخل فى الاعتبار مسائل هامة ، مثل التنظيم الاجتماعى ، والتنظيم
العائلى وديناميات السكان وعادات الانجاب والقيم التقليدية • وكل
هذه الموضوعات لا يمكن أن نحسن تقديرها أو تحليلها الا اذا اعتمدنا
على علم الاجتماع فى المثل الاول (٣٣) •

٢ - فى المجتمع الحديث المترامى الاطراف ، تقتصر خبرة الفرد
على عدد قليل من الناس بل ان عددا كبيرا من الافراد قد ينفقون داخل
جماعة واحدة وينعزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع • والمجتمع الحديث
بطبيعته ينقسم الى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يحتاج للفرد أن
يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حيالته أن يخبر كل هذه
الأقسام • ولذلك يظل الفرد فى المجتمع الحديث بعيدا عن أغلب أعضاء

(22) Kingsley Davis Op. Cit., p. 15.

المجتمع ، لا يعرف دوافعهم ولا نظرتهم أو طريقهم في الحياة ،
التي تسيطر على سلوكهم الاجتماعي . ومهما كثرت ايدولوجية المجتمع
واحدة ، الا انها تتعمل في انسجام المجتمع للولد وتلبس رداء كل جماعة
بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز في الحياة .

فاذا أضفنا الى ذلك أن الثقافة هي الاخرى قد تكون علما في المجتمع
من حيث خصائصها الاساسية ، الا أن هذا لا يمنع من وجود ثقافات
فرعية في المجتمع الواحد تتميز بخصائص مختلفة . ولهذا قد يصعب
على أغلب الأفراد فهم أقرانهم الذين ينتمون الى نفس الثقافة الكلية .
من أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة في
المجتمع الحديث . فهو وحده الذي يقدم صورة متكاملة لصياة المجتمع ،
ويعطى أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بالاختلافات والتشابهات التي تظهر
بين أقسام المجتمع ، ويحاول أن يتعمق لتجاعلت أفعال الاجتماعي
والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية التي تترتب على ذلك . كما أنه
يهتم بالقيم والسلوك الناجم عنه ويحاول أن يعد بصره جيدا ليحرك
أبعاد سلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله ، وغير ذلك من الموضوعات
التي تهتم الانسان الحديث . فمن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد
أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين
أو في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طرائق حياته أن ينتمى اليها أو أن
تكون له بها صلات . واذا علم الاجتماع يعني التكامل الاجتماعي ،
وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

٣ - إن علامة الانسان المثقف ، أن يكون لديه الإدراك الكافي
والتقدير المناسب للأشياء التي قد تغوت الرجل القمدي . ولذلك فإن
علم الاجتماع بجانب أنه يسهم في تقدم المجتمع لاجلها جوهريا ، فهو
مفيد جدا من الناحية الشخصية ، لأن الفرد عن طريقه يستطيع أن
يحصل على فهم أفضل لنفسه وللآخرين ، ويتيح له هذا الفهم أن يكون
أكثر مرونة إزاء المواقف الجديدة . فدون الانفتاح الى الانتماء المتحررة
الشائعة ، التي قد تكون قائمة على أسس خاطئة ، ومن ثم يستطيع أن

يوسع مدى الاحتمالات والنتائج التي يتصور فيها الفعل . كذلك يستطيع الشخص عن طريق نتائج الدراسة المقارنة للمجتمعات والجماعات التي تختلف عن مجتمعه أو جماعته الخاصة ، أن يرى أشياء ، ربما غلتت عند التفكير في الوجود الاجتماعي له أو للاخرين ، ومن ثم تصبح حياته أكثر ثراء وأكثر امتلاء . وربما كان هذا هو السبب الذي من أجله يتجه المسئولون عن الجامعات والتعليم العالي والثانوي في أنحاء العالم الى جعل دراسة علم الاجتماع جزءا متكاملًا من الدراسة في كل الكليات والمعاهد والمدارس مهما اختلفت تخصصاتها (٣٣) .

٤ — ويجب أن ننبه هنا الى أن مهمة عالم الاجتماع أن يقدم المشورة وأن يعمل على تحديد السياسة الاجتماعية داخل أطر هيئة منظمة ينطأ بها مثل هذا التحديد ، أما من يعمل كموظف داخل هذه الهيئة ، فإن فاعليته وأهمية مشورته يمكن أن تتعرض للطمس . ذلك لان القرار النهائي في تحديد هذه السياسة يكون دائما في يد رجال الادارة . وهذا يتأتى من أن مهمة رجل الاجتماع كعالم أن يحل وأن يشرح وأن يزيد من كمية المعرفة ، ولذلك يجب ألا نخلط بين مهمته وبين مهمة رجال السياسة والاقتصاد الذين قد يكون في أيديهم القدرة التنفيذية انصالحا لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي . ومن المؤلفون أن يسأل عالم الاجتماع أسئلة لا يمكنه الاجابة عليها ، ولا يوجه مثلها الى العلماء الاخرين في الميادين المختلفة . ولهذا فقد يتعامل بعض الناس ويقولون؛ ما فائدة علم الاجتماع إذن ؟ وربما كان مرجع ذلك الى المفهم الفالطيء لرسالة عالم الاجتماع . فالجيولوجي مثلا لا يسأل الا عن تحديد الاماكن التي يحتمل أن يكون في باطن أرضها خام البترول ، ولا يخطر ببال أحد أن يطلب منه منع الاستغلال السيئ للمصادر الطبيعية ، ولم يطلب أحد كذلك من المؤرخ أن يحول مجرى التاريخ . ولكن علماء الاجتماع غالبا ما يطلب اليهم تغيير المجتمع . ان عالم الاجتماع شأنه في ذلك شأن أي عالم آخر يستطيع أن ينمي المعرفة التي تعملون على حل

المشاكل التي تعترض المجتمعات ، ولكنه مثل أى عالم آخر أيضا لا يستطيع أن يسيطر على مجرى الحوادث (٢٤) .

وهنا يجب أن نفرق بين هدفين متميزين لعلم الاجتماع ، الاول هو الدراسة المنظمة للعلاقات العملية التي تجرى على أيدي متخصصين ، والثاني نشر المعرفة التي يحصل عليها الباحثون وجعلها في متناول الجميع ، رغبة في تمكين السكان جميعا من مزيد من الفهم والوصول بالمجتمع الى وحدة متكاملة . ومعنى هذا أن علم الاجتماع يضع نفسه دائما في خدمة المجتمع الخالص والمجتمع العالمى في نفس الوقت، بعكس كثير من العلوم التي تنفق نفسها على المحدد القليل من المتخصصين فيها ، ولا تبذل فيها محاولات حقيقية لجعل المعرفة التي تتوصل اليها في متناول الجميع .

(24) Green, A. W., Sociology, New York, 1960, pp. 8-9.

الفصل الثالث

علم الاجتماع والمنهج العلمي

علم الاجتماع والمنهج العلمي

حظيت مناقشة «علمية» دراسة المجتمع (علم الاجتماع) بأكثر اهتمام الرواد الاول للعلم الجديد . وظلوا يدافعون عن امكان تطبيق مناهج العلم الطبيعي أو الرياضي على ظواهر المجتمع ، ولا زالت المناقشة حية حتى الآن ، وقد وصل اميل دوركايم بهذه المناقشة الى قمتها في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» عندما فصل نوعيا بين الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر الكون وعين لها خصائص ملازمة ، واعتبرها «أشياء» في الوقت عينه تخضع لقواعد الميتودولوجيا العامة ، ومن ثم تسقط حجة المناهضين لعلم الاجتماع والمشككين في امكان علمية البحث في المجتمع . وقد انقسم علماء الاجتماع طوائف كثيرة في ميدان المعركة فالامر الذي ظل علم الاجتماع يعمل آثارها حتى اليوم هو المتبع للنظريات السوسولوجية المعاصرة يستطيع أن يلاحظ مظاهر اللبائين في مسألتين :

الاولى : منهجية ، وتدور حول طبيعة المنهج الذي يطبق على دراسة ظواهر المجتمع الانساني واصطلاحاته المختلفة ، ولهذا نجد التشييعين لمناهج العلوم الحيوية والمشبوعين للمجتمع بالكائن العضوى ، وما تفرع عن ذلك من شعب مختلفة في النظرية السوسولوجية ، ونجد أيضا التشييعين لمناهج العلوم الطبيعية والمشبوعين لحقائق المجتمع بالمواد وما فيها من حركة داخلية وطاقه وتوازن وتجادب وتشاور وغير ذلك ، كذلك نجد التشييعين لمناهج العلوم الرياضية ، وجوهر ادعائهم ان كمال العلم في امكان صياغة نتائجه في صورة رياضية ولن يكون علم الاجتماع علما الا اذا استطاع الوصول الى هذه النتيجة . الامر الذي أدى الى تقديس العدد وتجريد الحقيقة الاجتماعية من مضامينها الحقيقية ومن وشائجها الحيوية . واننى أتصور المغالين في أهمية الارقام والجداول

في فهم الحقيقة الاجتماعية بمن يحمي من القتل في ميدان المعركة،
ويصنعهم بحسب رتبهم وسنهم ومواطنهم الأصلية ، متناسيا أن كل
واحد منهم انسان عاش حياة معينة تفعمت بمختلف الاتجاهات
والانتماءات ثم ينتهي من هذه الدراسة يبحث عن المقاتلين .

الثانية : موضوعية ، وهي لازمة ومعترية على الاولى ، ذلك أن الميل
المنهجي يؤدي في أغلب الأحيان الى ضرورات موضوعية معينة . ويظهر
التباين «الموضوعي» في الموضوعات الاساسية التي تكون مادة البحث
في علم الاجتماع . وتصور تعريفات علم الاجتماع هذا التباين خير
تمثيل . والموضوع الاساسي الذي التزمه كثير من الباحثين ، أن علم
الاجتماع يدرس «الظواهر الاجتماعية» الامر الذي أدى الى متناقضات
كثيرة خصوصا في موقف علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية . وثمة
اتجاه آخر يميل الى تحديد «التفاعل الاجتماعي» كأهم موضوع لعلم
الاجتماع . وهناك فريق آخر يدافع عن «الجماعة الاجتماعية» كموضوع
جوهرى في علم الاجتماع ويغريهم يعتقد أن دراسة العمليات الاجتماعية
الاضطرابية تمثل المركز الذي يجب أن تدور عليه كل أبحاث علم
الاجتماع⁽¹⁾ .

ولعل فكرة العلم وحدوده المختلفة هي التي أثارت كل هذه الخلافات
بين علماء الاجتماع وفي هذا الصدد يقول «كوهين» أن العلم في أضيق
معانيه يعنى الوصول الى القوانين العامة التي تقيم الصلة المنطقية بين
الحقائق المختلفة ، كما أن المنهج العلمى بأوسع معانيه يساعد على
تدعيم الفروض بتخليصها من الأخطاء ومن أشباه الحقائق⁽²⁾ ومعنى
هذا أن الناية العظمى من البحث في علم الاجتماع الوصول في رأى
«كوهين» الى قوانين وأنواعية المنهج العلمى تكون في قدرته على مد
الباحثين بالفروض المبدئية للدراسة ، وربما لا يكون هناك اختلاف كبير

(1) Timasheff N. S., Sociological Theory, Garden City, N. Y., 1955,
pp. 293-299.

(2) Cohen, Y. R. Encyclopaedia of Social sciences.

بين علماء الاجتماع حول هذه النقطة ، وإنما مرد الخلاف الى طبيعة المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع كما أشرنا الى ذلك من قبل .

ويجمع علماء المناهج مثل «كارل بيرسون» و «دوهيم» و «بوانكريه» على أن الحقائق وحدها لا تمنع العلم . أى أن العلم لا يعرف عن طريق موضوعه ، فهو وحدة تنضوى تحت لوائها جميع العلوم المختلفة . ويتميز كل علم عن الآخر باختلاف موضوعه وباختلاف وسائل الملاحظة العلمية فيه . ولهذا يكون العلم فى أى مسرع من فروع المعرفة وسيلة للحصول على المعرفة المبسطة عن أى نوع من أنواع الظواهر التى تنظم الكون وتطبيق هذه المعرفة فى عمليات التنبؤ والضبط (3) ولهذا يمكن النظر الى الجدل الذى قام حول عملية علم الاجتماع خارجا عن نطاق بحثنا الآن ، وكل الذى نود أن نشير اليه أنه يجب على دارس المجتمع ليكون علميا أن يتبع منهجا معيناً ننتأكد أنه لا يسير طبقا لفكرة فلسفية أو متأثرا بمدرسة خاصة من مدارس التفكير ، لأنه يجب أن يسمى حسب ما يعطيه عليه المنهج العلمى مهما كانت النتائج التى يصل اليها ، فالامانة العلمية تقضى أن نكون محايدين ، ولم يتقدم علم الاجتماع الا بعد أن طرح العلماء الافكار القبلية أو المتأثرات الخاصة .

وهناك جانبان للعلم ولنشاط العلماء . «الجانب الاول» يتمثل فى خلق أو بناء نظرية عامة لطبيعة معينة من الظواهر ، والمالم الذى يهتم بمثل هذا العمل يجد أن أى حالة خاصة من الظاهرة محل البحث يجب أن تكون محل اهتمام فقط كجزء من المادة التى تستطيع استخدامها لتكوين فروضه أو اختبارها ، ومثل هذا النوع من النشاط العلمى يشار اليه غالبا على أنه علم خالص أو نظرى . «والجانب الثانى» تطبيق ما أمكن اقامته من معرفة علمية لشرح ظاهرة معينة أو فهمها ، ويقال لمثل هذا النشاط «العلم التطبيقى» ولهذا يكون الطب تأسيسا على ذلك علما تطبيقيا يقوم على علوم نظرية مثل الفسيولوجيا والباثولوجيا (4) .

(3) Lundberg, Foundations of Sociology, New York, 1939, pp. 5-10.

(4) Radcliffe-Brown, Daryll Forde, African Systems of Kinship and marriage, Oxford, pp. 2-3.

والعلم الذى يشترك فى مثل هذا العمل لا يكون الهدف الاساسى فيه الاضافة الى النتائج النظرية العامة ، بل الوصول الى تفسير لحالة خاصة من الظواهر يكون للعلم مهتما بها . وهذان النوعان من النشاط العلمى متساندان تماما وقد يطبقان مما ، ولفهم علاقة كل منهما بالآخر لابد أن نميز بينهما منذ البداية ، ولذلك كان من المستحسن فى أى دراسة نقوم بها أن نعرف ما نحاول أن نفعله ، ومثال ذلك اذا كنا بصدد دراسة لنظام اجتماعى مثل «القرابة» فإن الباحث الاجتماعى ينظر اليه على أنه نسق اجتماعى معين ويعتبره «موضوعا» يزوده بمجموعة من الحقائق الواقعية يمكن أن يستخدمها فى اقامة نظرية أو اختبارها ، ولكن من ناحية أخرى يمكن استخدام المعرفة النظرية لفهم مظاهر نسق اجتماعى معين . وفى ضوء المعرفة النظرية العامة التى تنتج عن الدراسة المقارنة للمجتمعات يستطيع العلم أن يقوم بتحليل لنسق خاص بحيث يمكن لأى مظهر معين فيه أن نراه فى علاقته بالمظاهر الأخرى لهذا النسق ومكانه من النسق ككل ، وقيمة أى دراسة كهذه وصحتها تعتمد فى المحل الأول على مدى دقة الافكار النظرية العامة التى توجهها .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول ما يكون علما وما لا يكون فى علم الاجتماع وربما كان ذلك مرجعه أن العلم مسألة درجة ، وقد نجت كثير من العلوم فى تنظيم مادتها وفى تعميق قدرتها على التنبؤ أكثر مما فعل علم الاجتماع ، ولكن علم الاجتماع مع هذا له — وعلى الرغم من ذلك — الخصائص التالية للعلم :

١ (الواقعية : أى أنه يقوم على الملاحظة والفحص وتصرى الملل ولا يقوم على علاقات غيبية ، كما أن نتائجه ليست تأملية . والعلوم فى مراحلها المبكرة الخلاقة تقوم على التأمل بالطبع ، ولكننا وبطريقة مثالية تخضع هذا التأمل للاختبار وفحص الوقائع قبل اعلانه على أنه كشف علمى .

ب) النظرية : أى أنه يحاول أن يلخص الملاحظات المعقدة فى قضايا

مجردة ومرتبطة ارتباطا منطقيا بحيث يمكن شرح العلاقات العلمية التي تربط الحقائق بعضها بالآخر .

ج) التراكيبية : أى أن النظريات السوسولوجية تتبنى بعضها فوق بعض فالنظريات الجديدة تصصح وتوسع وتتلقى النظريات القديمة .

د) الموضوعية : أى أن النظريات السوسولوجية ليس لها طابع أخلاقي ، ولذلك لا يسأل علماء الاجتماع عما إذا كانت أعمال اجتماعية معينة حسنة أو رديئة ، وإنما يحاولون شرحها وحسب .

ان علم الاجتماع لم يصل بعد في كل هذه الخصائص الى درجة الكمال ، ولكن التقدم ماض الى الامام باستمرار .

مفاهيم ضرورية :

١ - ترجم أهمية العلم الى أهمية المعرفة خصوصا اذا ما مورنت بالمتدقات أو الخرافات ، أو اذا وضعت جنباً الى جنب مع المفاهيم غير الناضجة التي تتجمل غالبا عن قلة المعلومات أو عدم دقتها ومثال ذلك أننا كنا نعتقد يوما ما كما زعم «ليفي برول» بأن العقلية البدائية تختلف نوعا عن العقلية المتحضرة ، وننسى أن اختلاف الثقافة ربما أدى الى اختلاف أنماط التفكير وننسى أيضا أن ظروف التشبث الاجتماعية يمكن أن تجعل الطفل الذي ولد في أكثر الثقافات تقدما يدائيا خالصا اذا نشأ وسط مجتمع بدائي ، ولكننا نعلم اليوم أن مثل هذا الزعم خاطئ ، لأنه قام على أساس نظري غير سليم ، فالمعرفة لا تزودنا باليقين أو بشيء مقارب له فحسب بل أنها تطارد الخوف والجزع الذي ينجم من عدم التثبيت من طبائع الاشياء ولذلك فالتعريف الموجز للمعلم أنه معرفة^(٥) .

وفي هذا الصدد يجب أن نعلم أن المعرفة والأفكار ليست شيئا واحدا ، لان كل الأفكار ليست جميعا معرفة ، فهناك مثلا فكرة في أن

(5) Ogburn, Nimkoff. A Handbook Of Sociology, London, 1960. pp. 1-15.

وجود حكومة عالمية سيؤدي الى منع الحروب أو أن الشخص يتعدد مستقبل نموه العقلي الى الاختلال أو التكامل في سن الخامسة ، وربما أمكن اثبات هذه الفكرة ومن ثم تصبح معرفة ، أو قد يؤدي البحث في النهاية الى اثبات عدم صحتها . هذا الى أن كثيرا من الأفكار لا تتردد لتصبح خاضعة للاثبات أو الدحض وإنما تذبح لمجرد التسلية أو قد تكون من قبيل الاحلام أو التمنيات كما أن بعضها قد يستخدم للإثارة أو التخويف . ومع ذلك فلننا لا ننكر بأن الأفكار تشكل مادة النشاط الذهني وتكون لامة وجذابة عندما لا تفضح للتصديقات المنهجية وخاصة عندما تتلف باطار انفعالي . ولهذا فلننا نذهب أن نقاش وجوه الحسن في الحياة والهدف من وجود العالم وطبيعة الحكمة وهكذا . وعلى ذلك تكون الأفكار مادة مهمة بالنسبة للعالم الاجتماعي كما هي أيضا كذلك بالنسبة لغير العالم . فالعالم الاجتماعي يحتاج الى تصورات يمكن أن تؤدي الى مزيد من التبصر والفروض ، ولكنه يمالجها بفرض متعدد وهو امكان تحويلها الى معرفة أو أن يكتشف في نهاية الامر أنها من طبيعة تستعمل على التمهيد العلمي .

٢ - في بعض الاحيان تكون الأفكار من الكثرة والتعقيد بحيث يلزم أن نقرر منذ البداية ما يمكن أن يدخل منها في باب المعرفة وما لا يمكن ، ولذلك يواجه العالم الاجتماعي سؤال هام عليه أن يجيب عليه بعناية تامة : ما الأفكار التي تصلح معرفة وما لا تصلح ؟ ومثال ذلك أن هناك نظريات كثيرة عن عوامل انحراف الاحداث مثل نظرية الضعف العقلي والنظرية المصابية ونظرية البيت المهجور ونظرية التعلم الارتباطي . والسؤال الآن : كيف نثبت أن واحدة من هذه النظريات أو كلها يمكن أن يصلح معرفة ؟ الطريق العلمي أماننا هو أن نجسم الحقائق المتصلة بكل نظرية ثم ننظر لنرى الى حد يمكن أن تثبت الحقائق الجمعية هذه النظرية أو تلك . ولهذا يكون العمل العلمي معنيا بالمادة والأفكار في نفس الوقت ، ولكن المادة ليس من السهل جمعها في كل الاحوال ، وتواجه عمليات الجمع صعوبات نسبية في جميع العلوم، فمادة العلوم الطبيعية مثلا بسيطة يمكن أن نجعلها داخل معمل ولكن

في علم الاجتماع لا نستطيع أن نحصل على مادته الا عن طريق العمل
الحقلى ، وغالبا ما يستغرق جمع مثل هذه المادة وقتا طويلا الى جانب
بهاظة التكاليف في بعض الاحيان .

٣ - يعتبر التمييز الناجم عن الملاحظة من أهم معوقات البحث
العلمي ، ويوجد أرضا خصيبة اذا كانت المادة غير كاملة أو غير دالة ،
الامر الذي يؤدي الى انحراف النتائج ، التي نصل اليها والتعليل من
الدقة الواجبة ودرجة الاعتماد على هذه النتائج ، ويرجع التمييز الى أن
علم الاجتماع يعالج موضوعات لكل منا ازاءها عاطفة معينة كما هو
الحال بالنسبة لموضوعات الجنس والاسرة والجريمة والفقر . ويظهر
تأثير التمييز بوجه خاص في عملية التقبؤ التي ان لم تقم على أساس
معلومات عالية الدقة ، فان ما يمكن تأسيسه عليها ينهار تماما في مدى
قصير ، وتظهر خطورة هذا الموقف اذا كنا بصدد تطبيق نتائج العلم
في التخطيط .

٤ - العلم اذن ليس فنا من الفنون ، وهو يخاطب التفكير ، ومع
ذلك فاننا نفكر كثيرا ولكن بطريقة غير علمية ، فهدف العلم أن يصل
الى المعرفة وليس من شأنه أن يؤدي الى الحكمة^(٦) . والعلم كذلك
يختلف عن الاخلاقيات ، الا أن المعرفة التي نحصل عليها عن طريق
العلم تكون ذات فائدة في الاغراض العملية ، ومما لا شك فيه أن القيم
السائدة في المجتمع والاخلاقيات تعتبر موجهات السلوك الفردية أو
الجماعية ، لذا كنا بصدد الاختيار بين الاقامة في مدينة أو في قرية ،
فان مجموعة من العوامل الذاتية يمكن أن تتدخل في الاختيار كما هو
الحال بالنسبة لتفضيلنا لالوان معينة . لكن المعرفة العملية يمكن أن
تؤثر خصوصا في عصرنا هذا في القيم التي توجه اختيارنا لأمور من
أهم حياتنا المادية أو المعنوية ، ومع هذا فان موضوع العلم لا يتعلق
بخلق القيم ، ويمبر العلماء عن هذه النقطة أحيانا بالتمييز بين الوسائل
والناتيات أو بمعنى آخر نقول ، ان وظيفة العلم تهيء الوسائل التي

(6) Ibid., pp. 3-15.

نصل عن طريقها الى الاهداف المتعلقة بالقيم التي تؤمن بها ، وفي علم الاجتماع يختار الباحثون غالبا مسائل يهدفون من ورائها الى الكشف عن معرفة جديدة تفيد الجنس الانساني ، ولهذا يحاول عالم الاجتماع أن يكشف عوامل الجريمة التي قد تستخدم في نواح متعددة ، من بينها زيادة الجريمة نفسها ، ولكن علماء الاجتماع يأملون أن تؤدي معرفة هذه العوامل الى الاقلال من نسب الجريمة . ومعنى هذا أن علم الاجتماع حين يبدأ من النظر وينتهي الى النظر فانه لا يغض الطرف مطلقا عن النواحي التطبيقية التي يمكن استخدام نتائجها فيها ، ذلك أن عالم الاجتماع لا يبحث في الفراغ ، وانما يستمد انبعاثاته العلمية وغروضاها الموجهة لدراساته من حياة المجتمع ومشاكله المتعددة ، ولذلك فتصنيف البحث في علم الاجتماع الى بحث نظري وبحث تطبيقي ، تصنيف غير متلق تماما مع علم الاجتماع ، وسوف تبرز هذه الناحية عند مناقشتنا لفكرة التطبيق في علم الاجتماع .

• — المعرفة العلمية تظل قابلة للتوضيح والاضافة والتعديل نتيجة لتقدم البحث العلمي واستمراره — ومع هذا يجب أن تصبح محل ثقة ولها خاصية الدوام التي تبدو على وجه خاص في نتائج العلوم الطبيعية والبيولوجية . ونظرا لعدم اتساع نطاق البحث في علم الاجتماع ، فإن بعض معارفه لا تصدق في كل زمان ومكان . ولهذا لا يمكن أن تكون لها صفة العمومية . ومع ذلك فإن كثيرا من المعارف السوسيولوجية يمكن تطبيقها على نطاق واسع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ؛ ومثال ذلك ، اذا أردنا أن نتحقق من القول بأن نسب المواليد في المدن أقل منها في المناطق الريفية ، وجدنا أنه يصدق في الشرق كما يصدق في المصور الوسطى . وعلى الرغم من أن ما يتوصل اليه علم الاجتماع محدد بالزمان والمكان نظرا لاختلاف العامل الثقافي وغيره ، فانه مثل جميع العلوم يحاول أن يكشف القوانين التي لها عمومية التطبيق بغض النظر عن اختلافات الثقافة .

المنهج العلمى : (٧)

ان الاهتمام بالمنهج العلمى يمثل فى علم الاجتماع نقطة جوهرية . وقد اهتم بالمنهج العلمى كل علماء الاجتماع تقريبا منذ ولادته الشكلية على يد أوجيست كوفت . وقد تزايد الاهتمام به فى السنوات الاخيرة ، حين نمت طرق البحث الاجتماعى المتعددة باعتبارها أدوات الملاحظة العلمية ، الخطوة الاولى فى المنهج العلمى . ووضع لملاء الاجتماع أن التثبت من المنهج العلمى أمر جوهري فى كل مراحل ادراسة ، ومؤهل ضرورى للمبتدئين يمكنهم من اجراء بحوث أفضل . ولهذا كان التدريب على معالجة المنهج العلمى ضرورة موضوعية . ويحصل عالم الطبيعة على هذا التدريب بحراسة الرياضة ويتعلم العمليات المصعدة التى تتضمن التجريب . ويتلقى الباحث فى المسائل الانسانية هذا التدريب من خلال الدراسة المركزة للنسك الكلاسيكية . ولكن التدريب الذى يناسب الباحث الطبيعى والانسانى لا يقبل الحاجات والمطالب التى تواجه العالم الاجتماعى الحديث . فعلى الرغم من أن الصور الرياضية والحراست التجريبية تزداد أهميتها كل يوم وتثب دورا هاما فى استقصاء السلوك الانسانى ، الا أنها لن تصبح الوسائل الرئيسية فى المستقبل القريب . وعلى الرغم أيضا من أن الباحث الاجتماعى يمكن أن يستفيد من دراسة اللغتين اللاتينية واليونانية ، الا أن اهتمامه الرئيسى بالمادة المعاصرة ، يحد من الفائدة التى تعود عليه من دراسة هذه اللغات الكلاسيكية . ولذلك كان عليه أن ينمى طرقا للتفكير بأسلوب آخر . أو بمعنى آخر يمكن القول ، ان نوع التحليل المطلوب فى الدراسات المنهجية هو الذى يحدد التدريب المناسب .

ويزيد المنهج العلمى قدرة العالم الاجتماعى على مواجهة التطورات الجديزة أو غير المألوفة فى الميدان الذى يتخصص فيه . وخير ما يوضح

(٧) سنعتمد فى عرض هذا الموضوع على الكتب الآتية :

(a) Lundberg; Social Research, 1942.

(b) Lundberg; and Others; Sociology; 1958.

(c) Lazarsfeld & Rosenberg; The Language of Social Research, N. Y., 1962.

هذه النقطة ، هو أن نميز تمييزا واضحا بين المنهج العلمى والوسائل الفنية (طرق البحث الاجتماعى) والفرد الذى يتعلم كيف يصمم بعض الاجراءات أو الاختبارات ، أو ذلك الذى يتفوق فى تطبيق بعض الطرق الاحصائية ، يتمكن من المهارات التى تكون فى متناول اليد فى لحظة معينة . وقد يكون قادرا أيضا - فى المستقبل - أن يتعلم المهارات الجديدة ، كما أنه يستطيع أن يفاضل بين هذه المهارات جميعا من حيث صلاحية بعضها أو عدم صلاحية البعض الآخر . ولكن هل يستطيع أن يدرك المزايم التى تكمن وراء هذه الوسائل الفنية ، وهل عنده من القواعد والمقاييس ما يمكنه أن يقدر على أساسها مناسبة إجراء معين لمسائل معينة ؟ والواقع أن القدرة على إصدار أحكام من هذا النوع لا يمكن أن نصل إليها من مجرد تعلم الوسائل الفنية التى تستخدم الآن أو التى استخدمت فى الماضى . وما هو مطلوب إذن هو ذلك النوع من التمرين الذى يمكن الباحث من مقابلة ومعالجة المواقف البحثية المختلفة لعشر أو عشرين سنة . ذلك لأن المتدرب تدريبا جيدا فى المنهج العلمى سوف يكون فى استطاعته لسنوات عديدة فيما بعد أن يواجه التطورات الجديدة فى العلم الذى يتخصص فيه ، وسوف يكون فى استطاعته أيضا أن يحكم على محاسنها ، وأن يربط الجديد بالقديم ، كما أنه فى هذه الحالة ، يتمكن من تخير ما يريد أن يضيفه ليصبح جزءا متكاملًا من تفكيره .

ولعل أهم معاونة يقدمها المنهج العلمى للعلوم الاجتماعية ، هى توجيه الدراسات التى تهتم بالموضوعات المتداخلة بين هذه العلوم . والاهتمام بالدراسة الاجتماعية المتداخلة ينمو فى السنين الأخيرة ليحطم الحدود الفاصلة ، والحواجز التى تقسم الفواصل العميقة بين غروع العلم الاجتماعى . ويضع العلماء ثقتهم فى المنهج العلمى الذى يقع عليه وحده عبء إزالة هذه الفواصل ويكفى أن نخصص جيدا موضوع كثير من العلوم الاجتماعية ، فنجد أنها قد تدرس موضوعات واحدة ولكن اختلاف المصطلحات التى يستخدمها كل علم هو الذى يبعد من نقطة الالتقاء بينها . وهنا يجب أن نشير الى أن تأكيدنا لأهمية المنهج العلمى لا يجب أن يقودنا الى المبالغة فى دوره فى تقدم

العلم ، كما لا يجب أن يقودنا أيضا الى التقليل من أهمية البحث في الواقع . وفي هذا الصدد يقال ، أن الدارس الخلاق هو الذي يقسوم بالبحث ، أما الدارس العظيم فهو الذي يتكلم عن هذا البحث .

تطبيق المنهج العلمى علميا :

يفضل كثير من العلماء التفرقة بين المنهج العلمى باعتباره مجموعة من العمليات العقلية التى تقود أى دراسة علمية مهما كان موضوعها ، وبين أدوات البحث العلمى ، التى هى فى واقع الامر وسيلة كل علم لجمع الحقائق بطريقة خالصة ولهدف معين . ومن أجل هذا يقال أن المنهج العلمى واحد فى جميع العلوم بينما تحتفظ أدوات بحث كل علم بحسب طبيعة موضوعه . ويعبر وليام أوبرن Osburn عن هذا الفصل بين المنهج العلمى وأدوات البحث بتطبيق فكرته فى التفرقة التفاضلية ، إذا نظرنا الى المنهج العلمى وأدوات البحث باعتبارها عناصر ثقافية ، فإن المنهج العلمى يصنف ضمن الثقافة اللامادية ، وطبقا لنظريته يزداد تثير أدوات البحث بازدياد الاختراع والتجديد فيها ، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للمنهج العلمى ومن أجل هذا يحدث التخلل بين أدوات البحث وبين منهج العلم . ويشير أوبرن بذلك الى التقدم الكبير - فى رأيه - فى أدوات البحث الاجتماعى المتعددة ، بينما ثبت المنهج العلمى عند التحديدات التى وضعها ديكرت ويكون ودوهم وبوانكاريه وكارل بيرسون وغيرهم من علماء المناهج .

إن استخدام أدوات معينة فى جمع الحقائق فى ميدان علم الاجتماع ، لابد أن يكون موجها على أساس الفهم العميق للمنهج العلمى ، لأن مجرد جمع الحقائق مهما تشعبت وسائلها وبلغت مبلغا عظيما من الدقة ، يصبح عبثا من غير تثبيت واضح من خطوات المنهج العلمى من ناحية ، ومن الاطار النظرى الذى يحدد الأفكار والمفاهيم تصديدا دقيقا من ناحية أخرى . واستخدام أى أداة من أدوات البحث الاجتماعى لابد أن يسبقه إذن بتحديد واضح للمشكلة أو الموضوع محل الدراسة ، الى جانب الاحتمالات الأخرى لسلامة الاداة وفعاليتها فى جمع المعلومات ، مثل الدراسات الاستطلاعية وحسن اختيار العينة واستجلاء الصعوبات

وغير ذلك من المتطلبات الضرورية في البحث العلمي • وقد استحدثت العلوم الاجتماعية عددا من أدوات البحث من أهمها : الاستخبار Questionnaire والمقابلة Interview ودراسة الحالة Case Study ، تعتمد جميعا على أنواع من الأسئلة تصمم وتبنى وتستخدم لأغراض متعددة، هذا الى جانب الاعتماد على البيانات والوثائق والسجلات الاحصائية (٨) .

ومن أحدث طرق البحث الطريقة المسماة «السوسيومتري Sociometry أو القياس الاجتماعي» التي يعتبرها صاحبها مورينو Moreno علما قائما بذاته يقف جنباً الى جنب مع علم الاجتماع والاشتراكية العلمية ، ويرفض أن تكون مجرد وسيلة من وسائل البحث الاجتماعي (٩) .

ويقول جورج لندبرج ، ان الهدف الاول للعلم الاجتماعي ، ان يقيم نسقا من القرارات المحققة أو القوانين العلمية ، التي تمكننا من فهم وضبط وجوه النشاط الانساني والتنبؤ بها ، وخاصة تلك الوجوه التي تهمنا في الدرجة الأولى • وقبل أن نقرر قللونا أو قضية لها صفة الصدق ، يجب أن نخضعها للاختبار الواقعي التجريبي • وهذا الاختبار في حد ذاته عبارة عن عمل يقوم على الخبرة والتجربة التي تأيدت عن طريق عدد من الملاحظين المؤهلين للملاحظة المنظمة • ومثل هذا الاختبار أيضا لا يعتمد على مجرد تجميع أدلة تثبت صحة القانون بل انه يشتمل على سلسلة من الملاحظات المضبوطة والمنظمة التي يمكن أن تدحض القانون أو تشكك في صحته • وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية لم

(٨) يمكن للطالب الذي يريد أن يقف على اساليب البحث الاجتماعي أن يرجع الى الكتب الآتية :

١ - الدكتور جمال زكي والميد يس ، أسس البحث الاجتماعي ، ١٩٦٣ (ويتميز هذا الكتاب بالشمول والاحاطة بكل التطورات التي وصل اليها فن البحث) •

٢ - الدكتور ابراهيم أبو لفسد والدكتور لسويس مليكة : البحث الاجتماعي ، ١٩٤٩ •

٣ - الدكتور محمد طلعت هيمس : البحث الاجتماعي ، ١٩٦٠ •

(٩) Moreno, L. (ed.), The Sociometry's Reader, Illinois, 1960.

تتوصل بعد الى «مضلل» مثالى ، فان هذا لا يمنعنا من أن نضع فى
الذهن دائما أن وظيفة البحث ، جعل ملاحظتنا لها القدرة على اثبات
مفروضنا أو رفضها أو تحييلها •

مبادئ نامية فى البحث :

تمر الموضوعات التى تحظى باهتمام الباحثين فى علم الاجتماع
بتغيرات عميقة ، ونلاحظ أنه مع ثبات الاهتمام بالموضوعات التقليدية
التي تتناول ظواهر أو علاقات لها صفة العموم النسبى سواء فى البناء
الاجتماعى أو فى التغير الاجتماعى ، الا أن هناك ميلا يعمق جذوره
وبسرعة للتركيز على وحدات ينظر اليها باعتبارها الخلايا الاساسية فى
بناء المجتمع ، أو الخيط الاساسى الذى يتكون منه نسيج العلاقات
الاجتماعية مهما اتخذ من صور أو أنماط • وقد صاحب هذا الاتجاه
الجديد إعادة فحص أدوات البحث لئلا تتناسب مع أهدافه ، ولذلك تراجع
الآن مدى كفاية الاستخبار والمسح والمقابلة للتفوق بهذه الاهداف ،
وغالبا ما يدخل عليها تعديلات جسومية من حيث المبنى والوظيفة •
وسوف نعطي لمحة سريعة لهذا كله فيما يلى :

١ - نعت الى جانب الدراسات الديموجرافية (السكانية)
والايكولوجية (البيئة والانسان) ، دراسة الجماعات الصغيرة ، التى
تتميز بقلة العدد (الحجم الصغير) وبالتفاعل المباشر بين الاعضاء
ومن المعروف أن دراسة السلوك الجماعى ووصفه ، موضوع قديم فى
علم الاجتماع • ولكن الجديد اليوم هو الاهتمام المتزايد بالدراسات
التجريبية فى هذا الميدان • وفى نفس الوقت يهتم الباحثون بدراسة
الجماعات فى ظروفها أو وضعها الطبيعى مثل دراسة جماعات الصناعة
أو جماعات اللعب وغير ذلك • ولا يقتصر الاهتمام بدراسة الجماعات
على اتجاه معين فى العلم الاجتماعى •

٢ (فهناك اتجاه نفسى اجتماعى ابتدعه كورت ليفين Kurt Lewin
لدراسة الجماعة ويعرف بطريقة غير محددة باسم مدخل «الديناميات
الجماعية» •

ب) وهناك الاتجاه السوسيولوجي الذي يقوم على رأسه بيلز Bales ، والذي يمالج الجماعة الصغيرة باعتبارها نسقا اجتماعيا .

ج) وهناك أخيرا «السوسيومتري Sociometry» التي استحدثها مورينو ، والتي تدرس الجماعة عن طريق أسلوب خاص في قياس العلاقات داخلها .

٢ - وقد ظهر الاهتمام الكبير ببحوث الجماعة الصغيرة بتدعيم طرق ملاحظة التفاعل الذي يتم بين أعضاء الجماعة الواحدة . ومن أجل هذا ظهرت عدة طرق للملاحظة المنظمة من أهمها الطريقة التي ابتدعت نظاما تصنيفيا لتسجيل التفاعل . ولم تقتصر دراسات الجماعات الصغيرة على اكتشاف عدد من النتائج المتعلقة بنواحي التفاعل المختلفة ، مثل أنماط وسائل الاتصال وبناء السلطة ومصدر القوة في الجماعة ، وبأعلى الجماعة وانتاجيتها وتماسكها . وغير ذلك ، بل انها قرّبت المسافة بين النظرية والبحث . ومن أبرز الامثلة على ذلك أن النتائج التي توصل اليها بيلز دعمت بعض نظريات تولكوت بارسونز ، التي أثارت بدورها اهتمامات أخرى في مزيد من النتائج التجريبية . ويرى بعض الباحثين ، أنه اذا استمر هذا الاتجاه في النمو ، سوف تصبح دراسة الجماعات الصغيرة مصدر خصب للنظرية السوسيولوجية^(١٠) .

٣ - أصبحت السوسيومتري عند مورينو والتي كان من أهم أغراضها قياس أنماط التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة ، مدخلا يستخدم استخداما واسع النطاق في دراسة الجماعة الصغيرة . وقد أصبحت بعض اصطلاحاتها مثل القيام بالدور ، والعلاج الجماعي والسوسيوجرام ، مألوفة في لغة علم الاجتماع . ولكن هناك اتجاه سوسيومتري آخر ابتعد إلى حد ما عن اتجاه مورينو الأصلي ، الذي كان ينظر الى السوسيومتري كمنهج في خفض حدة الصراع الذي يقوم بين الأشخاص ، ويبدو هذا في الاهتمام «بتحليل العلاقة» عن طريق

(10) Tiryakian, E. A; Methodology and Research; in Roucek K. Contemporary Sociology, London, 1959, pp. 157-165.

مسؤول الفرد أن يقرر عما إذا كان أعضاء الجماعة الآخرون يتقبلونه أو
يتمردون عنه ويرفضونه^{١٠}

٤ - وهناك اتجاه آخر قريب لاتجاه دراسة الجماعات الصنعية ،
يبدو في الاهتمام بنسق الترتيب الطبقي الذي يربط الافراد بعضهم
بالآخر ، وتختار المجتمعات المحلية ميدانا لمثل هذه الدراسات . ومثال
ذلك أن وليام وورنر William Warner نشر بالاشتراك مع زملائه
ومعاونيه قليلا مفصلا للاجراءات التي يمكن استخدامها لدراسة المكانة
الاجتماعية في مجتمع محلي يسمى جونزفيلد Jonesville ، وفي هذا
الدليل يرى وورنر ، أن تعيين أو تحديد الافراد في مكانهم من الطبقة
الاجتماعية موضع للنظر ، يعتمد على طريقتين مختلفتين ، الاولى سماها
« المشاركة المقومة Evaluated Participation » وتشتمل على ست وسائل
لمنية لقياس المدلات ، من طريقها يقوم المخبرون المشاركة الاجتماعية
لاعضاء المجتمع المحلي ، وينظر أغلب الباحثين الى هذه الطريقة على
أنها طريقة ذاتية . والثانية سماها « دليل أو فهرست لخصائص
المركز Index Of Status Characteristics (I. S. C) وهي عبارة من دليل لأربع
عوامل اجتماعية اقتصادية هي ، المهنة ومصدر الدخل ، وطبوع المنزل
ومنطقة الإقامة ، وينظر الى هذه الطريقة باعتبارها طريقة موضوعية
تترجم المفاهيم المتعلقة بالطبقة الاجتماعية الى اصطلاحات أو معاني
اقتصادية والمكس . وقد زعم وورنر أن هاتين الطريقتين وما تمخضت
عنهما من نتائج يمكن أن تطبق على كل أنحاء الولايات المتحدة ، ولكن
هذا الزعم قابل بنقد شديد من عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع
لاعتبارات تتعلق بالمنهج وبوعدة الدراسة المختارة^(١١) . ومن المحتمل،
إذا كان هذا المدخل لدراسة الطبقة الاجتماعية لا يصلح في ظل الثقافة
الامريكية المتميزة ، ألا يصلح أيضا للتطبيق في مجتمعات أخرى ذات
ثقافات مختلفة^(١٢) . وقد حاول علماء الاجتماع أن يسدوا النقص الذي

١٠ . Ibid., p. 159.

(١٢) ولزيد من الايضاح وبيان وجوه النقص في طريقة وورنر يمكن
الرجوع الى :
Bendix, R. & Lipset, S. Class, Status and Power, 1961, pp. 224-255.

ظهر في دراسات الترتيب الطبقي للمجتمعات المحلية بأن يبتدعوا الطرق التي يمكن معها دراسة هذا الموضوع في النطاق القومي ، وذلك بوضع قائمة للأدوار المعنية التي يسهل تصميمها عن طريق عينات ممثلة في السكان .

• وقد نزل الاهتمام أيضا بأدوات البحث عن طريق إدخال تصنيفات منهجية عليها . فالمنهج الاجتماعي كطريقة يرجع الآن ليؤدي وظيفته بطريقة أفضل وليخدم أهدافا منهجية عامة في نفس الوقت ، ويحل الاستفهام الآن مصل المذكرات الشخصية والوثائق الخاصة بتاريخ الحياة ، ووجهت إليه عناية كبيرة فيما يتعلق ببناء الأسئلة وتنظيمها ، كذلك زاد «بالقابلة أو الاستفهام» كوسيلة فنية لجمع الحقائق وتعددت أنواعها لتؤدي أغراضا مختلفة . هذا وقد تزايد الاهتمام — بتأثير علم النفس الاجتماعي — بالوسائل الفنية للقياس التي تستخدم المعادلات الرياضية ، وخاصة في قياس الاتجاهات . وقد كان هذا الاهتمام يطرق البحث وأدواته مدى لاحتساب علماء الاجتماع أن تقدم المعرفة في علم الاجتماع يتوقف على مدى نجاحهم في الوصول إلى أدوات لجمع الحقائق لها من الحقبة ما يسمح بالاطمئنان إلى صدق هذه الحقائق ووثاقها .

إن الاتجاهات الجديدة في دراسة الجماعات الصغيرة أو دراسات المجتمع المحلي وما صاحبها من إعادة النظر في أدوات البحث والقياس ، لم تلق ترحيب جميع علماء الاجتماع ، بل أنها تعرضت لانتقاد لاذع من عالم كبير من علماء الاجتماع المعاصرين «سوروكين» في كتابه *Fads and Foibles in Modern Sociology* ومن أهم نقاداته قوله ، أننا لاننكر أهمية الإحصاء والقياس في دراسة مسائل العالم الاجتماعي والثقافي ، ولكن محاولة تقليد العلوم الطبيعية بالبحث عن معادلات رياضية اتجاه يخرب علم الاجتماع ويكشف عما سماه «هوس الاختبارات» ويزيد الأمر سوءا جهل وأدعاء الذين يعتبرون قادة في هذا الميدان . ويهاجم سوروكين أيضا أولئك الذين ينتقلون من ميدان إلى آخر في علم الاجتماع ويبيدهم علم لجيش من الخشب المسندة هو «الاستفهام أو غيره

أموات البحث» دون معرفة أو دراية صحيحة بالنظرية السوسولوجية أو بتاريخ الفكر أو بالأرض التي أنبتت المذاهب الفكرية الرئيسية في مجرى التاريخ ، وكأنهم يسعون في كل مكان ويصادون «أعدكم بحث» وما أيسر البحث إذا كانت عنده مجموعة من الاسئلة يزعمون أنها تقيس بطريقة كمية مضبوطة ظواهر المجتمع ، وينسون أن هذه الطريقة لا تميزهم كعلماء لأنها في استطاعة أى إنسان ، ويطلق سوروكن على هؤلاء اسم Omnibus-Researcher-Professor ويستطرد سوروكن فيقول ، أن حالة هؤلاء النفسية تكشف عن مرض وبلى خبيث أصاب الكثيرين ، يسميه «فصام الكم» ، ويظل يهاجم هذه الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا مفندا لها بقسوة وعنف بالغين، الى أن يتصرغ لأولئك الذين يبحثون عن أبسط وحدة في للظواهر الاجتماعية الثقافية ، تقليدا لملءاء الطبيعة الذين يعتبرون « الذرة » أبسط وحدة في الظاهرة الطبيعية ، ولذلك سقطوا في متاهات وسرايب أوصلتهم الى الضلال ، فبعضهم يرى أن الوحدة هي الفرد أو الزمالة وبعضهم يرى أن هذه الوحدة هي الدور أو القطر أو العلاقة الاجتماعية، ويرى آخرون أنها الأسرة أو المجتمع البدائي أو الجماعة الصغيرة .

ويحاول سوروكن أن يهدم هذا كله ويبين في تفصيل عدم فهم من يساند هذا الاتجاه أو ذاك لخصائص الوحدة للبسيطة من حيث البناء والوظيفة . ويختتم كتابه بقوله ، أن العلم الاجتماعي النفس قدم خلال القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ معرفة بالغة الأهمية عن الإنسان وعالمه الاجتماعي النفس ، فلا نكاد نجد جديدا في أيامنا هذه . وكل الذى نجده علامات التعب والضييق التى بدت على بلحثن اليوم ، المتسرعين والمتجملين للنتائج ، ولهذا تتميز بحوث علوم المجتمع اليوم وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس بالعصابية والمقم . أن الحاجة اليوم ملسة الى علاج هذه الحالة بعد حسن تشخيصها ، ولن يتم ذلك الا بتوحيد جهود ثلاث مناهج وتعاونها على انتشارال البحث عن الحقيقة الاجتماعية من الوحدة التى تردت فيها بفعل هوس الاختبارات وفصام الكم ، وهذه النتائج هي :

• منهج الملاحظة الذي يقوم على الادراك الحسى •

ومنهج المنطق الرياضى الذى يقوم على استخدام العقل فى التفكير المجرد •

• ومنهج الحس الذى يعلو فوق الحس والعقل معا •

ويقول سوروكين ان امتزاج هذه المناهج الثلاثة كليل بأن يكشف فى وضوح الأبعاد الثلاثة للحقيقة الاجتماعية التى يقابل كل بعد منها المنهج الملائم من المناهج الثلاثة السابقة • الى أن يقول ، ان هذه المناهج الثلاثة كمل أحدهما الآخر ويراجع أحدهما الآخر أيضا ، الأمر الذى يترتب عليه ضمان عدم الوقوع فى أخطاء الترام منهج واحد (١٣) •

خطوات المنهج العلمى :

مهما كانت طبيعة المادة التى نعالجها ، ومهما كانت طرق البحث التى نستخدمها فإن هناك عدة خطوات ضرورية ، لابد أن نلتزمها فى كل عمل علمى •

١ - الفرض المناسب : ويشير الى الفرض هنا ، على أنه نوع من التعميم ، يحتاج الى اختبار أو تعميم • والفرض فى مراحله المبدئية عبارة عن فكرة تصورية أو حدس أو ظن ، يمكن أن يكون قاعدة لدراسة منظمة • وقد فى سبيل الحصول على المفروض ، ننظر فى ميادين الأدب والفلسفة والشعر ، وكل ما كتب فى علم الاجتماع والاثنولوجيا وخصوصا النظريات التى ترد كثيرا فى كتابات العلماء •

ومن شروط الفرض المناسب أن يصاغ بصورة واضحة ومحددة كلما كان ذلك ممكنا ، لأن كل فرض معد للبحث يحدد مقدما المصادر التى سنعتمد عليها والبياديين التى سنرتادها وبالتالي يمنحنا من الجمع العشوائى لحقائق • وعلى ذلك ينبغى أن نتجنب مهزلقا خطيرا فى هذا

(13) Sorokin, P., Fads and Follies in Modern Sociology London, 1958, pp. 315-317.

الصدد مخافة أن نعتبر الغرض قضية علينا أن ندافع عنها وبالتالي نختر الحقائق المؤيدة ونسقط الحقائق التي تبدو مضغفة لها .

٢ - ملاحظة الحقائق وتسجيلها : وتشمل هذه الخطوة كل ماتعلق بالعدد والقياس ، وهي تتطوى أيضا على اجراء ملاحظات مضبوطة عن طريق استخدام الحواس الانسانية بمساعدة الآلات المناسبة . ومن المسلم به أنه كلما زادت دقة الحقائق المجمعة كلما زاد الاعتماد عليها ، وكلما كانت النتائج المترتبة عليها مطل ثقة علمية .

٣ - تصنيف الحقائق وتنظيمها : وتبدو أهمية هذه الخطوة عندما نعلم أن التشابه والاختلاف لا يظهران الا بعد التصنيف والتنظيم . وكلما كان من الممكن أن نبرهن على الاطراد أو الاتفاق في مجال الحقائق كلما أصبحت دراستنا ذات اطر علمي .

٤ - التعميم : وعندما تتم الخطوات الثلاث السابقة يصبح من الممكن أن نصوغ الأوصاف التي تنطبق على اتجاه الحقائق في شكل جملة قصيرة يمكن أن نجد لها تطبيقات في عدة نواح أو نجد لها مشابهاة في ظواهر لها نفس الظروف ، ومثل هذه الجملة يقال لها « قانون علمي » والشكل المثالي لمثل هذه التعميمات هو الصورة الرياضية ومع ذلك فلا ينبغي لنا أن نزع عن هذه الصورة يمكن أن تكون مضبوطة تماما أو أن لها خصائص الإطلاق غير المقيد بالزمان والمكان ، حتى أنه في الميادين التي سار فيها البحث العلمي شوطا بعيدا لا نستطيع أن نطمئن الى دقة ما يتوصل فيها من تعميمات، ذلك لأنها تخضع دائما للتصديق والتصحيح على أساس مزيد من الملاحظات الدقيقة وجمع أوسع الحقائق . ومثل هذه التصحيحات تتم نتيجة للاختبار التجريبي لما نصل اليه من تعميمات . ولكن هذا القول لا ينبغي أن نفقد معه الثقة في قيمة التعميمات كأساس للتنبؤ العلمي . ومع ذلك فلا بد أن نحذر تطبيق التعميمات على نطاق واسع ، أي نطبقها على مواقف أو حالات مختلفة عن الحالات الأصلية .

الاختيار والوصف والتفسير :

بعض المعرفة السوسولوجية عبارة عن وصف للظواهر كما هو الحال مثلا في مسح المجتمع المحلى . ولكن ليس من الممكن أن يلاحظ جميع الناس بطريقة صحيحة . حتى أنه من الواجب أن يتدرب جامعو الاحصاء . وهذا التدريب بدوره ضروري للمؤرخين وعلماء الاجتماع .

١ - الاختيار : والمشكلة الكبرى في الوصف هي ، ماذا نصف ؟ ذلك لانه عندما تكون الظاهرة المراد وصفها معقدة ومتغيرة ومتعددة ، فان كل شيء لا يمكن أن يخضع للوصف . ولذلك وجب الاختيار . فالأوصاف التي يجمعها أمريكي لروسيا غير التي يجمعها روسي لها ، فقد يكون وصف كليهما دقيقا ولكن كليهما في نفس الوقت مختلف عن الآخر .

٢ - الأوصاف التحقيقية : الملاحظات العلمية لابد أن تتم بشكل يمكن التحقق منها ، ولذلك فان القول بأن السكان في الهند يزدون بنسب تتبخر بأوخم المواقب ، قول لا يخضع للتحقيق لانه ليس لدينا مقاييس عن «أوخم المواقب» ولهذا يكون مثل هذا القول مجرد رأي . وعلى العكس من ذلك يمكن التحقق من القول الاتي :

«في عام ١٩٤٠ زاد سكان الهند حوالي ٥ مليون نسمة ، أى أن عددا من السكان مساو للسكان في الولايات المتحدة عام ١٨٩٠ يمكن أن يضاف في مدى جيل واحد الى مجموع سكان الهند» .

٣ - وصف العينة : يميل علماء الاجتماع الى وصف عينات أكثر من ميلهم الى وصف الكل ، لان البحث السوسولوجي باهظ التكاليف . ومع ذلك لابد أن تكون العينة كبيرة نسبيا وممثلة ، ومثال ذلك أننا اذا أردنا أن نصف الرأي العام فان من الخطأ أن نعتد على تتبع أقوال الصحف في المدن الكبرى فقط ، بل لابد أن نعتد في نفس الوقت على الصحف التي تصدر في كل مكان اذا كانت موجودة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض البلاد الاوربية . كما أنه من الواجب أن

نفحص حالات كافية لتأكد من أن العينة التي أخذناها صالحة ونموذجية.
اذن فالوصف في العلم يتطلب مهارة وتدريبا .

٤ - قياس العلاقات : اذا حققنا النظر في العمل العلمي في علم الاجتماع نجد أن نسبة كبيرة منه لا تتعلق بوصف الظواهر . فكثيرا من العمل السوسيولوجي يتعلق بالعلاقة الموجودة بين ظاهرتين أو أكثر ، ومثال ذلك عندما نبحث العلاقة بين ظروف العمل ونسبة الزواج . والمنهج المتبع في هذه الحالة هو بحث الظاهرة . وحول السبب ومعناه جرت مناقشات متعددة ، حتى أن كثيرا من الكتاب يستخدمون كلمة «السبب Cause» في معانٍ مختلفة⁽¹⁴⁾ .

المتغيرات Variables

١ - عندما نفحص العمل السوسيولوجي نجد أن كثيرا منه يتكون من محاولات للبحث عن أسباب الظواهر : مثل الحرب والجريمة والطلاق ... الخ . والظاهرة التي نريد غالبا البحث عن سببها هي تغير من حالة سابقة الى حالة لاحقة . فالحرب تغير من السلام ، والجريمة تغير من الامان وهكذا ... ففي الولايات المتحدة مثلا كان عدد حالات الطلاق واحد الى ثلاث زيجات ، وكان قبل الحرب في عام ١٩٣٠ واحد الى ست زيجات . وفي كل هذه الحالات كان هناك تغير ، ولذلك نقول عنه انه انحراف ، ويقال للظاهرة متغيرا Variable . ولذلك نحن نريد أن نبحث عن أسباب الانحراف من السلام الى الحرب ، وفي زيادة نسبة الطلاق ، أو في انخفاض نسبة الجرائم .

والظاهرة التي نريد أن نشرحها يقال لها المتغير المعتمد Dependent Variable لان هذا المتغير معتمد على أو تسبب عن المتغير في المتغير الاخر أو المتغيرات الاخرى . وهكذا نجد أن بعض الزيادة في حالات الطلاق بعد الحرب تسبب عن زيجات متسعة وانفعالات ترتبت على ظروف الحرب ، كما أن الانتعاش الذي أعقب الحرب اسهم في زيادة حالات

(14) Ogburn, Nimkoff, Op. Cit., pp. 5-10.

الطلاق أيضا ، ومن المعلوم ان الطلاق يزداد اiban الانتماش ويقل اiban الكساد . ولهذا نقول أن سبب زيادة الطلاق بعد الحرب كان في نفس الوقت تغيرا من السلام الى الحرب . فالتغير في متغير واحد يمكن أن يفسر بالاضافة الى تغير في متغير آخر عواذن عندما ندرس أسباب ظاهرة معينة ، فاننا ندرس بذلك العلاقة بين متغيرين أو أكثر .

٢ - الدائم ليس سببا للتغير : اذا استطعنا أن نفسر انحرافا في ضوء انحراف آخر ، فان النتيجة تكون في أن انحرافا لا يمكن أن يفسر بالاضافة الى دائم . والدائم هو العامل الذي لا يتغير ، ومع أن الدائم لا يمكن أن يكون سببا في تغير متغير ، فقد يكون مع ذلك عاملا في التغير . ولذا لا تكون الفريضة (غريزة المساواة والمعدوان) سببا في الحرب ، لان هذا العامل البيولوجي دائم ، ولان الغريزة كانت موجودة في السكان في سنوات السلام ، بنفس الدرجة التي كانت موجودة بها أثناء الحرب ، ومع ذلك فان هذا العامل البيولوجي سبب في الحرب ، لانه اذا لم يكن موجودا ، غريبا لا تتشعب الحروب . إذن فالظاهرة يكون لها عدد كبير من العوامل الدائمة وفي نفس الوقت يكون كل تغير في الظاهرة نتيجة لعوامل عليا مثل (١٥) .

٣ - الظواهر الاجتماعية ذات أسباب متعددة : المجتمع الحديث مجتمع معقد ومليء بالتغيرات . ولهذا فمن المنطق أن نقول أن لظاهرة الاجتماعية أسبابا عديدة . ولكن العقل الانساني في حبه للتبسيط يميل دائما للتفكير في ضوء سبب واحد . ولا ينبغي أن يفهم من قولنا بتمدد العوامل والاسباب اننا نضمها جميعا في مصنف واحد ، بل أن بعضها أهم من البعض الآخر . ومثال ذلك أن أسباب الهجرة كثيرة ، فقد تكون فرسا اقتصادية ، أو ضغطا سكونيا ، أو لاسباب دينية كالانسطهاد ، أو سهولة وسائل المواصلات أو لاسباب تتعلق بدورة العمل وذبذباتها .

٤ - سلسلة الاسباب : عندما نبحث في الاسباب لابد أن ندقق في

(15) Ibid, p. 7.

العلاقات القائمة بين المتغيرات والخطوة الاولى ، ان نحدد عما اذا كانت هناك مصاحبة في الانحراف أو حدوثا في نفس الوقت بالنسبة للمتغيرات أو بينها • ومثال ذلك أننا اذا وجدنا نسب الجريمة في مدن ذات حجم محدد مقارنة لمنسبها في مدن تنمو بسرعة ، ثم وجدناها أيضا مقارنة لمدن يقل عدد سكانها أو تزداد في بطن ، فإنا ننتهي من ذلك الى القول بأن درجة النمو في المدن ذات الحجم المعين والحدود المعينة ، ليست سببا محتملا لزيادة الجريمة • لان نسبة الجريمة دائمة وثابتة عندما تختلف درجات النمو بالنسبة لعدد كبير من المدن •

ومن ناحية أخرى اذا كانت نسبة الرجال الى النساء في المدن مرتفعة مع ارتفاع في نفس الوقت في نسبة الجريمة ، ومنخفضة مع انخفاض في نسبة الجريمة أيضا فقد يكون هناك تفسير نسبي أو مصاحب بين الظاهرتين ، ومن ثم لا بد أن نبحث عما اذا كانت هذه المصاحبة تتضمن عليه أم لا • وينبغي أن ننبه هنا أنه في دراسات علم الاجتماع لا يعنى التغير المصاحب ضرورة ارتباط المتغيرين عليا ، لان هذين المتغيرين قد يكونان مستقلين أحدهما عن الآخر ، ويرجع التغير المصاحب الى عوامل أخرى •

كيف نختار موضوع البحث :

من المسائل الهامة التي تعترض الباحثين في علم الاجتماع وخاصة المبتدئين منهم : الموضوعات التي تصلح للدراسة ، لان البعض قد لا يكون عنده ادراك سليم للصعوبات المتعددة التي يتجنيها الباحث المتمرن، ولذلك يوصى الاخصائيون في وسائل البحث الاجتماعي بضرورة توفر عوامل وعناصر هامة هي :

١ - التخصص بمعنى أن الباحث يجب أن يكون متخصصا في الناحية التي يريد أن يبحثها ، ولذلك يتمتع هنا أن نسمح للهواة أو للذين لم يتلقوا دراسة منظمة في شؤون المجتمع بمعالجة أى ناحية من نواحي البحث •

٢ - يجب قبل الشروع في البحث أن يتلقى الباحثون معلومات

منظمة عن ميدان الدراسة ، وعن صلته بالميادين الاخرى عن طريق برنامج تدريب محدد ينظم لهذا الغرض .

٣ - يجب أن يمين للباحث مقررًا للقراءات التي تنقصه لحسن فهم موضوع الدراسة ، وخاصة الابحاث التي أجريت عليه قبل ذلك أو الابحاث المتصلة به .

٤ - يجب أن ينطوئ البحث على تحليل دقيق لجزء محدد من ميدان المعرفة السوسولوجية .

٥ - يجب أن يتعرف الباحث على الاجراءات المتبعة قبل الشروع في البحث أو أثناءه أو بعده وما يترتب على ذلك من مطالب .

٦ - يجب أن يتكرر البحث مرة بعد أخرى على مستويات مختلفة حتى يتأكد الباحث من أنه قد وصل الى معلومات عالية الدقة تتوفر فيها خصائص الثبات والصدق .

وهناك مستويات رئيسية لابد من اتباعها في اختيار المشكلة التي تصلح للدراسة منها ، الاصاله والجدة ، على أن نتجنب الازدواج حتى لا يضيع جهد الباحثين عبثا ، فضلا عن أهمية الموضوع محل البحث ، لانه من غير الملائم أن يهتم الباحث بمسائل عرضية أو وقتية أو سطحية . كل هذا يجب أن يتم على أساس من التثبت من المنهج والامكانيات المتوفرة في جمع المادة والتي يجب أن تكون في متناول اليد مع تقدير عامل الزمن .

أما منطوق الموضوع محل البحث فلا بد أن يكون في صورة سؤال أو جملة خبرية مباشرة وتشمل مراحل تعريف موضوع البحث ما يلي :

١ - تحليله الى عناصره المكونة الاساسية حتى يمكن ترتيب جمع المادة ترتيبا منطقيا .

٢ - معرفة واضحة بحدود البحث ومداه وصلته بغيره من الابحاث المتشابهة ومكانه من أبحاث علم الاجتماع عامة .

٣ - معرفة القراءات المتصلة بالموضوع التي يمكن أن تكون
صالحة في اعداد الالاس النظرى الذى يجب أن يهضمه الباحث قبل
أن يشرع في الدراسة .

٤ - معرفة مصادر المعلومات وطرق البحث المناسبة وبيان وجه
الحاجة الى هذا البحث .

٥ - تحديد دقيق للاصطلاحات العلمية التي سترد في التحليل
العلمى للمعلومات المجمعة والمتراكم هذه للتعريفات بكل دقة في كل نواحي
التحليل كما أن الغروض الموجهة للدراسة يجب أن تكون واضحة ودقيقة
جدا بحيث لا يفتلظ في الاذهان بفروض مشابهة .

الفصل الرابع

المجتمع والحياة الاجتماعية

المجتمع والحياة الاجتماعية

إذا كانت الثقافة طريقة المجتمع وأسلوبه في الحياة ، فالمجتمع هو الحياة بذاتها • والمجتمع حقيقة جوهرية في حياة الأفراد ، من غيره لا يستطيع الفرد بذاته أن يستمر في الحياة ، فهو الذي يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة ، وقد يقول قائل إن الفرد ليس عليه أن ينشئ حياة اجتماعية بالضرورة ، وبالتالي يمكن ألا يكون المجتمع شرطاً للبقاء • ولكن وجود الفرد ذاته متوقف على وجود المجتمع ، فهو من منحه إلى أبعد ما تحمله كلمة «الصناعة» من معاني • وقد استقرت أهمية المجتمع للفرد وجاوزت حدود الجدل حول هذه الحقيقة ، وخفت حدة الاختلاف حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع ، ودور كل منهما في الحياة الاجتماعية للإنسان ، منذ أن تفلّى علم الاجتماع عن تتبع الفروض الفيلسوفية عن أصل المجتمع وسر تطوره ، والاحتمالات الفنية التي تحمل الطابع القصصى للدوائر التي مر عليها الإنسان ، حتى أصبح المجتمع صانعه وصانع أفكاره وقيمه ومحدد أنماط سلوكه • ولا يتوقف وجود الفرد على وجود المجتمع فحسب ، بل إن الثقافة نفسها لم تكن لتنبثق وتعمق جذورها دون وجود المجتمع •

ويمثل «المجتمع» الموضوع الكبير الذي يكون ميدان الدراسة في العلوم الانسانية والاجتماعية • ونظراً لضخامة هذا الميدان وتعدد أطرافه وتعدد مسأله ، فقد تفصّلت علوم كثيرة في جزء أو آخر طلباً لمزيد من الدقة • وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع — بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه — يحاول أن يفحص وراء الحقيقة الاجتماعية التي تقصر إمكانية المجتمع وشروط بقائه وتكشف الستار عن أسباب التجمع والتفرق والتنوع والتغير وما يترتب على هذا كله من نتائج على الأفراد وما يظهر على سلوكهم بسبب تفاعلهم المستمر • وقد اختلف علماء

الاجتماع حول تعريف المجتمع فترة طويلة ، وظهر أثر هذا الاختلاف في اطلسات المساهمين والافكار المسماة التي يقوم عليها التحليل السوسيولوجي . ولكن هذا الاختلاف تفتيق شغته في السنين الاخيرة ، ورغبة في مزيد من الايضاح ستعرض عددا من وجهات النظر في تعريف المجتمع :

١ . - يعرف توماس اليوت Thomas Eliot (١) ، المجتمع ، بأنه جماعة من الناس يتعاونون لغشاء عدد من مصالحهم الكبرى ، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع . وتشتمل فكرة المجتمع على الاستقرار والملاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذي يتضمن ممثلين من الانماط الانسانية الاساسية وعلى الاخص من الرجال والنساء والاطفال . ومن الطبيعي أن يكون هناك عنصر الاقامة في اقليم محدد . والمجتمع فوق هذا جماعة وخلفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر في ضوء الملاقات والعمليات الافرادية . ويقول اليوت أيضا ، ان المجتمع هو أكبر جماعة انسانية . ولهذا يجب أن نميزه عن الجماعات غير المثلة والجماعات الاخرى كالجمهور والمسافرين على سفينة والمشاهدين لمباراة في كرة القدم أو المقيمين في معسكر من معسكرات الجيش . ويتضح من هذا التعريف أن اليوت يتصور المجتمع من الناحية البنائية الوظيفية على أنه مجموع متبادل من الرجال والنساء والاطفال يقيمون على أرض محددة ، ويتعاونون «وظيفية» على البقاء «الاقتصاد» وحفظ النوع «الزواج والتناسل» .

٢ - ويشير بيسانز Bisanz الى ضرورة التفرقة بين استعمال كلمة «مجتمع» في اللغة العادية وبين استعمالها في العلوم الاجتماعية فيقول ، «ان المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ، ويتكلمون بالمشابهة» . ويحتاج الأمر الى تفسير هذا التعريف . فالمجتمع يبدأ بوجود مجموع من الناس ، ولكن وجود هؤلاء الناس على قرب مكاني أو لغويائي لا يجعل

(1) Fairchild, H., (ed.), Dictionary of Sociology, N. Y., 1944, p. 300.

منهم جماعة اجتماعية ، لان الجماعة تقوم حين يكون اثنان أو أكثر من الناس على صلة واعية الواحد بالآخر . وهذا الاتصال قد يكون مباشرا أو غير مباشر ، ولكنه يشتمل على أى حال على «وسائل اتصال» في مستوى رمزي ، أما عن طريق الإشارة أو اللغة ، كما أن هذا الاتصال يعنى أن سلوك فرد يتمدد أو يعدل سلوك الآخرين . أو بمعنى آخر يؤثر أعضاء الجماعة أحدهم في الآخر ، كما أنهم يستجيبون بعضهم لبعض ، وهم جميعا يستجيبون لمؤثرات تأتيهم من خارج للجماعة ومثل هذا التأثير المتبادل والاستجابة المتبادلة التي تتم بين الأفراد والجماعات يقال لها «التفاعل الاجتماعي Social Interaction» (1) .

وعندما يتكرر التفاعل لفترة كافية يمكننا أن ندرك قيام نمط من السلوك ، الذي نميز عنه بتسميته «المصلاقة الاجتماعية Social Relation» . ومثل هذه المصلاقة تكون ذات طابع متبادل دائما ، لأنها تتضمن على الأقل فردين ، ولهذا يستمد سلوك أى شخص معناه من علاقته بشخص أو بأشخاص آخرين . ومثال ذلك ، أن علاقة الابن بأبيه الموظف أو المدير ، والطالب بالاساذ ، والصديق بالصديق ، والجندي بالمدو ، لا تكون ذات معنى الا اذا أخفت أو غمت على أنها علاقة متبادلة .

وتنظم المصلاقات الاجتماعية على هيئة نمط من المراكز Status المتبادلة والادوار Roles (المركز) هو مجموع الحقوق والواجبات التي تتناط بمكانة ما في الجماعة . ويحدد السن والجنس والقرابة والزواج مراكز الأفراد في كل المجتمعات ، كما أنه في أغلب المجتمعات يتحدد المركز أيضا عن طريق الرتبة والمهنة والطبقة وبعض الاعصبات الاخرى . والمركز الذي يحتله الفرد بالوراثة أو الولادة تسمى المراكز السببية أما للمراكز التي يحصل عليها الفرد نتيجة لجهوده وكساحه فتسمى بالمراكز المكتسبة ، ويسمى نمط السلوك الذي يصابه مركزا ما «الصور الاجتماعية» ولذلك يشغل الفرد في الواقع عددا من المراكز ،

(2) Biesanz & Biesanz; Modern Society; N. Y., 1954; pp. 85-88.

ويلعب أدواراً مختلفة في مختلف فترات حياته وفي مختلف الجماعات التي ينتمي إليها ، ومثال ذلك ، قد يلعب الفرد في مدى يوم واحد ، دور الأب والابن والزوج والرئيس والجار والمضيف والمضيف والصديق المخلص . ولكن سلوكه في أي دور من هذه الأدوار تتوطه المسليم الثقافية - أي العادات والعرف والتقاليد والظنون السائدة في المجتمع - التي تحدد الطرق الصحيحة والمقبولة لعمل الشيء أو الامتناع عنه . هذا ويرى أغلب علماء الاجتماع أن أنماط الترومات الجماعية مع الجرامات والسلطة التي تتفادها وتحافظ عليها تعتبر أساس التنظيم الاجتماعي ، كما أنها هي التي يمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التي تتمثل في حماية الفرد والأبقاء على الجماعة ذاتها والمجتمع فوق هذا ، أكبر جماعة اجتماعية ، ويشتمل في أغلب على عدد كبير من الجماعات ترتبط بعضها بالآخر داخل المجتمع الواحد من طريق نظم معينة ، مثل الحكومة أو للنسق الاقتصادي وغير ذلك . كما أن المجتمع يشتمل على - وليس ضرورياً - أفرقا متعددة . ومن ملامك المجتمع الأساسية أن أعضائه يتواصلون بعضهم مع بعض أكثر مما يتعاملون مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر . كما أنهم يشتركون في أكبر مجموعة من القيم . ولذلك تكن هذا التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع .

ومن هذا يتضح أن تعريف كل من كيرت وبينستر واحد تقريبا ، هذه اتفاقا في أن المجتمع جماعة من الناس تتفاعل للوصول إلى أهداف محددة ، ويحفظ هذا التفاعل صورا مختلفة لهذا ما بينستر وعالوه أن يكون دورا مع ما تملكه من قيم في بناء الجماعة الكبرى (المجتمع) ولي تتطابقا لأهداف الفرد والجماعات الفرعية على السواء .

٣ - أما أرنولد جرين Arnold Green فيقول : إن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد . ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمسلح^(١) . والعيادة الاجتماعية تنظم في العمل الأول

(١) Green, A., Sociology, N. Y., 1960, pp. 31-32.

كتقسيم عمل في اقليم مشترك وعلى مستوى أساس دائم في الزمن .
ويشارك جميع الافراد في مصالح مشتركة ، وتتحدد كل المصالح العامة
والخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الافراد .
هذا ويفرق جريرين كما يفرق غيره من العلماء ، بين المجتمع الانساني
والمجتمع الحيواني ، ويقول ، ان أسس التمييز بين المجتمعين يقوم على
اعتبارات هامة ، منها أن المجتمعات الانسانية تقسوم على المتقدات
المشتركة ، وأخصها أن أعضاء المجتمع يعتدون في المصير ، ويقوم بينهم
نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمون بها في توجيه السلوك للمعلم . ومن
الواضح أن تعريف جريرين أيضا لا يختلف كثيرا عن التعريفين السابقين
الا في احوال عنصر الزمن . ولو أن فكرة الزمن متضمنة بالضرورة في
أى تعريف آخر ، لأن كل باحث في علم الاجتماع لا يمكنه اهمال فكرة
التغير الدائم في المجتمع ، والتغير يتم دائما في الزمان . ونلاحظ هنا أن
كتجسلى ديفيز Davis وأن كان يوافق جريرين على الخصائص التي وردت
في تعريفه للمجتمع ، الا أنه يؤكد دائما أن المجتمع ، وعلى الاقل في
الوقت الحاضر ، لا يمكن أن ينفصل عن الثقافة ، ولذلك ليست هناك
حقيقة اجتماعية خالصة . فالحقيقة المتعلقة بحياتنا الاجتماعية هي
حقيقة اجتماعية ثقافية في الدرجة الاولى (4) . وهذا أيضا هو ما يراه
سوروكين ويسانده بأدلة ضخمة ، ويتضح هذا أكثر عندما نعرف أن
تعريفه لمعلم الاجتماع يضع في اعتباره دائما الظواهر الاجتماعية
الثقافية وليست الظواهر الاجتماعية وحدها .

٤ - ويعرف ماكيفر ويبج Maciver & Page المجتمع على النحو
الآتى : «تعتبر الكائنات الاجتماعية (البناس) عن طبيعتها بخلق ومعاودة
خلق تنظيم ، يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة . ويصرر هذا
التنظيم (المجتمع) ويضع الحدود لأوجه نشاط البناس ، كما أنه يضع
المقاييس التي يسيرون عليها ويحافظون عليها . ومهما ظهر في المجتمع
الانسانى من تقاليد أو طقوس فإنه شرط ضرورى لتحقيق الحياة »

(4) Davis, Kingsley, Human Society, New York, 1956, p. 49.

والمجتمع اذن نسق من العادات والاجراءات والسلطة والمعرفة المتبادلة، ومن تجمعت واقسام عديدة، ومن ضوابط السلوك الانساني والخصائص، ونحن نطلق على هذا للنسق المعقد الدائم التغير اسم «المجتمع» وهو نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يتميز باستمرار» (٥).

وواضح من هذا التعريف اختلاف ماكيفز وبيج ، الى حد ما - في فهم المجتمع عن نسيقاتهما . فالمجتمع تنظيم أو نسق يتكون من العلاقات الاجتماعية المتغيرة ، ولكنهما أبرزتا بصفة خاصة القواعد التي تصب سلوك الناس في قوالب محددة ، وتغليا عن فكرة ارتباط الثقافة بالمجتمع ، لانهما يمتدان أن موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، وليس دراسة الثقافة . فلذا حدث وكان لابد من التعرض للثقافة ، فان هذا التعرض يكون في المهد الأدنى اللازم لتوضيح الحقيقة الاجتماعية موضوع الدراسة . ومع هذا فقد أبرزتا أيضا عددا من الشروط اللازمة لوجود المجتمع ، وهي الجماعات وضوابط السلوك وأكدتا فكرة التغير المستمر في العلاقات الاجتماعية ، ونلاحظ أيضا انهما لم يشيرا الى المكان أو المصالح المشتركة بين الناس بصورة بارزة .

ويوضح ماكيفز وبيج بعض المفاهيم التي قام عليها تعريفهما للمجتمع على النحو الآتي :

(أ) العلاقة الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعي المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها . فبدون هذا الوعي لا تكون هناك علاقة اجتماعية ولا يكون هناك مجتمع .

(ب) كلما تعدد المجتمع كلما تنوعت وتعددت العلاقات الاجتماعية . ولذلك هناك علاقات اجتماعية اقتصادية وسياسية وشخصية وغير شخصية وودية وعدوانية وهكذا . ولكن تصنيفها كعلاقات اجتماعية يعتمد في المحل الأول على توفر الشرط الأول وهو الوعي المتبادل .

(ج) المجتمع ليس قاصرا على الإنسان، لأن هناك مجتمعات حيوانية

(5) Maciver & Page, Society, London, 1953, p. 5.

من مختلف الأنواع • وقد لاحظ ذلك كثير من العلماء بين للضرات والطيور والقرود ... الخ •

(د) المجتمع ينطوى على التشابه والاختلاف ، وتبدو أهمية التشابه حين نعلم أنه بدونها لا تتجلى الفرصة للوعي المتبادل التي تقوم كأساس في وجود المجتمع • كما تبدو أهمية الاختلاف أيضا في أنه إذا كان أفراد المجتمع متشابهين فسوف تكون علاقاتهم الاجتماعية محدودة وبسيطة ، ومن ثم يرقون نمو المجتمع • ويمتد ملكيف ويبيح أن التشابه أسبق في المجتمع وجودا من الاختلاف ، لأن تقسيم العمل هو تعاون قيل أن يكون تقسيما • وتفسير ذلك أن حاجة الناس المتشابهة تجعلهم يرتبطون للقيام بوظائف مختلفة^(٦) •

• لعل أوضح تعريف للمجتمع هو الذي قدمه هاري جونسون Harry Johnson ويحدد فيه الخصائص التي تميز المجتمع عن غيره من المصطلحات التي تستخدمها العلوم الأخرى كالإلهة والشعب • فالمجتمع جماعة تتميز بالخصائص الآتية^(٧) :

(أ) الاقليم (الأرض) المحدد :

المجتمع جماعة اقليمية ، وقد تتحرك بعض المجتمعات البدوية داخل اقليم مترامى الاطراف أوسع بكثير من الاقليم الذي يشغلونه في وقت معين ، إلا أن أعضاء هذه المجتمعات تنظر الى كل مكان يذهبون اليه باعتباره «بلادهم» وهناك بالطبع داخل كل مجتمع ، جماعات اقليمية مثل العشائر أو الوحدات السياسية والإدارية مثل المحافظات والمدن والقرى وغير ذلك •

(ب) التكاثر عن طريق الجنس :

يحصل المجتمع على أعضائه عن طريق التكاثر الجنسي داخل الجماعة ، وقد تحصل كثير من المجتمعات على أعضاء عن طريق التبني

(6) Ibid., pp. 6-8.

(7) Johnson, H., Sociology, London, 1961, pp. 9-13.

أو الاسترقاق أو الغزو أو الهجرة الخارجية ، ولكن التكاثر الجنسي داخل الجماعة يظل المصدر الرئيسي في المجتمع للحصول على أعضاء جدد .

ج) الثقافة الجامعة :

الثقافة كما عرفها تايلور Tylor ، هي ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والمادة وكل التقدرات أو الامكانيات التي اكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع . وتشمل الثقافة بالنسبة للمجتمع معناه أن يكون المجتمع مكتفيا بذاته «ثقافيا» ، فلا يكون المجتمع معتمدا ثقافيا على ثقافة أخرى لمجتمع آخر ، وخاصة فيما يتعلق بالانماط الثقافية التي تحدد وجوه النشاط المختلفة وقوالب السلوك الأساسية . كما أن وجود ثقافة جامعة للمجتمع لا يمنع من أن تكون هناك ثقافات فرعية ، متصلة بالجماعات الفرعية التي تندرج تحت الجماعة الكبرى (المجتمع) .

د) الاستقلال :

والاستقلال معناه أن المجتمع لا يكون جماعة فرعية من جماعة أخرى ولذلك إذا احتلت جماعة (مجتمع) جماعة أخرى ، فسان هذه لا تفقد استقلالها بالمعنى السابق إلا إذا ذابت في الجماعة الأولى .

ويرى جونسون ، أن أحفال مقاييس أو خصائص أخرى ، في تعريف المجتمع ، سوف يؤدي إلى تعريف مثالي ليس مطابقا للواقع . ومثال ذلك ، إذا قلنا ، أن المجتمع هو الجماعة المتكاملة المكتفية بذاتها ذات الثقافة الشاملة والأرض المحددة ، فإن إضافة كلمة التكامل ستوقعنا في مشاكل كثيرة من الناحية النظرية والتطبيقية ، فبالأجل أن يكون المجتمع متكاملا ، لابد أن تكون هناك معايير عامة يلتزمها الأفراد والجماعات على السواء ، ولما كانت بعض المعايير تستمد كثيرا من خصائصها من الدين ، فيلزم إذن أن يكون المجتمع المتكامل دين واحد وهذا ما ليس موجود بالفعل . ومن أجل هذا يجب أن نبتعد عن التعريفات المثالية ، ونحاول أن نقصر على الخصائص الأربع ذات الطابع العام بالنسبة

لجميع المجتمعات . وإذا كانت هناك استثناءات فملينا أن نبرزها عن طريق إجراء بحوث خاصة .

المجتمع والفرد :

منالقة علاقة الفرد بالمجتمع ، نشأت مع نشأة علم الاجتماع . وكان أبرز المجتمع كحقيقة موضوعية تملو على الافراد ، وتبقيهم في الوجود ، وتفرض عليهم الزلما معينا ، وتتعدد أنماط سلوكهم ، موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع وأخصهم جابريل تارد Tard و أساس حجة المناصرين للفرد . أن تبعية الفرد للمجتمع بهذه الصرورة طمس «الفردية» ، وتقليل لدور الفرد في الحياة الاجتماعية ، والنساء للعقل والعواطف التي تلعب دورا حاسما في رأيهم في المجتمع . ويستدلون على ذلك بقولهم ، كيف تفسر عمليات الخلق والابداع ، ودور الزعامة والقيادة في تنير المجتمع وفي تعديل النظم الاجتماعية وفي اعطاء صور متجددة للحياة الاجتماعية ؟ ان البالغة — في رأيهم — في تصور المجتمع كصانع للفرد يوقع الباحث في التمييز لمعامل واحد في تفسير الحياة الاجتماعية . وغير طريقة ، أن نتصور العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع . ومدى اسهام كل منهما في بناء الآخر وتغيره دون أن نقع في خطأ النظر إلى الفرد والمجتمع ، كما ينظر عالم البيولوجيا إلى الخلية والكائن ، نظرا للاختلاف الواضح في الحالتين .

ان حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش ، وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود ، حقيقة في الدرجة الاولى من الامة ، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية ، وعلى علم الاجتماع أن يوضح طبيعة الصلة وحدودها . واذا فالنظرية «الفردية» التي تحاول أن تجعل للفرد وجودا مستقلا خاطئة ، وكذلك النظرية الاجتماعية التي تحاول أن تنافي عن الفرد نهائيا باعتباره نتاجا للمجتمع . وعلى ذلك تكون النظرية التوافقية لروسو وهوبز وكذلك النظرية العضوية التي تتصور الفرد والمجتمع كما يتصور البيولوجي الجسم وخلاياه ، تقومان

على أساس خاطيء من الناحية النظرية (٨) .

وتتلخص المزايم الأساسية التي ساقها الباحثون في العلاقة بين الفرد والمجتمع فيما يلي :

١ — يوجد «مجتمع» على كل اقليم مسكون . ويتكون من كل الأشخاص الذين يسكنونه .

٢ — ينقسم الجنس البشرى الى سلسلة من هذه المجتمعات ، كل منها يشغل اقليما خاصا . ولا يحدث أن يمشي مجتمعان في اقليم واحد .

٣ — ينتدى كل فرد الى أحد هذه المجتمعات فقط .

٤ — عندما تتطابق مصالح الفرد الخاصة مع مصالح المجتمع يكون هناك انسجام بين الفرد والمجتمع ، وإذا تمارضت مصالحهما يكون هناك نوع من العداء بين الفرد والمجتمع .

٥ — ليست هناك جماعات قوسية بين الفرد والمجتمع .

ويلاحظ أن المشايين للفرد والمشايين للمجتمع يتشابهان في وضع كل منهما ازاء الآخر كمتعارضين ، كما يزعم الفريقان أن الفرد يواجه المجتمع ككل وغالبا ما تتعارض مصالحه وقيمه مع مصالح المجتمع وقيمه . ويأسف المشايون للفرد والفردية ، لأن المجتمع يعتدى على الفرد ويمارر هريته ويدوس مصالحه ، أما المشايون للمجتمع ، فانهم يتهمون الفرد ، لأنه يحاول دائما أن يتطل من رقابة المجتمع وأن يعتدى على قيمه ويخرج على تقاليد . ونلاحظ أن حجج كل من الفريقين تقوم على تحليل خاطيء لطبيعة العلاقة القائمة في الواقع بين الفرد والمجتمع . ولهذا يجب أن نفصح عن علامات الخطأ وعن الوضع الصحيح للعلاقات المتبادلة بين الفرد أو الفردية ، وبين المجتمع والامية الاجتماعية .

١ — اذا كنا نعنئ باصطلاح «المجتمع» مجرد السكان الذين

(8) Maciver & Page, Op. Cit., pp. 42-44.

يكونون الجنس البشرى ، أو سكان اقليم معين ، فنحن نعلم جيدا ، أن مثل هؤلاء السكان ليسوا في واقع الامر ، سوى «تجمع لفظي» ، أى أنهم لا يكونون نسقا منظما للتفاعل . ولو نظرنا اليهم من ناحية أخرى باعتبارهم «تجمع» يتكون من عدد من الجماعات المختلطة التكوين ، لأن هذا التجمع لن يكون مجتمعا كليا بل سيكون في واقع الامر عددا من المجتمعات .

٢ - ولو غمنا المجتمع على أنه نسق تفاعل شامل أو جماعية ، فإننا سنجد في أى اقليم مسكون مجتمعين أو أكثر ، يتكون كل منهما من جماعات مختلفة التكوين والهدف ، ولن يكون هناك مطلقا ، مجتمع له صفة الكلية وعلى أى نحو ، لن نجد في أى حالة مجتمعا كليا بل عددا من المجتمعات متجمعة ومتآزرة ومعتمدة كل منها على الآخر . ان الاعتقاد في وجود «مجتمع كلى» نوع من الغرابة أو الاسطورة ومن الغرابة أيضا القول بأن هناك مجتمعا واحدا متكاملًا يوجد على اقليم بعينه ، ، لان السكان يتمايزون ويتسلسلون طبقيا في جماعات متعددة ، ويعيش على الاقليم الواحد جماعات متعددة ومختلفة أيضا .

٣ - ومن الخطأ أن نزع أن الفرد ينتمى الى مجتمع واحد فقط . ذلك لان الفرد ينتمى في الواقع الى جماعات متعددة مختلفة الجناء والوظيفة تبعا لسنه وجنسه ولفته ومهنته ودينه وطائفته أو طبقته الاجتماعية وأسرته . وإذا انتزعنا كل هذه الجماعات من عالم الفرد الاجتماعي ، فلن يبقى هناك مجتمع أو جماعة على الاطلاق .

٤ - ولما كان الفرد ينتمى في الواقع الى عدد من الجماعات ، فإن المقابلة التقليدية بين الفرد والمجتمع ، أو التمازض الزعوم أمرا عديم المعنى ولا أساس له نظريا وتطبيقيا . وإذا كان لنا أن نقابل الفرد والمجتمع على مستوى التضاد ، فلن هذا يعنى أن الفرد في موضع بعيد عن المجتمع وعن التفاعل مع أعضائه . ويترتب على ذلك أن الفرد الذي لا يتفاعل مع المجتمع أو الجماعة لا يمكن أن يكون معاديا أو متساندا مع أى منهما . كذلك لا يمكن أن تقوم بين الفرد في هذه الحالة أى علاقة

ذات معنى . واذن ، عندما يكون الفرد عضواً في المجتمع ، ومتفاعلاً مع أعضائه ، فلننا لا يجب أن نضعه في موقف متعارض مع المجتمع كشيء كلّي يوجد خارجه أو في وضع أعلى منه . ولكننا نستطيع أن نقابله كمفرد من خلال نسق التفاعل مع الأعضاء الآخرين .

وبخلاصة القول ، أن التعارض بين الفرد والمجتمع موضوع أثير في علم الاجتماع دون أساس في الواقع ، وقام على خرافة لا مبرر لها . وزيمنا كان عدم فهم المجتمع ككثرة ، والمجتمع في الواقع ، هو الذي أدى إلى صرف جهود الكثيرين عبثاً في التحيز لهذا الرأي أو ذاك . أن التعاون أو النزاع في المجتمع لا يتخذ طرفي الفرد والمجتمع ، وإنما يتم ، كما يحدث في الواقع الملاحظ ، بين المفرد والفرد ، أو بين الأفراد والأفراد ، أو بين الجماعات والجماعات . كما أن العمليات الاجتماعية الأساسية : التجمع والتفرق ، تتخذ صوراً متعددة وتتكشف عن طبيعة العلاقة بين الأفراد والجماعات ، وليس بين الفرد والمجتمع .

العمليات الأساسية في الحياة الاجتماعية

الإنسان كائن «اجتماعي تفاعلي» يعيش في مجتمع ، وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين ، وأنه يشترك في التفاعل الذي تؤثر بحورها في حياته في المجتمع . فكيف إذن يصل الإنسان إلى هذا الوضع ، وكيف يحدث كل ذلك ؟

الرد على ذلك بسيط جداً ، ذلك أن التفاعل ، الذي يعتبر العملية الاجتماعية الأساسية ، هو الذي يشكل العامل المركزي في كل حياة الإنسان الاجتماعية . وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك أنه يمكن وراء كل تنظيم للإنسان السلوكية من «الذات» إلى المجتمع . وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق «وسائل الاتصال» المختلفة ، وإذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم «التنشئة الاجتماعية» كان علينا أن نبصّر صور هذا التفاعل المتكررة والمعممة التي يسميها علماء الاجتماع «العمليات الاجتماعية الاضطرابية» وذلك اتفاقاً مع وجهة النظر التي عبرنا عنها في هذا الكتاب

أكثر من مرة ، وهى أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الاول بالتركاز
والاضطراب فى العلاقات الاجتماعية .

وقبل أن نمضى فى تحليلنا لعمليات التكامل الاجتماعى ، نشير هنا
الى أن العمليات الاجتماعية المحددة ، كالتنافس والصراع والتوافق
والتمثيل ، يجب أن ننظر اليها باعتبار أنها صور أو نماذج من التفاعل
الاجتماعى . ولذلك كلنت الثقلة والجماعة والشخصية الانسانية من
هذه الزاوية نتائج تفاعل اجتماعى . وربما كلن هذا النتاج هو الذى
يميز التفاعل الاجتماعى الانسانى عن التفاعل البيولوجى والفيزيائى .

وقد صنف العمليات الاجتماعية بطرق متعددة ، فبعض هذه
التصنيفات يشتمل على طبقتين من هذه العمليات ، وهما التعاون
والتعارض . كما أن بعضها الآخر مثل تصنيف فيزا I-Von Wiesse يقسم
العمليات الاجتماعية الاساسية الى نماذج فرعية متعددة ، ولكن منذ أن
قسم بارك E. Park هذه العمليات الى أربع - التنافس والصراع
والتوافق والتمثيل - صار هذا التقسيم مقبولا من كثرة علماء الاجتماع
وإن أضافوا «التعاون» كتتوى خامس لها⁽⁹⁾ .

والعملية الاضطرابية من حيث التعريف ، هى سلسلة من الحوادث
المتراصة التى تؤدى الى نتيجة محددة يمكن التنبؤ بها . وتتكون عملية
التنافس من الشهيق والزفير ، وهذه السلسلة من الظواهر تتكرر
باستمرار مؤدية الى نتائج محددة فى كيمياء الجسم ، وقد يكون من
المفهوم فى الفسيولوجيا أن نتحدث عن عملية التنفس على الرغم من
حدوثها تحت مجموعة متنوعة من الظروف .

وينسب الطريقة وجد علماء الاجتماع أنه من المناسب أن ينظروا
الى التفاضل فى المواقف الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات العمليات
الاجتماعية الاضطرابية مثل التعاون والتنافس والصراع والتوافق
والتمثيل ، وفى ضوء اصطلاحات العمليات الايكولوجية الاضطرابية مثل

(9) Gittler, J. B., Social Dynamics, New York, 1952, p. 168.

التركيز والمركزية والتفخل والفصل والعزل والتتابع • ومثل هذه المفاهيم تصور الصور المتكررة والعامة للتفاعل الموجودة بدرجة معينة في كل مجتمع خلال التاريخ الانساني •

ما الذي نتوقع أن نجنيه من فهم لهذه الصور الاساسية من التفاعل ؟ الواقع أن هذه العمليات تصف - عامة - الطرق التي يرتبط بها الناس بعضهم مع الآخر للتعليم بالوظائف الضرورية للحفاظ على أى نظام اجتماعى والعمل على نموه واتساع حجمه • والطاقة التفاعلية التي تترتب على اتصال الناس بعضهم بالآخر ، مؤدية الى قيام العمليات الاجتماعية التي تكون البنى الاجتماعية للجماعات ، وعندما يمكن أن ندرسها موضوعيا بتحديد ما تصديدا حقيقيا تصبح مادة يمكن قياسها وملاحظتها كما هو الشأن بالنسبة للمسائل الجغرافية والفيزيائية والإيكولوجية للمجتمع (١٠) •

التعاون والتنافس والصراع :

السلوك الذى تشير اليه هذه الاصطلاحات يتداخل بمضه مع الآخر في واقع الحياة • ولذلك يمثل كل اصطلاح ناحية معينة من نواحي السلوك الاجتماعى المتكامل أو بمعنى آخر • يكون في كل موقف اجتماعى قدر معين من هذه العمليات • ومثال ذلك إذا درسنا السلوك في مباراة رياضية نجد أن تصوير الموقف من وجهة نظر المتفرج منحصر في ادراك كل فريق متنافس على أنه وحدة متعاونة للوصول الى النصر ، بينما لو بحثنا الامر من وجهة نظر أحد أعضاء الفريق ، لوجدناه مهتما بالتنافس بين فريقه والفريق الآخر ، وربما حميت وسائل التنافس فتقلب الى صراع ، بل أن أعضاء الفريق الواحد قد يظهرون أنواعا من السلوك المنافس تجاه أحدهما الآخر في بعض المواقف المعينة أثناء المباراة أو بعدها • وهذا هو الذى يجعلنا نستخدم أحد الاصطلاحات السابقة لنصف به أحد وجوه الموقف الذى نريد أن نؤكد •

(10) Lundberg & Others, Sociology, New York, 1958, p. 244.

والصراع كما يستخدم عادة يشير الى نوع عنيف من التنافس ، وهو في أقصى صورة عبارة عن العملية التي عن طريقها تحاول جماعة أن تدحر أو الاقل أن تثقل من مركز جماعة أخرى . وعندما يعمل الناس معا للوصول الى أهداف مشتركة نصف سلوكهم في هذه الحالة بأنه «تعاون» وعندما يمارضون بعضهم الاخر نقول أن سلوكهم «صراع» . ولذلك كان التعاون والصراع عمليتين أساسيتين في حياة الناس الجماعية . ولكن المبادئ التي تحكم هذه العمليات ليست متشابهة بالنسبة لكل منها . ومثال ذلك أن تكامل الجماعة يصبح محل تهديد خطير اذا نشب الصراع داخل الجماعة أكثر من تشويه بين جماعة وأخرى . كما أن الصراع قد يكون موجودا بين أمتين أو جيشين دون أى مظهر من مظاهر العداءة في أى جماعة أو فريق على حدة اذا نظرنا إليها من وجهة نظر سلوك الاعضاء المكونين لها . ولهذا يجب أن نميز بين الصراع الداخلى في الجماعة الواحدة والصراع الخارجى بينها وبين جماعة أخرى ، وما يترتب على ذلك من عمليات داخلها أثناء كل حالة . وفى الحالة الاولى قد تتعرض الجماعة الى التفكك ، ولكنها تعمل في الحالة الثانية الى التكامل .

التوافق Accommodation :

التنافس والصراع من أى نوع مهما تعددت أنماطهما أو اختلفت درجة شحتهما ينظر اليهما على أنهما أمور طبيعية في كل الجماعات . وتبعا لذلك تستخدم كلمة «التوافق» ليشير الى الحلول السلمية أو الاتفاقات التي يجأ الناس إليها ليتخلصوا من الارهاق والتوتر الذي نجم عن التنافس والصراع . والصور السلوكية التي يلجأ إليها الناس ليتوافقوا مع ظروف الحياة هي : المهادنة Truce أو التوفيق Compromise والتحكيم Arbitration والتسامح Toleration .

١ - المهادنة هي ببساطة اتفاق للكف عن الصراع الجائر على الرغم من عدم حل المشاكل موضع الخلاف .

٢ - والتوفيق عبارة عن ترتيب معين يتنازل فيه أحد الطرفين عن

بعض مطالبه في مقابل موافقة الطرف الآخر على التنازل عن بعض مطالبه أيضا ، وفي نفس الوقت يحدث تسليم بمطالب الطرفين نتيجة لهذا التوفيق . ولحل هذا النمط من التوافق من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الجماعة للإبقاء على تكاملها إزاء المواقف المتعددة التي تعرض لها، وقد تكون مثار خلاف في الرأي بين الاعضاء .

٣ - والتحكيم نوع من التوفيق ، ولكن ربما كان له طابع رسمي، لذلك كان التحكيم عبارة عن قبول الطرفين المتنازعين حكم طرف ثالث في موضوع الصراع . وقد يكون التحكيم وديا أو تلقائيا ، وقد يكون «نظاميا» أي يخضع لإجراءات معينة تقوم به هيئة منظمة ، أو قد يكون ذا طابع إجباري .

٤ - أما التسامح فهو نوع من التوافق حيث تقرر الأطراف المتنازعة أن يكفوا عن الاستمرار في النزاع دون محاولة من أي طرف للتغلب أو تعديل أو قبول أي نمط من أنماط سلوك الجماعات الأخرى التي بدأت بالعدوان أول الأمر . وهذا وقد ينطوي التسامح في نفس الوقت على قبول أمور صعبة أو غير ملائمة ، لأن قبول عكسها ربما كلف الجماعة مشقة كبرى . ولذلك تفضل أن تقبل الأمر على علته مهما كان غيبه من مسائل متخفية .

ونلاحظ أن المجتمعات المختلفة ذات الطوابع الثقافية العامة المتميزة تختلف من حيث أخذها بأنماط التوافق ، فبعضها يميل إلى السير في النزاع حتى آخر حدوده ، وبعضها الآخر يميل إلى الوقوف موقف الوسط ، كما أن هناك مجتمعات أخرى تميل إلى التسامح والسلام . ولا يقتصر الاختلاف في التوافق على المجتمعات ، بل أنه يمتد إلى المجتمع الواحد ذي الطوابع الثقافية المتعددة . فالتوافق في المجتمع الحضري يختلف عن التوافق في المجتمع الريفي ، كما أن التوافق عند بعض أقسام السكان يختلف عن التوافق عند أقسام أخرى . وفي هذا الصدد تظهر الاختلافات الثقافية والاقتصادية والمهنية والمقائدية والأيديولوجية العامة . ومع ذلك يمكننا أن نقول بأن التوافق يميل إلى

أن يصبح أمرا منتظما له إجراءات معروفة وتقتضيه به هيئات معنونة
كلما تغير المجتمع من السلطة إلى التمييز .

التشويش Assimilation

نستخدم اصطلاح « التشويش » ليشير إلى عملية التكيف الاجتماعي ،
التي من خلالها تتكامل الجماعات المختلفة ثقافيا وبالتدريج ، اختلافاتها
لأن الجهد الذي لا تصحح منه هذه الاختلافات خلقت أهمية اجتماعية أو
ملحوظة . والتشويش بهذه الطريقة مسألة درجته : فمن ناحية معينة قد
تتلاقى جماعة كل ثقافة جماعة أخرى دون أي تعديل ملحوظ في ثقافة
الجماعة الأخيرة . ومن ناحية أخرى قد تتبادل جماعتان التأثير بتقليل
كل منهما الآخر ، مما يقترب عليه ظهور نمط ثالث من الثقافة يفتقد
تعلما من نمط الثقافة في كل من الجماعتين المتفاعلتين . ونفس الطريقة
قد يحدث مثل هذا التقاطع بين أكثر من جماعتين وتكون النتيجة ظهور
ثقافة مختلطة تعلما من تداخلت الجماعات المتفاعلة جميعا .

وبين هذين الطرفين اللذين أشرنا إليهما في التشويش تكمن كل درجته
المختلطة ، ويظهر ذلك عندما لا يكون التشويش كاملا ، مما يقترب عليه
ظهور كل العمليات السابقة بصورة أو بآخرى ، وبصفة عامة ، تكون
الجماعة ذات الثقافة المحلية للتكيف مع الظروف الموجودة في الزمان
والمكان محل الاحتكام ، أكثر مقدرة على التمسك بالمركز المحظوظ . في
عمليات التفاعل ، وتكون ثقافتها أكثر على طبع نتائج التشويش بطلبها
— وما لم تكن ثقافة الأقلية ذات أصالة ملحوظة ومركز محظوظ ، فإن
ثقافة الأغلبية تفرض نفسها عليها وتغلبها عليها . ومعنى ذلك أن
ثقافة الأقلية غالبا ما تنحدر إلى ثقافة الأغلبية التي قد تسود وقد
لا تسود نظرا إلى سجلات من الثقافة الأولى .

وتصور كلمات « التكرار أو التذكير » ، والتشويش ، والتكامل ، درجات
ثلاث من التماسك الاجتماعي . وكثير الكلمات السابقة أشرنا إلى
النائية ، وربما كان لهذه الكلمة معنى محدد في علم السياسة كدور من
الاستراتيجية التعبانية ، ولكنها استخدمت أيضا في مناقشة مشاكل

الأقلية لتشير الى أعلى درجة من الاستقلال أو الاكتفاء الذاتى ،
وبطريقة عكسية لتشير الى أقل درجات التكامل أو التمثيل . أما كلمة
للتكامل فانها تصبح عديمة المعنى اذا لم تخصص الى درجة معينة ،
وهي تستخدم للإشارة الى درجة من العلاقات مقابلة للمصالح الكبرى
فى المجتمع . والتفصيل مثل التكامل مسألة درجة ، أى أننا لا نستطيع أن
نجد تمثيلا كاملا ولا تكاملا كاملا . وهذه حقيقة تستند الى التفسير
المستمر فى علاقات الناس الاجتماعية ، واستمرار اتصالهم بغيرهم فى
الزمن والمكان . ولهذا يجب أن نضع نصب أعيننا دائما عند دراسة
موضوع التمثيل ، أنه مرتبط بمراحل متعددة ومتصل اتصالا مباشرا
بالتكامل والتعلق الاجتماعى ، وله صلة وثيقة بما يقبله الناس وما لا
يقبلون . وهذا هو الذى أتاح للسوسيومتريين أن يجسروا عددا من
التجارب لقياس التكامل داخل جماعات معينة على أساس تسجيل
ما يفعله المتعاونون لائق موقف اجتماعى منظم .

٥ عوامل للتأثير فى التعاون والتنافس :

هناك ثلاثة ظروف يظن أن لها أهمية فى تحديد طابع التفاعل
الاجتماعى ، من وجهة نظر التعاون والتنافس .

١ - إذا كانت القيمة التى ينافس الناس من أجل الحصول عليها
«تلقائية» فإن السلوك التنافسى هو الذى يحتمل أن يظهر . وهناك بالطبع
استثناءات من هذه القاعدة ترجع الى نمط العلاقات القائم بين الأفراد
المتنافسين . ومثال ذلك أن الإيم ترفض أن تنافس مطلقا فى
سبيل الحصول على الطعام الذى تحتاجه ، وبخاصة إذا كان هذا التنافس
سيؤدى الى حرمان أطفالها من طعامهم .

٢ - ثم إذا كانت العلاقات الصداقة أو القرابية أو العاطفية هى السائدة
فى جماعة ، فإن أعضائها يجعلون جيذا أن يظهروا سلوك التعاون ،
والمعكس فانهم يتنافسون . إذا كانت قاعدة علاقاتهم تقوم على الحقد
والحسد والغيرة . ولذلك يتعاون المشركون فى عمل ما إذا كانوا أصدقاء
خارج نطاق العمل والمعكس إذا كان المشتركون فى عمل يصون أن هناك

تفاوتوا في الأجور بينهم • أو أن مدة العمل نفسها لن تستغرق إلا يوما أو بعض يوم ، أن هؤلاء العمال لا يمكن أن يتنافسوا • وبلقتصار نقول ان سهولة وسائل الاتصال وما يترتب عليها من اتجاهات شخصية تعتبر مسائل أساسية في تحديد نمط العملية الاجتماعية الاضطرادية التي تترتب على ذلك •

٣ - كما أن المساواة في الحصول على نتائج العمل أو للنشاط ، تؤدي في أغلب الأحيان الى ظهور الاتجاهات التمازونية أكثر من الاتجاهات التنافسية •

المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية :

على الرغم من أن العمليات الاجتماعية أصبحت الآن موضع اهتمام أكثر علماء الاجتماع ، إلا أن المعلومات الموثوق بها حولها لا تزال قليلة . وهناك مجموعة من التجارب لا زالت تجرى بصورة أو بأخرى عن هذه العمليات في علم النفس والاثروبولوجيا وعلم الاجتماع • ومع ذلك فإن استشارة المصادر واستقراء ما كتب عن هذا الموضوع الهلم يجعلنا نلق عند نقطة هامة ، وهي أنه برغم اختلاف الباحثين في بعض المسائل المتصلة بفهم العمليات الاجتماعية ، إلا أن هناك شبه اتفاق حول عدد من المبادئ أو القضايا العامة نفضل أن نضعها هنا لتكون مط للنظر والدراسة :

١ - الناس في كل مكان يناضلون من أجل الوصول الى أهدافهم والحصول على مطالبهم الأساسية • والاشتراك في النضال مع الآخرين (للتعاون) أو النضال ضدهم (للتنافس) يعتبر أحد الصور المكتسبة للسلوك •

٢ - تظهر رواسب التنافس والتعاون عند الاطفال خلال السنة الاولى من حياتهم ، ولكن التعاون والتنافس لا يبدو جليا الا حول السنة الثالثة ، وينمو هذا الاتجاه عند الاطفال ويمر على تغيرات سريعة حتى سن السادسة • وعند هذا السن يظهر التنافس والتعاون عند جميع الاطفال •

٣ — الإصلاح الاجتماعى للسلوك ، أو قيام الفرد أو الافراد بأدوارهم ، يتأثر عندما يتغير موقف اجتماعى معين من التعاون الى التنافس أو العكس •

٤ — التنافس بين الجماعات يشجع التعاون داخل الجماعة الواحدة •

٥ — صور التنافس والتعاون فى ثقالة معينة ، تعتبر وظيفة لتكامل عدد من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة •

٦ — الاهداف الاولى التى يتنافس من أجلها الافراد أو يتعاونون ، أو يقفون منها موقفا سلبيا ، تعتبر أحد وظائف ثقافتهم الخاصة •

٧ — اذا كانت الاهداف أو القيم نادرة فى أى ثقالة ، يصبح طابع السلوك (غالبا) تنافسيا وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك (غالبا) تصاونيا •

٨ — يكشف تاريخ حياة أى فرد ، الدور الفريد واليام لاسرته ، فى نقل القيم الاساسية للثقالة ، وعلى الاخص تلك الاتجاهات التعاونية والتنافسية المقررة فى هذه الثقالة •

٩ — يتنافس الناس أو يتعاونون للحصول على المزايا المادية ، كما أنهم يفعلون ذلك للحصول على مزايا لا مادية مثل النفوذ أو القوة أو السلطان •

١٠ — لا نستطيع أن نجد مجتمعا يكشف فى ثقافته عن « تنافس كامل » أو « تعاون كامل » • ذلك أن كل مجتمع يشتمل على درجات متفيرة منهما • وهذا هو الشأن أيضا بالنسبة للصراع والتوافق والتمثيل •

١١ — الصراع ليس له صفة الاستقرار ، فهو متقطع ، بينما يكون التنافس مستمرا •

١٢ — الصراع بين الجماعات يؤدي الى التضامن داخل الجماعة الواحدة •

١٣ - التنافس يشجع تقسيم العمل في المجتمع .

١٤ - عندما يحدث صراع داخل الجماعة الواحدة ويحدث في نفس الوقت بين الجماعات ، يقع الافراد الذين لهم ولاء للطرف المتنازعة في وقت واحد ، فريسة للصراع الشخصي واضطراب الشخصية .

١٥ - عندما يحدث صراع بين الجماعات ، تتكامل شخصية الفرد اذا حدد جهة ولائه الى جماعة واحدة .

١٦ - التوافق المتساوي يكون نتيجة الصراع أو التنافس بين متنافسين متعادلين في القوة .

١٧ - للتوافق غير المتبادل أو غير المتساوي من ناحية أحد الطرفين ، يكون نتيجة للصراع أو التنافس بين متنافسين غير متعادلين القوة .

١٨ - التوافق يمدد الطريق للتمثيل .

١٩ - التشابهات في الثقافة توصل الى التمثيل .

٢٠ - يتوقف التنير من الصراع الى التعاون على التغلب على الانماط المتحجرة والصور الخاطئة التي يحملها البعض للآخرين .

٢١ - ليس هناك علاقة بين المناطق التنافسية وصور التفاعل الاجتماعي ، ذلك لان كل أنماط التفاعل يمكن أن توجد في منطقة واحدة كبيرة .

مكونات التكامل :

التكامل في الجماعة أو المجتمع ، هو الروابط التي تربط الناس بعضهم مع الآخر ، وهذه الروابط تختلف من جماعة الى أخرى ، ولهذا نجد جماعات تامة التكامل وأخرى غير تامة . وليس معنى هذا أن هناك طرفين للتكامل ، ولكن في الواقع نجد درجات متعددة منه . ومثال ذلك أن الأسرة تكون عالية التكامل من حيث الانتاج الاقتصادي وعضيفة التكامل من حيث الروابط العاطفية . فما هي المكونات التي تسهم في عملية التكامل ؟

١ - التكامل الآلى والعضوى :

يقال أن التساند الذى يترتب على تقسيم العمل يعتبر عاملا تكامليا، وغير ما نفهم به هذا الموضوع أن يبرز العوامل أو الاسباب التى تجعل الأفراد يبقون فى الجماعة أو ينصرفون عنها ، وتعطينا الاسرة خير مثال على ذلك . ما الذى يقرر أن الرجال والنساء المتزوجين سيبقون متزوجين ؟ أحد العوامل هو كفاية تقسيم العمل بين الزوج والزوجة ، لأن الزواج وإن كان علاقة جنسية ، إلا أنه علاقة اقتصادية مهمة أيضا . ولذلك كان الزواج تنظيما فعالا لاثبات الحاجات اللازمة للبقاء . ومعنى ذلك أن تقسيم العمل فى الاسرة وبالتالي فى الجماعة أو المجتمع يؤدى الى التساند . فاعضاء الجماعة الواحدة يحتاج أحدهما للآخر ، والحاجة المتبادلة تربط الجماعة معا . وقد أثار دوركايم الى هذا النمط من التكامل الجماعى المترتب على تقسيم العمل يعبر «تكاملا آليا Mechanical » وهناك نمط من التكامل يحدث عندما يعمل الأفراد فى عمل متشابه ، فيسمى التكامل حينئذ تكاملا عضويا Organic (١١) والعمل المتشابه هنا هو العمل الذى تملئه جماعة معينة فى مقابل عمل الجماعة الأخرى المختلف . ولذلك فالآلية والعضوية هنا مقتصرة على الجماعة لا على المجتمع . لأن دوركايم يعتمد على ذلك بالنسبة للمجتمع ككل .

٢ - التكامل المعيارى :

الإنسان هو الكائن الوحيد الذى له ثقافة ، ولذلك قد تكون الثقافة فى حد ذاتها عاملا تكامليا فى الحياة الجماعية . وقد تبحو هنا أهمية المعايير الجماعية التى تنظم السلوك عن طريق وضع مجموعة من التوقعات لأنواع السلوك الذى نفترض أن يشغس اليها الأفراد . ومعنى هذا أن الاتفاق حول الآراء أو القيم فى الجماعة يؤدى الى مايمكن أن نسميه «الرضا العلم أو الاجتماع» ولذلك كان الرضا العلم مقاييسا من مقاييس التكامل . ولكن لما كان الرضا العلم مسألة درجة على كل حال ، فأننا

(11) Ogburn & Niskoff, Handbook of Sociology, London, 1960 pp. 86-87.

نستطيع أن نقيم مقاييساً لقياس درجة اتفاق أعضاء الجماعة حول موضوع معين .

وهناك ميل عام إلى اعتبار الاصدقاء أخير الناس ، وأبناء الثقافة التي ننتمي إليها أفضل البشر ، والمجتمع الذي نعيش فيه أفضل المجتمعات . ولكننا نلاحظ أن اشتداد هذا الميل أو ظهوره في اتجاهات السلوك يميز المجتمعات المنعزلة .

ولذلك كان الاتصال الثقافي بتقنيات أخرى ، من شأنه أن يعدل من هذه الميول ، لأن الفرد سيطلع بنفسه على أنماط أخرى من الحياة قد تكون أفضل من نمطه هو عند المقارنة . وعند ذلك قد يؤمن الفرد بالنسبية الثقافية حين تقدر كل ثقافة في ضوء ظروفها الخاصة وقيمتها .

ومن البديهي أن الرضا العام القوي ازاء بعض المعايير يؤدي إلى تكامل الجماعة أكثر مما يؤدي الرضا العام الضعيف ، ولكن السؤال الهام هنا هل هناك معايير أقدر على «تكامل الجماعة» من معايير أخرى ؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضي أن نتأكد من الأهداف التي تسعى الجماعة للوصول إليها وإلى الاختلافات الثقافية بين الجماعات . ولذلك فقد تعتبر جماعة بعض المعايير هامة وقد تعتبرها جماعة أخرى قليلة الأهمية . ولكن كلما كانت المعايير متساندة ومتداخلة كلما مالت الجماعة إلى التكامل الشديد ، لأن عدم تساند المعايير يجعل أعضاء الجماعة الواحدة يملون للوصول إلى أهداف متعارضة . وأخيراً نجد أن إعطاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام والتقدير «للنظام والضببط» يجعل الجماعة قادرة على الوقوف أمام الهزات التي تتعرض لها ويتحقق لها أكبر قدر من التكامل في نفس الوقت . والجماعة المنظمة هي الجماعة القادرة على البقاء في وجود أعنف أنواع النضال .

٣ . التكامل الاجتماعي النفسي :

ذكرنا من قبل أن التكامل قد يشتمل على اتفاق أو رضا عام حول معايير الجماعة . والرضا العام هو في الواقع ظاهرة اجتماعية نفسية . ولكن هناك أكثر من الرضا العام تشتمل عليه التكامل ، هو ذلك الشعور

بالاشباع والراحة الذى نسميه «الروح المعنوية» فالزوج مثلا يرتبط
بزوجته عن طريق اعتمادهما الاقتصادي أحدهما على الآخر . ومن
طريق تعليم الثقافة ازاء السلوك الزوجى ، كما أن الايديولوجيات
المتعلقة بطبيعة الزواج تصبح ذات أهمية في هذا الميدان .

لهذا كانت الجماعة تعتقد أن الزواج رابطة لا يبنى أن تفصم ،
أصبح الطلاق نادرا ، ولكن هذه الفكرة لا تنطبق على حالات الانفصال .
ولذلك فإن إمكانية «الطلاق العاطفى» برغم وجود الروابط الزوجية
الرسمية ، يصور وجود العوامل الاجتماعية النفسية في التكامل . واذن
فالتماسك الجماعى يقوم الى حد ما على «الروح المعنوية» وهى شعور
يبنى أساسا حول الاشباع أو عدم الاشباع .

العوامل المؤثرة في التكامل :

نعنى بالعوامل المؤثرة في التكامل تلك التى ترتبط بزيادة التكامل أو
قلته ، ونلخصها على النحو الآتى :

١ - **حجم الجماعة :** يقال دائما أن الجماعة ذات الحجم الصغير
أكثر تكاملا من الجماعة ذات الحجم الكبير ، وهذا راجع الى كثافة
العلاقات في الجماعة الأخيرة واتساع مداها . وقد أشار تشارلس كولى
Charles Horton Cooley عالم الاجتماع الأمريكى الى أن الجماعة الأولية
Primary Group تتميز بالعلاقات الودية المباشرة بين أعضائها . أما
العلاقات التى تتميز بالمرضية أو الرسمية فتسمى العلاقات الثانوية
Secondary relations وليس معنى هذا أن العلاقات الأولية والعلاقات
الثانوية هما الطرفان المحتلمان للعلاقات ، بل أن العلاقات في واقع الامر
تتدرج بين هذين الطرفين بدرجات متفاوتة . ويلاحظ أنه كلما صغرت
الجماعة كلما تميزت بالعلاقات الأولية التى تتم عن التكامل الشديد ،
وكما كبرت كلما تميزت بالعلاقات الثانوية وباحتمال قلة التكامل
النسبى . ولذلك يميل بعض الباحثين في علم الاجتماع الى النظر الى
تغير المجتمع من وجهة نظر تغير العلاقات من الأولية الى الثانوية أو من
تكامل قائم على المودة والمعرفة المباشرة ويتميز بالشدّة ، الى تكامل
قائم على التعاقد ويتميز بالمرضية والسطحية .

٢ - التجانس : يرتبط حجم الجماعة بتضامن الجماعة على أساس كم التفاعل بطريقة مباشرة وعلى أساس فرض الاتفاق أو الرضا العلم بطريقة غير مباشرة ومن السهل أن نحصل على اتفاق في جماعة صغيرة ومن الصعب أن نحصل عليه في جماعة كبيرة . وهذا هو الذي يجعلنا ندخل التجانس كعامل من عوامل التكامل في الجماعة . فالتجانس أكثر ظهوراً في الجماعة الصغيرة منه في الجماعة الكبيرة ومعنى هذا أن المجتمعات البدائية والقبلية والقروية أكثر تجانساً وبالتالي أكثر تكاملاً من المجتمعات المتحضرة والصناعية ، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على كل حالة ، فبعض القرى في الهند قد تكون أكثر تجانساً من مجتمع بأسره ، كما أن قبرص أكثر تجانساً من السويد وهكذا .

والتجانس ينبع من التشابه ، وخصومها التشابه في المهنة أو الأهداف أو التنظيم الأسري ، وينبع اللاتجانس من الاختلاف في هذه المسائل . ولذلك كان الاصطدام الذي يترتب على اختلاف أو تضاد المصالح من أهم المعوقات أمام تكامل الجماعة .

٣ - التنقل الفيزيائي Physical Mobility : ليس من الصعب أن ندرك كيف يعمل التنقل ضد التكامل ، لأن التكامل يفترض البقاء في الجماعة أو الرغبة في البقاء ، ولما كان التنقل عملاً يفرق الفرد أو الأفراد ويبعدهم عن الجماعة ، فإنه يصبح بهذه المثابة عاملاً من عوامل اندام التكامل . وإذا كان التحرك يتجه إلى ترك ثقافة والانتماء إلى ثقافة أخرى ، فإن مشكلة التكيف للقيم الجديدة تصبح أهم موضوع يواجه الفرد . وإذا كان التحرك يتم داخل النمط الثقافي الولد مع تغيير منطقة الإقامة ، فإن على الفرد أن يواجه مشكلة الحصول على الاصداقاء واكتساب المعارف الجدد ، ولذلك تؤدي الهجرة إلى ظروف ومشاكل على الفرد أن يواجهها في منطقة الإقامة الجديدة ، وربما كانت تجربة الهجرة أصعب ما تكون وخاصة بالنسبة للأطفال .

وفي الهجرة يجب أن نميز بين نمطين ، الأول عندما تهجر جماعة بأسرها والثاني عندما يهاجر عضو واحد أو أعضاء متفرقون منها . ففي

الحالة الأولى خصوصاً في الجماعات «المختلفة» نسبياً لا تفقد الجماعة تكاملها في الغالب ، وكذلك الأمر بالنسبة للأسرة فإنها لا تفقد تكاملها أيضاً ، وتكون المشكلة هنا مشكلة التكامل في منطقة الإقامة الجديدة . وهناك من الآخلة على أن انحراف الأحداث — دليل انخفاض التكامل في المجتمع — مرتبط ارتباطاً قوياً بالتنقل الفيزيائي أو أن نسبة منخفضة من انحراف الأحداث تظهر في المجتمعات المستقرة على الرغم من فقرها وسوء الأحوال السكنية فيها أو ازدحامها الشديد . وفي الحالة الثانية حين يكون المهاجر عضواً واحداً في الأسرة ، تصبح حياة مثل هذا الشخص معرضة للاضطراب ، كما أن حياة أسرته تتعرض أيضاً لعدم الاستقرار . وتفسير ذلك أن انحراف الزوايا الأسرية بالهجرة أو طول الغياب ، بالإضافة إلى عدم وجود ضغط من مكونات الضبط الاجتماعي في الوطن الجديد إذا قورنت بما كان يزرع تحت موطنه الأصلي ، ربما تدخلت في تغيير بعض اتجاهاته السلوكية ، مثل لجوئه إلى طلاق زوجته والزواج من جديد ... وهكذا .

الجماعات والتنظيم الاجتماعي

التفاعل الاجتماعي المنظم ، في مسوره المعنوية والمادية ، يخفض لقواعد ويسير نحو أهداف تحقق مطالب الجماعة . وهو لذلك يتمدد ويتنوع بتنوع مطالب الجماعة ذاتها لتحقيق الوجود الاجتماعي . وعام الاجتداع يهتم بالتفاعل ذي الصلة التكرارية ؛ لأن التكرار يجعله قاعدة السلوك الاجتماعي . وينقسم التفاعل لأغراض تصنيفية إلى أنماط متعددة ، كل نمط يتضمن العلاقات الاجتماعية (نتيجة التفاعل) التي تتجه إلى مقابلة مطلب أساسي ، أو فرع منه ، من مطالب الجماعة الأساسية . ولذلك يكون المجتمع مكوناً من مجموع هذه العلاقات . أي أن البناء الاجتماعي يتكون من الأنماط المتعددة التي تحقق مطالب الجماعة ككل لكن علماء الاجتماع يفضلون تصنيف هذه العلاقات إلى أقسام (أجزاء) وينيطون بكل جزء وظيفة معينة ، تفهم على أساس الأغراض التي تتمتع بها ، والارتباط الذي يكون بينها وبين الوظائف الأخرى لبقية الأجزاء ، والوظائف الكلية للجاء بأسره ، وكان هذا

التصنيف مثل خلاف كبير ، لا يمتد الى الاختلاف الاصطلاحي فحسب ، بل الى اختلاف على فهم طبيعة كل قسم ، وما يترتب على ذلك من مفارقت كثيرة وتترك آثارها على النظرية السوسيولوجية .

ومثال ذلك أن مكيفر وبيج Maciver & Page في الفصل الذي عقده عن المفاهيم الاولى في علم الاجتماع ، يعتقدان أن كل شيء «مقرر اجتماعا» يعتبر «نظاما» Institution⁽¹²⁾ ويشيران الى أن تعريف بارنس Barnes ، أن النظم الاجتماعية هي البناء الاجتماعي والاداة التي عن طريقها ينظم المجتمع الانساني ويوجد وينفذ نواحي النشاط المشبعة بالالزمة لاشباع الحاجات الانسانية⁽¹³⁾ . وطبقا لذلك التعريف تعتبر الاسرة والدولة والزواج والحكومة نظاما ، ولكن مكيفر وبيج يفرقا في هذا المقام بين المنظمات associations والنظم Institutions ، ذلك أن الاولى هي الجماعات المنظمة لمتابعة مصلحة أو عدة مصالح مشتركة ، والثانية هي الصور المقررة والمميزة لنشاط هذه الجماعات ، ولذلك فنحن ننتمي الى منظمات ولا ننتمي الى نظم ، فالاسرة التي ننتمي لها منظمة لها نظم تضمن وصول العمل المشترك أهدافه وتنظم علاقة الفرد بالآخر ، مثل الزواج ، والعلاقة الزوجية والمنزل . ولذلك يتكون البناء الاجتماعي من المنظمات والنظم معا⁽¹⁴⁾ .

وماكيفر وبيج يريدان أن يفرقا بين المنظمة كجماعة تتكون من أعضاء لهم أدوار وعلاقات محددة ، وبين النظام الذي هو في حميمه عبارة عن مجموعة القواعد المحترف بها لتنظيم هذه الادوار والعلاقات التي يجب أن تكون موصلة للاغراض أو المصالح التي تتولاها المنظمة . لكن «جونسون» يرى من ناحية أخرى أن البناء يتكون من العلاقات الثابتة نسبيا بين أجزائه ، لأن كلمة «جزء» في ذاتها تعني درجة معينة من الثبات ، والنسق System تكون من الاعمال المترابطة للناس ، ولذلك

(12) Maciver Page; Society, London, 1953, p. 15.

(13) Barnes; Social Institutions, New York. 1942, p. 12.

(14) Op. Cit., p. 15.

يكون بناء النسق عبارة عن «الانتظام والتكرار في هذه الافعال . ويمكن فهم هذا عن طريق الدور Role فالسردور أدوم وأثبت من شأغله ، فالحدور إذن بناء وشأغله نسق على هذا الأساس⁽¹⁵⁾ . ولذلك فالبناء الاجتماعي يتكون من الادوار التي لها صفة الانتظام والتكرار بغض النظر عن شأغليها لانهم مؤقتون .

ومعنى هذا أن «جونسون» يرى أن البناء مجموعة من الانساق لا تختلف في مفهومها كثيراً عن النظم عند ماكيفر وبيج وخاصة في قيامها على الادوار ، أما لندبرج Lundberg الذي يهتم بدراسة السلوك الاجتماعي ، فانه يرى أن البناء الاجتماعي ليس الا النظم الاجتماعية ، والتي هي في نفس الوقت الانماط السلوكية الرسمية ، العامة والموحدة ، تلك التي تعبر عن بقائها من خلال الجماعات الاجتماعية ممتدة من جيل الى جيل ، وتنشأ هذه الانماط من تكرار تجمعات الاشخاص الذين يتفاعلون ببعضهم مع الآخر عند استجاباتهم لظروف الحياة المعقدة ، والتي يجب أن يحددوا موقفهم منها . والنظم — على ذلك تقدم للأفراد الطرق الموحدة الكفيلة بمقابلة المطالب المتكررة والمتجددة كالقتال والطعلم والمأوى والحماية المتبادلة ... الخ كما أن هذه النظم تتطوى على عادات دائمة نسبياً واتجاهات وتسهيلات مادية منظمة داخل أنساق معقدة للغاية⁽¹⁶⁾ . ويقرر لندبرج أنه لدراسة الجوانب البنائية والوظيفية للنظم الاجتماعية الرئيسية كالأسرة والاقتصاد والسياسة والدين والجمال وغيرها ، يجب أن تؤدي هذه الدراسة الى تحديد الوظائف الأساسية لكل نظام والادوار الرئيسية فيه وسماته الفيزيائية والرمزية⁽¹⁷⁾ . وأوضح أن لندبرج لا يختلف كثيراً عن جونسون الا في ادخاله أو اخراج بعض الوظائف الملزمة أو غير الملزمة للنظام أو النسق ، وفي الاختلاف حول مفهوم الفعل Action والسلوك Behaviour

(15) Johnson H. M., Sociology, London. 1961, p. 58.

(16) Ludberg & Others, Sociology, New York, 1958, pp. 524-525.

(17) Ibid., p. 525.

ومفاهيمهما، وخاصة أن جونسون يسير في الاتجاه الذي رسمه بارسونز عند تعريف النسق الاجتماعي «أنه يتكون من مجموعة الأفراد الذين يقومون بأدوار معينة ، ويتفاعلون بعضهم مع الآخر ، في موقف له جانب طبيعي أو بشوي على الأقل ، ويمررهم ميل يتسم بالتساؤل للوصول إلى تشبائع أو أرضاء ، وتتحدد علاقاتهم بمواقفهم التي تشمل بعضهم الآخر متخذة موقفا وسطا في تسوء نسق من الرموز الثقافية المشتركة» (١٨) .

ومن الجلي أن هناك اتفاقا بين هؤلاء المؤلفين على إبراز فكرة الدور وعامل الانتظام والتكرار في النظام أو النسق على الرغم من اختلافهم حول ربط «الفرد» بالدور أو عزله باعتباره لا يمثل الانتظام والدوام . كما أن هناك اختلافا آخر حول مفهوم النظام والنسق وهو اختلاف يعكس فيما أرى مستويات معينة من التجريد .

لكن هذا الخلاف بين علماء الاجتماع لا يجب أن يغرقتنا في مناقشات طويلة وسوف لا أحصر نفسي في طريق محدود . وأبادر فأقول بأن الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي «الفعل» act ولهذا نتحدث عن الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والانتظام في المجتمع كما يبدو من تجمعات الأشخاص وترتيب سلوكهم أو تنظيمهم . وعندما يترابط مجموع من الأشخاص في جماعة فلانهم يكونون بناء Structure ، وما تفعله الجماعة هو الوظيفة Function أما أن البناء يحدد الوظيفة أو العكس ، فذلك أمر لا يجب الوقوف عنده طويلا ، لأننا نهتم ، في نفس الوقت بالتشريح ووظائف الاعضاء (١٩) أي أننا نهتم بالبناء والوظيفة معا .

والمواقع أن كل ما تحدثنا عنه من منظمات أو نظم أو أنساق ، هي

(18) Parsons, T., The Social System. Ill, The Free Press, 1951, pp. 5-6.

(19) Ogburn, Nimkoff, Handbook of Sociology, London, 1960, pp. 339-340.

في الواقع أنماط مختلفة للتنظيم الاجتماعي Social Organisation بموجبها ما يفهم هذا التنظيم على أنه البناء الاجتماعي الذي نعني به تنظيم الاجزاء والأشخاص . ولذلك تعتبر الأسرة والنقبة والقوة البشرية في المصنع ، وأعضاء ناد ريلفي ، والمجتمع المحلي ، وهيئة الأمم المتحدة تنظيمات اجتماعية⁽²⁰⁾ تتميز في الحجم من حيث الاتساع والضيق ، وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو اقتصرها على وظيفة واحدة بحسب الغرض الذي تسعى إليه .

وإذا فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم . فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد ، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوع وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات زيادة تقسيم العمل⁽²¹⁾ كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا ترداد التنظيمات ذات الغرض الواحد ، وعندما يحدث تغير اجتماعي ، يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى ، فتغير الأسرة مثلا جمل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى .

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات السنين ، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة ، وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم «النظم الاجتماعية الكبرى»⁽²²⁾ مثل الأسرة والدين والحكومة . وكل نظام منها له في الغالب عدة وظائف ، فالأسرة مثلا لها وظائف الانجاب والتربية والانتاج «أما المنظمات» فهي تنظيمات اجتماعية ذات تاريخ أقصر ، ولها في الغالب وظيفة واحدة مثل المنظمات الفصاة ، كما أن للنظم والمنظمات نحروا ، أي تنظيمات اجتماعية أصغر ، تكون أقصر عمرا وأقل انتشارا أو أكثر تخصصا مثل الجمعيات والنوادي .

وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي يصب الزمن والوظائف إلا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظم ذي الوظائف الثابتة

(20) Ibid., p. 341.

(21) Ibid., p. 337.

نسبياً الى المنظمة ذات الاغراض المحددة والاقبل ثباتاً ، لابد أن ينطوى على مجموعة من المكونات الضرورية تعتبر في واقع الامر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي ، ويتضح ذلك بما يلي :

١ - الانسان مفروض عليه في كل مكان أن يعيش حياة اجتماعية وهذه الحقيقة تجعله متضامناً دائماً في علاقات اجتماعية متبادلة .

٢ - والانغمس الحتمي في الوجود الاجتماعي يتطلب مجموعة منظمة من الاجراءات التي لابد من اتباعها والتي يمكن أن نطلق عليها اسم «التنظيم الاجتماعي للمجتمع» .

٣ - وهذه العلاقة المنظمة لابد أن تدرك ادراكاً واضحاً من كل عضو من أعضاء المجتمع .

٤ - وادراك هذا النظام يوصل الى كل فرد أثناء نموه عن طريق المشاركة ، وعادة عن طريق عملية التربية ذاتها .

٥ - وفي أثناء عملية النمو خلال النسق ، يترجم الفرد أهدافه الشخصية الى أشكال اجتماعية من السلوك المقبول ، ويخضع أغراض سلوكه الشخصي الى متطلبات المجتمع بالقدر الذي يتوافق فيه مع الصراع الذي يكون بين هذه المتطلبات في واقع الامر .

٦ - ويقبل الفرد هذه الاهداف الاجتماعية من خلال نسق العقاب والثواب الذي يعمل في المحل الاول في ضوء حلجة الفرد الى اثر ايجابي .

٧ - ولهذا فان التنظيم الاجتماعي عبارة عن نمط متحرك من العلاقات الاجتماعية المتبادلة مستمر خلال الزمن . ويمكن أن نفكر فيه على أنه جزء من الثقافة ، أو على أنه جزء من الخبرة المشتركة للسكان إلتى أمكن تعلمها (مع تعديلها) ونقلها خلال الاجيال .

٨ - وهذا التنظيم الاجتماعي المنبثق من الثقافة ليس نتاجاً نامياً حراً للتغير التاريخي . ولكنه خاضع للتحديدات التي تفرض عليه، وهذا يتضح عندما ننظر اليه على أنه وسيلة لحفظ النظام .

٩ - ومن أجل ذلك كان لابد أن ننظر إلى التنظيم الاجتماعي من حيث تحقيقه الذاتي لنظام المجتمع ، أكثر من تحقيقه للأشباع الفردي ، ومع ذلك لابد أن يحدث للفرد من خلال هذا التنظيم أدنى حد من الأشباع لرغباته على الأقل ، حتى يمكن الوصول إلى « حالة الدوام في التنظيم » التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك تنظيم بالمعنى المعروف .

١٠ - وقاعدة الدوام في التنظيم هي ما يمكن أن نطلق عليه «بالسياسة الذاتية» لأن الفشل أو الاخفاق سوف يؤدي إلى هدم المجتمع أو إلى تغيير التنظيم الاجتماعي ذاته .

١١ - وعلى ذلك تكون المكونات الضرورية للتنظيم الاجتماعي هي ما نطلق عليه «الضرورات الاجتماعية Social Imperatives» (٢٢) .

مكونات التنظيم الاجتماعي :

ما هي اذن الضرورات الاجتماعية أو الملزمات ؟ أول ما يجب أن ننبه إليه أن هذه الملزمات لها صلة بالضرورة والعمومية بالنسبة لجميع الانساق الاجتماعية بنفس النظر عما إذا كانت بدائية أو قروية أو متحضرة ، وهي : الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والايديولوجية .

بمعنى بالجماعات Groups تكوين الاجسام الاجتماعية التي يسود كل منها شعور بالمشابهة أو الانتماء بين أعضائها ، بالإضافة إلى تمييز شعور به بين الأعضاء وبين أعضاء آخرين غير متشابهين أو غير منتمين ، إلى جانب البناء الداخلي .

ونعني بالقيم Values الصفات المحترف بها التي يجب أن يحصل عليها الأشخاص في المجتمع والتجيرات أو التصورات الرمزية التي عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرئي ملموس .

(22) Goldschmidt W. understanding human Society, London, 1959, p. 62.

أما المركز Status فإنه يشير الى وضع الأشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع • أى وضع الأشخاص بالنسبة لأشخاص آخرين ، أو الجماعات بالنسبة لجماعات أخرى •

والدور Role يشمل الاتجاه والسلوك والمشارع المناسبة لمركز محددة ، على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم في هذه المركز • والسلطة Authority هي العلاقة المعترف بها ، والتي تتضمن القوة الشرعية لإصدار القرارات على مناطق معينة من السلوك ووجوه النشاط التي تصدر عن أعضاء آخرين في المجتمع •

والإيديولوجية Ideology هي نسق المعتقدات الذي يهيئ الأساس لفهم أو استيعاب النظام الاجتماعي القائم أو بمعنى آخر ، هي التمثل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي الراهن •

ولسنا في حاجة الى القول بأن هذه المكونات المعقدة مرتبطة ارتباطاً متبادلاً في أثناء عملها في أى نسق اجتماعي • ولذلك فلن يكون هناك بعد عن الصواب أن ننظر الى كل منها على أنها وجه من وجوه الفكرة العامة «التنظيم الاجتماعي» وسنعرض فيما يلي لكل من هذه المكونات في شيء من التفصيل •

الجماعات :

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم ، وهذه حقيقة مسلم بها ، ومن أجل هذا كانت أحد الدعائم الهامة وجزءاً أساسياً من مكونات أى نسق اجتماعي • ومع ذلك فمن الضروري أن نقدر معنى الجماعات في تفسير المسائل الإنسانية وأن نفحص طبيعتها وتنوعها •

كل الكائنات الإنسانية تدخل الجماعة الأولى — الأسرة — منذ لحظة الولادة وفي أثناء حياتها تصبح جزءاً في عدد كبير من الجماعات الاجتماعية ، وحجم هذه الجماعات يمكن أن يتنوع من العلاقة الثنائية لأسرة بغير أولاد الى النسق الاجتماعي ذي الطبيعة التجميعية المعقدة كالخزب السياسي ، ومن أجل هذا يمكن النظر الى المجتمع — على نحو معين — على أنه أكبر جماعة تحوى داخلها الجماعات الأخرى •

خصائص الجماعية :

١ - يشعر أعضاء الجماعة بوحدةهم ومشابهم ، ويتميز هم عن أعضاء جماعة أخرى .

٢ - كل جماعة لابد أن يكون لديها مركز اهتمام خاص ويفتلك هذا الاهتمام باختلاف طبيعة الجماعة ، فقد تكون الجماعة مهتمة بجمع طوايح البريد وقد تكون مهتمة بفرض سيطرتها على منطقة واسعة من النشاط الاجتماعي في المجتمع ، والناس لا يكونون جماعة لمجرد أنهم يعيشون مع بعضهم الآخر ، بل أنهم يشتركون في الاهتمام والقيام بنوع معين من النشاط . ذلك أن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة أصبحت لا تفرض على الجماعة أن يكون أعضاؤها متجاورين فيزيائيا .

٣ - الجماعات لابد أن تكون منظمة . فهناك بناء داخلي يحدد المراكز والادوار ووسائل الاتصال ومواضع السلطات .

اشكال الجماعات :

وعندما نفحص عدة جماعات من انساق اجتماعية متعددة فنانا نتعرف على ثلاث أسس عامة للتكوين الجماعي .

١ - الشكل الاسرى Familistic حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة . أما أى الروابط تعتبر هامة ، وإلى أى حد تكون كبيرة أو صغيرة وما الوظائف التى تقوم بها ، فأنها تختلف من مجتمع لآخر ، ولكن جميع الانساق الاجتماعية بها جماعات اسرية .

٢ - الشكل المكاني Spatial ويقوم على أساس أن عددا من الأشخاص لهم محل إقامة مشترك أو يعيشون في منطقة واحدة ، ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات اقليمية ، وعضوية الناس فيها تقوم أسبابا على الاقامة على الرغم من أنه يمكن ادخال اعتبارات أخرى .

٣ - الشكل الخاص Special ويقوم على أساس الاهتمام بتنوع

معين من النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة (٣٣) .

عضوية الجماعة :

وتعتبر الطريقة التي يتوصل بها الى العضوية أحد المصطلحات الهامة للجماعات ، ويفرق علماء الاجتماع غالبا بين العضوية التي يجد الفرد نفسه حاملا عليها دون ترتيب سابق ودون أن تكون له سيطرة على توجيهها ، وبين العضوية التي يكون الفرد حرا في قبولها أو رفضها .

وتسمى الجماعات التي ينتمى اليها الفرد في الحالة الاولى «الجماعات ذات الاصل المشترك» Common Origin وتسمى الجماعات التي ينتمى اليها الفرد في الحالة الثانية «الجماعات ذات المصلحة المشتركة» Common Interest ولكن هذه التفرقة لاتعطينا التمييز الكافي بين هذين النوعين من الجماعات ، لأن كل الجماعات في واقع الامر لها مصلحة مشتركة ، ومن أجل هذا نطلق على الجماعة الاولى اسم « الجماعة الشكلية الرسمية » والثانية اسم « الجماعة العرضية » ولما كن الفرد لا يستطيع أن يختار والديه مقعما شكلت الاسرة التي يولد فيها «جماعة شكلية رسمية» وفي العالم الحديث تعتبر «القومية» من هذا النوع من الجماعات ، وفي المجتمعات البدائية نجد اختلافا كبيرا بينها من حيث وجود مثل هذه الجماعات أو انعدامها . ولكن المرجح أن تطور المجتمع من البسطة الى التعقيد يتضمن انحرافا من حيث الاهتمام من الجماعات الشكلية الرسمية الى الجماعات العرضية .

ومع ذلك فإن اختيار العضوية في الجماعة العرضية ليس حرا تماما . ذلك لاننا نلاحظ أن عضوية الفرد في جماعة ما قد ترفض أو قد يجد نفسه واقعا تحت ضغط شديد للانضمام . وتعتبر النوادي من النوع الاول ، بينما تعتبر الروابط المهنية كتقابة المحامين والاطباء والخرسين من النوع الثاني ، لأن القانون في بعض الاحيان يجعل الانضمام الى المصاعة شرطا لممارسة المهنة ، أو أن الجماعة تقدم من التسهيلات

والامكانيات ما لا يستثنى عنها الفرد • ويظهر الاختلاف بين الجماعات من زاوية التضامن والوحدة ، فالجماعة الشكلية الرسمية تفرض مسئوليات ومطالب لا يمكن للفرد أن يتحمل منها ، أى أن تأثيرها يعتبر من الناحية الواقعية أوتوقراطيا ، بينما الامر على عكس ذلك في الجماعة الغرضية ، لان الفرد يشعر دائما أنه من الممكن التحك من المسئوليات اذا أراد •

وظائف الجماعات :

والجماعات من فاعلية أخرى تقوم بعدة وظائف في المجتمع • وكل جماعة لها وظيفة ظاهرة مميزة • ومثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الانجاب وضمان الاشباع الاقتصادي لاجنائها المكونين لها • ووظيفة النقابية أو الاتحاد حماية المصلحة المتبادلة وتمميقها ، والنادى وظيفته أن يهيئ وسائل الترفيه لاجنائها ، وغالبا ما تقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بحاجات الاعضاء •

١ - تؤدى الجماعة وظائفها ككل ، من خلالها توصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد • وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة ، ولذلك فان الطفل يكتسب الثقافة أولا من الأسرة •

٢ - تمنح الجماعة القوة للفرد فهي تسنده في سلوكه وتؤكد له ملكية أعماله واتجاهاته •

٣ - تهيم الجماعة وسطا اجتماعيا يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره الايجابى • وفي هذا الوسط الاجتماعى يستجيب الأشخاص الاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو التفوق أو المركز ، أى أن الفرد يشبع رغباته في هذا المضمون الاجتماعى للجماعة •

العلاقات الجماعية :

من المسائل الهامة التي يؤكد عليها علم الاجتماع أن المجتمعات الانسانية مكونة في كل مكان من جماعات عديدة ، ولهذا كان من المهم هنا أن نمطى بعض الاهمية الى العلاقات التي يمكن أن تنشأ بينها في

النسق الإجتماعى • ولذلك يمكن أن نضع تمييزاً آخر للجماعات، نميز بين الجماعات المستخرقة والجماعات الاختيارية • وفى حالة الجماعات الأولى تكون العضوية فيها من النوع الذى لا يسمح للفرد بالعضوية فى جماعة أخرى ، وذلك مثل الطوائف فى الهند ، فلذى ينتمى الى طائفة بعينها لا يمكن أن ينتمى الى طائفة أخرى فى نفس الوقت • والجماعات التى من هذا النوع تكون فى الغالب متماثلة فى القوة والنفوذ ، أو تكون من الجماعات ذات الانساب المتميزة • ومن هذه الزاوية تعتبر العشائر والطوائف جماعات مستخرقة •

أما الجماعات الاختيارية فإننا نعنى بها الجماعات التى تكون العضوية فى أحدها شاملة أو يمكن أن تشمل عضويات من جماعات أخرى ، ويمكن أن نقسم هذا النوع بالتالى الى نوعين :

الأولى حين يكون الاعضاء فى جماعة واحدة متضمنين فى الجماعة الكبرى ، ولذلك نطلق على هذه الرابطة اسم «الاستخراق» ومثال ذلك أنه فى الدولة التى تنقسم الى ولايات يكون الاعضاء فى ولاية أعضاء فى مجتمعها وأعضاء فى نفس الوقت فى المجتمع الكبير أى مجتمع النولة • والبدنات فى المجتمع البدائى يكون أعضاؤها أعضاء فى نفس الوقت فى جماعة أكبر هى العشيرة التى تتكون من عدة بدنات ، والنوع الثانى يمكن أن نطلق عليه اسم «اللاستخراق» وفيه تكون العضوية فى جماعة لا تؤهل ولا تمنع فى نفس الوقت العضوية فى جماعة أخرى • ولهذا عندما نفحص العضوية فى أحد هذه الجماعات ، فإن بعض أعضائها يمكن أن نجد لهم عضويات أخرى فى جماعات غير جماعاتهم هذه ، بينما لا نجد للبعض الآخر مثل هذه العضويات • ونظام الروابط والنوادر خير مثال على ذلك •

أما فيما يتعلق بالولاء ، وفى كثير من الانساق الاجتماعية مثل المجتمع العشائرى المنظم ، نجد أن الاخلاص والولاء للجماعات الخاصة يعلو على الولاء للمجتمع ذاته ، وربما يتوقف بقاء النسق الاجتماعى على توازن القوى بين الجماعات المتساوية والتى تقف فى موقف يمارض كل منها الاخرى •

وفي المجتمع الذي يقوم على «عبداء التدرج الاجتماعي بين الجماعات» يكون النفوذ أمراً شديداً الاتصال بالانتماء الجماعي ، والقوة عادة ما تعيل ناهية: النفوذ ، وفي المجتمعات التي تكون جماعاتها من النوع الاختياري الاستغراقي، تصبح عواطف الوحدات الأكبر غير متعارضة مع عواطف الوحدات الأصغر ، بل على العكس ، تمتص العواطف الأولى الروابط المباشرة للثانية، ولكن حين تكون الجماعات من النوع الاختياري للاستغراقي ، حيث ينتمى بعض أعضاء الجماعة إلى جماعة أخرى والبعض الآخر لا ينتمى إليها ، تكون الفرصة مهيأة للصراع على اللبؤاء . وفي المجتمع الحديث حيث تكون روابط القرابة والدين والجماعات المهنية والصدقة ذات طابع فردي ، تختلف العواطف المتبعة عن كل رابطة ، ويؤدى الولاء إلى الجماعات إلى تفريق الأفراد لا إلى تجميعهم وتوثيق عرى مشاعرهم المشتركة .

القيم :

كل مجتمع له طابع خاص في النظر إلى الصفات والخصائص، ولذلك تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصلة ومدى الاهتمام بها والدعامة التي تستند بها . ولكن خلال كل نسق اجتماعي هناك اتفاق عام يصدد الفكرة التي تجعل الإنسان صالحاً وصادقاً ومحترماً (٢٤) .

١ - لقد كان اليونان اصطلاح Areté يستخدمونه ليشير إلى الخصائص الصحيحة أو المواجهة «للإنسان الفاضل» ولكل الثقافات صيغتها الخاصة بالـ Areté حتى ولو لم يكن هناك اصطلاح معروف لذلك . وفي المجتمعات البدائية نجد أن هناك اتفاقاً عاماً في كل منها حول الصفات التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء ، والصفات التي تجعل من الإنسان إنساناً صالحاً أو سيئاً أو محترماً أو قليل الأهمية .

٢ - والقيم إذن يمكن أن تعرف بطريقة مبدئية أنها «الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة» فالشجاعة

والقوة والاحتمال والايثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن اعتبارها، كل على حدة أو في مجموعها ، الصفات المرغوبة في كل ثقافة . ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة غصص ، بل انها في الواقع أنماط السلوك التي تعبر عن هذه القيم .

٣ - ومن المقرر الآن أن التقاليد تضع للقيم في أى مجتمع ، لدى اذن محافظة بطبيعتها . ولهذا كانت القيم ثقافة الاصل والاتجاه . وكلما كانت القيم ذات عمق واضح كلما تم اكتسابها دون وعى بتوصيح من موجبات السلوك دون احساس مشعور به ، ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعي ، فان قيما معينة تظل ذات عمومية لجميع الاعضاء على الرغم من أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الاجتماعي . كذلك يعكس طابع النسق القيمي حاجات أساسية معينة للنسق الاجتماعي الذي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها وبالعناصر والتكنولوجية به .

٤ - هذا ونزعم أن وجود القيم يعتبر «ملزما اجتماعيا» لان الشكل الذي يأخذه يرتبط وظيفيا مع النواحي الاخرى في الموقف الاجتماعي الذي يتناقل مع التعديل خلال الزمن . والشئ الذي يجب أن نؤكد عليه أن كل ثقافة لديها مجموعة أو عدة مجموعات من القيم ، ولكن كل فرد (للسبب أو لآخر) يحصل عليها بدرجات متفاوتة . ومن الناحية الاجتماعية تعطى للقيم الوحدة للمجتمع والثقافة ، لانها تعمل على اقامة نقط التقاء تتجه اليها الافعال ، وعندما قلنا أن القيم يمكن النظر اليها على أنها «محافظة» كنا نعنى بالطبيعة الطبيعية الاجتماعية، لان النسق الاجتماعي عدة قوى تميل الى المحافظة على النمط القيمي القائم وعلى الاخص في نواحيه الرمزية التي تعتبر أحيانا حوافزا «للسلوك» ، وأحيانا أخرى أهدافا له . ولا معنى ذلك أن الاعضاء في أى ثقافة لهم نفس الحوافز والاهداف من وجهة النظر القيمية ، بل أنهم يتميزون في ذلك تمايزا كبيرا . ولذلك كان من يركزون على القيم يحصلون على مركز مرموق في مجتمهم ، لان هذا هو طبيعة النسق القيمي ، والاشخاص ذوي النفوذ يعملون الى الحصول على القوة التي

تمكثهم من التأثير على سلوك الآخرين ، اما مباشرة عن طريق الضغط ، أو غير مباشرة عن طريق معالجة القرارات التي يأخذها المجتمع أو عن طريق اعتبارهم نماذج يحتذى بها .

٥ - ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحاولون تغيير النسق القيمي الذي يستحقون منه نفوذهم ، بل أنهم يحاولون شاعرين أو غير شاعرين أن يحفظوا على الواقع الانساني الذي يقوم على هذه القيم أو على التصورات الرمزية لها . ولا يعني ذلك أن إمكانية التغيير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال ، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة ، أو الانتشار من حيث السكان على أرض أوسع ، أو ظهور أعداء لم يكونوا في الحسبان وهكذا . أو بمعنى آخر تأتي فرض تغيير النسق القيمي من الخارج ، أكثر مما تأتي من الداخل ، إذا ظل الداخل محتفظاً بتوازنه التكنولوجي ، أو السكاني . ومثال ذلك ، أن الثورة الصناعية في أوروبا كانت لها آثار واضحة على الحياة الأوروبية ، فالطريقة الجديدة في الانتاج والتي وجدت في التجارة والحرب فرضا كثيرة للانتشار خارج أوروبا ، هيأت الأرض لمصدر جديد من الثروة والقوة ، والذي أنحصر فيما مضى في ملكية الأرض والزعامة الحربية . ونتيجة لذلك نشأت طبقة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي الطبقة المفخرة أو الممتازة Elite ، ومن ثم بدأت قيم جديدة في الظهور ، ولم تختلف القيم القديمة تعاماً بل ظلت غارقة من غير مضمون .

المركز والسفوف :

١ - العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين ، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم النسبية . وفكرة الموضع التي تستخدمها بصورة منتظمة في حديثنا عن الناس في المجتمع ، ولهذا يمكن أن نعرف المركز بأنه الأوضاع التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كل انزاء الآخر . والنسق الاجتماعي من هذه الزاوية يمكن اعتباره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة التي تربط جميع أعضاء المجتمع .

٢ - والمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضا . فيظهر للعنصر الخاص في المركز في العلاقات المباشرة التي تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الابن بالاب ، أو الرئيس بمرؤوسيه وهكذا ، أما المراكز العامة فانها تشير الى الفكرة التي تقع وراء العلاقات في للنسق الاجتماعي ككل مثل العمال والموظفين والمتدينين ... الخ . ويرتبط بهذا النوع الاخير ما يمكن أن نقول عنه ، الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكونات الاساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص للحصول عليها بطابع خاص ، هذه الواجبات والحقوق تسمى «أدوارا Roles» من ناحية أخرى . والكلمة أخذت من المرح حيث يفهم الدور على أنه سلوك الممثل الخاص في مضمون معين، والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره ، كما أن عليه أن يتصرف خلال الحدود التي عينت له مستخدما كل امكانياته . ومثل هذا القول يمكن أن يقال بالنسبة للدور الاجتماعي . ومثال ذلك أن الاب في المجتمع الحديث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعتفه ، كما يتوقع منه أن يعطيه الحماية ويهيئ له الراحة وأن يرتب له مستقبلا معينا . ويتوقف كل هذا على مقدرة الاب على اختيار المناسبات الصالحة ولذلك اذا أساء الاب تفسير دوره ربما تدخل المجتمع على صورة النقد الذي يمكن أن توجه له الأسرة أو الاصدقاء أو الجيران .

٣ - وفي كل مجتمع نجد «أدوارا أو مراكز» . ولكن أساس تكوينها وبنيتها يختلفان من ثقافة الى أخرى ، كما أن مركزا واحدا يمكن أن يكون عدة أدوار مختلفة . وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي الى قيام السلوك المادى ومعنى هذا أن الدور ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الامر توقعات للفعل . ذلك لانه عندما نشترك في أى موقف اجتماعي طبيعي ، فاننا نتوقع مقدما السلوك الذي سوف يصدر عن الآخرين ، فاننا أخذنا مريضا الى طبيب فاننا نتوقع قبل أن نذهب أنه سيشخص المرض ويصف الدواء ، ومن أجل هذا فاننا نقول أن لكل شخص مجموعة من الادوار والمراكز يقوم بها أو يوجد فيها . ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذي يندمج فيه ، فالفردي يمكن أن

يكون أباً وابناً في نفس الوقت ، طبيياً وعضواً في ناد في نفس الوقت أيضاً كما أن من الممكن أن يكون منتجاً ومستهلكاً في وقت واحد وهكذا . وفي المجتمع الحديث حين يكون الفرد عضواً في عدة جماعات مختلفة المتعاضد ، تكون الفرصة سانحة لصراع الأدوار . وكثيراً ما يوجد الفرد في مواقف تتغير انفعاله أو تصرفه لأنه قد يوجد في وقت واحد مع مجموعة من الأشخاص المختلفين كل يتوقع منه سلوكاً مختلفاً .

٤ - ويجب أن نلاحظ هنا أن المركز يتضمن مجموعة مختلفة من مناطق النظم الاجتماعية ، وربما كانت القرابة أحد الأسس الهامة في تعدد المركز وربما كان هذا أيضاً هو الذي قاد الأنثروبولوجيا إلى الدراسة المركزة لأصطلاحات ونظم القرابة البدائية وما ترتب على هذا الاهتمام من التعرف على أن هذه الأنماط أو التصنيفات القرابية في المجتمعات البدائية • مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواحي النظامية الأخرى في المجتمع • وعليها أن نقرر هنا أن أنساق القرابة ليست في واقع الأمر إلا أنماط من المراكز والأدوار ، وأن استخدام اصطلاح قرابي في العلاقات يؤدي إلى تعيين الاتجاه أو إلى تعدد نوع التوقع . ومثال ذلك أن عملية الإقدام والاهجام في مواقف الحب تتميز تغيراً تاماً حين ترفض فتاة تقديم شاب مناسب بقولها «لا يمكن أن أكون إلا أختاً لك» .

• - وثمة اعتبار هام في علاقة «الدور» ينجم عن الجنس والسن . لأن هذه العناصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع الثبات والتعدد القاطع في كل مجتمع باعتبارها نواح متميزة في العلاقات الاجتماعية • ولذا كانت توقعات الرجل غير توقعات المرأة ، وتوقعات الشاب غير توقعات السن • ولا يعني ذلك أن نعتزف بالقسوق البيولوجية التي تشمل بالقدرات أو الموروثات بل أننا نعني أن المجتمع يعطي هذه الاختلافات معنى ثقافياً محدداً • والمجتمع الحديث وإن كان يسير في اتجاه تقليل نسب هذه المعاني الثقافية ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية • ولعل ظهور اصطلاحات مثل الأبوية والامية كان في جوهره عبارة عن محاولة لتصميم أدوار الجنس من زاوية

سلطة الاسرة من ناحية ولبيان مدى التوقعات واتجاهها التي تقوم على هذا الاختلاف من ناحية أخرى .

٦ - هذا وتدخل اعتبارات أخرى في تحديد المراكز في المجتمع فقد تختلف من مجتمع لآخر مثل ، التراث والظروف المباشرة عند الولادة ، والصفات الفيزيائية ، والاقامة والمواهب الخاصة ، والمكاث ، كذلك يمكن أن تصلح المهنة ، كالمسلس في تمييز المراكز في أي مجتمع .

٧ - وفي الانساق المتعددة تختلف التقيم على أساس تسلسلي ، ولذلك يكون من الممكن أن نقسم المجتمع الى درج من السلم الاجتماعي بكل عضو في واحدة يشترك مع الآخرين فيها في نفس المركز التسلسلي ، ويعطى درجة معينة بالاضافة الى النسق القيمي السائد في المجتمع . هذه السلم الاجتماعي يطلق عليها اسم الطبقات أو الطوائف الاجتماعية والطوائف وهي الطبقات المتعجرة التي لا تسمح لأي شخص أن يخرج على الجماعة التي ولد فيها ، ومن مظاهر التعجز أن الشخص لا يستطيع أن يتزوج من خارج هذه الجماعة . أما الطبقات فتمتيز بعرونة نسبية ، ولكن إذا لم يكن هناك وحدة بين أعضائها . الى الحد الذي يمكن أن تكون معه جماعة اجتماعية ، فلهذا لا يمكن هنا أن نطلق عليهم اسم طبقة . وعلى هذا نستطيع أن نقول أن المراكز النسبية للأفراد في المجتمعات ذات عمومية واضحة بعكس الطبقة التي لا يمكن أن تلحق بها هذه الخاصية ، فوجودها غير متردد في الزمان والمكان ، ومعنى هذا أنها تظهر فقط في الانساق المتعددة التي قامت على الزراعة النامية . ومع ذلك فقد وجدت الطبقات في المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها اسم مجتمعات القول البعائية مثل مملكة أوغندا التي تصروف الآن باسم أوغندا ورواندا أورندي المجاورة للكونغو الآن .

٨ - وعندما كنا نتحدث عن التقيم ميزنا بين التقيم الرسمية والتقيم المكتسبة ، ويمكن أن نميز تمييزاً مشابهاً بالاضافة الى المركز . فالمراكز الرسمية هي التي يجعل عليها الفرد من خلال الظروف التي ليست له سيطرة عليها مثل جنسه وسنه أو انتمائه لاسرة معينة أو طبقة خاصة .

٩ - والمراكز المكتسبة هي التي يحصل عليها الفرد من خلال أعمال يقوم بها بنفسه . ونلاحظ أن بعض المجتمعات تكون أهم المراكز ذات طبيعة رسمية لأن كل شخص يولد في شريحة أو طبقة ، وليس هناك من شيء يمكن أن يغير من ذلك .

١٠ - وعندما نقول أنه من الممكن للشخص عن طريق أفعاله الخاصة أن يحدد مركزه في السلم الاجتماعي ، نصف المجتمع الذي تظهر فيه هذه الظاهرة بأنه مجتمع يتضمن درجة عالية من التنقل الاجتماعي Social Mobility ولكن إذا كان المجتمع صارما في تحديد مراكز الأفراد كان التنقل في درجاته الدنيا . ومع ذلك فليس هناك مجتمع على مرونة تامة أو على صرامة تامة . ومن الأمثلة على ذلك أن الدراسات التي أجريت على النسيق الطائفي في الهند كشفت أن هناك قدرا مميّنا من التنقل الاجتماعي على الرغم من بنسب الطائفة المحجرة .

وبخلاصة القول أن الرغبة في الحصول على المركز وما يتبعه من نفوذ والبحث عن القيم وتوحيدها ، أنهما إلا امتداد للرغبة الأساسية في الحصول على تأثير أو بمعنى آخر هما استجابة لدافع إنساني يجد تعبيره في عالم الثقافة الرمزي .

١١ - السلطة :

ولا تشير المجتمعات مهما كانت بسيطة أو معقدة كيفما اتفق ، ذلك لأن نواحي النشاط التي تكون الحياة اليومية للناس تتطلب التوجيه ، كذلك لا تستمر الثقافات في سيرها على أساس عشوائي لأن الاتجاهات والمعتقدات تتطلب حماية وتعزيزا دائما إذن لابد أن تكون هناك جهة موجودة لاصدار القرارات ينسب إليها بعض الأفراد في كل مجتمع . ووضع القرارات والقوانين وما يتصل بها من إجراءات يمكن أن يطلق عليه اسم «السلطة» لما ممارسة هذه السلطة فيطلق عليها اسم «الخبطة» ومن أجل هذا كانت السلطة هي الحق المقر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتعلق ببعض نواحي الحياة أو

أوجه النشاط الخاصة بالآخرين • وعلى هذا يكون من حق الاب أو الام
المعترف به أن يضع الطفل في سريته ومن حق واضع المضارب أن
يفرض ضريبة معينة ومن حق القاضي أن يحكم على الجريمة والانحراف
ومن حق الامام أن يقيم الصلاة • ونحن نقول في علم الاجتماع أن
انساق السلطة متضمنة في كل نسق اجتماعي ، ولكن موضع السلطة
واختيار البيئة وامتداد الفعل يختلف من مجتمع الى آخر • أما الضبط
فينظر اليه على أنه وجه واحد من الدور الاجتماعي أي أنه وجه من
وجوه السلوك التي نتوقعها من أناس معينين في أماكن معينة وأزمان
معينة أيضا • ولما كانت السلطة تثب دورا هاما في الطابع الذي يأخذه
التنظيم الاجتماعي كان طينا أن نعطيهما اهتماما خاصا (٢٥) •

٢ - ومن المناسب هنا أن نميز بين نوعين من السلطة ، السلطة
الشرعية والسلطة المفتعية والسلطة الاخيرة هي ممارسة الضبط على
الآخرين بطريقة ليست مقررة في الثقافة ، ولذلك كانت الثورة في حد
ذاتها عبارة عن اغتصاب للقوة • والامثلة على ذلك كثيرة في المجتمع
الحديث • ولكن قلما نجد مشابها لها في المجتمعات البدائية التي تسيـ
على أساس السلطة الاولى أي السلطة الشرعية ، ولكن هناك حالات
استثنائية كما يحدث في جزر الاندومان حين يقوم شاب له صفات معينة
ويغتصب سلطة لنفسه لا تناسب سنه ، ذلك لان القاعدة هناك أن تكون
السلطة الشرعية في يد كبار السن •

٣ - الا أن هناك تقسيما آخر للسلطة يقوم على ثلاثة أنواع :
الاول هو السلطة التنفيذية ، والثاني هو السلطة الادارية والثالث هو
السلطة القضائية ، فالسلطة الاولى هي التي تفرض التشابه والامتثال
الى قواعد مقبولة من السلوك ، مثل الضبط الابوى للأطفال والمحاکم
التي تعاقب المجرمين ، والوظيفة الاساسية لهذه السلطة هي المحافظة
على استمرار القواعد الاجتماعية والقانونية في أداء عملها الامر اذى.

يمنع الانحراف والمعدوان على الاتجاهات الثقافية العامة والنظام الاجتماعي ككل . أما السلطة الثانية فإنها تسهم في توجيه الافعال داخل الوحدة الاجتماعية ، وبدونها لا يمكن لأي جماعة مهما كان نوعها أن تتوحد بالوظائف التي تحقق أهدافها ، وتقوم اللوائح الأساسية للمنظمات المختلفة داخل المجتمع بفرض مثل هذه السلطة أما السلطة الأخيرة فهي التي يفاط بها حل الخلافات التي تنشأ بين الافراد في المجتمع مهما كان نوع هذا الاختلاف .

٤ - وعندما نفحص المجتمعات نجد أن مظاهر السلطة ومراكزها وأجهزتها المختلفة تتطور بتطور النظام الاجتماعي فهي تميل الى التطور من البساطة الى التعقيد كلما تغير المجتمع من حالة المبدائية الى القروية الى الحضرية الى الصناعية . وتبلغ السلطة أعلى مراحل التعقيد في الانساق الاجتماعية التي تدخل تحت اطار الدولة . ومن هذا نجد أن هذه الانساق بما لها من سلطات تترتب على أساس نظام تسلسلي ، لكل درجة فيه مركز من مراكز القوة ، بل ان النسق الاجتماعي الواحد تتدرج فيه السلطات على نحو يرتب مراكز الناس وأدوارهم بالنسبة للنسق الاجتماعي وبالنسبة لمجموع المجتمع . ويطلق على انساق السلطة المتدرجة على هذا النحو «البيروقراطية» وتتميز البيروقراطية بأنها تقوم على أساس تسلسل السلطات داخلها بحيث لا يستطيع المراكز العليا فيها أن تشرف اشرفا مباشرا على كل شيء داخل النسق الاجتماعي . ولهذا يحدث دائما أن تفقد السلطات العليا اتصالها بالقواعد الريفية للنسق الاجتماعي ، وتكون الفرصة سانحة لاضطراب السلطة أو للتعقيد الذي قد يعمّل تنفيذ القرارات أو انجاز المشاريع . ومن أجل هذا يواجه التنظيم البيروقراطي في الحكومات الحديثة عدة مشاكل بل ان الامر لا يقتصر على الحكومات وحدها بل تظهر نفس هذه المشاكل في المؤسسات الكبرى التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الحديثة . ومن أجل هذا كان اصلاح الجهاز الحكومي أمرا صعبا للغاية ، يقتضى دراسة مراكز السلطة والضغط في كل مشروع هذا الجهاز بحيث يمكن للسلطات العليا أن تكون على صلة مباشرة بكل

السلطات الأقل منها وأن يحدد دور ووظيفة ومركز كل سلطة داخل الجهاز ، أو بمعنى آخر لابد من تحديد واضح لحدود العمل وحدود السلطة المخولة للمشرفين على تنفيذه .

الايديولوجية :

١ - يكشف الانسان في كل مكان بيئة التي يعيش فيها من خلال التصورات التي تزوده بها ثقافته ، وأغلب ما يتعلمه الانسان لفظي بحث ولذلك تخلق اللغة والتفكير صورة للحقيقة يعمل من خلالها الفرد فمن خلال اللغة يفرض نوع معين من التمثل على العالم المعروف، وبذلك يصل الانسان الى حالة لا يمتطي فيها الوحدة والمعنى للطبيعة بل لسلوك الناس أيضا . وهذا التمثل الذهني والروحي للاوضاع على ما هي عليه هو الذي نطلق عليه كلمة الايديولوجية (٣٧) . ولذلك تقسم الايديولوجية على المزايم الميتافيزيقية التي تربط الظواهر الملاحظة والتي يمكن ملاحظتها للبيئة الطبيعية والانسانية وتضمها في نوع من الوحدة، أو بمعنى آخر تعمل الايديولوجية على اقامة نسق من التمثلات والتبريرات للظروف الراهنة الموجودة فعلا ، ولهذا يقال دائما أن الايديولوجية عبارة عن نسق من الافكار توجه الافعال ويقاس على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي . ومن أجل هذا أيضا كان لكل مجتمع نسبه الخاص الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة وثقافته المميزة . وليس غريبا أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الافكار تقوم بوظيفة هامة ، تتلخص في اظهار التنظيم الاجتماعي بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبائع الاشياء ، ويكفي أن نثير عدة أسئلة تتعلق بالقيم أو مبادئ الناس في المجتمع أو بأدوارهم فننتقي اجابات تحمل طابعا تقريريا كأنها أمور مسلم بها من قبل ، بينما الواقع أن هذه الامور جميعا لا تثبت على حال بل أنها تتغير دائما ، ولكنها عندما تتغير يتغير معها النسق الايديولوجي الذي يعطيها الاطار العقلي الذي يبررها . ومن أجل هذا نجد أن كثيرا من المبادئ الاجتماعية تكون

(26) Ibid., p. 100.

بمقابلة القوانين كالأجراءات الخاصة بالزواج أو علاقات المودة والاحترام المتبادل أو واجبات القرابة بغض النظر عما إذا كانت داخلة ضمن تشريع مكتوب ، لأنها في أثرها تكون أقوى من القوانين المكتوبة .

ويقول بعض علماء الاجتماع أن كثيرا من القوانين التي تأخذ بها المجتمعات تكون ذات أسس أيديولوجية ويبدو هذا واضحا إذا عقدنا مقارنات بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة .

٢ - نظرا لأهمية هذا الموضوع غاننا نزيدة أيضاها : الاعضاء في كل مجتمع هم بالضرورة علماء اجتماع هواء ، أى أن عندهم أفكارا حول بناء مجتمعيهم وعملياته الاجتماعية ومكانه من العالم ، لأنه إذا لم تكن لديهم أفكار حول هذه المسائل ربما كانت حياتهم الاجتماعية غير ذات معنى بالنسبة لهم وهم بهذا يكونون غير حاصلين على الإطار الذي يتحركون خلاله مع غيرهم من أفراد المجتمع . ومن أجل ذلك فإن كل واحد من الأفراد في المجتمع تكون لديه فكرة عن التمايز الداخلي للمجتمع ، كأن تكون لديه فكرة عن الطبقات الاجتماعية وكيف تختلف كل منها عن الأخرى . وكل فرد أيضا لديه صورة عن زعماء المجتمع ، لماذا هم كذلك وماذا يشبهون ، وكيف وصلوا إلى مراكزهم . وبالنسبة للموقف العالمي يكون عند الفرد مجموعة من الأفكار حول اتجاهات السياسة العالمية وعن الدول التي تعتبر صديقة أو معادية وهكذا . والناس لا تكون عندهم أفكار عن هذه المسائل فحسب بل تكون لديهم أيضا شعاعر تجاهها تجعلهم يصيدون الأحكام المختلفة عليها وماختصار تكون عند الناس أفكار حول طبيعة الأشياء وحول اتجاهها وما ينبغى أن تكون عليه ، ومثال ذلك أن كلا منا يعرف أن الأمور ليست على درجة كبيرة من الكمال ، وهذا الحكم في حد ذاته يتضمن على الأقل تصورا غير متكامل عن المجتمع المثالي الذي ينبغى أن يكون .

٣ - ومن أجل هذا نستطيع أن نقول أن أيديولوجية أى مجتمع تتكون مما يلي :

١ - الأفكار العامة المقبولة عن بناء المجتمع وعملياته الداخلية
ومركزه العالمى .

٢ - الأفكار العامة المقبولة عن تاريخ هذا المجتمع .

٣ - الاحكام العامة عن الحقائق التى يعتقها الناس دون مناقشة .

٤ - قيم مقررة ومقبولة وأهداف محددة للمجتمع . وهذا لايعنى
أن هذه الخصائص الاربعة الايديولوجية ينبغى أن تكون عامة فى جميع
أقسام المجتمع بلا استثناء اذ ربما تكون للجماعة الواحدة داخل المجتمع
الواحد ايديولوجية خاصة تتفق والهدف الذى تسعى اليه .

الفصل الخامس

المجتمعات الحلية

المجتمعات المحلية

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم تخبرها المجتمعات القديمة أو البدائية ، كما أن اتساع نطاق العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم على وحدات صغيرة نسبيا . ومن الحقائق التي وصل اليها علم الاجتماع مؤخرا ، أنه كلما زاد المجتمع تعقداً كلما زاد اتساع التنظيم الاجتماعي وتعددت أقسامه وأنواعه ، كذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر في طبيعة الانتاج ، وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع ، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متميزة ، الامر الذي أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية ، وخلق ظروف ومواقف تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية .

ان علم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية ، يركز على التجمعات القائمة فعلا والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع . أو بمعنى آخر ، أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصورا ، أما ما هو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه استخدام أدوات البحث المختلفة فهو الجماعات ومركبات الجماعات . ولهذا يرتبط علم الاجتماع الحديث بموضوع الجماعة ويجعله نقطة الارتكاز في البحث والتحليل .

وهذه الجماعات كما أنها تعيش واقعا اجتماعيا محددًا تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف، وعندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتمارس أنواعا متشابهة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يتميز اختلافا عن جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية مختلفة، تبرز عندنا فكرة تمييز المجتمع الى أنماط رئيسية تقوم على ما لدينا من معرفة بالاختلافات بين هذه

الانماط كل عن الآخر فإذا ضيقنا دائرة التشابه، أو أبرزنا دائرة الاختلاف يمكن أن تنحصر هذه الانماط في نمطين كبيرين يوجدان تقريبا في كل مجتمع انساني، ويؤكد علماء الاجتماع أن يجمعوا على أن هذين النمطين هما: للريف والحضر. وطالما أنهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة ويخضعان لسلطة واحدة أيضا ويضمهما مجتمع واحد وثقافة واحدة، فقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق اسم المجتمع المحلي على كل منهما، وهكذا نقبل أن الباحثين في المجتمع الانساني يلتفتون حول نقطة هامة، وهي ضرورة وجود أساس اقليمي أو جغرافي للمجتمع المحلي، وقد يختلفون في الخصائص التي تنسب إلى هذا المجتمع المحلي، ولكنهم في نهاية الامر يسلمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية أدق تصورا وأكثر تحديدا من المجتمع ذاته.

ومن أجل هذا وجدنا من المناسب أن نعرض في بداية هذا الموضوع لمجموعة من التعريفات التي تناولت المجتمع المحلي وخصائصه لننتبين موقف علم الاجتماع اليوم من هذا الموضوع الذي يعمل طابع الاهمية في دراساته المتعددة.

١ - يقول أوجبرن ونيمكوف^(١) Ogburn & Nimkoff أن هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة. فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة. ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل أنها تختلف أيضا في خصائصها العامة. ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية ذات طابع صناعي تقوم حول المصانع. كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعي ويقع وسط الأرض الخصبة التي تروى بانتظام. ويقولان أننا لن نستطيع أن نتعرض بطريقة واضحة لتفسير المجتمعات المحلية أو لأنواعها المتعددة ما لم نعرف مقدما «ما المجتمع المحلي؟» ولهذا يعرفان المجتمع المحلي بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي

(١) Ogburn & Nimkoff : A Handbook of Sociology, London, 1960, p. 965.

تعيش على إقليم معين ، ويعتبران أن رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات. ولكن الإقامة في منطقة واحدة وارتباط الناس برابط الإقامة الواحد لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا ، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة المساهمة الاجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الإنساني ، ولهذا يضيف أجبرن ونيمكوف إلى شرط الإقامة شرطا آخر ، وهو التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي ، وعلى هذا الأساس تكون جمعية البحوث الاجتماعية جماعة وتكون قرية القيطون مجتمعا محليا .

ويرجع أصل كلمة «المجتمع المحلي» إلى الوقت الذي كانت فيه المناطق المسكونة صغيرة ، تتكون من عدد قليل جدا من الأسر ، ولذلك كانت جماعة الأسر التي تعيش في مكان معين هي التي تكون المجتمع المحلي هناك . وقد ظل هذا اللفظ يطبق على مثل هذه الأماكن عندما تزداد اتساعا أو تزداد حجما من الناحية السكانية مثل المدن للصغرى والمدن الكبرى التي تحتوى كل منها على جماعات مختلطة قد لا تربطها روابط القرابة أو الدم . ويلاحظ أن اصطلاح المجتمع المحلي قد يطبق على مناطق متسعة جدا ، فيقال مثلا المجتمع الدولي أو المجتمع العالمي .

٢ - ويرى أرنولد جرين Arnold Green أن المجتمع المحلي تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة ، ويتقايمون طريقة مشتركة في الحياة ، ولذلك فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة اقليمية محلية . وفي المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئا واحدا ، أما في المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة اجتماعية مشتركة ، وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز للواحدة الأخرى في النزى أو المخلق أو العادات أو القواعد الاجتماعية .

ويختلف جرين قليلا عن أجبرن ونيمكوف ، لأنه يعتمد أنه في

المجتمع الحديث لا تكون الجماعات الإقليمية المحلية سرّة التنظيم الاجتماعي الكلي لأن التنظيم السياسي في المجتمع الكبير لا يفرق بين القرية وبين المدينة ، ومعنى ذلك أن التنظيم الاجتماعي الكلي في المجتمع الحديث ينفذ إلى كل أجزائه المحلية ويفرض نوعاً من التشابه في هذا المجال ويدل جرين على رأيه هذا بقوله أن جزءاً من مدينة كبيرة «كمنطقة البلد أو الرمل في الاسكندرية» لا تكون مجتمعا محليا ، على الرغم من أنها تجمع من ناس يشغلون منطقة جغرافية محددة ، كما أن ظروف المدينة الحديثة تجعل الناس يسكنون في مكان ويعملون في مكان آخر ويتبعضون في مكان ثالث . ولهذا تكون الحركة الاجتماعية في المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من انطباق اصطلاح المجتمع المحلي على مثل هذا النوع من التجمعات الانسانية .

وواضح أن جرين يحاول أن يبين أن اصطلاح المجتمع المحلي لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبياً ذات الطابع الاجتماعي والثقافي المحدد ، أما تطبيقه على المدينة ، والمدينة الكبرى بالذات فإنه يجعل بين طبيائته عدم ادراك الخصائص الحضرية والتنظيم الاجتماعي وحركة السكان الدائمة بين أقسام المدينة الواحدة . ولكن جرين ينسى أن من يطبقون اصطلاح المجتمع المحلي على المدينة أيا كان حجمها لا يسمونها إلى مجتمعات محلية فرعية ، وإنما ينظرون إليها ككل . ومن غير شك أن خفوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم اقتصادي وسياسي واحد أيضا واشتراك سكانها في عدد كبير من الصفات المشتركة ، يجعل سكان المدينة يعيشون حياة اجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم اجتماعي متكامل يواجه كل أنواع نشاطهم .

٣ - من الدراسات المبكرة في علم الاجتماع عن المجتمع المحلي تلك الدراسة التي كتبها روبرت ماكيفر Robert Maciver عام ١٩١٧ . وقد لخص هذه الدراسة مع تعديلات متعددة في كتابه عن « المجتمع » الذي كتبه بالاشتراك مع تشارلس بيج Charles Page ، وفيه يعرفان المجتمع المحلي بقولهما : إننا نطلق كلمة المجتمع المحلي على أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معا بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا

في الظروف الأساسية للحياة المشتركة ، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها . وعلامة المجتمع المحلي أن الفرد يستطيع أن يقضى حياته كلها داخله . فالفرد لا يستطيع أن يقضى حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات ، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة . وأذن فالمقياس الأساسي للمجتمع المحلي هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه . ويرى ملكيفر أن المجتمع المحلي يقوم على أسس هامين هما ، الانتماء الذي يشغله والشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي مما ، ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدي في نفس الوقت إلى تماسكهم الاجتماعي .

٤ - ويتناول Hunt (٣) المجتمع المحلي بقوله ، أنه يتكون من الناس الذين يعيشون في منطقة محلية ، والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح ممتدة ومشاكل مشتركة . ونظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلي أحدهم من الآخر ، فانهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كل التنظيمات الأخرى التي يتميز بها المجتمع ككل ، ويقول Hunt أيضاً أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث الطابع والحجم ، فالمجتمعات الريفية أو القروية المحلية يبدو عليها الوحدة والتجانس أكثر من المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تتميز بالملاقات غير المباشرة بين أعضائها . ويجب أن نميز هنا ، طالما أننا جيلنا القرب المكاني شرطاً في وجود المجتمع المحلي ، بينه وبين الجوار ، ذلك لأن الجوار أصغر وأقل تنظيماً من الناحية الرسمية .

٥ - أما لندبرج (٣) Lundberg فيقول أن تأثير الجغرافيا على حياة الإنسان مشروط دائماً ومعقد في نفس الوقت عن طريق العوامل الثقافية . ولهذا فإن المجتمع المحلي الانساني ليس مجرد تجمع من بني الإنسان يعيشون معاً تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة

(2) Maciver & Page; Society; London, 1953, pp. 8-11.

(3) Hunt, Social Science, N. Y., 1955, pp. 198-200.

الطبيعية ، وكل النواحي الفيزيائية للتعليم المحلى . فالمجتمع المحلى له
تقاليد وعادات وعرف ينظم العلاقات بين الانسان وبين الطبيعة ، كما
تنظمها في نفس الوقت بين الانسان والانسان . اذن ، المجتمع المحلى
ظاهرة ثقافية تحل بمكان معين أو هو بصورة أكثر تحديدا ، السكان
الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون حياة مستقلة
مشاركة ، وليس معنى معيشة الانسان في منطقة جغرافية أنه يصبح
خاضعا لها ، بل أن الانسان في واقع الامر قد استطاع خلال تاريخه
الطويل وعن طريق التكنولوجيا التي ينطورها باستمرار ، أن يروض
الطبيعة وأن يخضع البيئة للجغرافية لمشيئته . ولذلك فإن العلاقة بين
الانسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب الانسان ،
وإيجابية من جانب البيئة ، بل أن العكس هو الصحيح ، ويزداد الامر
وضوحا كلما تقدم علم الانسان وزادت خبراته وتجاربته .

من هذا نرى أن كل التعريفات السابقة تجمع على أمرين يعدان من
الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلى ، وهما المعيشة الاجتماعية الكلية
والإقليم المحدد الدائم ، وليس معنى هذا أن حركة الانسان في المجتمع
مقيدة بالمجتمع المحلى ، فالتنقل الاجتماعى والهجرة الداخلية ، وخاصة
في المجتمعات التي تتميز بالتسلسل الطبقي المفتوح ، تجعل الحدود
الفاصلة بين المجتمعات المحلية داخلها مرنة الى حد كبير . ومن المقائق
المعروفة أن الناس يغيرون مناطق اقامتهم ويغيرون مهنتهم ، فيفسرون
بذلك في مدى حياتهم ، المجتمعات المحلية التي ينتمون اليها ، ومن أجل
هذا كان المجتمع المحلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر
المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر .

✍ أهمية البيئة الجغرافية في المجتمع المحلى :

يهتم عالم الاجتماع بالمجتمعات المحلية من وجهات نظر متعددة
يمكن أن نلخصها في جملة واحدة ، وهى التنظيمات الاجتماعية التي
تجعل الحياة الكلية ممكنة في كل نوع من أنواعها . ولذلك يعالج الباحث
كل الموضوعات التي ترد دائما في مؤلفات علم الاجتماع عند محاولته
التعرف على المجتمع المحلى كالثقافة والشخصية والمضبط الاجتماعى

والاسرة والنظام الاقتصادى والتغير الاجتماعى • ولما كانت المجتمعات المحلية كما وضع من المَرُض السابق مشروطة من حيث التعرف عليها بوجود اقليم محدد تعيش عليه ، فان التعرف على ما فى هذا الاقليم من ثروات طبيعية أمر شديد الاهمية لفهم المجتمع المحلى ، فنحن لغرض استكمال الدراسة نبصت عن مكونات البيئة الطبيعية من تربة ونبات ، وحيوان ومعادن ، ومصادر المياه الى جانب المناخ الذى يعطينا درجات الحرارة المختلفة التى يتعرض لها المجتمع المحلى فى اوقلت السنة • ويسمى هذا الاهتمام بالبيئة الطبيعية والمناخ فى علم الاجتماع «المدخل الايكولوجى» لدراسة المجتمع الانسانى ، والايكولوجيا كما هو معلوم فرع من البيولوجيا • تعنى فى المحل الاول بمعرفة موطن الحيوانات والنباتات • وقد استفاد منها عدد من الباحثين فى علوم مختلفة لمعرفة الطرق التى تسير عليها بعض هذه الكائنات فى بناء مأواها وفى تنظيمها الاجتماعى • وعندما طبق هذا الاتجاه على الانسان سعى «الايكولوجيا الانسانية» ، على الرغم من أننا نعلم أن تأثير البيئة الطبيعية محدود جدا ، ولا يمكن أن نعول عليه فى تفسير مقنع لسلوك الانسان فى المجتمع • ومع ذلك فلننا نحتاج فى بعض الاحيان لمعرفة اثر البيئة الطبيعية فى تحديد العمران الانسانى ، أو فى تحديد مصادر غذائه ، أو فى طابع العمل •

المجتمع المحلى الحضرى والقروى :

الحياة فى العصر الحديث تتركز الان تدريجيا فى المدن ، ويظهر هذا التركز فى الدول الكبرى • وتدل الاحصاءات على تزايد عدد السكان الذين يقيمون فى المناطق الحضرية ، كما أن الظاهرة الواضحة الان أن المناطق التى لاتزال تعتبر (ريفا) أخذت تتأثر بخصائص المدينة ، وروبرت ريدفيلد فى هذه الناحية على حق عندما قال بأن « القروية » ظاهرة فى سبيلها الى الزوال ، ودعا الى أن الحاجة ماسة الى دراسة المناظر الريفية فى بعض الدول قبل أن تتطمس معالم الحياة المعيزة لها . بزيادة الخصائص الحضرية • وقد ساعد على ذلك فى هذه الدول اخذ بنظام الزراعة الآلية ، مما أدى الى تناقص الايدى العاملة فى الزراعة

باستمرار وهجرتها الى المدن والمناطق الصناعية . وهذا الى جانب أن المدن في عصرنا الحالي أخذت تتمتع بخاصية جذب قوية لم تكن لها من قبل ، الامر الذي يزيد من اتساع نطاق العمران الحضري وتقلص العمران الريفي .

والدول النامية الان والتي لا تزال تعمل في أسسها الطابع الريفي الريفي أخذت في السنوات الأخيرة تخطو نحو «الحضرية» بسرعة وتزداد مدنها زيادة مذهلة في بعض الأحيان نتيجة لتركز الحركة الاقتصادية في مناطقها الحضرية وأخذها بسياسة التصنيع . وقد دلت نتائج التعداد الاولى الذي أجرى في الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٠ ، على أن ما يقرب من عشرة ملايين نسمة يعيشون في مدن وهذا معناه زيادة عدد السكان النسبية التي تقيم في المدن بالمقارنة بتمدد عام ١٩٤٧ ، وينتظر أن تزداد هذه النسبة زيادة مطردة في السنين القادمة . من أجل هذا تصبح دراسة الحياة الحضرية حاجة ملحة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع المدن من حيث الاسكان والمواصلات والخدمات العامة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغير ذلك من المشاكل التي تحمل طابع المدينة .

والحضرية كطريقة في الحياة ليست مقصورة على المدن ، على الرغم من أنها تنبثق من المراكز المتروبوليتية الكبرى . ولما كانت الحضرية كما نعرضها هنا هي طريقة في السلوك ، فمعنى هذا أن الفرد يمكن أن يكون حضريا خالصا في تفكيره وسلوكه ، وعلى الرغم من أنه قد يكون مقيما في قرية ، ومن ناحية أخرى قد يعيش انسان بعيدا عن البعد عن التضرر في أكثر أجزاء المدينة تحضرا .

١٠ خصائص الحضرية :

حددت الحضرية داخل إطار المدينة ، كما أنها قد تحدد بطريقة أكثر دقة في بعض أجزاء المدينة دون غيرها . والاتساع الحضري لا يقلته كثرة الناس الذين يتصل بهم ولا ذهابهم عنه ، على الرغم من أنه يعمل باستمرار على اكتساب معارف جدد ، ومعنى هذا أن الفرد الذي يعيش في مدينة لا يستطيع أن يعرف كل الناس ، ولا تتيسر له الفرص

للاتصال بهم ، ومن أجل هذا يصف علماء الاجتماع الحضري جماعات المدينة بصفة عامة ؛ أنها جماعات غير مباشرة ؛ بمعنى أن العلاقات التي تقوم بين سكان المجتمع الحضري ليست من النوع المباشر الذي يظهر في الجماعات الأولية مثل العائلة ، ومن الملاحظات القيمة التي لوحظت عند دراسة عينات مختلفة في مدن كثيرة في أنحاء العالم ، أن العلاقات التي تتصف بالقرب بين الأشخاص إذا دخلوا في معاملات من أي نوع ، تكون ذات طابع سطحي في أغلب الأحوال ، كما أن الإنسان الحضري لا يزعجه أن يسير بين الناس في الشارع أو أن يجلس معهم في أي مكان عام دون أن يعرفهم ، لأنه في الواقع لا يهتم بهم .

وقد حاول كثير من الكتاب أن ينقلشوا عبارة «لويس ورت»^(١) والتي تصف سكان المدينة من خلال خصائصها المميزة «العلاقات العابرة والسطحية والفردية المجزأة» ومثال ذلك ما حاولته «مونا صدقي» التي كانت عميدة للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية في مقال لها نشر عن الجماعات في مدينة الاسكندرية في «مجلة البحث الاجتماعي» مجلد ٢٢ رقم ٤ سنة ١٩٥٥ لتصفيد طابع الحضري في المدينة ؛ فادعت أن سكان الاسكندرية لازالوا يعيشون حياتهم العائلية في أسرة كبيرة كما هو الحال في الريف ، وأنهم لازالوا يسكنون على التقاليد القديمة . ثم زعمت أنها من خلال بحثها في مدينة الاسكندرية لم تثر على دليل يؤكد ظهور الفردية التي تتميز سكان المدن في أغلب بلاد العالم . وقد حاول «نلز أندرسون» أن يؤيد رأي «مونا صدقي» فزعم أيضا أن الاسكندرية أكثر عزلة من القاهرة ، ولهذا فهي أقل منها حضرية ، وذلك على ذلك بأن الاسكندرية ينقصها لتبلغ مرتبة الحضرية الكاملة ، أن تشتد فيها حركة الدخول والخروج منها . وغنى عن البيان أن مزاعم «مونا صدقي» التي وردت في مقالها تتم عن شرع في الحكم وعدم دقة في البحث ، ولست أدري كيف درست الجماعات في الاسكندرية ومن أين اختارت عيناتها ، لأنها لو كانت قد تحررت الدقة

(٤) راجع كتاب Anderson, Urban Community

العلمية لوجدت أن الاسكندرية تنقسم الى قسمين كبيرين من حيث البناء الاجتماعى والطابع العام للحياة ، أحدهما لا يمكن أن يابس الامر فيه على الباحث ، فيدعى أن الاسرة التى يعيشها الناس هناك كبيرة تماثل الاسرة الريفية ، بل ان القسم الاخر الاقل حضرية فى الاسكندرية لا يمكن أيضا أن تنطبق عليه المزامم . و «تلز أندرسون» عندما سأل «مونا صدقي» مؤيدا مزاعمها ومرتبا نتائج مقارنة «أياها بالنسبة لبنداد وطهران قد جانبه الصواب أيضا .

ولكن الحضرة ليست مجرد طريقة فى التفكير أو السلوك، بل الإنسان الحضري أيضا كائن ، يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير ، ولهذا فهو لا يتصف بالتثقل الاجتماعى فحسب ، بل أنه أيضا لا يقف موقفا جامدا ازاء التقاليد التى تسد طريق حريته فى الحركة فى نطاق المجتمع الحضري . ومن ناحية أخرى قد يظل على ولاء لحياته المبشرة، ولكنه يعمل فى نفس الوقت الى أن يفقد علاقاته أو صلاته بأقاربه الآخرين . ويضيف بعض الباحثين فى المجتمع الحضري خاصية أخرى للحضرة : وهى أنها تبعث بتأثيرات موحدة لمختلف المناطق التى تحيط بها ، بحيث يمكن أن تؤثر فيه أن يعلم بطريقة أو بآخرها الصفات التى يجب أن تتوافر فيه ليصبح إنسانا حضريا .

ولنفهم الحضرة كطريقة فى الحياة فى العصر الذى نعيشه . الذى يتميز بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير فى النظم الاجتماعية والاقتصادية أو التغير فى القيم والعادات والتقاليد والنظرة الى الحياة ، يجب أن نشير فى ايجاز الى النقاط الآتية :

١ - أن الحضرة مسألة درجة ، ومعنى ذلك أننا نتوقع من دراستنا للمدن فى جميع أنحاء العالم أن فى المجتمع الواحد ، أن تكون خصائص الحضرة واضحة فى كل منها وضوحا تاما . فتكاد يمكن القول أنه كلما زادت المدينة سكانا وكلما اتسعت الخدمات فيها بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها ، كلما زادت الحضرة فيها وضوحا . والعكس كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الأكبر .

ومثال ذلك أننا نستطيع أن نرتب مدن جمهورية مصر العربية من حيث وضوح الخصائص الحضرية لتتألف كالآتي : القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس - الاسماعيلية - طنطا - المنصورة - الزقازيق - أسيوط ثم عواصم المحافظات الاخرى كالبنادر «عواصم المراكز» .

٢ - التأثير بالحياة الحضرية عند المقيمين الجدد في المدينة لا يبلغ مداه الا بعد المرور على مراحل متعددة ، والدخول في علاقات مفتقة مع سكان المدينة واجهزتها المتعددة . ويمكن القول أن الجيل الذي يهاجر الى المدينة بنفسه قد يظل مصغفا بالرواسب الريفية الى حد ما ، وتقل هذه الرواسب في الاجيال الاخرى حتى تختفى في الجيل الثالث وما بعده .

٣ - الحضرية مسألة عدد بمعنى أننا لا نطلق على مكان يكثر فيه السكان اسم حضر ، ومكان آخر يقل فيه السكان اسم ريف ، لأن الامر في كلتا الحالتين يتوقف على نوع العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به ، والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه ، ومن أجل هذا قد نجد مكانا يزيد سكانه على عشرين ألف نسمة ونصنفه علميا على أنه قرية ، ومكانا آخر يقل سكانه على عشرة آلاف نسمة ونصنفه على أنه مدينة . ولهذا لا يمكن في هذا الصدد أن نأخذ بالتصارييف الامريكية للحضر والريف ، لأنها تستند غالبا من طبيعة الاوضاع في المجتمع الامريكي .

٤ - يلاحظ في أغلب دول العالم الآن ، أو توجيه السياسة الاجتماعية وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا يميل الى النهوض بالجمتمعات المحلية الريفية الى المستوى الحضري ، وذلك بإدخال بعض معدات الحياة في المدينة الى المناطق الريفية . كصرف الطرق ومد القرى بالمياه الجارية وبللنور الكهربائي واعادة تخطيط المساكن وأدخال الراديو والتلفزيون . كما أن السكان أنفسهم يميلون الى تقليد سكان المدينة في ملابسهم وفي طريقتهم في الحياة وفي نظرتهم اليها .

٥ - الحضرية مفتلفة عن التصنيع ، اذ لا يلزم أن تكون المناطق الحضرية متأثرة بطريقة مباشرة بالصناعة ، وربما كان الفصل بين الحضرية والتصنيع يصدق على المدن القديمة أكثر مما يصدق على المدن الحديثة ، لأن انتشار الصناعة الآن في أغلب المجتمعات يعيل الى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين ، أو الى توطين الصناعة في مدن بعينها ، ولهذا تختلط الحياة للحضرية الخالصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع ويصعب التمييز بينهما . ولهذا فإن المحاولات التي تبذل حتى الآن للتمييز بينهما غير مرضية تماما من الناحية العلمية .

٦ - المعيشة في الحضر والمسئولية : في المجتمع الريفي تكثر مسؤولية الفرد مسؤولية جمعية في أغلب الاحيان سواء في الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية ؛ وهذا راجع الى طبيعة البناء الاجتماعي القروي . أما في المدينة فإن المسؤولية الفردية تصبح أكثر وضوحا ، لأن الفرد يتحمل مباشرة نتيجة أخطائه ، ويجنى وعده ثمرات نجاحه، فالمدينة لا تحمي الكسول المترأخ وتتشجع دائما العمل الخلاق وتتيح الفرصة أمام العاملين أن يتنقلوا تنقلا اجتماعيا بين طبقاتها المختلفة.

٧ - المدينة تخصص العمل والمكان : ومعنى ذلك أن المدينة تعدد الاعمال التي يمكن أن يقوم بها الافراد على اختلاف استعداداتهم تحديدا دقيقا الى حد ما ، بحيث أن الفرد قد يتركز في بعض الاحيان عن طريق العمل الذي يمارسه . ولهذا يكون التقسيم المهني في المدينة أمرا شديدا الصلة بالتقسيم الطبقي ، الذي يقسوم على أساس من المراكز الاجتماعية والاقتصادية والشعور الطبقي ، ومن ناحية أخرى قد نجد بعض المدن متخصصة بأجمعها الى حد ما في نوع واحد من الأعمال وما يتصل به من عمليات مساعدة . أما من حيث المكان ، فإن من يدرس أيكولوجية المدينة يلاحظ بسهولة انقسامها الى مناطق متميزة من حيث سيادة مهنة أو خدمات في مناطق بعينها ، وهذا ينطبق أيضا على المناطق السكنية .

٨ - الحضرية تشجع الفردية : يتفق الباحثون في نقطة هامة ،

وهي أن الفرد يتمتع بحرية أكبر في الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية ، وهذا مزججه أن مجال الاختيار في ظل الحضرية أوسع منه في ظل الريفية ، ومثال ذلك أن الفرد في المدينة ينتمى في نفس الوقت الى جماعات قد تكون مختلفة الاهداف بينما لا يتيسر له ذلك في المجتمع الريفي ، كما أنه يستطيع أن يغير مكان اقامته من منطقة الى أخرى ، وبالتالي يغير مجال علاقاته ويعدل فيها كيف شاء ، بينما لا يجد الرجل الريفي مثل هذه الفرص ، ويظل طوال حياته يحور خلال الاطار الضيق الذي يتحدد مقدما بعائلته أولا وبمجتمع قريته ثانيا .

٩ - التكيف السريع للتغير شرط أساسي للمعيشة الحضرية الناجحة . ذلك أن عوامل التغير الاجتماعي تبدو شديدة الوضوح في المجتمع الحضري أكثر منها في أى نوع آخر من المجتمعات ، كما أن آثارها تظهر بسرعة وتفرض على سكان المدينة أن يتوافقوا معها وعلى الأقل من الناحية النفسية ، ولذلك فإن المترددين أو الجامدين سرعان ما يتخلفون وليس أمامهم الا أحد أمرين ، إما الانزواء أو المرض النفسى .

١٠ - دينامية الحياة الحضرية : من الواضح أن المجتمع الريفي يحافظ على قيمه وتقاليده ويقاوم بقدر الامكان كل تغير فيها ، ولهذا لا تظهر الطبقات فيه ظهورا واضحا كما هو الحال في المدينة ، ولكن طبقات المدينة طبقات مفتوحة ، بمعنى أن الدخول والخروج منها غير محدد باجراءات أو متأثر بنتائج معينة ، ولهذا فإن الحياة الحضرية تتميز بالتنقل الاجتماعي الواضح ، الامر الذي يجعل علاقات الناس فيه تتميز بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والادوار التي يقوم بها كل منهم .

من هذا نتبين أن دراسة الحياة الحضرية أو الحضرية كطريقة للحياة انما تعتمد في المحل الاول على المقارنة بحياة أخرى وبطريقة أخرى ، في الحياة هي الحياة الريفية والطريقة الريفية في الحياة . ومن أجل ذلك فإن علم الاجتماع الحضري يكون شديد الصلة بعلم الاجتماع

الريفى من هذه الزاوية ويظهر هذا فى كل المؤلفات التى تعالج المجتمع الحضري .

٥- الدراسة العلمية للمجتمع الحضري :

يعالج علم الاجتماع الحضري وطأة حياة المدينة على الافعال الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية ولتنظيم الاجتماعية الى جانب أنماط الحفيلات التى تمخضت عنه وبنيت على الصور الحضرية للحياة، ولنفوف نرى فيما بعد أنه بدون هذه الوطأة كلن من المحتمل أن يظل العالم فى المستوى البدائى ، ومن هذه الزاوية يكون علم الاجتماع الحضري عبارة عن دراسة خاصة لتأثير البيئة على الإنسان ، ويجب أن نوضح منذ البداية أنه فى معالجتنا لآثر البيئة لا نتميز للمتمية الاجتماعية أو النزعة البيئية التى تزعم أن المظاهر الاجتماعية نتاج لقوى ليس للإنسان سيطرة عليها . ومرد ذلك يرجع الى اعتقادنا بأن الاختلافات والتبايزات الكثيرة بين أنواع الحياة الحضرية فى الزمان والمكان دليل قاطع على أن أنماط المدن تعتمد على حتميات متعددة . فالإنسان لا يمنع نفسه لمصوب بل أنه أيضا يصنع المدن (٥) .

وهن ناحية أخرى ليس هناك دليل على أن الطبيعة الانسانية قد تغيرت ، كما أن القول بأن انسانا جديدا قد ظهر عندما أنشئت المدن قول يفتر الى الدليل العلمى . فالإنسان زود بمجموعة معينة من السمات ولا توجد بيئة تستطيع أن تضيف الى الإنسان خصائص أخرى . أو تستطيع أن تمهد لاختفاء سمات موجودة فعلا .

ولكن السمات الانسانية على الرغم من أنها تبقى كما هى ، إلا أنها تظهر قدرا كبيرا من التوافق والتكيف لمواقف مختلفة . وهذا هو الذى يجعل السمات تبدو مختلفة حين يظهر جزء منها على السطح . وكل ما تستطيع البيئة أن تفعله أن تسمى بعض السمات الموجودة فعلا الى الدرجة التى تظهر فيها كل امكانياتها ، بينما تبقى بعض السمات

(٥) راجع كتاب Bergel, Urban Sociology

الأخرى في حالة كمون • والبيئة من ناحية أخرى تضمك الأعمال
الإنسانية تحت ظروف معينة ، بطريقة تسمى فيها أسهل أنواع الأشباع
الذى يكون مستحيلا أو شحيد الصعوبة في أحوال أخرى •

من هذا نتبين أن المدينة مثل أى بيئة أخرى تعتبر عاملا شارطا أكثر
من كونها عاملا محتما ، فالمكان يحدد أثره الواضح في مناطق كثيرة
ليس من بينها الحياة الإنسانية ، ونهمل أن ينهزم علماء الاجتماع
بموضوع «الايكولوجيا» كان علماء النبات يهتمون بدراسة أثر البيئة
الطبيعية على حياة النباتات ، وقد استعار علماء الاجتماع الاصطلاح
من علماء النبات ، واستخدمه لأول مرة «بارك» الذى كان أول من
تحدث في موضوع الايكولوجيا الإنسانية . ويجب هنا أن نذكر من المقارنة
المتطابقة بين الايكولوجيا الإنسانية وايكولوجيا النبات ، ذلك لأن
الاختلافات الأساسية بين الميدانين تغطى التشابهات السطحية بينهما .
فالإنسان يعيش على التربة • أما النبات فإنه يعيش في التربة ، وهذا
وحده يجعل من المقارنة أمرا مستحيلا ، لأن الحركة والتنقل من أهم
مظاهر الإنسان الملحوظة • فالنبات ليس له اختيار بالنسبة للبيئة • أما
الإنسان فإنه لا يغير المكان الذى يعيش فيه وفق معيشته فذهب ، بل
أنه يستطيع أن يغير ويعدل من المكان الذى يعيش فيه عملا •

ولذلك نقول أن البيئة الإنسانية عمل من أعمال الإنسان ، أو بمعنى
آخر يكون محفل الايكولوجيا النباتية للموضوع بيولوجيا ، أما محفل
الايكولوجيا الإنسانية ، فهو بالضرورة سوسيولوجيا • وهناك اختلاف
بين العلماء حول موضوع الايكولوجيا الإنسانية ، «فهولى» مثلا يعتقد
أن الايكولوجيا الإنسانية كعلم ، تعالج موضوع نمو المجتمع المحلى
وتنظيمه ، بينما يرى جيبست وهلبيرت ، أنها دراسة للتوزيع الكنى
للشخص والنظم في المدينة والعمليات المتضمنة في تكون أنماط
التوزيع • ويكفى هنا أن نشير الى أننا سنقدم الايكولوجيا على أنها
نظرية العلاقات المتبادلة بين مكان الإقامة والإنسان •

تعريف المدينة :

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين

علماء الاجتماع ، وليست هذه الصعوبة خاصة باصطلاح المدينة وحده
لأن ، هناك عددا قليلا جدا من المصطلحات السوسولوجية تحظى
باتفاق خبراء التعريف . ومن الملاحظ أن الكثيرين يحركون ماذا نمنى
بكلمة المدينة ، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا .

والمدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن «فكرة مجردة» ، ولكن للعناصر التي تتكون منها ، مثل الأقامة والبنائات
الداخلية ، ووسائل المواصلات ... الخ . عبارة عن موجودات مشخصة
لها طبائع مختلفة . ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددًا هو ذلك
التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية . ومع ذلك
لا يكون للمدينة وظيفة واحدة ، بل إن البحث أثبت أن لها عدة وظائف،
وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء .
ولنوضح فكرة اختلاف الوظائف في المدينة ، نقول ، أن الوظائف
الاساسية تختلف باختلاف الزمان والمكان . ومثال ذلك أن وظائف مدينة
سنة ١٩٦٠ تختلف عن وظائفها نفسها سنة ١٩٦٠ على الرغم من احتفاظها
بالمكان الذي تقوم عليه وببنفس البنائات الداخلية التي كانت تحتوى
عليها . ولذلك يكون من الصعب أن نجد العامل الذي يميز جميع المدن
ويجعل منها تجمعا انسانيا قائما بذاته خلال تاريخها الطويل الذي يمتد
الى ستة آلاف عام . وربما كان من المناسب أن ننظر الى تعريف المدينة
من الناحية السلبية ، على الرغم من أنه يمثل جانبًا ضيقًا في الدراسة،
الا أنه يمكن أن يقدم بديلا ممتازا يمكن الاعتماد عليه ، ولتوضيح هذا
الموقف سذهاول أن نلخص في اختصار بعض المحاولات التي بذلت
للوصول الى تعريف مرضى في هذا السبيل .

١ - عرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية ، ذلك أن
مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق اعلان أو وثيقة رسمية تصدر
عن سلطة عليا . ومع أن هذا التعريف واضح جدا الا أنه غير مرض ،
لأن المكان لا يكون مدينة بمجرد الاعلان ، لأن هذا لا ينطبق على كثير
من المدن الموجودة في كثير من بلاد العالم التي نشأت وتطورت دون
اعلان رسمي أو دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة .

وتعرف المدينة أحيانا بطرق احصائية ، وذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الامريكية ، حين يعتبرون كل مكان به ٢٥٠٠ نسمة فأكثر مدينة ، وربما كان هذا للتحديد المزدى ملائما للاغراض الاحصائية ؛ الا أنه غير مفيد تماما من الناحية السوسولوجية ، ومع ذلك فليس هناك اتفاق على هذا العدد في كثير من بلاد العالم . فمصر مثلا تعتبر أن أقل عدد ينبغي أن يكون موجودا في المكان الذي يعتبر مدينة هو ١١ ألف نسمة ، ويترب على ذلك أن التعريفات التي تبنى على أساس النظر الى كثافة السكان ينبغي أن تكون مرغوبة ، لأن كثيرا من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن بل تزيد عنها في كثير من الاحيان .

وقد حاول البعض أن يعرف المدينة على أنها المكان الذي أصبح من الكبر بحيث لم يعد الناس يعرفون بعضهم بعضا ، ولكننا لا نعتقد في صحة هذا التعريف لأن كثيرا من المدن الصغيرة يعرف سكانها بعضهم بعضا .

نخلص من ذلك الى أن التعريفات التي تحاول أن تضع مقياسا واحدا لتحديد المدينة أو لتعريفها لم تقابل بنجاح ، الامر الذي دعى كل من «سوروكين وزمرمان ومونييه وسبارت» الى القول بأن التعريف الصحيح للمدينة لابد أن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها . وليس معنى هذا أن اتجاههم في التعريف مقبول دون مناقشة . ومثال ذلك أن مونييه يعرف المدينة بأنها مجتمع كامل أساسه الجغرافي محدد بحجم سكانه ، أو أن المكان الذي تشغله ضيق نسبيا إذا سورر بعدد السكان الذين يشغلونه . ويعود مونييه بهذا التعريف الى التعريف الذي سبق رفضه ، والذي يجعل من كثافة السكان عنصرا أساسيا في تمييز المدينة عن غيرها من التجمعات الانسانية . وأساس الخطأ في هذا التعريف أنه يعجز عن إبراز درجة الكثافة ، التي عندها يتحول المكان من محل للإقامة الريفية الى محل للإقامة الحضرية ، ويعتبر سوروكين وزمرمان من أكثر من حاولوا تعريف المدينة وضوحا ، لأنهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم الحضرى عن العالم الريفى وهى :

١ - المهنة ٢ - البيئة ٣ - حجم المجتمع المحلي ٤ - كثافة السكان ٥ - تجانس أو لا تجانس السكان ٦ - التمايز والتشريح الاجتماعي ٧ - التنقل والحركة ٨ - نسق التفاعل ٩ - عدد وأنماط الاتصالات»

وربما كان التمايز والتشريح الاجتماعي أبرز ما يميز الطابع الحضري ، نظرا لما تقتضيه المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يجعلنا نقول أن المدينة هي أي مكان يعمل أغلب سكانه في مهن غير الزراعة وما يتصل بها من شئون .

وعندما ينظر كثير من العلماء الآن الى الحضرية على أنها طريقة في الحياة ، تواجههم صعوبة تحديد ما يكون هذا النوع من المهيئة ، وفي هذا الصدد يحدد «ورث» عددا من الخصائص التي تميز المدينة مثل «اللاتجانس واعتماد السكان الكبير بعضهم على الآخر ، والطابع الجزئي للمعاملات الاجتماعية ، والاتجاه الى استخدام الحقل والتبرير المنطقي عند السكان» ولعل اعتماد السكان في المدينة بعضهم على الآخر هو أهم طابع يميز المدينة الحديثة الى جانب عدم احساس السكان الشديد باعتمادهم على الطبيعة ، والذي جعل علماء الاجتماع الحضري يلتفتون الى هذا الموضوع هو محاولتهم التفرقة بين طابع الحياة الريفية وطابع الحياة الحضرية باعتبارهما يمثلان نظريتين مختلفتين للحياة . فالريفي يعيش في بيئة طبيعية يخضع لتطلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة ، وتقوم حياته الاجتماعية على أساس الانتماء الى وحدات صغيرة تعطيه كثيرا من مقومات حياته ، كما أن الطبيعة من ناحية أخرى تفرج للريفيين اخراجا واحدا ، ولذلك لهم يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية والاجتماعية ، ومن أجل هذا يكون التجانس والاعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم ، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروي . أما الحضري فانه يعيش وسط بيئة صنعها الانسان ، وبالتالي يقل جدا احساسه بالطبيعة ، وفي مجال علاقاته الاجتماعية ينتمى الى أكثر من وحدة ، ولا يشعر بالانتماء الشديد أو الولاء لأي منها ، ولذلك لم يكن

الحضر غير متجانسين يعتمدون على الانسان أكثر من اعتمادهم على الطبيعة ، الامر الذى يجعلهم غير متشابهين وفى حلجة دائمة الى صل بعضهم الآخر ، دون أن تكون هناك صلة مباشرة بينهم كفراد . ولذلك لطابع الحياة عندهم يختلف من حيث الاساس عن الطابع الريفي .

المقارنة بين الحياتين الريفية والحضرية :

من المسائل الهامة فى علم الاجتماع عامة الاختلافات التى تظهر عن طريق الدراسة بين الحياة الاجتماعية فى القرية والمدينة . والواقع أن الاختلاف يرجع أساسا الى اختلاف البيئة الاجتماعية فى كل منهما . وقد أدى ذلك الى سهولة الفصل بين نموذجين كبيرين من التنظيم الاجتماعى . فالمدينة بيئة خلقها المجتمع خلقا ولاجل ذلك تفتت معالم البيئة الطبيعية التى تقوم عليها ، وهنا يظهر أول اختلاف أساسى بين المدينة والقرية خصوصا اذا وضعنا أمام أعيننا الاتجاهات الاجتماعية والظروف التى تساعد على قيام حياة اجتماعية من نوع معين .

١ - وتتبع هذه الاختلافات يجعلنا نبحث فى مسألة من المسائل التى شغلت علماء الاجتماع زمنا طويلا ولا زالت تشغلهم حتى اليوم . وهى أثر البيئة على الانسان أو بمعنى آخر مدى ما للبيئة من آثار على التنظيم الاجتماعى فى منطقة معينة ، وما من شك أن البيئة مهما تقدمت وسائل الانسان العلمية لأخصاها ، لا تزال تؤثر فى حياة الناس بوجه بوجه عام وان لم تؤثر بطريقة مباشرة ، فانها تؤثر بطرق غير مباشرة حيث ينتقل التأثير عن طريق الانتشار من منطقة لأخرى .

ويمكن القول انه عند المقارنة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية، نجد أن دور البيئة فى التأثير على سكان القرى أكثر من تأثيرها على سكان المدينة ، ومع ذلك فالمسألة ليست نهائية بل مسألة درجة على كل حال ، لانه لو تتبعنا المدن فى مراحل نموها ، لوجدنا اختلافا فى مدى التأثير النسبى للبيئة فى كل مرحلة من هذه المراحل ، وكقاعدة يمكن القول أن تأثير البيئة فى مراحل نمو المدينة الاولى أكثر من تأثيرها فى المراحل المتأخرة .

وينبغي أن ننبه الى خطأ يقع فيه الكثيرون عند المقارنة . فهم يقارنون بين أشياء ليس بينها عوامل مشتركة ، ولهذا تكون المقارنة خاطئة من أساسها ، ولهذا يجب أن نسير في حذر عند مقارنة المدينة بالقرية ، لأن نتائج المقارنة لا تنطبق في كل الأحوال على جميع المدن والقرى بغض النظر عن الزمان والمكان . ذلك لأن لكل حالة تاريخها ويجب أن نتثبت أولاً وقبل كل شيء من العوامل التاريخية التي تسببت في الأوضاع الراهنة حتى يمكن أن تفسر المقارنة على ضوء الحقائق دون غيرها ، ومثال ذلك أن هناك مدناً تطورت عن قرى ، وهناك مدناً أخرى نشأت بطريقة إرادية لأغراض معينة . ولسوف نجد حين الدراسة اختلافاً من حيث الخصائص بين كلا النوعين وذلك لوجود الرواسب التاريخية التي ربما يكون لها بعض الأثر حتى الآن .

٢ - ولماذا فإن عملية مقارنة الحياة الحضرية بالحياة الريفية . تواجه صعوبات كثيرة . وعلى ذلك ينبغي أن نأخذ أقوال المنتسبين الى المدرسة الألمانية Real School بحذر شديد . فالمدينة والقرية ظلتا لمدة قرون الشكلى الاساسين اللذين يتركز فيهما نشاط الانسان . وليست هناك خطوط واضحة بين الاثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهى القرية وأين تبدأ المدينة . فقد كانت الحياة الحضرية والحياة الريفية مسألة جغرافية .

ولو جعلنا عدد السكان مقياساً للفصل بين المدينة والقرية لواجهتنا صعوبات عديدة نظراً لاختلاف التقدير في الدول المختلفة من ناحية ، وللفوارق العظيمة التي قد نجدتها بين المدن ذاتها ، خصوصاً اذا كنا نبث مدينة تعدادها ١٠٠,٠٠٠ نسمة ومدينة أخرى يصل تعدادها الى عدة ملايين نسمة . ولهذا نغير طريقة للمقارنة أن نعين حداً أعلى للقرية وحداً أعلى للمدينة من حيث عدد السكان على أن تتدرج درجة التضرع بين الحدين .

نمو المدينة :

لقد كانت الهجرة من الريف عملاً من أهم العوامل في نمو المدن .

وقد لوحظ ذلك في كل المذنيات الكبرى عبر التاريخ • وفي الحقيقة أن كلمة التدهور تعنى التمدن ، نعى المذنيات الأولى كمدينة مصر والرومان واليونان كان ازدهار المدن علامة الثقة ، وكان تدهورها يدل على الضعف والانهيار • والذي يعنينا الآن هو البحث عن الانسحاب اللتى تؤدي الى نمو المدينة •

١ - تتمو المدن حين تستطيع جماعة من مجتمع ما أو المجتمع كله - وضع اليد على مصادر الثروة أكثر مما هو ضرورى لحفظ الحياة • نعى المذنيات القديمة كانت هذه المصادر تكتسب عن طريق سيطرة الانسان على أخيه الانسان ، ولهذا فان نمو المدينة كان يقوم أساسا على الرق والعمل الاجبارى (السفرة) وجباية الضرائب عن طريق الطبقة الحاكمة أو المنتصرة • ومع ذلك فانه في الأزمان الحديثة ظلت سيطرة الانسان عاملا أساسيا من عوامل نمو المدينة ولكنها الآن سيطرة من نوع آخر •• سيطرة الانسان على الطبيعة • وقد امتدت هذه السيطرة خصوصا في المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين حتى أصبحت المدن فيها تزداد حجما يوما بعد يوم ، الامر الذى أدى الى سيادة الخصائص الحضرية في التولية في هذه المجتمعات •

وقد كان لاستخدام الآلات الحديثة في الزراعة آثار بعيدة المدى على نمو المدينة ، فقد استطاع الانسان أن يستخدم أقل مجهود يدرى ممكن في إنتاج الحاصلات المختلفة ، مما أدى إلى وجود أعداد ضخمة من العمال الزراعيين بلا عمل ، وهؤلاء تحولوا بالضرورة الى المدينة • وكان تحولهم من ناحية أخرى مسألة حيوية بالنسبة للصناعة المتزايدة التى اتخذت المدن مراكز أساسية لها • ولهذا كلما استخدمت الآلات الحديثة في الزراعة في بلد ما كلما زادت نسبة التدهور وكلما زاد نمو المدن زيادة ملحوظة •

٢ - ولم تكن الثورة الزراعية وحدها هى العامل الاساسى في نمو المدينة ، بل هى في الحقيقة لاحقة للثورة الصناعية • فمنذ أن اكتشف البخار في البلاد الغربية واستخدمت قوته في الصناعة والمدن تزداد نموا يوما بعد يوم • ولما أخذت حركة التصنيع تنتشر في أوروبا صاحبها

بالضرورة نموًا في حجم المدن ، والتصنيع يتضمن زيادة ملحوظة في النشاط التجاري بوجه عام وهذا بدوره يؤدي إلى الإسراع في النمو والتطور ، وثمة وسائل مكملة للثورتين الصناعية والزراعية تظهر آثارها في نمو المدن بوجه عام ، وهي تقدم طرق المواصلات وازدياد الضغط على المدن الساحلية التي تستخدم كموانئ أو كمراكز للمواصلات للدخول أو الخارج على حد سواء .

٣ - وقد أدى هذا التقدم الآنف الذكر في هذه الميادين إلى زيادة عامة في عدد السكان وإلى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولذلك أصبحت المدينة منطقة جذب اقتصادية ، الأمر الذي ساعد بدوره على نمو المدينة . وقد اقتضت ضرورات الحياة في المدينة زيادة في الكماليات لم يقتصر استعمالها على سكان المدن بل انتشرت في كل مكان . ولهذا يشتد الطلب على منتجات المدينة سواء من الضروريات أو الكماليات ، بعكس الحال بالنسبة للطلب على منتجات المجتمعات الريفية ، وهذا بدوره يؤدي إلى الألال من شأن منتجات القرية في صالح منتجات المدينة . وينعكس ذلك في نهاية الأمر وفي الأمد البعيد على تطور المدينة . وإذا يقال أن نسبة سكان الريف إلى الحضر ليست مسألة اختيارنا هي في واقع الأمر مسألة تحتتمها الظروف الاقتصادية . فالهجرة — إذا غفلنا الجوانب السياسية أو العنصرية — تتجه دائماً حيث تكون الظروف الاقتصادية حسنة وحيث تكون الفرصة ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة بوجه عام . ولهذا ينبغي ألا تكون المدينة والقرية من هذه الزاوية موضع مقارنة ، لأن المسألة في النهاية مسألة ظروف تعليمها الضرورية الاقتصادية .

الفوارق الأساسية بين الحضر والريف :

الباحث في الولايات المتحدة الأمريكية قد يميل إلى القول بأن خصائص الحياة الريفية في سبيلها إلى الزوال ، أو أنها لا تكون جزءاً مهماً في المجتمع الأمريكي ، وذلك لظلة الخصائص الحضرية على السكان . ولكن هذا القول إذا انطبق على المجتمعات التي بلغت شأنًا عظيمًا من التقدم خصوصاً في ميادين الصناعة فإنه لا ينطبق على أجزاء

كبيرة من العالم خصوصا في آسيا وأفريقيا ، حيث لا تزال الزراعة هي المهنة الرئيسية للسكان الذين يشتغلون في مجموعات تسكن القرى ، وتكون المجتمعات الريفية . ولهذا كان البحث عن خصائص هذه المجتمعات من الأهمية بمكان لا في علم الاجتماع الريفي فحسب بل في الاجتماع الحضري بنفس الدرجة أيضا . ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور ، ومدى بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الآخر ، وما يكمن وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية تصلح أساسا مناسبا لاختيار أثر هذه العوامل في التنظيم الاجتماعية بوجه عام .

١ - وأهم ظاهرة ندرتها محور دراستنا لهذه الخصائص ، العزلة النسبية لحياة الريف وهي عزلة لا تتصل بالفرد وإنما تنصب أساسا على الجماعة إلى حد كبير وعلى الأخص عزلة العائلة . ولهذا فالمعائلة في القرية عليها أن تتبع إلى درجة ما الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لاعتنائها وتكون داخل القرية وحدة مستقلة وتصبح روابطها أشد ما تكون كلما زادت درجة الانسحاب ووصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي . ومفهوم العائلة الذي نستخدمه هنا أوسع مما هو مألوف في علم الاجتماع ، ذلك لأننا نقصد بها العائلة الكبيرة التي تشكل داخل القرية وحدة مستقلة . هذه العائلة تنقسم إلى أمر كبيرة تسمى الأمر الأبوية ، أي التي يعيش في داخلها عدة أجيال يخضعون لرياسة أكبر أفرادها من سواهم كل ذكر أو أنثى . وتتميز هذه الأمر بالممثل الجماعي والانتاج الجمعي . ومن أهم الخصائص التي تميز الفرد أنه قد يعيش حيلته كلها ولا يتصل بأفراد القرية إلا قليلا وفي المناسبات العامة . ويقوم كبار السن عنه بجميع المعاملات ويدخلون في مختلف المعاملات مع الغير ، كذلك تكون للمعادات والتقليد سيطرة كبرى على تصرفات الأفراد وسلوكهم العام والخاص على حد سواء .

وعلى هذا الأساس يكون الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدي عملها ككل . وقد أدى هذا الوضع بالأسفلة إلى أهمية روابط الدم والعزلة إلى سيادة القانون العرفي وظهور المسؤولية الجماعية .

فالجريمة مثلا لا يماسب مرتكبها وانما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمى اليها الفرد • ولذلك قد ينصب القصاص أو الاخذ بالثأر على أى فرد دون مرتكب الخطأ نفسه الذى يظل مدى حياته بمنأى عن العقاب •

كذلك نجد أن العلاقات السائدة فى القرية هى من طبقة العلاقات المباشرة ، غالتعاون أو الصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعضا ، ولا تكون هناك حاجة الى واسطة بين الطرفين فى أى ناحية من نواحي التعامل • ولهذا يقال ان الخاصة التى تميز جماعة القرية أنها جماعة أولية •

٢ — وليس هناك فى المجتمع الريفي مجال للتخصص بمهنة الزراعة مثلا هى السائدة ، وهى تشكل جميع نواحي النشاط فى القرية فعلى كل فرد فيها أن يتقن جميع العمليات الزراعية فى جميع مراحلها • وقمة العمل الزراعى هى القيمة العليا ، بحيث أن أى مهنة أخرى ينظر اليها على أنها أقل درجة • وتؤثر هذه النظرة فى علاقات الجماعات المختلفة داخل القرية ، وقد تؤدى فى النهاية الى وجود طبقات على أساس نوع العمل • وعادة يرفض الفلاح مثلا أن يزوج ابنته لرجل لا يشتغل بالزراعة ، لانه يعتبر مثل هذا الزواج زواجا غير متكافئ •

٣ — العمل الزراعى بطبيعته غير متخصص ، ولهذا فان الفلاح عكس ساكن المدينة عليه أن يجيد أشياء كثيرة • عليه أن يعمل فى كل نواحي الانتاج الزراعى وعليه أيضا أن يجيد بعض الأشياء المكمل للعمل الزراعى كتطعم الاغشاب أو اصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما الى ذلك • ومع ذلك يقوم للفلاح بعمله فى هذه النواحي بصورة مضطربة تشبه المروتين ولايجد غرامة فى أى أمر من الامور التى تنقضى على كاهله •

وقد ترتب على ذلك أن كان دوره فى الحياة الاجتماعية ثابتا وكذا الامر بالنسبة لأكثره وأمله • فطموحه يتصل بالزراعة وآلامه أيضا متصلة بها كذلك • وقد أدى عدم التخصص الى وجود نظم معين لتقسيم العمل ، فالرجال مثلا يقومون جميعا بنفس العمل مهما كان عددهم فى الاسرة الواحدة وكذلك الامر بالنسبة للنساء •

وإذا كان هناك نظام حقيقى لتقسيم العمل فلهذا يقوم على أساس الجنس والسن . فالاطفال من السابعة حتى العاشرة ومن العاشرة حتى الخامسة عشر لهم أعمال يؤدونها وأدوار محددة فى العمل الزراعى يقومون بها . وكذلك النساء ، فيجانب الاعمال المنزلية : لهن دور معين فى العمل الزراعى أيضا ، ويظهر عمل المرأة فى الزراعة يوجه خاص حين يستغل الرجل المتزوج عن أسرته الابوية ويتخذ لنفسه مسكنا مستقلا ويختص بقطعة معينة من الارض يقوم على رعايتها . عند ذلك تقوم المرأة ببعض الاعمال التى يقوم بها الرجال عادة .

٤ - — بسلطة للحياة من المسائل الهامة التى يلحظها الباحث فى الريف ، وتظهر فى بعد الفلاح عن مظاهر التعتيد الموجودة فى المدينة . وهذا يرجع الى بسلطة الاعمال التى يقوم بها ، والتى اتخذت شكل الروتين على مر السنين ، الى جانب بسلطة الادداف التى يسعى الى تحقيقها . للفلاح ليس كساكن المدينة يشعر شعورا مؤرقا بالنفس ، لان المثلثة عنده تأخذ طابعا مختلفا جدا فقد ينحصر فى اخلاز مزيد من المال أو محاولة التفوق على الجار بزيادة فى المحصول ، أما رغبته فى الظهور أو التميز على اقرانه من الناحية الاجتماعية لهذه امور لا يعيرها اهتماما كبيرا ، ولا تكون جزءا من سيكولوجيته أو حوافزه على العمل بطريقة أو بغيرها . ومن مظاهر بسلطة الحياة فى الريف أن للفلاح لا يملك أهمية بالغة على الكماليات التى تصبح فى المدينة فى مرتبة الضروريات ، فطلبه للكماليات نادر جدا ، ويستطيع فى ظروف كثيرة أن يستغنى عنها . ولا تصبح هذه الكماليات من المسائل التى تشغل للفلاح الا اذا ازداد أثر المدينة زيادة كبيرة . ودغمته اليها عوامل التقليد والمحاكاة .

أما فى المدينة فلن الباحث يجد اختلافا بينا فى الظاهرة . فبعض العزلة يجد التجمع فى جماعات ومنظمات مختلفة تقدم مقام للجوار فى القرية أو روابط العائلة الكبيرة ، وسيادة أنواع «الجماعات الثانوية Secondary Groups» واتصالات على مدى وتطابق واسع مع الافراد ومع المواد التقليدية ، أكثر من الاتصال بالطبيعة ، وتميز فى الطبقات

الاقتصادية ، وتخصص في النشاط الاقتصادي ، وعمل محدد ومركز واضح في نفس الوقت ، وذلك بالاضافة الى الفرص التي لا حد لها لجمع الثروة أو المصعود من طبقة الى طبقة أعلى .

اثر التخصص على البناء الاجتماعي :

اتضح الان أمامنا الفرق بين التنظيم الاجتماعي الريفى من ناحية والحضرى من ناحية أخرى . ونستخلص من ذلك أن أهم فارق هو الذى يتصل بطبيعة البناء الاجتماعى ، وعلى الاخص فيما يتصل بأنواع النشاط الذى يميز كل طائفة من سكان المدينة . وهذا يؤدي بدوره الى اثاره مسألة التخصص الذى يعتبر من أهم مميزات للمدينة الحديثة .

١ - حجم السوق يعتبر عاملا من أهم العوامل الذى يترتب عليه وجود أنواع متعددة من النشاط الصناعى أو التجارى . ولهذا طالما كان حجم سوق القرية صغيرا ، فإن القروى يعمل كل شئ ، فلا نجد فى القرية مظاهر التخصص المعروفة ، أما فى المدينة فنظرا لحجم حجم السوق فيها ، فإن فيها طوائف مختلفة من العاملين ، كالعمال غير الماهرة ، المتخصصين فى المهن والحرف المختلفة والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال الادارة والسياسيين والاعماليين والفنانين وغيرهم . وتبعاً لوجود هؤلاء وتنوع مشاربهم نجد أيضاً أنواعاً متشابهة متفصصة من الاعمال أيضاً . والعمل فى المدينة يستوعب جميع الانواع ، حتى أن العامل غير المتخصص يجد له تخصصاً . ولما كانت الاعمال التى تتطلب مهارة عالية فى المدينة قليلة نسبياً ، فإن الطلب يزداد على العامل نصف الماهر . وتبعاً لذلك فالعمال شبه الماهرين يزداد طلبهم بالتوسع نطاق الصناعة وتنوع أغراضها وازدياد العمليات المتصلة بها ، خصوصاً ما تعلق منها بالادارة أو التخليص أو الاستيراد أو التصدير والنقل وغير ذلك .

هذا التمايز الاقتصادى يؤدي بدوره الى وجود جماعات اجتماعية مختلفة بنوعيتها الرأسى الذى يتصل بأنواع المهن وأقسامها المختلفة ، والاقتصادى الذى يتصل بالمركز الاجتماعى والوضع الطبقي ، ولكن هذه

الاقسام على تعددها وتنوعها لا ينبغي أن تختلط في الاذهان بالاقسام المتحجرة التي لا تتغير الا نادرا والميزة للحياة في المجتمعات الريفية، ذلك لان المنافسة هي الخاصة الاساسية للمدينة الحديثة . وهذه المنافسة تؤدي بدورها الى خلق نوع من المرونة بين مختلف اقسام الحياة الاجتماعية ، الامر الذي يجعل الصعود أو الهبوط من طبقة أو طائفة لاخرى أمرا ميسورا . ولذلك فالانتقال الاجتماعي Social Mobility من أهم مميزات البناء الاجتماعي الحضري .

والمنافسة من ناحية أخرى مصاحبة للتخصص ، وذلك تبعا لانتساع نطاق الفرص المتاحة أمام الجميع للترقى أو الانتقال من وظيفة لأخرى . ولعلب الامكانيات الفردية دورا كبيرا في مستقبل الفرد ، بعكس الحال في المجتمع الريفي الذي يتحدد فيه مستقبله بولادته ، ولذلك كانت علاقة الفرد بالمنظمات الصناعية والتجارية علاقة غير شخصية ، والعامل الاساسي فيها مبلغ الصلابة اليه ، ومدى ما يمكن الاستفادة منه . وهكذا لا تتدخل القرابة أو الدين أو الطادات والتقليد طرعا فائلا في تحديد نوع العلاقات في المدينة أو اتجاهاتها المختلفة . فالمدينة لا تسمى للكسول المترخي اعتمادا على نسب أو قرابة من أى نوع . لمصعود السلم أو هبوطه أمر موكول للفرد نفسه ، ولا تتدخل في هذه الحركة عوامل خارجة عن نطاق العملية الاجتماعية المباشرة التي يكون الفرد طرفا فيها .

٢ - ولما كان التخصص والمنافسة من العوامل المميزة لحياة المدينة فإن عامل التصميم والتخطيط يعتبر نتيجة طبيعية لهما . وكما زادت الحركة الاجتماعية وكثرت النقلة من هذا المكان الى ذاك ، كلما زادت نسبة القلق خصوصا فيما يتصل بالمستقبل ، فليس هناك فرد في المدينة يستطيع أن يتأكد أن طريقه في الحياة ، خصوصا في عمله ، مضمون تماما لأنه يخضع لذبذبات كثيرة بعكس الحال في القرية . فلقروي يعلم لحافره ومستقبله أنه على الاقل سيظل غالاحا زارعا للأرض مهما تحبّت الاحوال ، ويستطيع أن يبنى حياته على هذا الاساس . ويظهر ذلك من المستقبل على الاخص في الدول الرأسمالية التي تقوم على

أساس المشروعات الخاصة في نشاطها الاقتصادي . فقد يلتحق الفرد بعمل في مؤسسة لا تستمر طويلا فقد تفلس بعد مرور فترة وجيزة من الزمن . . . وهكذا .

٣ - ولا يكون التخصص في المدينة قاصرا على نوع العمل ، بل يمتد أيضا الى مناطق العمل نفسها فكل منطقة في المدينة لها خصائصها الثقافية والاجتماعية المميزة تبعا لنوع النشاط الغالب عليها . وكما زاد حجم المدينة كلما صار التخصص من حيث المناطق أكثر وضوحا وظهورا . وهذا يجعل المدينة كما يقول علماء الايكولوجيا *Ecologists* «نموذجا معقدا من المناطق المتخصصة داخل بناء ايكولوجي أكثر عموما في المجتمع الحضري» ويتغير البناء على هذا النمو من مدينة لأخرى بحسب اختلاف الحجم والموقع الجغرافي والنمو التاريخي والموظائف الرئيسية التي تقوم بها . ولكن الغالب في المدن جميعا ، أن تكون هناك مساحة معينة تتركز فيها مظاهر النشاط التجاري ، ومساحات أخرى ينزل فيها أفراد الطبقة المتوسطة والعمال وهكذا . وطبيعي أن تختلف طبيعة الحياة الاجتماعية في هذه المناطق ، وعلى الأخص بالنسبة لتنوع مستويات المعيشة . الأمر الذي يخلق تمايزا في المراكز الاجتماعية لسكان كل من هذه المناطق . وهذه خاصة أخرى من الخواص التي تميز البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري .

٤ - وثمة ناحية حامة من نواحي البناء الاجتماعي الحضري تأثرت الى حد كبير بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجاري - وهي العلاقة بين الجنسين . ومن المسائل المسلم بها الآن ، أن المدن أصبحت مكانا ملائما للنساء بوجه عام فقد وجدت أمامهن فرص كثيرة خصوصا لغير المتزوجات ، لأن يمارسن أنواعا متعددة من النشاط ، وأن يكون لهن استقلال اقتصادي ومركز اجتماعي متميز عن مركز الرجل ، وليس هذا غريبا ، فهناك نسبة كبيرة تتزايد في المدن من الرجال والنساء غير المتزوجين : وهذا يتضح من أنواع النشاط المختلفة التي نلاحظها في أغلب المدن والتي تنصب الى خدمة غير المتزوجين ، بحيث يستطيع الرجل أو المرأة أن يجد المأوى والمأكل في سهولة ويسر من غير حاجة الى

الوجود في منزل خاص • وقد أدى مثل هذا الوضع الى نتائج بعيدة المدى على سيكولوجية سكان المدينة بوجه عام ، وما يظهر عليهم من مظاهر القلق والاحساس بالفقدان ونظرا لانعدام جو الود والمحبة والعطف ، الذي توفره الجماعات الاولى كالاسرة مثلا •

وقد لوحظ مدى تأثير البيئة الحضرية على الحياة الاجتماعية والاتجاهات الخاصة بالنساء الى درجة مينة • فقد كان تغير وظيفة العائلة التي تسببت فيها المدينة من الاهمية بمكان بالنسبة للنساء خصوصا في دورها كأم وكزوجة أو كمنتجة أى مكتسبة للثروة • واذلك فان واجباتها أصبحت محدودة وتحررت الى حد كبير من روابط المنزل، ولكن الى أى حد يمكن أن يتطور مركز المرأة ، وإلى أى درجة ستذهب اليها في استقلالها ؟ هل ستكون النتائج النهائية في صالح المرأة وبالتالي في صالح الحياة العائلية ؟

وفي هذا المقام نلاحظ اختلافا كبيرا بين المدن في المدينيات القديمة والمدن في أيامنا هذه ، لانه من الخطأ أن نقول أن طبيعة الحياة في المدينة عامة هي التي تؤدي الى ذلك بالنسبة لمركز المرأة • لان التطور الذي حدث كان في المدينة التي تأثرت بالتصنيع • ففي المدن القديمة في الشرق أو الغرب لم تكن للنساء الحرية التي نشاهدها اليوم اللهم الا حفنة منهن ينتمين الى الطبقة العليا •

وبناء على المادة التي تمت أيدينا اليوم ، هاننا نستطيع أن نقول أن التغير في حياة النساء الاجتماعية مندفع بخطوات سريعة ، وسوف يؤدي في المدى الطويل الى تغيرات عامة في البناء الاجتماعي بأسره • ذلك لان فكرة سيادة الرجل وتبعية المرأة أخذت في الانكماش ان لم تكن قد زالت في بعض المدن ، وأصبحت للمرأة الحقوق الاقتصادية والمدنية المساوية للرجل تماما • ولا نعني بها الحقوق المنطوقة المدونة بل الحقوق كما تمارس فعلا وفي واقع الامر • أما كيف سيكون البضاء الاجتماعي في مجتمع تختفى فيه رواسب الماضي بالنسبة للنساء ؟ ويمبهن على توازن تام مع الرجال في الرغبات والميول والسلوك المعلى . فذلك أمر يصعب التنبؤ به وقد لا يتم في جيلنا الحاضر •

٢٧) النسق الطبقي الحضري :

يمكن تعريف الطبقات بأنها جماعات ذات وحدات عائلية لها ترتيب خاص في المجتمع، وتتميز بمراكز محددة تعكس المساواة الاجتماعية، أو بمعنى آخر يمكن القول بأن الطبقات صور من التشريح الاجتماعي الرأسى أو الأفقى للمجتمع . ومن ناحية أخرى تشير إلى جماعات أكثر من إشارتها إلى أفراد العائلة بأسرها تنتمى إلى نفس الطبقة .

والاطفال كمساعدة يرقون مركزهم الطبقي عن طريق والديهم ، وفي المجتمع الذى يتميز بالحركة الاجتماعية الحرة يمكن الانتقال من طبقة إلى أخرى ، ومع امكان هذا فى حالات التنقل الاجتماعي فى المجتمع ذى الانساق الدينامية الا أن هذه التغيرات فى المراكز الطبقيّة لا تصدّت بالكرّة التى يتخيّلها للبعض .

والحديث ، عن الطبقات فى المجتمع يقودنا إلى مناقشات متعددة تمتد فتمشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والخلافات الايديولوجية فى التاريخ الحديث ، ولكن بالرغم من الموقف المصد من الناحية النظرية البحتة ازاء موضوع الطبقات فاننا بطريقة ما لا نستطيع أن نجد مجتمعا بدون نوع من أنواع التشريح الاجتماعي ، ولا أن نجد مجتمعا لا تترتب فيه طبقات الناس على أساس من مواضعهم أو من نفوذهم أو امتيازاتهم التى تظهر فى دوائر قد تضيّق أو تتسع . كذلك فاننا اذا نظرنا الى الموضوع من الناحية التاريخية فاننا نتأكد من أنه توجد اختلافات كثيرة وأنساق متعددة لموضوع التشريح الاجتماعي .

وهناك ناحيتان للبناء الطبقي يجب أن نميز بينهما تمييزا واضحا :

الأولى - وجود النسق الطبقي ، وفى هذا الصدد نلاحظ أن أولئك الذين يريدون القضاء تماما على الطبقات يعتبرون بطريقة ضمنية لا بوجود الطبقات ذاتها بل أيضا بوضعهم الطبقي نفسه .

(٦) اعتمدنا فى هذا الموضوع على ما اقتبسناه من الفصل الذى كتبه «برجل» عن النسق الطبقي فى المجتمع الحضري فى كتابه «علم الاجتماع الحضري» .

والثانية - ضرورة معرفة المواضع الطبيعية على أساس النظر الى السكان ككل ، لانه يحدث في بعض الاحيان أن ينتمى أحد الناس الى طبقة معينة ، ويصنف من الناحية الاجتماعية على هذا الاساس ، بينما قد يمتدح بعض الناس الاخرين أنفسهم منتمين الى طبقات ذات مراكز معينة ، ولكن المجتمع لا يقرهم على ذلك .

والطبقات اذن جماعات تتميز بالمستوى الاجتماعي غير المتساوي أو غير المتجانس ، ولعل أكثر النواحي أهمية في ظاهرة الطبقة مليترتب من نتائج على اختلاف المراكز ، والمراكز في معظم الحالات موروث أي أن الفرد يحصل عليه بالتبعية التي تترتب على التوجيه الاول الذي يأخذه عن عائلته ، وفي الحياة الاجتماعية الدينامية يأخذ الناس مراكز بطريق أخرى عن طريق انتمائهم الى عائلات غير عائلاتهم الأصلية عن طريق الزواج ، ومع ذلك قد يتغير المركز الى أسوأ أو الى أحسن ، وغالبا ما يكون فقدان المركز نلجما عن سلوك غير سليم لا يتفق مع الأوضاع الطبيعية ، كما أن صعود السلم الطبقي وتغير المركز بالتالي يمكن أن يتم عن طريق اعمال محددة . وفي المجتمع الحديث تسنح كثير من الفرص لمثل هذا التغير عن طريق التعليم أو عن طريق للتجارة . وإذا حاولنا أن نمقد مقارنة بين القرية والمدينة في هذا الصدد نجد أن نسبة الفرص المتاحة أمام الافراد لصعود السلم الاجتماعي في المدينة أكثر منها في القرية .

والمركز الاجتماعي الذي يترتب على الانتماء الى طبقة معينة يلحق به بعض التصديدات التي تتعلق بالموضع والنموذ ، وإذا حاولنا أن ندرس موضوع الطبقات في المدينة ، واثر الطبقات بصفة عامة على البناء الاجتماعي فيها فائنا نصل الى هذه النقطة الهامة .

١ - كلما زادت المدينة حجما كلما اتسعت الفرصة أمام الافراد لتغيير الطبقة ، بل ان سرعة التغير في هذه الحالة تزداد ، ويزعم بعض الباحثين أن اثر التغيرات التكنولوجية في المدينة الكبيرة يكون أوضح منه في المدينة الصغيرة ، الاله الذي يترتب عليه زيادة طردية في عمليات التنقل الاجتماعي ، وفي نفس الوقت يؤدي الى خلق نوع من الرونة في

النسق الطبقي ، ومن ناحية أخرى يؤدي الى تدافع الفواصل الطبقيّة مما يتعذر معه في بعض الأحيان أن نحدد المراكز الاجتماعيّة للأفراد وما يتبعها من مواضع ونفوذ . كما أن درجة التضامن الطبقي تتصل ، وتكون الفرصة مهيأة أمام الانقسامات الطبقيّة ، فتتفرع الطبقة الواحدة الى عدة طبقات أصغر ، ومعنى هذا أنه كلما انتقلنا من المدينة الكبيرة الى المدينة الصغيرة فالقرية نجد تصعيّدا أكبر للأوضاع الطبقيّة .

٢ - في المدينة الكبيرة التي تنقسم الى جهاعات متميزة نجد اختلافات كثيرة في الانماط الثقافيّة ، ويعمل بعض العلماء الى القول بأن تمايز الجماعات في المدينة يؤدي الى تحديد الأوضاع الطبقيّة ، وفي هذه الحالة يمكن نتيجة لتشابه المراكز الاجتماعيّة والمستويات الاقتصاديّة والثقافيّة للمادة أن نجد تمايزا واضحا في اتجاهاتهم الثقافيّة العالمة ، الأمر الذي يؤدي الى ظهور أنماط اجتماعيّة واضحة .

٣ - للتماسك الطبقي في المجتمع الحضري ليس له صفة الدوام ، أي أن الطبقة لا تتعزل انمزالا كليا عن الطبقات الأخرى أو عن مجتمع المدينة بأسره ، وهذا راجع الى تدافع العمليات المختلفة في الحياة الحضريّة من ناحية ، وإلى شدة التنقل الاجتماعي من أخرى ، ولذلك يلاحظ دائما في المجتمع الحضري أن الناس يغيرون ويسرعة أماكن سكنتهم وأصدقائهم وأعمالهم بنفس السهولة التي يغيرون بها ملابسهم في بعض الأحيان ، وهناك حالات لا تتردد كثيرا في المدن عامة ، وهي أن بعض المدن قد تكون ذات بناء اجتماعي متميز نظرا لاختلاف السكان من الناحية العنصريّة أو الدينيّة أو نظرا لاختلاف اللون ، الأمر الذي يخلق نوعا من التفاعل الاجتماعيّ الخالص الذي يؤدي الى قسمة المدينة الى طوائف قد لا تتعاون بعضها مع الآخر ، وتكون من نتيجته انشاء مجتمعات موطية لها طابع الانمزال داخل المدينة الواحدة .

من أجل هذا لا نستطيع أن نتحدث عن الطبقات أو عن النسق الطبقي باعتباره أمرا ضروريا أو طبيعيا ، لأن معنى هذا أن نمترف أن كل شخص يحصل المركز والموضع الذي يستحقه ، ومن ناحية أخرى

لا نستطيع أن نتحدث عن النسق الطبقي باعتباره إطاراً حديدياً يمتص نشاط الأفراد داخله ولا يسمح لهم بالتطلع خارجه .

ونلاحظ أن البلطيين في موضوع النسق الطبقي يغالون في أهمية المركز ، ونقطة الضعف في هذا ، أن الذين يحصلون على مراكز عالية وبالتالي يصبحون موضع التقدير الاجتماعي قد لا تكون لديهم القدرات أو الامكانيات للكفافية التي قد ترفعهم الى أعلى من هذه المراكز ، أو حتى المحافظة على مراكزهم الحالية . كما أن المجتمع الذي يتميز بالمنافسة يهيئ الفرصة لزهرة هؤلاء واحلال آخرين محلهم . وإذا كان المركز الاجتماعي ليس وحده نتيجة أولى للنسق الطبقي ، أو هو علامة رئيسية لوجود الطبقة أو ظهورها متميزة في البناء الاجتماعي ، وهنا لابد أن نتحدث عن المقاييس التي لابد من وجودها ليتمكن على أساسها تعيين الطبقة تعييناً واضحاً . ومن استقراء الابصاات المختلفة التي أجريت حول هذا الموضوع نستطيع أن نقدم ثلاث مقاييس إذا توافرت في جماعة معينة أمكن أن نطلق عليها اسم الطبقة وهي :

١ - المركز الاقتصادي : ومعناه أن دخول الأفراد في أعمال معينة يقومون بها تحدد مستويات اقتصادية تتشابه بالنسبة لمجموعة من الأفراد وتختلف بالنسبة لمجموعة غيرهم ، ولذلك كان المركز الاقتصادي وما يترتب عليه من مستوى خاص للمعيشة عاملاً أول في تحديد أول درجات التشابه في الانتماء للطبقي .

٢ - المركز الاجتماعي : الذي يحدد أبعاد الناس في المجتمع وطريقاتهم في الحياة ، ويقوم على المركز الأول بالانتماء الى عوائل أخرى مثل التعليم والعائلة والمكان الذي نشأ فيه الفرد ، وبهذا يكون المركز الاجتماعي درجة ثانية في تحديد التشابه والاختلاف بين السكان الذين يعيشون في مكان واحد أو ينتمون الى مجتمع بعينه .

٣ - الشعور الطبقي : لا يكفي وجود المركزين الاقتصادي والاجتماعي لوجود الطبقة وجوداً متميزاً في الحياة الاجتماعية ، بل يجب أن يترتب على التشابه نوع من الشعور بالانتماء والاحساس

بالاهداف المشتركة وبالمشاكل والامال • أى أن الشعور الطبقي هو
الاطار الذى يجمع الافراد على مستوى الانتماء الحقيقى الذى يمكن
أن يؤدى الى الوعى الطبقي •

مستقبل الحياة الحضرية : (٧)

ظل الانسان لقرون طويلة يعيش فى المدينة دون أن يفكر كثيرا فى
المستقبل ، وإذا حدث أن فكر فى التغير ، فقد كان يفكر محصورا فى
النمو والتقدم الفنى والمزيد من الجمال ، أو بمعنى آخر لم تكن عند
الإنسان فى هذا الوقت الرغبة ولا التصور أن هناك أفضل من طريقة
الحياة الحضرية • ولكن القرن الحالى واجه البشر بحيرة أزاء حياته فى
المدينة • فقد بدأ الانسان يفكر فى الغرض المتاحة له فى الحياة وللتنى
من أجلها بدأ يدبر الخطط التى تؤدى الى احداث تغيرات جذرية فى
الظروف الطبيعية وفى البناء الاجتماعى لطريقة الالهة الحضرية •

لقد تشائم الكثيرون فى مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية
لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدى اليه من تدمير للقيم
الانسانية واهدار لمبادئ الحياة الكريمة وانحطاط للنفس الانسانية ،
فشبجلر أكبر مفكر يتهم الحياة الحضرية ، يرى أن المدينة ذاتها عبارة
عن شر يدمر كل شئ • وفى النهاية تفرق المدينة موتا فى أكلها ، ويقول
أن موالد المدينة يحصل فى نفس الوقت علامة موتها ، ولعل تشاؤم شبجلر
جاء مباشرة من هيجل وماركس ، حينما زعما أن طبقة البورجوازية
تتلف بنفسها قبورها • ويحاول كثير من المفكرين أن يردوا على هذا
التشاؤم بقولهم ، أنهم لم يعيشوا على مدينة كننت غريسة للتدمير
الذاتى ، كما أن المدن فى العصر الحديث مستمرة فى النمو حجما وعددا •
ويمثل لويس مفرد هذا الاتجاه التشاؤمى فى علم الاجتماع الحضرى
على الرغم من أن آراءه أقل خيالية ، وهجومه على الحياة الحضرية
أكثر اعتدالا وتشخيصاته ليس لها الطابع المميت • وينصب نقده على

(٧) انظر كل من اندرسون «المجتمع المحلى الحضرى» ، برجل ،
علم الاجتماع الحضرى •

ضخامة قوة بعض أنماط المدن وبعض مراحلها بالذات التي يسميها المتروبوليس والميجالوبوليس والنكروبوليس ، فهذه المراحل من نمو المدينة كما يقول «مفرد» تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون .

لكننا لا نستطيع أن نسلم منه أو مع غيره بهذه الإتهامات دون دليل قاطع ذلك أن المدينة أو الحضرية كطريقة في الحياة لا يمكن أن تكون مسئولة عن مثل هذه الكوارث لانفتقارها الى الدليل العلمي . حقيقة أن المدينة قد تسببت في ظهور أنواع جديدة من الجراثيم وزيادة في انحراف الأحداث ، وزيادة كبيرة في تصدع الاسر واحتمالات كثيرة للمرض النفسي والانهيار العصبي ، وقيام فرس كثيرة لظهور التفكك والقلق والاضطراب في المجال الفردي والجمعي ، الا أن جذور هذه المشاكل جميعا كانت موجودة قبلا في الحياة الريفية ، وتضخمت أو ظهرت واضحة في المدينة تبعا لزيادة حجمها وازدهام السكان فيها . وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع .

نحن نعيش الآن مرحلة انتقال وفي عصر يتميز بالدينامية الشديدة يتغير فيه كل شيء ، والمدينة من هذه الزاوية تمر أيضا بهذه الفترة ، وقد تتجه العلماء الى ضرورة توجيه القوى المفيدة لتحقيق مصالح الجماعة ، ولذلك أصبح التخطيط عنصرا أساسيا الآن في بناء مستقبل المدن ، والعلماء على تخطيط المدن يفكرون في أفضل الاهداف التي يحاولون بخططهم أن يصلوا اليها ، ولذلك فإن تحليل الاهداف العليا للتخطيط يعطينا عمقا في توجيه المجتمع المعاصر ، كما أن اختيار هذه الاهداف العليا يمكن أن يوضح المتضمنات السوسولوجية لاتجاهات الحضرية .

والسألة الاساسية هنا الا ننظر الى نمو المدينة على أسس مادية بحتة لانه ربما نفلح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية من الناحية المادية ، ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم ومكانا ذاتا

للفرد • ومن أجل هذا تبرز أهمية الناحية الثانية في التخطيط الحضري،
الذي لابد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم التي يجب أن تهدف إلى
مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس ، وإعادة بناء القيم على أساس
يقلل حرص الاعتراف ويضمن إيجاد مستوى موحد تقريبا في النظرة
إلى الحياة •

فالمدينة ليست مجرد أبنية أو شوارع أو مياثين أو معدات للحياة
اليومية توفر الوقت والمجهود ، بل أنها نوع متعيز من الحياة جديد
على البشرية يجب أن نهى له الأسس المعنوية وما يتضمنه من تنظيم
اجتماعي لابد أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الذي كان للمجتمع
القديم • ولعل زيادة مشاكل المجتمع الحضري ترجع في المحل الأول لا
إلى نقص الجانب المادي في الحياة بقدر ما ترجع إلى سوء التنظيم
الاجتماعي وما ترتب عليه من تفكك ، جعل هذه المشاكل تبرز للمفكرين
جميعا وتدعوهم إلى هذا التسلؤم الذي أشرنا إليه من قبل •

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

النظم الاجتماعية.

تعتبر دراسة النظم الاجتماعية من أهم الموضوعات التى يعنى بها علماء الاجتماع . ولا تكاد نعثّر على كتاب فى علم الاجتماع ، الا تعرض لها . ذلك أن النظم وهى أحد أنماط التنظيم الاجتماعى للمجتمع ، تعتبر الانساق الكبرى المنظمة للتفاعل ، الذى هو قاعدة العلاقات الاجتماعية . ومع اتفاق العلماء على دراسة النظم الاجتماعية من حيث الموضوع ، إلا أنهم اختلفوا فى النظر إليها من حيث المنهج ، ومرد الخلاف إلى أن هناك اتجاهات متعددة تنظر إلى النظم الاجتماعى من حيث هو اصطلاح ، أو من حيث هو محدد لوجوه متعددة من النشاط الإنسانى نظرات متباينة . وقد أشرت إلى ذلك أصـلـرات موجزة فى الفصل الثـلـثى .

وفى الواقع ، أننا لا نجد فى المجتمع نظاما لها هذا التعميد الذى نلحقه بكل منها ، وإنما نصلح على تسمية أنواع التفاعل الموجبة لغرض معين من الأغراض ، التى تواجه حاجات الإنسان الاملية وما يترعر عنها ، بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعى وحدوده ، ومعنى هذا أننا نصنف العلاقات الاجتماعية على مستوى معين من التجريد بقصد الدراسة وحسن الفهم ، لأننا لو فحصنا هذه النظم لوجدنا أنها متداخلة تدخلا شديدا ، ويؤثر أحدها فى الآخر تأثيرات متعددة . ولذلك كان على دارس النظم الاجتماعية أن يبرز على وجه الخصوص علاقاتها المتبادلة وخصائصها العامة . فالأسرة مثلا كنظام ، لا يمكن أن تدرس بمعزل عن النظم الأخرى التى تؤثر فيها ، وقد تندد مستقبل نموها وتغيرها . فنحن عند دراسة هذه الأسرة ووظائفها ، لا يمكن أن نتغافل نظم الاقتصاد والسياسة والدين والتربية فى المجتمع الذى توجد فيه . ذلك لأن هذه النظم تؤثر فى الأسرة كنظام ، وأذن فادراك العلاقات المتبادلة لجميع النظم أمر جوهري لفهم الحياة الاجتماعية .

وعندما ندرس النظم الاجتماعية ، نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية التي عن طريقها ، يتوصل الإنسان الى «التناسق» في السلوك الاجتماعي . وتبدو أهمية هذا للتناسق في مجتمعات تتطور وتتمو وتتغير باستمرار ، فبدونه تصبح الحياة الاجتماعية نفسها مستحيلة . ونفهم التناسق هذا على أنه نوع من الاضطراب والوحدة الذي ينمو على مر الزمن ويميل في نفس الوقت الى «الدوام» . والتناسق والاضطراب والدوام هم الذين يخلقون الانساق والنظم الاجتماعية⁽¹⁾ .

ولولا هذه العناصر الأساسية لما استطاع علم الاجتماع أن يدخل ميدان العلم . وهذا نتفكر أن أحد المصج الهامة التي كان المشتككون في امكان قيام علم لدراسة المجتمع يؤكدها ، كانت تقوم على أن دراسة المجتمع دراسة علمية مسألة غير ممكنة طالما أن قانون المجتمعات الدائم هو «التغير» ، ولكن التغير — كما سنرى فيما بعد — لا يغير من البناء بقدر ما يغير من الوظيفة ، الامر الذي لا يخل بقاعدة الدوام والاضطراب والتناسق التي تقوم عليها الدراسة في علم الاجتماع ، شأنه في ذلك شأن أى علم آخر يهتم بالاضطراب في أى طبقة من الظواهر .

البناء والوظيفة : Structure and Function

من يتمدى لدراسة النظم الاجتماعية ، لابد أن يهتم بها من حيث البناء والوظيفة . ومعنى هذا أن يهتم بما يلي :

- ١ — ترتيب الأجزاء وعلاقاتها أحدها بالآخر ، ذلك لان الأجزاء هي التي عن طريقها يتم «السلوك النظامي» الذي يسير في الحدود التي رسمها النظام ، ويتطلب مع الغالب المين .
- ٢ — العمليات الاضطرابية المرتبطة بهذه الترتيبات أو التنظيمات، مثل مدى اتصال أو تساهم أجزاء المجتمع في الكل ، وذلك اتفاقا مع

(1) Loomis, Ch. P., Social Systems, Essays On Their Persistence and change, New York, -1960, pp. 3-5.

الفكرة القائلة ، بأن حسن فهم الجزء لابد أن يكون في ضوء الكل ،
وحسن فهم الكل لابد أن يكون في ضوء الأجزاء المكونة له . -

لكن فكرة البناء والوظيفة أثارت جدلا كثيرا بين الباحثين ، ذلك أن
الفكرة ذاتها مستعارة من العلوم الأخرى وعلى الأخص العلوم
البيولوجية . فالجسم «كل» مكون من حيث «البناء» من «أجزاء» كل
جزء يؤدي وظيفة لا يمكن فهمها إلا إذا أدركنا وظيفة الكل . وبالمثل
يمكن أن ننظم الاجتماع «كلا» مكونا من أجزاء . كل جزء يؤدي وظيفة
هامة يسهم بها في الوظيفة الكلية للنظام . ولكن الأمر يختك بغض
النظر عن هذه المماثلة ، في الحياة الاجتماعية . فمع أنه من المديد في
أقرب الأحيان أن نفصل بين البناء والوظيفة : إلا أنه يلزم أن نشير هنا
إلى أنهما يمثلان وحدة من الأفكار المكمل بعضها للآخر (2) .

ولنعطى صورة واضحة للاختلاف المشار إليه بصدد فكرة البناء
والوظيفة ، نجد أن جونسون Johnson يرى أن البناء يتكون من العلاقات
الثابتة نسبيا بين أجزائه ، لأن كلمة «جزء» تتضمن درجة معينة من
الثبات ، «النسق الاجتماعي» يتكون من الأعمال المترابطة للناس . وبناء
النسق (أو النظام) عبارة عن الانتظام والتكرار في هذه الأعمال (3) .
إلا أن «أجبرن ونيمكوف» يريان أن مجموعة من الأشخاص تكون «بناء»
وأعمال هؤلاء الأشخاص تكون «الوظيفة» . ولما كانت الوحدة الأساسية
للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي «الفعل act» لماذا نهتم بتكرار
هذا الفعل الذي يصبح قاعدة النظام في السلوك الاجتماعي (4) . وواضح
هنا أن الاختلاف يرجع في صميمه إلى أن جونسون يهتم بالعلاقات
الثابتة بين الأجزاء ، بينما يهتم أجبرن ونيمكوف بالأجزاء نفسها ،
ولكنهم يتفقون على أن الفعل المركز هو أساس البناء .

وفد حظيت فكرة البناء والوظيفة باهتمام الباحثين في الأنثروبولوجيا

(2) Lundberg and Others, Sociology, New York, 1958, p. 36.

(3) John on : Sociology, London, 1961, p. 58.

(4) Ogburn & Nimkoff; Handbook of Sociology, London, 1960,
pp. 339-347.

الاجتماعية ، مراد كليف Radcliff-Brown يقبل تعريف دوركايم لموظيفة النظم الاجتماعى على أنها الصلة التى تكون بينه وبين حاجات الكائن الاجتماعى ، ولكنه يستبدل كلمة حاجات « بالظروف الضرورية للمعيشة » ويرى أن تطبيق هذا التعريف مع تعديله على العلوم الاجتماعية ، يتضمن القول بأن هناك ظروفا ضرورية للوجود الانسانى ، كما أن هناك مثلها للوجود الحيوانى ، ويستخدم فى تأييد هذه الفكرة المقارنة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية⁽⁵⁾ . فالكائن الحيوانى عبارة عن مجموع من الخلايا والسوائل ، ليس كمجرد تجمع ولكن ككل حى متكامل .

ونظام العلاقات التى ترتبط على أساسه هذه الوحدات هو ما يسمى «البناء العضوى» ولهذا يعرف البناء بأنه مجموعة من العلاقات بين وحدات كل لها كيان ، وخلال فترة من الزمن لا تبقى الخلايا كما كانت ، ولكن التنظيم البنائى يبقى متشابها . والمعملية التى تعمل على «الاستمرار» البنائى للكائن الحى تسمى «الحياة» .

واذن نستطيع أن نطبق هذا التحليل على الحياة الاجتماعية ، ذلك أننا اذا لاحظنا « مجتمعا صغيرا » نلاحظ وجود بناء اجتماعى ، فالأفراد «الوحدات الاساسية» فيه يرتبطون عن طريق مجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية ، و « استمرار » البناء الاجتماعى مثل البناء العضوى ، لا يتصطم بالتغيرات التى تحدث للوحدات ، لان استمرار البناء يعنى من طريق عملية الحياة ، والحياة الاجتماعية للمجتمع هنا تعرف على أنها «وظيفة» البناء الاجتماعى . وهكذا نتبين أن فكرة الوظيفة تتضمن فكرة البناء ، لانهما مرتبطان ، وانما يتم فصلها لغرض التحليل العلمى . وهنا يقترب راد كليف براون من كثير ممن تعرضوا لفكرة البناء والوظيفة وخاصة فى تركيزه على أهمية «العلاقات المتكررة» بغض النظر عن الوحدات «الأفراد» للزائدين . ويظهر ذلك من قوله ،

(5) Radcliffe-Brown, A. B., Structure and Function in Primitive Society, London, 1956, pp. 178-181.

بأن هناك اختلافا بين التمثيل العضوي والاجتماعي ، ويرجع ذلك الى أنه من الممكن أن نلاحظ البناء العضوي في صورة مجردة أو مستقلا عن تأديته لوظيفته . ولكن البناء الاجتماعي ككل لا يمكن أن يلاحظ الا في ضوء تأديته لوظيفته . ولهذا لا يمكن أن نقيم مورفولوجيا اجتماعية منفصلة عن الفسيولوجيا الاجتماعية . وبناء على ذلك تكون وظيفة «الوحدة الاجتماعية» هي ما تسهم به في الحياة الكلية للمجتمع ، التي هي في الواقع وظيفة النظام الاجتماعي الكلي ، والنظام الاجتماعي إذن له «وحدة وظيفية» عبارة عن الحالة التي تمصل فيها أجزاء النظام الاجتماعي جميعا معا ، بدرجة كلية من الانسجام الداخلي^(٢) ويكاد راد كليف براون أن يقترب في تحليله للبناء والوظيفة من المدرسة البنائية الوظيفية الحديثة ، وهذا مع العلم أنه يصنف ضمن المدرسة الوظيفية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وإن استنكر ذلك باعتباره ينتمي الى علم لا الى مدرسة .

أما أيفانز بريتشارد Evans-Pritchard فإنه يقترب من فكرة اجبرن ونيمكوف ويستخدم البناء الاجتماعي على أنه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل الامم والقبائل والعشائر التي تحتفظ باستمرارها وهويتها كجماعات بالرغم من التغيرات في العضوية (عضوية هذه الجماعات) ، فالجماعة من حيث هي مجموعة من العلاقات ، قائمة بينما يتغير أعضاؤها . واعتقد أن صفات الجماعة أو النظم المكونة لبنائها والتي يجمع كثير من الباحثين على أنها تتمثل في التكرار والدوام البعيد عن الواقع الفردي . انما استمدت من خصائص التلقائية والجبرية والعمومية والخارجية التي حددها دوركايم كخصائص هارقة للظاهرة الاجتماعية . والخلاف بين أيفانز بريتشارد وراد كليف براون يقع في أن الأول يستبعد العلاقات الفردية الموقوفة من البناء ويهتم بالعلاقات ذات الطابع الدائم ، بينما يدخل الثاني العلاقات التي تقوم بين شخص وآخر ضمن مكونات البناء ، كما أن التمايز بين الافراد والطبقات على

(٢) Ibid., p. 181.

أساس دورهم الاجتماعي يدخل تحت البناء الاجتماعي⁽⁷⁾ . ويمكن أن نرد هذا الاختلاف إلى تعارض نظريتهما بالنسبة لمستوى التجريد الذي يجب أن يدرس على أساسه البناء الاجتماعي . ومن أجل هذا يميز راد كليف براون بين الصور البنائية التي لا تتغير الا قليلا ، وبين البناء الاجتماعي الفعلي الذي يتغير باستمرار عن طريق المواليد والوفيات والعلاقات المتغيرة بين أعضاء المجتمع الواحد .

ولكن فورتس Fortes يرى أن هذا التمييز مشكوك في صحته ، لأن عامل الزمن في البناء الاجتماعي واحد من حيث الشكل في حدوثه أو اتجاهه⁽⁸⁾ أو بمعنى آخر ، إذا كان عامل الزمن يعتبر في مرتبة العوامل الدائمة . فله لا يمكن أن نضحه كفيصل في التمييز بين الصورة البنائية والبناء الاجتماعي . ولذلك كانت فكرة راد كليف براون أمعان لا مبرر له في التصنيف .

وخلاصة القول ، أن الميل إلى الخلط بين وظيفة الشيء (نتائجه) وبين سبب هذا الشيء (الحوادث السابقة) التي يكون نتيجة لها أقوى في علم الاجتماع منه في أي علم آخر . ومثل هذا الخلط يؤدي — إذا لم نكن على حرص كاف — إلى الفكرة القائلة بأن كل «نمط نظامي» يوجد في وقت معين «يؤدي وظيفة» تفهم حاجة المجتمع الذي يوجد فيه . والخط المتضمن في هذا التفكير ، أنه إذا كان لكل نمط نظامي سبب ، وكانت «أسباب» الانماط النظامية هي الوظائف التي تقوم بها ، فإنه يجب أن يقوم كل نمط نظامي موجود بوظيفة معينة . والخطأ المنطقي هنا أن كل «أمر اجتماعي» لا يؤدي وظيفة بالضرورة ، لأن مثل هذا الأمر قد يكون لا وظيفة له عند انقسام من السكان ، أو قد يكون غير ذي موضوع على الإطلاق . ولعل هذه الصعاب هي التي قادت كل من تشابن Chapin وميرتون Merton إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة

(7) Ibid., pp. 191-192.

(8) Fortes, N., Time and Social Structure in : Social Structure; Studies Presented to A. Radcliffe-Brown, ed, by Fortes, Oxford, 1949, pp. 54-55.

والوظائف الكامنة • فالوظائف الظاهرة للنظم في رأيها هي النتائج المقصودة والمعترف بها للنمط السلوكي ، أما الوظائف للكامنة فهي النتائج غير المقصودة^(٢) .

ورأى أن الامر أن البناء والوظيفة كلمتان تعبران عن وجهين لشيء واحد • فالبناء يستخدم لوصف «الثابت نسبيا» في النظام ، أما الوجه الدينامي فهو الذي يسمى «الوظيفة» ويعبرة أخرى ، البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة . وعند تعريفنا للنظام الاجتماعي يجب أن نؤكد علاقة الاجزاء بعضها بالآخر ، وأن النظام في التفاعل أو وحدته يمكن الاجزاء أن تعمل ككل بالنظر الى العالم حولها ، ومعنى هذا أننا حين ندرس النظم ، فإن هذا يعنى أننا ندرس أنماط السلوك الاجتماعي ، ونحن ندرس البناء والوظيفة أحدهما بمعزل عن الآخر فليس هذا الا لأغراض تطيلية • وربما كان ظهور اصطلاح مثل «البنائى الوظيفى» Structural Functional في علم الاجتماع انما قصد به تأكيد هذه الحقيقة ، وإذا كان الامر كذلك ، فلا بد أن يكون واضحا أن أى دراسة علمية هي دراسة بنائية وظيفية بالضرورة •

الجانب الوظيفي في النظم :

للنظم وجوه متعددة ، وهي لذلك يمكن أن تتلاقش من وجوه نظر متعددة • فبعض هذه النظم أصبح موضوع دراسة واسعة ومركزة ، الامر الذى تبدو معه على أنها علوم منفصلة • ومثال ذلك أن النظم الاقتصادية أصبحت اليوم موضوع علم الاقتصاد ، والنظم السياسية موضوع علم السياسة وهناك نظم أخرى تقال الان اهتماما كبيرا وتجري بصدد ما دراسات مستفيضة مثل الاسرة والدين ، ولكنهما لايزالان من فروع علم الاجتماع والانثروبولوجيا •

• ويجب أن نشير هنا • أنه عند دراسة النظم الاجتماعية الكبرى — الاقتصادية والسياسية والاسرية والدينية — فلننا نهتم بجوانبها .

(٢) Lundberg, and Others, Sociology, New York, 1958, p. 528.

السوسيولوجية ، ولا نهتم بجوانبها الخلقية أو القانونية والاصلاحية . وتشمل الجوانب السوسيولوجية المسائل التي تكون موضوعا للبحث العلمى . وخاصة عندما تستخدم لأغراض المقارنة ، ويبيان مدى تحقيقها للاستباح أو الاهداف التي قامت هذه النظم من أجلها ، كما أن علم الاجتماع لا يهتم فى الحقيقة بنظم خاصة فى مجتمع معين ، بل يهتم بالجوانب العامة نسبيا فى النظم الاجتماعية أينما وجدت (١٠) .

ومن أجل النهوض بمثل هذه الدراسة ، نجد أنه من المناسب أن نهتم بالوظائف التي يحققها أى نظام فى أغلب المجتمعات أو كلها ، ولهذا يدرس علماء الاجتماع بطريقة موضوعية ، الدرجة التي يصل اليها النظام فى تحقيق وظيفته المعروفة طبقا لنسق القيم الموجود فى كل ثقافة ، أو طبقا لائى مقياس نريد أن نطبقه . ومثل ذلك ، أن ندرس الدرجة التي وصلت اليها الاسرة فى تحقيق وظائف الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال ، وهذا الى جانب الوظائف الاخرى التي نتوقع أن نحقها فى مجتمع معين بفرض مقارنتها بنسور أخرى للاسرة فى ثقافات أخرى .

وبعض هذه المقاييس قد تكون موضوعية وواحدة لكل مجتمع ومثال ذلك اذا كان تزويد المجتمع بالسكن وظيفه من وظائف الاسرة ، تكون «نسبة مواليد كافية للحيلولة دون انهيار فى عدد السكان» مقياسا يمكن تطبيقه فى كل المجتمعات . واذا أخذنا «السعادة الشخصية أو الانسحاب» كمقياس آخر ، فان الدرجة التي تشبع بها الاسرة هذه الحاجة أو تقوم بها بهذه الوظيفة فى مجتمع معين ، يجب أن تحدد بدراسة اتجاهات الناس فى هذه الثقافة بالنسبة لمنطهم فى الاسرة . وقد نهتم من ناحية أخرى بالتساؤل عما اذا كلنت وجدانية الزواج فى مجتمع تؤدي الى اشباع أكثر من تعدد الزوجات فى مجتمع آخر . ولنغرض للتحليل العلمى نأخذ هذا المقياس دون محاولة تقييمه ، كذلك يمكننا أن ندرس النظم الاقتصادية والسياسية والدينية بهذه الطريقة .

(10) Ibid., p. 530.

وفي ضوء الاصطلاحات المختلفة للاتساق القيمية ، يمكن أن يكون نموذج من نظم معين أحسن أو أردأ من نموذج آخر . ولهذا قد نقول ان رحدانية الزواج أحسن من التعدد والعكس بالعكس . وينفس الطريقة يمكن أن نقول ان نموذجنا من النسق الاقتصادي أو الدينى أو السياسى أحسن من نموذج آخر .

ويجب أن نشير هنا الى أن هذه المقاييس نفسها تعبر موضوعات للدراسة العلمية . أى أننا نستطيع أن ندرس ، كيف تظهر وتنمو أنساق خلقية وجمالية ، ومؤثر بالتالى فى الحياة الاجتماعية للمجتمعات . ويمكن أن نتنبأ تبعاً لذلك بالأنساق القيمية التى يحتل أن توجد . وأن تنمو فى مجتمع معين على أساس ما نعلمه عن قرايط الخلقية بغيرها من النظم .

ويمكن بناء على ذلك أن نرتب عدة نتائج نلخصها فيما يلى :

١ - عند مناقشة العلاقات النظامية ، تكون اللغة لغة البناء ، وذلك ، حين نفكر فى العلاقة بين الأسرة والدين ، فإن ما يلقى فى الذهن أولاً ، أن الأسرة عبارة عن جماعة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال ، يذهبون جميعاً الى بيت الله ، وهو مكان يجتمع الناس فيه للعبادة . فالأسرة وبيت الله عبارة عن بنائين ، ولكن العلاقة الهامة بين بيت الله والأسرة بالرغم من ذلك ، ليست علاقة بنائية ، ولكن العلاقة علاقة بين تشاطين يقوم البناءان بهما ، وهما ما نسميهما بالوظائف .

٢ - الارتباط المتبادل بين للنظم يمكن أن ندركه ادراكاً واضحاً من طريق الوظيفة أكثر من البناء ، وذلك لأن الارتباط بين الأجزاء المختلفة للثقافة هو فى الواقع ارتباط وظيفى .

٣ - نفس النظم قد يكون لكل منها أنمط مختلفة من العلاقات بالنظر الى ظروف مختلفة . وهذا يبدو بوضوح عندما ننظر فى تطورات المجتمعات .

٤ - الوظيفة تتغير أكثر من البناء ، فالتعديل الذى يحدث فى

وظيفة أى نظام ، يكون بناءه ثابتا نسبيا ، يعتبر وجها من الوجوه الهامة للتطور الثقافى ، فالبناء لا يتغير غالبا كما يتغير الوظيفة . وهذا يشير الى الصعوبة التى تكمن فى صعوبة خلق بناء اجتماعى جديد . كما أن تغيرات البناء تكون أقل حدوثا ، لأن هناك حاجة قليلة لهذا التغير ، طالما أن البناء نفسه قد يخدم أغراضا متعددة ، ولكن دوام البناء فى الوقت الذى تتغير فيه الوظائف ، يؤدى الى توجيه الباحثين توجيهها خاطئا ، لأنهم يرون البناءات الدائمة مباشرة أكثر من رؤيتهم للوظائف ، وينخفض النظر عن التغيرات التى تحدث للبناء أو الوظيفة ، لأن دوام النظم الاجتماعية الكبرى فى كل الثقافات وفى كل الأزمنة حقيقة يجب أن نبرزها .

• - النظم الاجتماعية: الكبرى - الاسرية والاقتصادية والسياسية والدينية - تدوم لأنها فى الواقع تؤدى وظائف كثيرة .

ومن أجل حسن دراسة النظم الاجتماعية وإبراز جوانبها الهامة وخصوصا الجوانب البنائية والوظيفية ، اقترح جورج لندبرج Lundberg أن تكون الدراسة طبقا للجدول الموجود بالصفحة التالية⁽¹¹⁾ .

العلاقات المتبادلة بين النظم :

لا بد أن تكيف النظم نفسها تبعا لوجود النظم الأخرى . وتتربط النظم بعضها مع البعض الآخر فى هذا النمط المعقد الذى يكون الحياة الاجتماعية ككل فى أى مجتمع . وهنا نلاحظ الاختلاف الواضح بين الثقافات المختلفة فيما يتعلق بالدرجة التى تتفصل على أساسها النظم بعضها عن الآخر ، ويمكن أن ندرك أنه فى المجتمعات البدائية أو غير المتطورة ، توجد نظم متميزة ومتخصصة للاقتصاد والدين والأسرة ، والترغيب على عكس ما هو موجود فى المجتمعات الحديثة . ومن أجل هذا نلاحظ أن العادة قد جرت فى بعض هذه المجتمعات البدائية بدلا من وضع مخصصات فى الأرض لتخصيب الإنتاج ، القيام بعمل حفلات سحرية أو دينية ، والهدف من ورائها الوصول الى نفس النتيجة ، وقد

(11) Lundberg: Op. Cit., p. 525.

الجوانب الوظيفية والبنائية للنظم الاجتماعية الكبرى

الوظيفة	النظام	الاحوار الرئيسية	السمات الفيزيائية	السمات الرزمية
لجلب الاطفال و تربيتهم	الامرئ	الاب - الام - الطفل	المنزل - الحدائق	الحائز - حفل الزواج الارادة والرغبة
تقديم الغذاء والمسكن والملبس	الاقتصادي	صاحب العمل - الموظف او العامل - المستهلك المنتج	المنبع - المكعب - المخزن	الوقت - التمسك - العلامة التجارية
تنفيذ القوانين - القواعد والمستويات الموحدة	السياسي	الحاكم - المحكوم	الاحمال الشعبية - الابنية للعمارة	الحكم - القواعد الدستورية التشريعي
تدعيم الاجامعات التعاونية والاحتماد والامل والايمان	الديني	رجل الدين - التابع او المؤمن	الجامع - الكنيسة	الهلال - القرآن - الكنيسة المليبي - الاجيل

تتداخل كل المراحل في العملية الاقتصادية مع وجوه النشاط الترفيهية والفنية والدينية، ولهذا يكون الدين والفن والترفيه تحت هذه الظروف، أجزاء من النظام الاقتصادي نفسه ، وعندما يرسم للرجل البدائي على الحائط رسماً يصور صيد الجاموس ، فإنه يفعل ذلك لاعتقاده الجازم أن هذا النشاط الرمزي من جانبه ، مرتبط ارتباطاً مباشراً بنجاحه في الإمساك بالجاموس في الصيد الحقيقي في اليوم التالي . وفي المجتمع الحديث الذي تنتشر فيه الصناعة ، تكون الفنون وعمليات الصيد عبارة عن وجوه للنشاط الترفيهي . كما أنه في بعض المجتمعات تقوم الأسرة بعدة وظائف اقتصادية وتربوية . بينما تصبح هذه الوظائف في المجتمع الحديث من اختصاص نظم أخرى .

وبخلاصة القول ، أن النظم التي نجدها في مجتمع معين ، والوظائف المرتبطة بكل منها ، مسائل تخضع لاختلافات متعددة في المجتمعات المختلفة تبعاً للمكان والزمان والظروف . والتفسير في الوظائف وفي العلاقات المتبادلة للنظم الاجتماعية ، يعتبر أحد المسائل الهامة التي يعالجها علم الاجتماع . ويقول تشلين Chaplin ، أننا نعيش الآن في عصر يتكون من توازن معقد دقيق لعلاقات اجتماعية متماونة ومتسائدة (١٢) .

انتقال الوظائف من نظام لآخر :

لعل انتقال الوظائف من نظم لآخر يعتبر أحد الخصائص المذهلة المعبر الذي نعيش فيه . فقد فقدت الأسرة مثلاً بعض وظائفها في الإنتاج والترفيه والأمن الخارجي . وانتقلت هذه الوظائف المفقودة من الأسرة إلى الحكومة والصناعة . ويظهر الانتقال الوظيفي بوضوح في الوظائف المنهارة للقرية والمدينة ، كما أن الدولة تنتقل إليها بعض الوظائف النظمية التي تفقدها النظم الأخرى نتيجة لزيادة عمليات التغير وتعدد عوامله .

ويجب أن نلاحظ هنا ، أن الثقافة مرتبة مثل ارتباط أجزاء الساعة

(12) Ibid., p. 523.

وليس كبمثل قبضة مملوءة بالتمح • والنظم الاجتماعية التى هى أجزاء
عامة من الثقافة لا يمكن أن تفهم تماما ، اذا نظرنا الى كل منها منفصلا
عن الآخر ، وعلاقتها المتبادلة تؤدى الى قيام نمط ثقافى يتميز فى مناطق
كثيرة وفى ازمان مختلفة •

ومن أجل هذا فان تاريخ نظم مثل هذه الاسرة • لا يكشف عن
نفس مسار التغير عند كل الناس • ولكن نظرا للتأثيرات الخاصة لعوامل
الثقافة المادية وحجم السكان ، فان الاضطراب يظهر فى بعض النظم
أينما وجدت فى أى درجة من درجات الاجتماع الانسانى • والنظم
الاجتماعية الكبرى مثل الاسرة والسياسة (الحكومة) التى وجدت
تقريبا فى كل مكان ، ليس لكل منها وظيفة واحدة ، بل لها عدة وظائف •
وعندما يتميز النمط الثقافى قد تنتقل وظيفة من نظام لآخر • ومثل ذلك
أن رعاية كبار السن قد انتقلت جزئيا من الاسرة الى الحكومة أو
التنظيمات الاجتماعية ذات الغرض المحدد ، كما أن وظائف جديدة لم
تكن موجودة من قبل قد أضيفت الى النظم •

وهكذا قد تملك الدولة وسائل الانتاج أو قد تنظم استخدام الطاقة
النووية ، ونتيجة لهذه الانتقالات والأضافات يتسع نطاق الدولة
باستمرار • وفى المجتمع الاشتراكى تدور المناقشة حول الوظائف التى
يجب أن تنتقل الى الحكومة •

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والمجتمع .

يتميز النشاط الاقتصادي من أهم أنواع النشاط التي يقوم بها الإنسان ، ذلك لأن الإنسان لم يعيش لأبد أن تتوفر له مجموعة من الحاجات الأساسية ، بعضها من الصعب الحصول عليه خصوصا إذا اعتمد الإنسان على نفسه ككرد في البحث عنها . ولهذا غرست عليه ضرورة إشباع هذه الحاجات أن يتعاون مع غيره ، ومن ثم عرفت الإنسانية المتعاون في المجال الاقتصادي منذ وقت طويل جدا ، الأمر الذي جعل كل الباحثين في مسائل الاقتصاد والاجتماع يقررون أن النشاط الاقتصادي وما يتمخض عنه من نظم متعددة مسألة عامة في مجتمعات الإنسان^(١) .

إن حاجات الإنسان كثيرة ومختلفة يبرز في سبيلها محاولات متعددة لضمان الحصول عليها ، ولذلك خلطنا يجب منذ البداية أن نفرق بين حاجات الإنسان وبين نجلعه في إشباعها ، ويستتبع ذلك أن نفرق بين الحاجات الاقتصادية والسلع الاقتصادية وبين الحاجات الإنسانية ، ذلك أن الحاجات الإنسانية ليست كلها حاجات اقتصادية ، فلناس يحتاجون الى الحب والحنان والاحترام والصمة والسعادة وغير ذلك مما لا يمكن قياسه عن طريق النقود ويلاحظ أن هذه الأشياء تتأثر في الغالب بالظروف الاقتصادية للفرد ، إلا أنها مع ذلك ليست اقتصادية في المحل الأول .

إن الأشياء التي يمكن أن نشترىها بالنقود هي موضوع حاجاتنا الاقتصادية التي تسمى في الغالب السلع الاقتصادية ، وإذا تمكن

(١) اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على ما كتب عن الاقتصاد والنشاط الاقتصادي عند أجبرن ونيمكوف وماكيفر وبيج وجورج لندبرج وهوسلتز وبوروكين وهنط وعلى آراء متعددة لنا في هذا الموضوع في مجتمعنا الاشتراكي .

الانسان من امتلاك هذه السلع فانه يستطيع أن يحصل على النقود أو على أشياء ثمينة عن طريق المبادلة ، فإذا لم تكن لدى الانسان هذه السلع أو ما يقابلها من نقود فعليه أن يؤدي عملا معينا في سبيل الحصول على أيهما . والسلع الاقتصادية ليست مادية بالضرورة لانها قد تشمل على خدمات مثل خدمات الطبيب أو المدرس ، ولهذا يقول الاقتصاديون أن المنفعة التي يمكن أن يستمتع بها الانسان في مقابل مبلغ معين من المال تعتبر سلعة اقتصادية ، ومثال ذلك إذا أراد شخص أن ينتفع ببيت يكون أمامه اختياران ، فاما أن يشتري خدمات واحد منها شهريا مقابل ما يسمى بالإيجار ، أو قد يشتري بيتا بأكمله يظل يحصل على منافع طالما كان البيت قدرا على ذلك حتى يئلى أو يسقط ، ولكننا إذا أردنا أن نحصل على منافع الطبيب أو المدرس فاننا لانستطيع أن نستخدم أحد الاختيارين السابقين .

ان دراسة وجوه النشاط التي عن طريقها يحاول الناس افتاج أو اكتساب السلع النادرة يعرف عادة باسم الاقتصاد ، أو بمعنى آخر يتناول الاقتصاد بالدراسة الطرق التي بواسطتها يكسب الناس معاشهم ، فإذا كان الامر كذلك فان الاقتصاد لايهتم في المثل الاول بوجوه النشاط المتعددة للأفراد ، وانما يهتم أكثر بدراسة التنظيم الاجتماعي الذي عن طريقه يشبع بنو الانسان حاجاتهم من السلع الاقتصادية .

ان أهمية الاقتصاد كعلم اجتماعي تبدو لأول وهلة من أن كسب المعاش يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة لجميع البشر . ولهذا يقال ان الاعتبارات الاقتصادية تظل حياة الانسان بأكملها ، ويذهب بعض الكتاب الى القول بأن هذه ذات تأثير لا يمكن حسابه في تشكيل الثقافات والمجتمعات الإنسانية وأعطائها صورا متعددة .

الاقتصاد والثقافة :

ان تأثير الاقتصاد على الثقافة موضوع يلاحظه علماء الاجتماع والاقتصاد معا ، وان كان التأثير ليس من جانب واحد ، فالثقافة بدورها تؤثر في الاقتصاد ، وذلك لان مشاكل الانسان الاساسية تدور حول

تكيف نفسه مع بيئته الطبيعية ، وهذا التكيف مسألة اقتصادية في
المحل الاول ، ولحل أهم حل لتلك المشاكل يقوم على توفير السلع
المختلفة التي تتطلبها البيئة كتوفير الملابس والوقود والمنازل وغير ذلك .
ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي يتحرك دائما مدفوعا بمحاولات الإنسان
لتصميم مركزه الاقتصادي . لأن التكنولوجيا تشتمل أساسا على إيجاد
أيسر الطرق وأحسنها لإنتاج السلع الاقتصادية .

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في إعطاء نظم المجتمع
وعاداته شكلا خاصا ، ويذهب بعض الباحثين الى القول أن أكثر
معتقداتنا رسوخا وأكثر آرائنا عن الصواب والخطأ تتبع من الفكرة
البشرية عن الحقوق الاقتصادية ، ولهذا يزور المجتمع كثيرا لمسائل مثل
السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال التي تتضمن في الواقع اعتداء
على حقوق اقتصادية للغير ، كذلك فإن معظم النظم الاجتماعية التي
لا ينظر إليها على أنها نظم اقتصادية في المحل الاول لها في الواقع
جوانب اقتصادية كبيرة الأهمية ، وتمثل الأسرة أحسن مثال في هذا
النظام ، ذلك أنه عندما يتزوج رجل وامرأة فانهما لا يمران عن رغبتهما
المشتركة في المعيشة معا وإقامة أسرة محسب ، بل أنهما في الواقع
يقرران تحمل واجبات اقتصادية هامة ، فالرجل بزواجه يلتزم بمعاية
زوجته ويلتزم الإنسان معا بواجب إعالة أطفالهم الى أقصى درجة
مستطاعة .

ومع أن كل النظم الاجتماعية لها هذا الجانب الاقتصادي في عالمنا
الحديث فإن كثيرا منها تمت في المحل الاول لخدمة حاجات اقتصادية ،
ومثال ذلك أن مجتمعنا الاشتراكي يضع أسعى أهدافه تحقيق الرغاية
الاجتماعية . ولو فحصنا مضمون هذه الرغاية لوجدنا أنها تتطوى على
تحقيق عدد من الحاجات لها طبيعة مادية كضمان العمل والعلاج والمعاش
والبيت النظيف والحديقة المسالمة والترفيه الضروري وغير ذلك من
الحاجات التي تعتبر سلعا اقتصادية ، كما أن طريق الوصول الى
الرغاية ينطوى أغلبه على عدد كبير من أنواع النشاط الاقتصادي،
كالتصنيع ورفع الكفاءة الانتاجية وتوسيع الرقعة المزروعة من الأرض

وتوسيع نطاق الخدمات كل ذلك في سبيل العمل على الوصول بالدخل القومي الى أقصى درجات الكفاية ، ولهذا نقول ان الرغاية الاجتماعية وهي مسألة مادية ومعنوية ، غاية نلتصن تحقيقها عن طريق وسائل مادية في أسسها •

ان العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة والصناعية بالذات على جانب كبير من التعقيد ، وهذا راجع الى تعدد الحاجات الاقتصادية ، وتعدد النظم التي تقوم على اشباعها وتداخلها تداخلا شديدا •

ويلاحظ أن انتاج السلع الاقتصادية لاشباع الحاجات الانسانية يتطلب مصادر متعددة ، تسمى هذه المصادر في بعض الاحيان عوامل الانتاج وهي من ثلاثة أنواع :

الاول : العمل أو الجهودات المتحددة التي يبذلها الانسان •

والثاني : المصادر الطبيعية التي تعتبر أساس كل المنتجات المادية التي يمنحها الانسان ، أو التي يصفها الاقتصاديون بالارض عادة •

والثالث : رأس المال أو أدوات الانتاج التي تشتمل على الآلات وأبنية المصانع وكل ما يستطيع الانسان أن يفعله لمساعدته على الانتاج بسهولة وكفاية •

ومن المعروف أن عوامل الانتاج هذه يتغير وضعها من مجتمع لآخر ، فقد تكون في يد عدد قليل من الناس يتحكمون في تحديد الحاجات الانسانية وتوجيهها حسبما يشاؤون ، وقد تكون في يد الدولة التي تخصصها لمواجهة حاجات الجماهير المتزايدة ومحاولة اشباعها بطريقة تمكن الدولة ككل أن تواجه جميع المطلب وتقوم في نفس الوقت بالخدمات الضرورية •

المعالم الرئيسية للاقتصاد القديم :

عرف المجتمع الانساني أنواعا متعددة من النشاط الاقتصادي من أبسط أشكاله في المجتمعات القديمة والبدائية الى أعقد صوره في المجتمع

الحديث • ويمعكس كل شكل ظروف المجتمع وتعقد الحاجات الانسانية وطابع ثقافته ودرجة تقدمه الفنى واتساع نطاق المصادر التى يعتمد عليها •

ونستطيع أن نلخص معالم الاقتصاد القديم فيما يلى :

١ - قام الاقتصاد القديم على أساس تقسيم العمل بين الرجال والنساء ، فيقوم للرجال مثلاً بجمع مواد الطعام وتقوم النساء بالأعمال المتصلة بالاقتصاد المنزلى •

٢ - كانت الاسرة هى وحدة النظام الاقتصادى لان أعضائها كلنوا يحاولون اشباع كل حاجاتهم بأنفسهم ، ولذلك كانت الاسرة تمثل وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها •

٣ - وقد ترتب على ذلك أن المجتمعات البدائية مثلاً لم تعتمد على التجارة الا فى حالات قليلة جداً ، كانت تقوم على تبادل بعض السلع غير المتوفرة فى مجتمع والمتوفرة فى مجتمع آخر •

٤ - كانت الهدية واسطة هامة فى التبادل ولذلك تعتبر الهدية بديلاً اجتماعياً عن النقود عند تلك الثقافات التى لم تعرف النقود واسطة للتبادل •

٥ - كان الكرم والضيافة من الامور التى ميزت الاقتصاد القديم ، لانه كان يعتبر خدمة اقتصادية فى أساسه ، فالسافر مثلاً كان يدعى الى الطعام والراحة دون مقابل ، كذلك لا تستطيع الجماعة أن تترك أحدا يموت جوعاً اذا كان هناك من يملك طعاماً •

٦ - لم تكن هناك اتجاهات متعدد ازاء الملكية ويقول ، عدد من الباحثين فى هذا المجال أن الملكية على النحو المعروف فى بعض المجتمعات الحديثة لم تكن موجودة فى المجتمعات القديمة أو البدائية ، وليس معنى هذا أن كل شئ كان من حق الجميع ، فقد كانت هناك ملكية خاصة تتعلق بالشخص نفسه مثل الملابس وأدوات الزينة والاسلحة والمنازل فى بعض الاحيان •

٧ - ان الدافع الاقتصادى لم يكن ذا طابع فردى كما هو ماثور
فى المجتمعات الرأسمالية ، بل ان الرغبة فى السمعة اللطيفة والشهرة
كانت الدافع الاساسى فى كثير من المجتمعات البدائية الذى يكمن وراء
كل نشاط اقتصادى هام ، فالرجل البدائى مثلا كان يشعر بالفخر عندما
يحقق منفعة اقتصادية هامة بخفض النظر عن قيمتها المادية بالنسبة له .

ويلاحظ أن كثيرا من وجوه النشاط الاقتصادى فى المجتمعات
البدائية لم تكن مرتبطة بحاجات اقتصادية ملحة بقدر ما كانت مرتبطة
بحاجات اجتماعية وثقافية .

ولهذا يقول اجبرن ونيمكوف ان الصيد كان يرتبط أحيانا ارتباطا
قويا بالدين والسحر كما أن بداية التجارة ارتبطت عند بعض مجتمعات
الصيادين بالاخلاق الحسنة ومن ثم يكون من السهل أن نربط بين
الاقتصاد وبين المستويات الاجتماعية، لأن العمليات الاقتصادية المرتبطة
بالتبادل والتجارة والانتاج والتوزيع كانت متفقة تماما مع قيم المجتمع،
واذن غليس غريبا أن يقال أن الحياة الاقتصادية البدائية كانت متبادلة
الارتباط بالاسرة والدين وعادات المجتمع وعرفه .

تطور الاقتصاد :

لم يكن الاقتصاد البدائى بسيطا فى جميع مظاهره ففى بعض
المجتمعات البدائية ، عرف التعاون فى العمل وفى الزراعة وبناء المسكن .
كما أن بعض أقسام هذه المجتمعات تخصصوا فى انتاج أدوات معينة
وسلع متعددة مثل الملح والحديد ، الامر الذى أدى الى ظهور التجارة
واتساع نطاق العلاقات التجارية بين عدد من هذه المجتمعات . ومع
ذلك يجمع الانثروبولوجيون على أن الصورة العامة للحياة الاقتصادية
عند البدائيين لم تكن معقدة كما هو شأن الاقتصاد اليوم .

وهذا راجع الى أن السلع التى كانت متداولة قليلة وغير متنوعة الى
حد كبير ، وظل الاكتفاء الذاتى من أهم الخصائص التى تميز الاقتصاد
البدائى . ولذلك لم تكن التجارة أو التخصص أو لتنظيم الاقتصادى
من السمات الظاهرة له .

ان الاقتصاد الحديث الذي نعرفه اليوم لم يتبين معالمه ويأخذ طابعاً محدداً الا بعد أن اتسع نطاق المجتمعات ومزاييد السكان واختفاء معالم الاكتفاء الذاتي تدريجياً بين الوحدات الصغيرة التي كان كل منها مجتمعاً مستقلاً بذاته .

١ — لقد بدأ السكان يزدادون في أجزاء متعددة من العالم منذ زمن بعيد ، فظهرت المدن وقام التنظيم السياسي على أساس وحدات كبيرة حلت محل التنظيم القبلي . وقد كان من أهم نتائج هذا التغير الزيادة التدريجية في «التخصص الاقتصادي» . وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الناس ظل يعمل في الصيد أو الزراعة ، الا أن أعداداً متزايدة باستمرار قصرت عملها على الإدارة والحرب وملكية الأرض دون العمل بها . والظاهرة البارزة في هذا المجال أن عدداً من سكان المدن بدأ يشغل نفسه بانتاج أشياء متعددة مثل الأحذية والملابس التي تباع لبقية السكان الذين كانوا يكتفون بذواتهم الى حد كبير .

ان نمو التخصص وزيادته يعنى في نفس الوقت نمو التجارة . ويقول علماء الاقتصاد ، ان التخصص والتجارة يسيران جنباً الى جنب ، ذلك لان الناس ينتجون سلعة أو سلعتين يضطرون الى الذهاب الى السوق ويشتررون كل شيء آخر يحتاجون اليه ، اما بأن يقدموا منتجاتهم مباشرة لمبادلتها بمنتجات الآخرين أو يقدمون تقوداً حصلوا عليها من بيع سابق لمنتجاتهم . ولقد ظل التبادل لفترة معينة أساس التجارة الى أن تبين نتيجة الاتساع نطاقه أنه أصبح وسيلة لا يمكن الركون اليها ، ومن ثم ظهرت النقود لتصبح واسطة في التبادل وتطورت الى حد كبير في وقتنا الحالي ، فأصبحت السندات أو الاوراق المالية المتنوعة تحمل محلها في كثير من المبادلات الاقتصادية على نطاق واسع .

والنقود هي أي شيء يرتضيه مجتمع معين كواسطة في التبادل وكمقياس للقيمة . ويلاحظ أنه عندما ظهر التخصص في الايام الاولى . لتطور الاقتصاد ظهر معه نوع من الاتجاه الى تشجيع التخصص الاقليمي ، ويقول الانثروبولوجيون ، ان التخصص الاقليمي هذا

عرفته المجتمعات البدائية عندما كان يتخصص مجتمع بدائي في نوع معين من السلع ، ويتخصص مجتمع آخر في نوع آخر ، ويحصل كل مجتمع على سلعة الآخر عن طريق التبادل •

وبمرور الزمن تهاست وسلك النقل والمواصلات فانتسح نطاق التخصص الاقليمي •

٢ — من العوامل التي أدت الى نمو التخصص ما ظهر من فائضته الكبرى بالنسبة للناس الذين لمسا أن بعض الاقاليم يمكن أن تنتج سلعا لا تستطيع اقاليم غيرها أن تنتجها أو تد يكون في استطاعتها انتاجها ، ولكن بزيادة ملحوظة في التكاليف • كما أن الافراد ثبتوا أنه بالتركيز على انتاج شيء واحد فانهم يكتسبون خبرة وسرعة • الامر الذي يمكنهم من انتاج سلعة رخيصة لم تكن تتيسر بدون التخصص • ولكن الاقاليم والافراد عندما يتخصصون فانهم يصبحون معتمدين على غيرهم وخاصة في السلع التي لا ينتجونها وتكون ضرورية في الاستهلاك، ولذلك كما زاد التخصص كلما زاد الساند بين أقسام المجتمع الواحد، وقد عبر دوركايم عن تلك الحقيقة في دراسته الشهيرة «تقسيم العمل الاجتماعي» عندما أدرك أن زيادة تقسيم العمل في المجتمع يؤدي الى زيادة الاختلاف والى زيادة الساند بين أعضاء المجتمع ، وقد رتب على ذلك نتيجة هامة ، وهى أن تقسيم العمل يؤدي الى تغير أساسى في طابع المجتمع عندما يتحول من وحدة آلية تقوم على التشابه الى وحدة عضوية تقوم على الاختلاف : وفي كلتا الحالتين يتضامن المجتمع تضامنا مختلفا •

٣ — من أهم خصائص الاقتصاد في المجتمع المعاصر استخدام القوة الميكانيكية في الانتاج الذى يعتبر في حد ذاته ثورة كبرى في تاريخ الانسان ويقول أجبرن ونيمكوف ، أن القوة الميكانيكية قد أمنت ثورتين هائلتين : «الاولى» كلنت في التغير السريع في انتاج السلع المادية والخدمات وما ترتب على ذلك من ظهور نظم اقتصادية جديدة وانتماس ما كان موجودا منها بالقط • «والثانية» الثورة التي حدثت في كثير من النظم الاجتماعية المرتبطة بوجود النشاط الاقتصادي المختلفة •

٤ - لقد أدى التصنيع الى اذخال القوة الميكانيكية في الصناعة الامر الذى عقد من العلاقات الاقتصادية بطرق متعددة ، ومن مظاهر هذا التمتع أن ذهب التخصيص الى أقصى حد لم يكن متصورا من قبل ، ويلاحظ أنه كلما زادت الآلات تمعدا ، كلما زاد التخصيص تمعدا أيضا ، كما أنه في الاقتصاد الصناعى يتخصص عدد من الناس في مراحل انتاج السلع المختلفة كبناء المصانع واصلاح الآلات وحفظ المنتجات ، والادارة الصناعية والتسويق ، وغير ذلك من العمليات المرتبطة بالانتاج .

٥ - وقد أحدث التصنيع انقلابا هاما في مجتمعات الانسان ، وخاصة في أول مراحلها عندما تفكك المجتمع القديم ، واختل توازن البناء الاجتماعى وما ترتب عليه من اختلاف بعيد المدى في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تربط الناس في المجتمع القديم ، غلظت التى عملت بالصناعة وهولتها حرمت منذ البداية على أن تحل من ناحية الثروة والسلطة السياسية محل الاقطاعيين القدامى ، ونتيجة لازدياد قوتهم استطاعوا أن يقفوا الى مراكز السلطة ويسيروا حركة الانتاج والتنظيم الاجتماعى المرتبط به وفق مصالحهم ، ويلاحظ كثير من المفكرين ، من أمثال ، برودون وسان سيمون أن الصناعة جلبت المشاكل المتعددة على المجتمع فزادت جماهير الشعب فقرا ، وازداد بؤس العمال الذين كانوا يعملون بالمصانع ، ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة نتيجة لقلّة أجورهم ، وعدم العناية بصحتهم أو اسكانهم ، أو رفع كفايتهم الانتاجية . وتعتبر نظريات كارل ماركس في القرن التاسع عشر رد الفعل الثورى لهذه المظالم والكوارث التى خلفتها الصناعة . ويقول كارل ماركس في هذا الصدد ، ان الصناعة في حد ذاتها ليست شرا ، ولكن استغلالها واستغلال العاملين فيها هو الشر الذى يجب القضاء عليه .

ومن الملاحظ أن ازدياد التصنيع واتساع نطاقه خلق طبقة من الرأسماليين أصبحوا بالتدريج يمدى ما يريطهم من مصالح تفرض عليهم أن يتجمعوا وأن يتحدوا لمواجهة التحديات العديدة التى أخذت تظهر بين الحين والآخر ، ولهذا سمعوا الى القبض على زمام الامور في

مجتمعاتهم ، وتوجيه السياسة العامة في اتجاه مصالحهم الأساسية ،
غشجوا الاستعمار مثلا لفتح أسواق جديدة لمنتجات مصانعهم ووزيفوا
الديمقراطية ، وأكثروا الحقوق الليبرالية مثل حرية الكلام والصحافة
التي يتكونها وحرية الاجتماع ، دون أن يشيروا ولو من بعيد الى
الحقوق الاجتماعية التي أصبحت منطق القرن العشرين وخاصة في
التحول الاشتراكي المتدرج في كثير من بلاد العالم . ويلاحظ أن
الرأسماليين استعاضوا بالحقوق الاجتماعية ما يسمى بالخدمات
الاجتماعية التي تصورها أنها ستقوم بديلا عن تلك الحقوق الحيوية التي
أصبحت في عالم اليوم مرتبطة بكرامة الانسان وحرية الحقيقية .

٦ - عندما كانت الوحدة الاقتصادية في المجتمعات القديمة
والبدائية هي الاسرة ، كانت القوة البشرية العاملة تتكون من أعضائها
أو من الأقارب المرتبطين بها . وعندما اتسع نطاق هذه الوحدة بالحاق
العبيد بها أو الخدم أو الموالى ظل رئيس الاسرة هو المشرف على
النشاط الاقتصادي ، بمعنى أنه كان يحدد عمل كل فرد ، ويحدد في
نفس الوقت طريقة التعامل ، ولذلك كان هو وحده الذي يحدد طبيعة
الانتاج ، وطريقة للتوزيع والاستهلاك . ولكن عندما بدأت الثورة
الصناعية وقامت المصانع وزاد حجمها ، وزاد عدد العمال الذين يعملون
بها حتى وصلوا الى آلاف عديدة تغير شكل الانتاج وطبيعة الاشراف
وتحول المصنع من وحدة انتاجية الى مجتمع صغير . وقد ظهرت الحاجة
مع ازدياد التوسع الصناعي الى ضبط العلاقات التي تقوم بين أطراف
العملية الانتاجية ، وخاصة القوة البشرية العاملة وأصبح من الضروري
تنظيم العلاقات القانونية التي تربط المصنع والعمالين فيه بالحكومة
وبقية المجتمع . ولنا نريد هنا أن نتعرض في اسهاب لتطور العلاقات
الصناعية بولكننا نكتفي هنا بالاشارة الى ترايد الاهتمام بالصناعة وعلاقتها
بالمجتمع قد أدى بجانب التشريعات القانونية المتعددة التي تتعلق بحقوق
العامل وواجباته ومنظوماته المختلفة كالتقنيات ، الى قيام ما يسمى حاليا
«بعلم الاجتماع الصناعي» الذي يهمل في المكان الاول التفاعل بين
أعضاء هذا النسق الاجتماعي (المصنع) .

٧ - وقد امتد التصنيع الى الزراعة فاستخدمت فيها الآلات يوم الملاحظ أن استخدام الآلات في الإنتاج الزراعى قد أحدث ثورة في هذا المجال الذى ظل قرونا طويلة يتبع نظاما تقليديا متشابها في كل أنحاء العالم . ومن نتائج هذه الثورة أن بدأت معالم المجتمعات الريفية في بعض المجتمعات الصناعية تختفى تدريجيا مع زيادة كبيرة في نفس الوقت في عدد المدن وما ترتب عليها من سيادة الطريقة الحضرية في الحياة كتمط من السلوك يميز المجتمع ككل . ونحن في مجتمعنا نلاحظ أن اتساع نطاق التصنيع يؤدي الى تزايد حركة الهجرة من القرية الى المدينة وإلى تناقص السكان تدريجيا في المجتمع الريفي وسوف يزداد المجتمع الريفي تناقصا من حيث السكان كلما اتسع نطاق الصناعة عندما وكلما زاد استخدام الآلات في الزراعة .

٨ - ان النظرة التقليدية للاقتصاد ، تتغير الان بسرعة نظرا لارتباط الاقتصاد في المجتمع الحديث بالرأى الاجتماعية حتى أن بعض علماء الاقتصاد يفضلون تسميته (الاقتصاد الاجتماعى) ذلك أن النمو السريع في النظم الاقتصادية من حيث الحجم والقوة منذ استخدام البخار والقوة الميكانيكية أدى الى اختلاف في النظم الاجتماعى ظهر في الدول الرأسمالية خاصة في صورة الصراع المستمر بين العمال وأصحاب المصانع . ولهذا لم تجد الدول الرأسمالية مفرأ في السنين الأخيرة لتجنب الازمات الاقتصادية والبطالة من أن تزيد من تدخلها في الحرية الاقتصادية عن طريق التشريع . ولكن زيادة تدخل الحكومة في المشاريع الاقتصادية الرأسمالية لن يؤدي الى القضاء على المشكل التى أصبحت ملازمة للنظام الرأسمالى عامة نظرا للوظائف الاجتماعية المتعددة التى أصبح للنظام الاقتصادى يقوم بها كما اتسع نطاق التصنيع . وقد حلت الدول الاشتراكية هذا التناقض بين المصالح الخاصة للرأسمالية المحتكرة وبين حاجات المجتمع المتزايدة ، اما بغرض رقابة كاملة على الإنتاج أو بغرض حرية تصاعدي باعظة على فئات الإنتاج أو بملكية وسائله لتمكن الدولة بصرية من أن تنهى سيطرة جماعة ضاغطة على سياسة الحكم ، ولتتمكن في نفس الوقت من ضبط

النمو الاقتصادي والاجتماعى على أساس خطط مرسومة تتدرج امكانيات المجتمع وطاقته البشرية وخبرته الفنية في نطاق زمنى محدد .

ويلاحظ أن أكثر كتب علم الاجتماع المتداولة عندنا باللغات الأجنبية تتفضل عند معالجة موضوع الاقتصاد والمجتمع تحليل النظام الرأسمالى باعتباره النظام الاقتصادى الطبقي ، وتحاول أن تكشف عن بنائه وعن وظائفه وعن تطوراتها ليقابل حاجات المجتمع ، انها تحاول أن تركز على عدد من المسائل المتعلقة بالحرية والدافع الفردى والنمو التكنولوجى ودور النقابات المعالية وغير ذلك من الموضوعات المرتبطة بوجود انشراط الاقتصادى ، كما أنها تحاول أن تظهر في نفس الوقت النظام الاشتراكى على أنه مصادرة للحرية يقوم على تخطيط لا ينجح في بلوغ أهدافه في نهاية الامر ، وهم بذلك يحاولون وصف الاقتصاد السائد في مجتمعهم ويجهدون في تبرير ايدىولوجيته دون أن يقدموا الصورة الأخرى استكثالا للبحث واتفاقا مع الموضوعية التى يجب أن يتميز بها العلم . ان معالم الاقتصاد الاشتراكى في مجتمعنا خاصة تبين بصورة واضحة الوظيفة الاجتماعية له ، غالتصنيع وتوسيع الرقعة الزراعية تهدف الى زيادة الدخل القومى وزيادة الدخل الفردى بالتالى ، وتمكين الدولة من توسيع نطاق الخدمات الضرورية وزيادتها ليمكن بلوغ مرتبة الرفاهية الاجتماعية عن طريق التخطيط في أقصر فترة ممكنة من الزمان .

الاقتصاد الاشتراكى :

يمكن النظر الى الاشتراكية على أنها مذهب اقتصادى يتسولى فيه المجتمع مسؤولية انتاج السلع الاقتصادية ، وتكون فيه الحكومة مسئولة مسؤولية مباشرة عن الانتاج لأنها تكون في المجتمع الصناعى خاصة التنظيم الوحيد الذى يمثل كل الجماعة الاجتماعية . وبعض الاشتراكيات مثل اشتراكيتنا تسمح بقطاع خاص في الانتاج بشروط معينة ، الا أن غالبية وسائل الانتاج الاساسية تكون مؤمنة لصالح المجتمع ، وفي بعض الدول التى تطبق النظام الاشتراكى للكامل قد لا يكون هناك قطاع خاص ، لان جميع وسائل الانتاج تملكها الحكومة وتديرها عن طريق

موظفها • وفى النظام الاشتراكى يسمح للفرد بأن يمتلك بيتا أو يغير عمله دون إذن سابق ليجتنب عن عمل آخر فى المؤسسات الانتاجية التى تديرها الحكومة ، ومع ذلك قد يتوقف هذا التثقل على سياسة للحكومة الاشتراكية اذا رأت فيه اجراء لا يهدد الصالح العام ، وليس من الضرورى فى الاشتراكية أن تكون الاجور متساوية وذلك لان الاجور تتوقف فى بعض الحالات على مبلغ أهمية الخدمات التى يؤديها المواطن للمجتمع ويحفل فى الاعتبار عند تحديد الاجور فى المجتمع الاشتراكى المسائل المتعلقة بالتدريب والمهارة والخبرة والقدرة •

الخصائص المشتركة للسلوك الاقتصادى :

يتوقف بقاء أى نوع من أنواع الحياة على العمل الذى يقوم به كل أعضاء المجتمع أو بعضهم والعمل هنا هو ذلك النوع من النشاط الذى يعتبر وسيلة لغاية اقتصادية ، وهنا يجب أن نفرق العمل عن وجوه النشاط الأخرى التى تهدف الى اشباع ذاتى • ولما كان العمل على هذا النحو مسألة أساسية فى بقاء الانسان فإنه يتميز طالما أنه مرتبط بغاية اقتصادية بالخصائص الآتية :

١ — تتوقف نسبة عدد الذين يشتغلون بالنشاط الاقتصادى من السكان على تداخل أربعة عوامل هى : المصادر الطبيعية ومدى السهولة فى الحصول عليها ، طبيعة النمو التكنولوجى ، كفاية التنظيم ، ومستوى المعيشة • ويلاحظ أن المجتمعات الانسانية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بمصادر الثروة والتكنولوجيا ومستوى المعيشة التى يترتب عليها اتجاهات متعددة بشأن توزيع الثروة •

٢ — تردداد كفاية الانسان فى العمل عن طريق الادوات والتكنولوجيا والتنظيم الاقتصادى ، وينشأ تقسيم العمل نتيجة لاختلاف الناس فى قدرتهم على القيام بأعمال معينة •

٣ — تعترف جميع المجتمعات بضرورة تقدير العاملين على اجادتهم لأعمالهم ليكون هذا بمثابة حافز لهم على اتقان العمل والمحافظة على معداته •

٤ - ان الخلاف على المسائل السابقة يجب أن يحل على أساس من البحث عن الحقيقة ، ولهذا يجب الاعتماد دائما على كلمة العلم ، كما أن العلم يستطيع أن يكتشف مبلغ كفاية ادارة المصانع أو عمالها على إنتاج سلع معينة بأقل النفقات •

• - لا يجب أن نخالى في مدى ما يمكن للعلم أن يقدم للمجتمع ، بل يجب أن نحدد نطاقه في كشف مساوي أو محاسن أنواع متعددة من التنظيم الاقتصادي ، ذلك لان العلم يستطيع أن يحل الناس في واقع الامر عما يفعلونه •

ويترتب على ذلك أن الذين يدعون أن الرأسمالية هي الاسلوب الوحيد الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي مخطئون • لان العلم يكشف لنا أن هناك أنماطا مختلفة للتنظيم الاقتصادي يتوقف طابع كل منها على اعتبارات تاريخية وايدولوجية الى جانب الظروف الدينامية التي قد تجعل تفصيل نظام بعينه أمرا محتملا •

الفصل الثامن

الاسـرة

الاسيرة

دراسة الاسيرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين فيه : وقد عبر كثيرون عن المكان الهام الذي تشغله الاسيرة في المجتمع بطرق متحدة ، حتى أن أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت ما كانت تجعل الاسيرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم . وليس هناك موضوع اتفق عليه علماء الاجتماع مثلما اتفقوا حول المسائل التي يجب معالجتها عند دراسة التنظيم الاسرى ، كما أن الأبحاث عن الاسيرة القديمة وعن التنظيم الاسرى في المجتمعات البدائية كثيرة الى الحد الذي مكن علم الاجتماع من أن يطور الدراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتحددة . ومن أجل هذا نجد من المناسب أن نوجز في مطلع هذا الفصل لتاريخ الدراسات الاسرية ، حتى نتمكن من اعطاء صورة متكاملة لاتجاهات البحث في أهم وحدة اجتماعية في المجتمع^(١) .

الدراسات الاسرية :

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الاسيرة ، فليس لدينا في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانساني ، وكل الذي نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة في خطوطها العريضة :

١ - يتبين الباحث من استعراض تاريخ علم الاجتماع الاسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الاسيرة) أن

(١) يرجع في سبيل مزيد من التفاصيل الى « برجس : الاسيرة » ، والى « موروكين : المجتمع والثقافة والشخصية » كما أن الدراسات التي جمعها كل من « بل وفوجل » عن الاسيرة (١٩٦٢) مفيدة جدا في الاطاحة بالابحاث المتنوعة التي عالجت كل المسائل المتعلقة ببناء الاسيرة ووظائفها .

هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت ببعضها العلم من ناحية وبالايدولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخرى .

٢ - عندما كان علم الاجتماع الاسرى فى أول مراحلها فى أواخر القرن التاسع عشر ، كلفت الأفكار التطورية المتأثرة بالدارونية الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الاسرة ، ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الاسئلة مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل تأخذ بنظام الوحدانية فى الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو ، هل الاسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعى أن الاجابة على هذه الاسئلة تتعلق بأصل الاسرة الانسانية ونمونها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية والفولكلور والاساطير . أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الاسر دراسة مباشرة فان مادتها كان يستمدّها من الحقائق المعروفة عن أكثر المجتمعات بدائية . وقد كان يظن فى هذا الوقت أن الانساق الاسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولى للأسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الاسر يمكن أن تلقى ضوءا على أصل الاسرة الانسانية ونمونها .

٣ - ان نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة، ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعى فى المجتمعات البدائية، وهذا فى الوقت الذى حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التى تثبت أن الاسر البدائية كانت أسر (وحدانية) ومخلصة فى نفس الوقت .

٤ - جمع هنرى مين عددا كبيرا من الأدلة التى تثبت أن النظام الابوى كان موجودا فى الصور الاولى للأسرة ، ولكن باخوفين قدم أمثلة أخرى تثبت أن الاموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع الانسانى على الابوية .

ونظرا لان الأدلة التى تقدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة . ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لان المعلومات التاريخية والاثنولوجية التى جمعت ، جعلت الاهتمام

يتركز حول الاسرة ، الامر الذي ترتب عليه فيما بعد أن أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى ، ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المبادئ المتعلقة ببناء الاسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة مشكل الاسرة المحاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الاسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا القرن الأبحاث التى أجراها سدنى وبياتريس وبهـورا ونترى التى دارت حول الحياة والعمل فى مدن أوروبا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات المماثلة لمشاكل الاسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطبىح العنصرى .

٦ - ويعتبر لبلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الاسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هذا من منهجه فى الدراسة الذى جعل مستوى المعيشة ، المقياس الموضوعى ، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الاسرة ووظائفها (٣) .

٧ - وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر ، نظرا لارتفاع حالات الطلاق والانفصال ، كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفرعية وما ترتب على ذلك من آثار على وجود الاسرة كنظام فى المجتمع . ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الارقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الاسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل

(٣) Sorokin, Op. Cit., p. 66.

هذا القرن عدم جدوى استخدام الاحصاء وحده في دراسة الاسرة ،
وتتلخص دعواهم في أن الاسرة تعمل بسرعة الى التفتك ، وأن أسرة
جديدة في سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل
الاسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملًا
من مجتمع يتغير بسرعة .

٩ - وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون في
الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم
العوامل التي استحوذت على اهتمامهم «عامل للتوافق» الذي اعتبر
أساسا هاما في ثبات الاسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف
مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنس وأثره في حياة الاسرة .

١٠ - وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول في اتجاه البحث الاسرى .
ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة .
وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعي ،
والتركيز بالتالي على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد
يتلقى مصادر جديدة من التأييد والتثبيت عن طريق الدراسات التي
تجلى في علم النفس والتحليل النفسي .

١١ - وقد بدأ الباحثون في الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية
نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب ،
يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة
المتعددة، ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي
رعاية الأطفال وفي تربيته .

١٢ - من أبرز الاتجاهات الحديثة الان ذلك الاتجاه الذي يهتم
بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للاسرة في محاولة
لفهم علاقة الاسرة كنسق اجتماعي بالانساق الاخرى في المجتمع من
الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الاسرة أصبح
من العلاقات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه
كمدخل أسلي لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الأسرة مرت على عدة تطورات كلت تمكن ظروف العصر وظامع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك عندما أدرك الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار المتذنب وما صاحبه في أول الامر من بؤس وفقر وهجرة ، حاولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التي تؤدي الى تصدع الأسرة . وما قد يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحراف للأحداث . وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايدت تشفسال المرأة وما تترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الأسرة وفي ظهور الفردية ، وذلك نظرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الأسرة بالمجتمعات الأخرى في المجتمع . كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الأسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغا واضحا . ونحن حين نقترح لمجتمعنا لبحث الأسرة فيه ، نجد أنها أخذت تتغير تقريبا في الاتجاه الذي سارت فيه الأسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو الاقتصادي والصناعي . ولذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الانماط الأسرية في مختلف أجزاء مجتمعنا في الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المقارنة على مستوى عالمي ، أو على مستوى التغير في مجتمعنا نفسه في السنين القادمة .

تعريف الأسرة :

ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات للأسرة نتجه جميعا الى ابراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة وما يترتب على ذلك من انجاب ورعاية للأطفال والتقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة الى أخرى بتغير المجتمع والثقافة .

١ - ويرى اجبرن ونيمكوف ، أن الأسرة عبارة عن «المنظمة» دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة .

ويلاحظ أن الوظائف الجنسية والابوية من الأمور التي تميز الأسرة

لأنهما المبرر الاول لهذا النظم ، كما أنهما من مميزات الاسرة في كل الثقافات ، ويلاحظ أن الزوجين وذريتهما هم القوة البشرية الاولى التى تكون بناء الخاص (3) .

ولا تقتصر الاسرة بالضرورة ، مع ذلك ، على هؤلاء الافراد أو تلك الوظائف . فقد تكون أكبر من ذلك كثيرا فتشمل الاجداد والأقارب والاصهار والاحفاد ، الذين يكون وحدة تسمى في بعض الاحيلن «المائلة» أو «الدوار» أو الاسرة الممتدة أو المركبة . ولا يثبت بناء الاسرة على وضع معين ، لأنه يتغير بتغير الثقافة ، وبالتالي تكون وظائف الاسرة مرنة الى حد كبير ، فقد تقوم بعدد كبير من الوظائف ، وقد لا تقوم الا بوظائف قليلة جدا . غلى جانب الوظائف التى سبق الاشارة اليها ، قد تقوم الاسرة بالخدمات الاقتصادية لأعضائها ، وقد تعلمهم وتعديهم التوجيه الدينى وتهيئ لهم وسائل الترفيه وتدافع عنهم ضد أى خطر من أى نوع ، كما أنها قد توفر الحنان والمودة والأناجاء الجندى . وفى ضوء هذه الاعتبارات يقرر اجبرن ونيمكوف أنه من الممكن أن نفسر الاسرة فى ضوء البناء والوظائف المتغيرة .

٢ - ويعرف كل من (بيل) N. W. Bell و (فوجل) E. F. Vogel الاسرة ، بأنها وحدة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما . ونظرا لان بعض الاطفال فى الاسرة يصبحون أعضاء فيها عن طريق انبئى ، فلا يلزم إذن أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجيا بها . وتسمى هذه الوحدة عادة «الاسرة» (4) .

٣ - ويعرف بيسلنز الاسرة ، أنها امرأة وطفلها ورجل يرعاها والرجل غالبا ما يكون والد الطفل ، ولكن فى بعض المجتمعات قد يكون أخ الزوجة . ومن أجل هذا كان التصريف الشامل للأسرة يجب أن ينظر اليها باعتبارها الجماعة النظامية المسئولة عن تكاثر السكان .

(3) Ogburn & Nimkoff; Sociology, N. Y., 1960, p. 441.

(4) Ee.l, N. W. & Vogel, E. F. (eds.), A Modern Introduction To The Family, New York, 1962. p. I.

وينظر كل مجتمع الى الزواج على أنه الطريق القانونى السليم لإنشاء الأسرة ، وهو إذن الاتحاد الجنىسى المسمى الدائم لرجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر ، ويقوم هذا الاتحاد على مجموعة من الحقوق والواجبات⁽⁵⁾ .

٤ - أما لندبرج ، فيرى أن الأسرة هى النظام الانسائى الاولى ، ومن أهم وظائفها انجاب الاطفال للمحافظة على النوع الانسانى ، كما أن النظم الاخرى تمتد أصولها فى الحياة الاسرية . أى أنماط السلوك الاجتماعى الاقتصادى والضبط الاجتماعى والتربية والترفيه والدين ، نمت فى أول الامر داخل الأسرة .

ولهذا كانت الأسرة المبكرة فى تاريخ الانسان مجتمعا صغيرا كاملا ولم تكن نظاما له وظائف متفصصة كما هو الحال فى المجتمعات الحديثة الممتدة . ويمكن تغير الأسرة فى تحولها من مجتمع صغير مكثف بذاته الى وحدة وظيفية متفصصة داخل مجتمع يزداد نموا باستقرار⁽⁶⁾ .

٥ - وينظر ملكيفر ويبج الى الأسرة على أنها جماعة ، فيقولان : أنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من انجاب الاطفال ورعايتهم . وقد تكون فى الأسرة علاقات أخرى ، ولكنها تقوم على معيشة الزوجين معا ، اللذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة . وتعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص مشتركة فى المجتمع الانسانى بأسره هى :

أ (علاقة زوجية (جنسية))

ب (صورة من صور الزواج أو أى ترتيب نظامى تقوم على أساسه هذه الرابطة الزوجية وتستمر خلال الزمن)

ج (نظم للتسمية يتضمن فى نفس الوقت طريقة لتحديد سلسلة النسب)

(5) Heszcz & Biesanz; Modern Society; N. Y., 1954, p. 203.

(6) Lundberg & Others, Sociology, N. Y., 1954, p. 203.

(د) بمض المؤونة الاقتصادية يشترك فيها أعضاء الجماعة . ولكنها ترتبط على الاخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بعمل الأطفال ورعايتهم .

(هـ) مسكن مشترك ، قد تختص به الأسرة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى .

وهكذا نرى أن هناك شبه اتفاق بين التعاريف السابقة في الاسس التى يقوم عليها تعريف الأسرة : ولو عرضنا لمعد آخر من التعاريف ، لما وجدنا اختلافا حقيقيا . وكل ما نضير اليه هنا : أن بمض العلماء ينظرون الى الأسرة على أنها جماعة : والبعض الآخر ينظر اليها على أنها نظام . واثبات أن الفرق بين الجماعة والنظام ليس كبيرا : لأن كليهما نوع من التنظيم الاجتماعى يفترقان أو يقتربان على أساس درجة التجريد التى ندرس على أساسها كل منهما .

والأسرة من غير شك جماعة باعتراف كل العلماء تقريبا ، ولكن عموميتها في المجتمع الانسانى من ناحية ، وأهميتها القصوى لاستمرار الجنس البشرى وقيلامها على أسس تكاد أن تكون ثابتة من ناحية أخرى ، هى التى تجعل كثيرا من علماء الاجتماع يفضلون دراستها على أنها نظام اجتماعى ، وعدم إدراجها ضمن الجماعات الأخرى في المجتمع .

وبخلاصة القول أن الأسرة التى تقابل كلمة Family باللفظة الانجليزية ، تعنى من الناحية السوسولوجية ، معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا ، على أسس الحؤول في علاقات جنسية يقرها المجتمع ، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ، كراية الأطفال وتربيتهم ، أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات . أو أنها «جماعة» تقوم على العلاقة الجنسية بشرط أن تكون محدودة ودائمة بصورة تكفى لالة الأطفال وتربيتهم ، كما يقول مكيفر وبيج .

ونظرا للاشكال التاريخية المعيدة والمعاصرة للأسرة . يضل إلى

كلمة Family صفة تصدد شكلها • ولهذا كان هناك الاسرة الممتدة Extended Family • وهي الجماعة التي تتكون من عدد من الاسر المترابطة ، سواء كان التصب فيها الى الرجل أو المرأة ، ويقعون في مسكن واحد • وهي لا تختلف كثيرا عن الاسر المركبة Composite Family أو الاسرة المتصلة Joint Family •

ويرجع الفضل للانثروبولوجيين والاثنوجرافيين في اكتشاف هذه الاشكال المختلفة للأسرة ، سواء من حيث الشكل أو الالقاة أو النسب ، وذلك نظرا لاختلاف المجتمعات البدائية في نظم القرابة وتداخل العلاقات المترتبة على ذلك ، الامر الذي جعلهم يجمعون هذه الاختلافات بنسبتها الى شكل أعم وهو «البدنة Lineage» أو «الشيرة Clan» •

ونظرا لان اللغة العربية أغنى من اللغات الاجنبية الأخرى في اصطلاحات القرابة ، فسوف نستخدم على اطلاق كلمة الاسرة Family على الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد • كما نستخدم على اطلاق كلمة « العائلة Extended Family » على الجماعة التي تقيم في مسكن واحد ، وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والاناث غير المتزوجين والاولاد المتزوجين وأبنائهم ، وغيرهم من الاقارب ، ككلم أو العمه والابنة الارمل ، الذين يقيمون في نفس المسكن ، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت اشراف رؤيس العائلة •

ونلاحظ أن العائلة توجد في القرية في مجتمعنا أكثر من وجودها في المدينة ، التي تتميز بوجود الاسرة بالمعنى السابق • ومع ذلك تكون العائلة والاسرة في القرية معنلة لعلاقات القرابة من الدرجة الاولى • ولكن في كل قرية يرتبط عدد من العائلات أو الاسر برباط أخسر يعتبر علامة قرابة من الدرجة الثانية ، وهو انتماؤهم الى أصل (جد أكبر) واحد ، فيكونون في هذه الحالة ما يسمى «البدنة Lineage» • والبدنة في مجتمعنا القروي ، هي الجماعة القرابية الكبرى ، التي تنتمي لها

العائلات والأسر المشتركة في الأصل الواحد والاسم الواحد • والقرية بدورها تنقسم إلى بدعات من هذه الزاوية (٧) •

مظاهر البناء الاسرى :

تبدو الأسرة عند النظرة الاولى أنها نظام اجتماعى متغير ، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التى نلاحظها عند مقارنة هذا النظام فى عدد من المجتمعات القديمة والحديثة ، ويرى عدد من علماء الاجتماع أن ما هو علم فى الأسرة الانسانية ينبثق من حقيقتين : أولاها ، أن بقاى الانسان ليس مسألة فردية وإنما هو فى الحقيقة أمر متصل بالجماعة أشد اتصال • ذلك أن العناية بالأطفال والمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية التى تسبق مولدهم ، من الأمور التى تخضع للضبط العام فى كل الأزمنة ، وفى كل الامكنة • وثانيهما أن الانسان نوع واحد ، ومن أجل هذا فإن تركيبه البيولوجى المتميز يفرض حدودا معينة على مدى التغير فى سلوكه •

ونظرا لأهمية هاتين الحقيقتين فإننا نعرض لهما بصورة أكثر تفصيلا لهما يلي :

١ - الضبط العام والزواج :

توافق كل المجتمعات على صور من العلاقات الجنسية ولا تتوافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر • وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين مثل هؤلاء الأطفال • ويستتج الباحثون من ذلك أن الزواج والأسرة موجودان فى كل المجتمعات •

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

(٧) محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة (القبطون - محافظة الدقهلية : دراسة فى علم الاجتماع القروى) ، دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٢ ، ص ٧٧ - ٨٠ •

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات • ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة تخضع للضبط العام الذي يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع ، ويختلف الزواج عن الأسرة لان الزواج ينط وينتهي ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التي لا تتحل لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن الطلاق قد ينهي رابطة الزواج إلا أنه لا يوقف الحقوق والواجبات التي كانت مقرّبة على هذه العلاقة ، كما أنه لا يؤدي إلى انتهاء الأسرة • ويحتفل بالزواج في كل مكان وفي كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ في نفس الوقت إلى الضبط العام ، وحفل الزواج في حد ذاته عبارة عن إعلان بأن رجلا وامرأة قررا الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون مفهوما أنهما سوف يتحملان معا مسؤولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال • وكل مجتمع له طريقته الخاصة في إجراء الزواج وفي إتمامه ، فقد تطول في مجتمع بينما تقصر في مجتمع آخر ، أو قد تكون المدة في حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بحتة • وهناك اختلاف هام بين الزواج والأسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ؛ أما الأسرة فانها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم في الزمان وتتخطى حدود الموت ، وتستمر في الوجود معتمدة على بقية مكوناتها •

٢ - الأساس البيولوجي :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التي تحكم مطاوعة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر ، ولا يمكن أن يكون لها أصل في بيولوجية الإنسان • وهناك في نفس الوقت وجوه شبه أساسية داخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بيننا محدودة بالضرورة ، ويقال ان التشابه داخل القواعد والحدود التي تفرض على مدى التغير ترجع في المحل الأول إلى بعض الحقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية •

١ - يلاحظ الباحثون عدم وجود «فصل» محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الأنسلن • فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبث عن الاشباع الجنى بفس النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابية المرأة فانها أكثر تغيا لانها محكومة بالدورة الشهرية ، ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا اذا قورنت بالانثى فى الانواع الاخرى ، أو بمعنى آخر ، تكون قدرة على الاستجابة فى كل الاوقات الا فى الصالات التى يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة • وهكذا ننتين أن الاتصال الجنى فى النوع الانسانى دائم بصورة ليس لها نظير فى الانواع الاخرى •

ب) ان هسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة فى فترات دورية ، فهى تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الاخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها • ويلاحظ الباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لمطول فترة الطفولة عند الانسان ، التى تتطلب الارتباط الدائم للكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع فى نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية وللتمرين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والادوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذى يعيش فيه •

ج) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية فى الاسرة الانسلانية ، ذلك لانه لا يحس بالنقص الهسيولوجى التى تحس به المرأة ، كما أنه فى العادة أقوى منها • ويقول أرنولد جرين أن الدور الذى تقوم به أم للزوجة (الحمام) والمعجز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل والولادة دفعت الرجل الى أن يتحمل مسؤولية الدفاع وتوفير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه فى حياتهم • وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط الا أن الرجل عادة يكون له أهمية اجتماعية تتوق أهمية المرأة • كما أن لواء السيادة فى الاسرة معقود للرجل ، ويحلل الباحثون على حدق هذا القول بأن

أخ الزوجة في المجتمعات التي يسودها النظام الأمي هو الذي يتولى جميع مسئوليات الأسرة •

وقد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادي في المجتمع الحديث أدى إلى توازن القوى بين الجنسين في الأسرة ، لكن اصطلاح توازن القوى يبدو يبدو ساذجا وبسيطا جدا ، لأن الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي صاحب السيادة في الأسرة • وتؤيد الأبحاث التي أجريت في موضوع الأسرة أن اختلاف الوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما في المجتمع الإنساني وعنصرا أساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الأقل في الأسرة •

تنظيم الأسرة :

يقول وليم أجبرن أن الأسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التي أجريت في المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثيره البعض عن شكل الأسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوّره • ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الإنسان • ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الحيوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فإذا كان الأمر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعي أن يكون الإنسان وهو أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الأسرة في بداية الأمر •

ويلاحظ أجبرن أن تنظيم الأسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ ، ويقول أن الصورة العادية للأسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنظم حول زوج وزوجة وأطفالهما الأمر الذي جعل الأسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التي تقوم بها أسر من نفس النوع • والمتغير الأساسي في تنظيم الأسرة يكون إما بإضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها • وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا أن الأسرة

أما أن تقوم على زواج داخلي أو على زواج خارجي • والاساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ، منها النظرة الخاصة الى الاقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل ، محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة في انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التي قد تترتب على الزواج الخارجي •

وقد عرف المجتمع الانساني أنواعا متعددة من الزواج منها :

١ - الزواج للوحداني الذي يقوم على ارتباط رجل واحد بامرأة واحدة •

٢ - الزواج المتعدد وينقسم الى قسمين : تعدد الزوجات وهو زواج رجل بأكثر من امرأة واحدة ، الذي يعتبر من أهم صور الزواج الباقية حتى الآن ، ويقول الباحثين أن بقاء هذا النوع من الزواج يعتبر دليلا على أنه كان ولا يزال نظاما طبيعيا ، وتعدد الأزواج ومعناه زواج امرأة بأكثر من رجل واحد ، ولكن هذا النوع من الزواج لم يكتب له الانتشار لما ترقب عليه من صعوبات متعددة من أهمها ، المشاكل التي ترتبت على نسبة الاطفال الى رجل بعينه من أزواج المرأة •

٣ - الزواج الجماعي وهي الذي يتزوج فيه عدد من الرجال عددا من النساء دون تفصيل •

ويقرر ماكيفر ويبيج أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الاسري يجدر بنا هنا أن نشير اليها على النحو الاتي :

١ - العمومية : ومعناها أن الاسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا في المجتمع الانساني ، كما أنها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا المجتمع •

٢ - الاساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من الصواغر المعقدة العميقة التي تترجم عن الطبيعة العضوية للانسان •

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من أثر واضح باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازماً له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد ، لان الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو الى ما لا نهاية بل انها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من لها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى .

٦ - مسئولية الاعضاء التي يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيراً عند أعضاء أى جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك أن العضو في الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاعها ، بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتبها لاي جماعة أخرى في المجتمع .

٧ - يشدد المجتمع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فانها تحظى بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعي ، ويمتد هذا أبغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الانسان .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث كونها نظاماً موجوداً في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ، وهي مؤقتة لانها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها ، بل انها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن تتحل فيها أو تنتهي لتتوأم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظائف الأسرة :

هناك شبه اجماع بين علماء الاجتماع على أن الأسرة تقوم بمدد من الوظائف هي الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي نشير اليها فيما يلي :

١ - تنظيم الملوأ الجنس والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التراوح ظاهرة مسيولوجية تخضع لجموعة من الضوابط الثقافية ، تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الأشخاص ،

ومسموحا بها للبعض الآخر ، وممنوعة للباقين • ولا يجب أن نخلط
الزواج بالزواج ، لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد
يحدث الزواج دون تزاوج ، لأن الزواج يتكون من القواعد
والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما
كل إزاء الآخر وإزاء أقاربهم وإزاء المجتمع ككل ، ولهذا يعتبر الزواج
اتفاقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الأسرة طابعا رسميا
وثابتا • وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة
الجنسية قبل الزواج إلا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة إزاء
هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج • ومعنى هذا أن
المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة إلى أخرى ،
بل قد يختلف المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة إزاء النظر إلى هذه
الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج • وقد دلت الأبحاث
المتعددة على أنه بالرغم من تهم المجتمع للسلوك الجنسي على هذا
النحو ، إلا أن هذا لم يمنعه ولم يقضى عليه في الواقع • ويظهر اهتمام
المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد
الاجتماعية والقانونية التي تتمثل بشئون الجنس والزواج •

٢ - العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انجاب الأطفال والإشراف على رعايتهم
وتربيتهم ، ولذلك تكون الأسرة مسئولة مسئولية أولى عن عمليات
التنشئة الاجتماعية التي يتسلم الأطفال من خلالها خبرات الثقافة
وقواعدها في صورة مؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من
المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع •

٣ - التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاونوا على الأقل من الناحية الاقتصادية •
أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة
براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه ، وتختلف المجتمعات
في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المستويات ، ويلاحظ

أن الاشراف على المنزل ورعايته من الاعمال الهامة التى تتحمل المرأة مسئوليتها +

٤ - الاشباع :

تعتبر الاسرة الجماعة الاولى الهامة التى توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالى والعاطفى عند أعضاء الاسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من اشباع لرغباتهم المتعددة، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الاطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الاطفال وفى اللعب معهم +

مشاكل الاسرة :

هناك قول شائع أن الاسرة فى هذه الايام تتعرض لازمات وتصدعات متعددة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التى يعتبرها البعض شديدة الوطأة على نظام الاسرة الحديث . ويحمل القول معان متعددة منها ، أن المجتمعات القديمة لم تفخر أسرها الازمات أو التصدعات ، أو أن الحياة الحديثة فى المجتمعات الحضرية لا تتمثل على تكامل الاسرة وتماسكها ، أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البيت وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به . ولكن الآبحاث المتعددة عن الاسرة فى المجتمعات البدائية والقديمة ، أثبتت أن الاسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر واجهت الازمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر خربة توجه الى هذا النظام ومع ذلك يلاحظ ازدياد نسب الطلاق فى مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى تحرم الطلاق دينيا ، وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلى :

٦ - عدم التوافق الجنى بين الزوجين يؤدى الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصب معها التوفيق ، ويصبح لا مفر من حل رابطة الزواج +

٢ - الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج ، والذى يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج ، ومن المعروف

أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقتهم تخطيطا واقعيا ، وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم •

٣ — اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد يكون عاملا هاما في المدى القصير أو الطويل في حل رابطة الزوجية ، لأن الأسرة وهي جماعة تقوم على التماثل المتبادل لا تستمر طويلا في البقاء مع وجود حوارق يحسها الزوجين باستمرار •

٤ — وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض المستوى الاقتصادي والمرض والمقام وغير ذلك من الأسباب التي لا تجعل بقرار الطلاق في بعض الحالات •

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب الطلاق ، بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال بين أقسامه المختلفة ، على كل حال فإننا نستطيع أن نقول أن العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة ، أما غلبة عامل على آخر فغمر متصل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة •

وإذا كان الطلاق هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج ، فإن هناك أنواعا متعددة من السلوك تشير إلى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدها رابطة الزواج مرة أخرى إذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرا مسؤوليتهما الاجتماعية إزاء الأسرة •

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال ، ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات إلى انجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير في الطلاق • كما أن الزوجة قد تسعى تدبير أمور المنزل في بعض الأحيان لاستنزاف ميزانية زوجها حتى لا يحقق عائدا من المال يستخدمه في قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يمكنه من الزواج بأخرى •

أن تصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي عامة ، وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسي الذي يتعرض له الأفراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين .

التوافق الزوجي :

يقول جورج لندبرج أننا نستطيع أن نصل إلى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التي أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التي تصعد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والأسرة وهي كما يلي :

١ — الطفل الذي ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلي مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيداً بها ، أو بمعنى آخر الآباء السعداء يفرجون أطفالاً يكونون سعداء عندما يتزوجون .

٢ — عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالانسجام والحب تكون أساساً هامة في الصلات القوية التي تربط الزوجين ، وتؤدي إلى علاقة دائمة وثابتة .

٣ — ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الأطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية .

٤ — يرتبط التوافق الزوجي بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلي عن موقف التصدي في المناقشة أو الصبر عند الامتناع أو القدرة على تجنب قهر الآخرين وإذلالهم .

٥ — ترتبط القسرة على الأخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية .

٦ — كلما كان الإنسان سعيداً في زواجه كلما كان أكثر حباً للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمتعون بصحبة الغير هم أكثر الناس حرصاً في النجاح في الحياة الزوجية .

٧ — يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين

والقيم الرفيعة ذلك أنه كلما كان الإنسان شديد المصير على أداء الواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كلما كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يسعد في حياته الزوجية • والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والمداقة ، لأن ارتباط هاتين الماطفتين يؤدى الى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقرير أمور الأسرة ، الامر الذى يؤدى الى نجاح الزواج •

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والامن الاقتصادى للأسرة الى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة المنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية •

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها اذا كانت عاملة أو موظفة بالسعادة أو الشقاء في الزواج •

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج للثانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة •

ويعد كرك باتريك Kirkpatrick العوامل المتعددة التى ترتبط بالتوافق الزوجى قبل الزواج ويمده على النحو الآتى :

١ - عوامل ما قبل الزواج :

- أ) سعادة زواج الوالدين •
- ب) طول مدة التعرف والمودة والخطبة •
- ج) المعلومات الجنسية الصحيحة في الطفولة •
- د) السعادة الشخصية أثناء الطفولة •
- هـ) موافقة الوالدين والاخرين على الزواج •
- و) التوافق أثناء فترة الخطوبة والرغبة الطبيعية في الزواج •
- ز) التشابه الدينى والعنصرى •
- ج) المركز الاجتماعى والترىوى العالى •

- ط) السن الذى يصل فيه الفرد الى مرتبة النضج •
- ى) الانسجام العاطفى مع الوالدين أثناء الطفولة •

٢ - عوامل ما بعد الزواج :

- أ) المقدرة على اتمام العملية الجنسية بصورة مرضية •
- ب) الثقة بالمواقف التى تظهر بعد الزواج والرضا عنها •
- ج) الملائقة المتوازنة بين الزوجين بدلا من السيطرة من جانب واحد مع تقدير لدور الزوج •
- د) الصحة العقلية والفيزيائية •
- هـ) الصحة المنسجمة التى تقوم على المصالح المشتركة والمرتبطة فى نفس الوقت باتجاهات مناسبة نحو الزواج وشريك الحياة •

تغير العائلة فى المجتمع العربى ونتائجها :

من المؤلف فى دراسات الاسرة أن يتخذ الباحث طريقتين : الاولى ، عرض الحقائق المقارنة عن الاسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا موجودا فى كل مجتمع بغض النظر عن الزمان والمكان • وهذا ما فعلناه فى الصفحات السابقة ، والثانى ، عرض الحقائق المتعلقة بالاسرة فى المجتمع الذى ينتمى اليه الباحث لتكون أقرب وأشد اتصالا بالقارئ • ومن هذه الزاوية لانكاد نجد مؤلفا فى علم الاجتماع أو الاسرة ، الا كانت موضوعات الاسرة ذات صلة وثيقة بطلبها فى مجتمع معين • ومن أجل هذا سوف أعرض فيما بعد لبعض الحقائق المتصلة بالاسرة فى مجتمعنا ، وفى القسم القروى منه خاصة ، لاننى أعتقد أن المعلومات السابقة عن بناء الاسرة ووظائفها ومشاكلها يمكن أن تنطبق نمجيا على الاسرة فى القسم الحضرى من مجتمعنا •

• ان مجتمعنا القروى يتغير ، وتغيره أصبح حقيقة واضحة ومحسوسة للدراسة • ومن أكثر النظم فيه استجابة لعوامل التغير ، نظام الاسرة • لان تنبيه يكشف عن الاثار العميقة لما لحق طابع المجتمع القروى كله من تغير •

ويجب أن نلاحظ هنا أن دراسة المجتمع القروى عندنا لا يمكن أن تتم دفعة واحدة نظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الباحث: لا اختلاف القرى من حيث الحجم والبعد عن المدينة وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الضروري تغطيتها لتمكنها لدراستها علميا .

ولكن الدقائق التي سنشير إليها فيما بعد كانت نتيجة دراسة على نمط واحد ، يمكن أن تحدد نسبيا الخطوط العامة التي يسير فيها تغير المجتمع القروى ونظام الأسرة خاصة^(٨) .

ان التغير في (العائلة) أحد النتائج الهامة للتغير الاجتماعى فى المجتمع القروى . والذى ترتب عليه تغيرات مصاحبة تشمل الاسس التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية ، حقيقة ان التغير الاجتماعى يغير من الحياة القروية ككل بما فيها الحياة العائلية ؛ الا أن تفسير العائلة فى مراحل التغير الاولى كان أوضح ونتيجة المصلحة كانت أوسع . والآن تزداد عوامل التغير ، وتزداد لذلك عمليات التغير فى كل ناحية .

لقد كانت زيادة السكان فى القرية وما تبعها من زيادة حجم العائلات المتعاقبة والتي تميز على أرض تتناقص باستمرار ، النذير الاول لأزمة العائلة فيما بعد . وكان فى وجود العائلة القديمة على زعم ما معتمدة فى حياتها الاقتصادية على أرض تزدهم فيها الأيدي العاملة، ايذانا ببداة خلاصات لا تنتهى ، تزداد ولا تخفى الا لعمود أكثر شدة من قبل . ويشترك فى هذا الخلاف الرجال والنساء على السواء ، ويعملون بالتالى على تفكك العائلة: لان السلطة التى كانت تميد المتوازن ، فقدت مقومات الطاعة لها منذ أن فقدت القدرة على امساك تفلسف العائلة عن طريق وحدة الحياتين الاقتصادية والاجتماعية وعندما يبدأ الافراد يناقشون حياتهم الاقتصادية ويعملون على تدبير أمورهم تهبط سلطة التضامن باستمرار . وقد كان تغير الاسس الاقتصادية للعائلة عاملا مهما فى خفض حجم العائلة فى أغلب المجتمعات الريفيه لا فى مجتمعنا

(٨) محمد عاطف غيث (المراجع السابق) ص ١٥٩ - ١٧٤ .

وحده ، بل في كثير من أنحاء العالم . فمارتن يانج M. Yang يلاحظ في قرية Taiton في مقاطعة Shantung بالصين أن الشبان لا يصلون الآن أى عاطفة وثيقة نحو المائلات ، وأصبح الخلاف أمرا علنيا يتعلق أغلبه بمسائل المسكن والعمل والغذاء⁽⁹⁾ . إذن فقد كل لتفسير حجم المائلات وانفصالها الى أسر مستقلة وخصوصا من الناحية الاقتصادية، آثار هامة على الحياة العائلية وخصائصها القديمة المتفقة مع تنظيمها المميز ، بل على مجتمع القرية ككل وطبيعة الحياة الاجتماعية فيه ، وأيضا على علاقات القرية بالقرى الأخرى ومراكز الإدارة والسلطة في المدينة وفي العاصمة .

وهنا ينبغي أن نسأل سؤالا هاما ، هل القرية في وجود العائلة كانت «كلا Whole» ، وفقدت هذه الكلية في وجود الأسرة ؟ والإجابة على هذا السؤال بالإيجاب يتفق مع الاتجاه العام لمدرسة شيكاغو التي كان ردفيلد Redfield من أبرز ممثلها والتي تنظر الى القرى الآن وقبل ذلك على أنها مختلفة أساسا عن المجتمعات البدائية في صفتين أساسيتين ، وهي العزلة الكلية بينما تكون شبه منعزلة وجزءا من كل . وعلى ذلك تختلف طرق الدراسة باختلاف النموذج على هذا النحو . وقد حاول كثير من الباحثين إثبات هذا الغرض مثل هانتش Hatch ، وبر جرايسلون Per Granessum فالقريتان محل دراستهما كانت كل منهما تفقد الكلية في مجرى التاريخ حتى أصبحت منذ مدة والى الآن جزءا من كل⁽¹⁰⁾ ، والواقع أن خاصية الكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاكفاء الذاتي . فإذا كانت قريتا هانتش وجرايسلون على هذا النحو في الماضي وأخذتا تفقدان هذه الخاصية، فإننى لا أعرف على وجه التحديد أن القرى في مجتمعا كانت كل منها كلا كذلك غيما مضى . ذلك لأن الاكتفاء الذاتي مسألة نسبية ، وارتباط القرية كما قال ريدفيلد بأبعد المدنيات القديمة لا يجعلها من جميع الوجوه «كلا Whole» أى مكتفية بذاتها كالمجتمع البدائي . والاكتفاء الذاتي لا يعنى اكفاء من الناحية الاقتصادية بل هو أيضا من الناحية

(9) Martin C. Yang, A Chinese Village, London, 1947, p. 239.

(10) Redfield, The Little Community, Chicago 1956, pp. 108-109.

الاجتماعية • فإذا كان الاكتفاء الذاتى يؤدي الى العزلة • فإن القرى لم تكن كذلك فى أى مرحلة من مراحل تاريخها — على ما أعلم • غالبقرى كان يحس بالقرى المجاورة والمدينة ويحدد مركزه فى العالم على هذا الاساس (١١) • كما كان يحس بالحكومة لانها تفرض عليه الضرائب ، وتنقله من قريته للعمل فى «السقرة» أو الالتحاق بالجيش ، ويتدخل رجالها عند الاستيلاء وسقوط القتل وهكذا •

اذن غالبقرية يمكن أن تكون مكتفية بذاتها ومنعزلة نسبيا كما كانت من قبل ومع ذلك تكون جزءا من كل ، أى أن عزلتها واكتفاءها بذاتها للنسبيين كننا أكثر أثرا فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية من انتمائها الى كل أكبر وهو المجتمع الكبير • ولهذا كان التغير الاجتماعى فى حقيقة الامر تغيرا فى العزلة والاكتفاء الذاتى • وكلما زاد التغير فى هاتين الناحيتين كلما ظهر أثر الكل فى حياة الجزء ••• وهكذا ، وبالتالى فإن التغير فى علاقة الكل بالجزء يؤدي الى تغيرات هامة فى الجزء • ومن هذه الزاوية كان اهتمام الباحثين فى المجتمعات القروية الهندية منصبا على دراسة أثر المدينة والحكومة فى التغيرات الاجتماعية فى هذه المجتمعات (١٢) •

ولم تفقد القرية «الكلية النسبية» بتغير العائلة وتلكها الى أسر مستقلة فقط ، بل تغيرت انكلية أيضا بالنسبة لوحداتها الرئيسية وهى البذئات ، لان دائرة الاعتماد بالنسبة لها زادت كما زادت هذه الدائرة بالنسبة للقرية ككل • والاعتماد فى الميالتين الاجتماعيه والاقتصادية كقياس لتغير مدى العلاقات كثافة وعددا يشبه فى نواح كثيرة التغير من الكل الى الجزء فى حالة المجتمعات القروية • وعلاقة الاعتماد هذه يتخذها جودفرى ومونيكا ويلسون أساسا للمقارنة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة • ولهذا كلما زاد الاعتماد — مع زيادة حجم

(11) Redfield & Alfons Villa, Chan km : A Maya Village, Washington, 1960 p. 1.

(12) Mckin, Marriot, Village India, Chicago.

المجتمع — كلما تغير المجتمع من البدائية الى المعاصرة (١٣) وهكذا .

ومعنى هذا أن علاقة الانتماء الى الكل كانت ذات اتجاه معين في الماضي ، ويتغير هذا الآن . ويمكن تطبيق هذا القول على العائلة القديمة وعلى الاسرة الآن . كما يمكن تطبيقه أيضا على أى قرية في هالتين . هالقرى في العائلة والبلدة كان يحس بعلاقة الانتماء للنسق القرابى أكثر من احساسه بالانتماء للمجتمع القروى ، ولا يحس بالقرية الا فى بعض المناسبات الخاصة . ومع هذا يكون احساس الانتماء جميعا لا فرديا ، وكذلك الامر بالنسبة للقرية فقد كان احساسها ككل بذاتها أو هويتها هو الاحساس للدائم ، أما احساسها بالدولة أو بالمجتمع الكبير فكان احساسا مؤقتا . ولهذا كانت القرية تنتمى للمكان الذى تعيش فيه انتماء من الدرجة الاولى ، أما الاسرة اليوم فلها تنتمى — وعلى الاخص من وجهة نظر الفرد — الى مجتمع القرية أكثر من الانتماء الى النسق القرابى القديم ، ومعنى هذا أن دائرة علاقات الفرد أصبحت تشمل من الناحية النظرية جميع افراد القرية ، وبالتالي فإن القرية الآن تنتمى الى دائرة أكبر من حيث المكان ، ويزداد انتماءها كلما صغرت الوحدة المكانية . ولهذا فإن انتماءها للمركز أقوى من المحافظة ، وأقوى أكثر بالنسبة للدولة ككل . وكقاعدة يمكن القول انه كلما زادت عوامل التغير الاجتماعى وزادت آثارها كلما زاد اتصال الاجزاء شدة بالكل ، سواء كانت هذه الاجزاء فردا أو أسرة أو قرية .

ان النتائج التى ترتبت على تغير العائلة فى الحياة الاجتماعية فى مجتمع القرية تعتبر تفسيرات مصاحبة عديدة لتغير العائلة ، وترداد ويتمين اتجاهها بمرور الزمن . ويمكن ابرازها على النحو التالى :

١ - زيادة التنقل الاجتماعى :

أصبحت الاسرة أساس البناء الاجتماعى وزادت الصلات المتبادلة بين القرى والعالم الخارجى ، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداهما فى الداخل والخارج مما . لهذا فالتنقل الآن الخصائص الآتية :

(13) Godfrey & Monica, Wilson : Op. Cit., pp. 25-30.

أولاً : «غير محدود Unlimited» لان الحواجز القديمة للعائلة والبلدة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أى اتجاه، ولذلك زادت سرعة التنقل ومداه .

ثانياً : أفتى لا يقتصر فقط على الزواج ، بل يمتد الى عدد من العلاقات المختلفة لجميع الافراد من الجنسين من مختلف فئات السن . وتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق القرابى وأصبح انتقالا في دائرة مجتمع القرية .

ثالثاً : رأسى وهو ما لم يكن موجودا من قبل . فالأفراد والأسر تنتقل الآن من حيث المركز الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى الى طبقة أدنى . كما أن بعض أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الاجتماعية افقيا . أصبحوا الآن ينتقلون رأسيا أيضا على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادى والاجتماعى . ويغير بعض القرويين الممثل الزراعى فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف ، فينتقلون رأسيا من طائفة الى أخرى وهكذا . كان من هجرة القرويين والمتمسكين من القرية الى المدينة تمثل في جوهرها تنقلا اجتماعيا رأسيا .

رابعاً : توسطى Inter-mediary أى غير واضح . وذلك لان بعض الافراد ينتقلون من مركز الى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة مما . أو يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت .

٢ - اللاتجتهية Uncertainty

كانت علاقة القرى بالأرض والعائلة والزمن علاقة ثابتة منتظمة ، وتدور حياته في دورات يمكن التنبؤ بها في دقة وتحديد كبيرين ، ولهذا كان من السهل تعيين الأبعاد الإيكولوجية والبيئية^(١٥) للفرد والعائلة ، فدورة عام واحد كانت تعنى أنواعا مختلفة من العمل والمحاصيل وفترات محددة من الفراغ ، كما كانت تعنى احتفالا بمناسبت وقيامًا بشعائر

(14) E. E. Evans-Pritchard, The Nuer, Oxford, 1940.

مختلفة ، وتوالى السنين لا يحمل معنى التغير ، وإنما يحصل معنى التردد أو المطابقة . ولهذا كانت دورة حياة الأفراد من الجنسين تكند أن تكون متشابهة ، ونظرا لعدم اختلال هذا النظام ، فقد كان الفرد متشبها من كل شيء يتعلق بحياته الاجتماعية والاقتصادية — حتى الموت فاجل «المكتوب» وكان الذى يقرى هذا التثبت وجود الحياة العائلية بخصائصها التى أشرنا إليها . ولكن تغير العائلة تهمت تأثير العوامل الاقتصادية واستمرار انخفاض مستوى المعيشة الى جانب التأثيرات المتتالية من المدينة جعل هذا التثبيت يفتل . ولهذا اختلت علاقة القروى بالأرض وبملاقاته القراية ، وأصبح الامتداد الزمنى لا يؤدى الى دورات متشابهة للحياة ، بل يؤدى الى تغيرات تحمل معها التلق وعدم الامن . فكل ما كان ثابتا فى الماضى يراه الان متغيرا ولا يعلم اتجاهه أو مداه .

وتفصيل ذلك انه اذا اعتبرنا القرية مجتمعا «ثابتا» فيما مضى ، وقد كان كذلك لان الانساق الاساسية فى تكوينه كانت ثابتة ايضا ، جاز لنا القول انه كان مجتمعا متوازنا ، ويهتر هذا التوازن عن طريق التغيرات الاجتماعية ، ونتيجة لهذا الاهتزاز فان الابهاء لا يعرفون مستقبل ابنائهم من حيث المهنة ، بعكس الحال فى الصالة الاولى ، والاتجاه الان الى الاهتمام بتحصين مستوى المعيشة وبالاخلاق القروية أكثر من الاخلاق الجمعية . ومع انه فى الماضى لم يكن هناك مجال للتجريب ، فقد تمت المحاولات والاطفاء قبل ذلك حتى وصل الحال الى وضعه الراهن واستقر على طرق معينة مفضلة ، ويقال «اننا نفعل ذلك لان الامر كان كذلك دائما» (١٥) .

ومع أن التجريب الان ليس له دور كبير وغير ظاهر فى بعض الاحيان فليس هذا راجعا الى السبب الاول ، بل ان القرويين يعرفون أن هناك طرقا أفضل ، ولكنهم لأسباب متعددة ، وأهمها عجزهم الاقتصادى لا يقبلون على أى تغير خصوصا فى النواحي المتعلقة بالتكلفة المادية .

(15) W. Ogburn, M. Nimkoff : Handbook of Sociology 1953, pp. 585-586.

وخلاصة القول ان القروى الان لا يعرف اذا كان سيظل بالقرية أم سيهاجر أو هل سينجح في الوفاء بواجبات أسرته أم سيتعرض للشلل، هل سيكون دائما على علاقات طيبة مع الجميع ، أو هل التغير عامة في صالحه أم سيلاقي الصعاب .. وهكذا .

٣ - الاستقلال والتبعية : Autonomy & Subordination

لم يكن الفرد في العائلة مستقلا بل كلن تابعا لها ، ولهذا لم تكن له تبعية أخرى حتى لسلطة القرية الكلية . فنظام المسؤولية الجماعية كان يجعل الافراد جميعا وحدة واحدة داخل العائلة أو البدنة ، ولم يكن لاحد منهم استقلال خاص من هذه الناحية ، وكذلك بالنسبة للمسائلة في حدود البدنة ، النسق القرابى الاكبر .

أما الان وفي ضوء التغير الاجتماعى الذى حدث للعائلة والمجتمع والقرية ، فقد أصبح الفرد أو الاسرة التى ينتمى اليها مستقلة وتابعة في نفس الوقت . لانه نظرا لمتعدد علاقات الافراد وكتلقتها في نفس الوقت في الداخل والخارج . فقد أصبحت ضيقة Narrow بمعنى أنه لا يشترك فيها عدد كبير على نفس المستوى كما كان الحال أيام العائلة . ولهذا كلما ضاقت العلاقات بهذا المعنى كلما زاد استقلال الفرد أو الاسرة . أما التبعية فقد كان الفرد تابعا لوحدة صغيرة ، أى أن علاقات التبعية كانت تدور في دائرة محدودة وهى البدنة أو العائلة ، ولكن الوضع الان أن دائرة التبعية اتسعت حتى شملت مجتمع القرية ، بل الدولة بأسرها أيضا . ومثال ذلك أن التبعية من حيث السلطة هى تبعية للقرية وللمدينة أيضا . اذن كلما زادت علاقات الفرد من حيث الاتساع كلما اتسع نطاق تبعيته وهكذا .

٤ - فردية البعد البنائى : Individualism in Structural distance

الابعاد البنائية (١٦) — أو الاجتماعية — كانت أبعادا بين عائلات

(١٦) البعد البنائى — فكرة استخدمها ايفانز بريتشارد في الفصل الخاص بالزمن والمكان في كتابه عن النوير ليصور طبيعة العلاقات بين القرى والبدنات المكونة لشعب النوير .

وبدلت وبين عائلات وبدلت أخرى . والبعد البنائى على هذا النحو كان يقض من حجم البنية ودورها فى سلطة مجتمع القرية ، وبالتالى مركزها الاجتماعى والاقتصادى ، الى جانب درجة التضامن فيها . ولهذا لم يكن للفرد استقلال بنائى خاص . فأعضاء البنية جميعا متشابهين بعدا بنائيا ، ومتميزين على هذا الاساس عن أعضاء البندلات الاخرى .

والان نظرا لتفكك العائلة واتساع نطاق العلاقات التى تربط الامر والافراد ، وتغير مضامين الانساق القرابية ، وظهور المصلحة كمحدد لاتجاه هذه العلاقات ودرجة شدتها . فقد أصبح البعد الاجتماعى فرديا . وأهم ما يدخل الان فى تحديد هذا البعد المركز الاقتصادى . كما أن المركز الاقتصادى لم يعد يتحدد أساسا بملكية مساحة معينة من الارض ، بل بمقدار ما يكسبه الفرد من الزراعة أو من غيرها من الاعمال ، تجارة أو مهنا أو حرفا .

ومن هذه الزاوية ارتفع مركز أفراد كانوا يتبوؤون فيما مضى مرتبة أدنى ، وهم على الاخص المشتغلون بالحرف والمهن المختلفة ، وضاعت الابعاد التى تفصلهم عن القرويين المشتغلين بالزراعة . ومع هذا يدخل المركز الاجتماعى القديم فى تحديد البعد البنائى ، ولكنه قد يتجاوز عنه فى العلاقات الاجتماعية كالزواج . وكما عده يمكن القول أنه كلما زاد التغير الاجتماعى كلما تعددت الابعاد البنائية بين الامر والافراد على أساس اقتصادى ، وهل دور المركز الاجتماعى فى هذا للتحديد .

ونظرا لاتساع مدى الصلاقات التى تربط القرية الان بنورها من القرى المجاورة وبالمدين ، فإن الابعاد البنائية للافراد تقاس أيضا على أساس اقتصادى . فالفرد يدخل فى علاقة اجتماعية مع فرد من قرية أخرى . اذا كان فى نفس المستوى ، ولكن فى هذه الحالات يدخل فى الاعتبار المركز الاجتماعى للعائلة أو البنية اذا كانت هذه علاقة زواج ، كما يدخل فيها بصفة عامة البعد البنائى للقريتين ، ويدخل فى هذا الاعتبار أيضا خصائص كل قرية على حده ، أو النموذج الذى اشتهرت

به بين القرى أو في المنطقة المحلية ، إذن غالبية ينظر إليها من هذه الزاوية كما ينظر للفرد أو بطريقة مشابهة .

ومثال ذلك أن أفرادا من القرية يقبلون على الزواج من فتيات من قرية أخرى نظرا «لسمعتها» المسالمة ، ويعرضون عن الزواج بفتيات من قرية أخرى «لسمعتها» العدوانية . وكعادة كلما ازدادت صلات القرى بعضها ببعض الآخر كلما تفككت فكرة النموذج في تطبيقها على القرية ككل ، وكلما أصبح ممكنا الدخول في علاقات متعددة على مستوى الأفراد والأسر .

٥ - للهجرة رأيا وأفقا Vertical & Horizontal

ترداد الهجرة بمرور الزمن . وقد بلغت أقصاها في المجتمع القروي في فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها . وهي مستمرة حتى الآن . وهي إما راسية أو أفقية . فالهجرة الراسية تتمثل في القرويين الذين يتركون القرية إما بصفة دائمة ليمثلوا في غير العمل الزراعي في جهات بعيدة ويعيشون مع جماعات تختلف عن عائلاتهم من حيث المراكز الاقتصادية والاجتماعية . فبعضهم يعمل في تطوير الترع والمصارف . والآخرين يقيمون في المدينة ويمثلون في المصانع أو في مصالح الحكومة المختلفة . كما انه يمكن اعتبار من يتعلمون من أبناء القرية ضمن هذه الفئة ، لأنهم في حقيقة الامر يقيمون ويمثلون في المدينة ويغيرون من مركزهم الاجتماعي والاقتصادي ، وينضمون الى جماعات تختلف من حيث القيم والمركز عن أسرهم .

أما الهجرة الأفقية فلها تتمثل في القرويين الذين يهاجرون من القرية مؤقتا ليمثلوا في الزراعة خصوصا في مواسم الحصاد أو الجنى ثم يعودون الى القرى ثانيا . وهؤلاء ينتقلون من جماعة الى جماعة مماثلة تقريبا ، أو دائما حين ينتقل الفرد بمفرده أو مع أسرته ليقوم في قرية أخرى بعيدة أو قريبة ، يزرع الأرض عن طريق الإيجار أو الملكية . فلا يتغير دوره أو مركزه بذلك .

ومن حيث أثر المهاجرين على القرية ، تجذ أنها تتأثر أكثر بالمهاجرين

رأسيا ، لانهم اذا ظلوا على صلة بالقرية فانهم يعملونون أسرهم الباقية ويجلبون معهم أثناء غودتهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة أيضا (١٧) .
وقد لاحظت أن غير المتعلمين منهم أكثر من المتعلمين أثرا في هذه الناحية .

٦ - التفكك النفسى في الفواصل :

كان من خصائص العائلة القديمة الفصل التام وتصديد العلاقات والعمل على أساس الجنس والسن . وكان هذا الفصل أحد قيم التنشئة الاجتماعية ونماذج السلوك المرعية وبناء على التغير في العائلة وماتربت عليه من استقلال الاسر بالاضافة الى النتائج السابقة ، يلاحظ أن مركز المرأة أخذ في الازدياد ، كما يزداد الان دورها في الحياة الاجتماعية العامة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية .

وقد زاد عمل المرأة ومسئوليتها في الأسرة عنهما في العائلة ، ولذلك تسهم بنصيب أوخر في العمليات الزراعية التي كانت وقتها على الرجال . كما أنها تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية . وفي السوق نجد الرجال والنساء معا . وبالتالي يتغير النموذج أو طبيعة السلوك المتوقع من المرأة . حقيقة أن الرجال لازال لهم السيادة من الوجهة النظرية، الا أن تبعية المرأة المطلقة له تصبح مثار جدل بين الزوجين . وفي كثير من الاسر تقوم المرأة حين يموت الزوج بجميع مسئولياته فيما عدا العمل الزراعى الذى يتطلب مجهودا بدنيا شاقا . وفي غير ذلك تبسخر البذور وتسقى المزروعات وتجنّى وتحصد . ومن المناظر المألوفة في القرى أن يتحدث الرجال الى النساء علنا أو يصرن معهن في الطرقات سواء كانوا يتمتعون اليهن عن طريق القرابة أم لا .

أما فواصل السن فقد تفككت هي الاخرى ، فلم يعد الشباب مثلا يلتزمون بدقة أنماط معينة من السلوك أمام الكبار ، كما أنهم يجلسون فيهم ويتبادلون «المزاح» أو الرأى ، وكهساعدة يمكن القول أن أنواع السلوك المترتبة على فواصل السن كاحترام الصغير للكبير وطاعته وعدم

(17) M. Yang, Op. Cit., p. 230.

تبادل المزاح معه ، تتغير الان الى نوع من حرية السلوك فيه انصراف كبير عن التقاليد القديمة .

اذن يمكننا أن ندرك مما سبق أن الحياة القروية القديمة التي كانت تقوم على الحياة الجمعية في العائلة وما لها من خصائص تتغير الان بفعل عوامل متعددة ، أهمها العوامل الاقتصادية وتأثيرات المدينة والقانون . وليست هذه الملاحظة خاصة بالقرية في مجتمعنا ، بل أغلب الظن أن تغير القرية ظاهرة عامة في المجتمعات التي يعتمد جزء منها على الزراعة ، حتى أن ردفيلد Redfield تزعم في شيكاغو حركة كبرى تهدف الى دراسة الحياة الريفية في مختلف أجزاء العالم قبلما تتغير معالمها^(١٨) . فكما فعل الاثنروبولوجيون من قبل في المجتمعات البدائية قبل الغزو الاوربي وابانه ، فلاید أن يحدث نفس الشيء في المجتمعات القروية مع التعديلات الضرورية في المنهج بسبب الاختلاف بين دراسة الكل المنزول المكثف بذاته في حالة المجتمع البدائي ، والجزء غير المنزول غير المكثف بذاته نسبيا في حالة القرية . وقد أجريت فعلا عدة دراسات هامة في الهند والمكسيك وبعض دول الشرق الاقصى لمواجهة هذا المطلب العلمي الهام . حتى أن ردفيلد وغيره من زملائه وتلاميذه نتيجة لهذه الدراسات ، أخذوا يقرنون المجتمعات القروية التاريخية والمدروسة بالطريقة العلمية لاستفراج التعميمات التي تصنور الجوانب المتشابهة في الحياة الريفية عامة .

وقد وجدت في أثناء البحث وبعده عددا من وجوه التشبه بين القرية في مجتمعنا القروي والقرى الأخرى التي درست في بعض أجزاء العالم . فمثلا في بحث العائلة القديمة والمتغيرة في الهند وصل دوبييه Dube الى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيرا عن النتائج التي وصلت اليها^(١٩) . فالعائلة القديمة في قرية شاميربيت Shamirpet كانت متضامنة أو متماسكة ،

(18) R. Redfield, *Peasant Society and Culture*, Chicago, 1936, pp. 137-139.

(19) S. C. Dube, *Indian Village*, London, 1956, pp. 222-229.

ترتبط بالأرض والسكن ارتباطا وثيقا ، والعلاقات داخلها وخارجها محددة على أساس السن والجنس والنسب القرابى ، وهى اليوم تسجل تغيرات حامة ، فالقروية خاصة نامية ، والهجرات متعددة نتيجة لاختلال الأوضاع الاقتصادية وتأثيرات المدينة ، كما أن التقاليد القديمة المنظمة للعلاقات الاجتماعية أخذت فى التدهور ، أى لم تصبح بمسد محددة بأحكام لنماذج السلوك القروى والجمعى ... وهكذا .

ومثل آخر من الصين عندما يصور مارتين يانج M. Yang مدى اعتماد العائلة القديمة على الأرض فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى ما تذهب اليه من تغير إذا تغيرت علاقتها بالأرض فيقول « أن الأرض أساس العائلة الحقيقى ، وعندما نقول ان العائلة تفككت فمعنى ذلك أنها فقدت أرضها» (٢٠) .

ولا معنى هذا أن وجوه التشابه فى الحياة الريفية تؤدي مثلا الى تطابق التنظيم العائلى فى القديم وسيره فى اتجاه واحد أثناء التغير . فالتغير الاجتماعى مرتين بعدة عوامل قد تكون متوازية الأهمية أو قد يفوق بعضها الآخر من هذه الناحية بحسب ظروف القرى محل الدراسة . ولهذا فان اتجاهات التغير أو سرعته قد تختلف من قرية الى أخرى ، بل قد تختلف من قرية الى أخرى فى نفس المجتمع كما هو واضح من وصف حامد عمار لتغير العائلة فى قريتهما (٢١) بمقارنته بالتغير فى النموذج الذى درس . ولعل الاختلاف كما أظن لا يرجع الى اختلافات أساسية وإنما يتعلق باختلافات بالمدى لاختلاف الظروف نسبيا .

(20) M. Yang, Op. Cit., p. 46.

(21) Hamed Ammar, Growing up in an Egyptian Village, London, 1954, pp. 42-47.

الفصل التاسع

قواعد الضبط والامتثال في المجتمع

قواعد الضبط والامتثال في المجتمع

عرضنا أكثر من مرة في الفصول السابقة ، الى الوسائل التي تبذل بها الجماعة أهدافها ، وتحلفظ على وحدتها ، وتقل الى الحد الأدنى من الانحرافات التي قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفي هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التي تنظم السلوك الانساني لرعاية النظام في المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الافراد على امتثال لقواعد المجتمع ومعايير والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانساني . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى ، وتناولها عدد من الشرعيين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوي على عدد من الوسائل والاجراءات التي يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي علما صاحب التغيرات الكبرى التي حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعته ، وزاد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الاخرى ، كلما زاد اختلاف الافراد الذي قد يبلغ في بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالتزام ، حتى لا يصل الفلاف الى حد التضادم .

ومن المعروف أن مسألة الضبط الاجتماعي لم تكن تعبر أحد في المجتمعات البدائية أو الصغيرة ، نظرا للقواعد الثابتة نسبيا التي تسير عليها ، والتي تحدد بدقة مآكل الناس وأدوارهم ، وتعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لابينير Richard Lapsiere ، أن الدراسة السوسولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ،

فقد كان روس Rose أول من استخدم اصطلاح «الضبط الاجتماعى Social Control» ليشير عن طريقه الى ميدان محدد فى الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعى علم ١٩٠١ ، وان كان كل من توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست مفصلة لبحث موضوع الضبط الاجتماعى . فقد كتب توماس W.E. Thomas مقالا من هذا النوع فى المجلة الامريكية لعلم الاجتماع لعام ١٨٩٨ ، عنوانه «علامة الجنس بالضبط الاجتماعى البدائى»^(١) .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعى فى السنين الاخيرة بازدياد الابحاث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعى وما تمخضت عنه هذه الابحاث من ابراز لموضوعات جديدة فى علم الاجتماع ، كمستويات الفعل الاجتماعى والمعايير الاجتماعية والقيم ، والقواعد العامة والسلوك . ولكن للذى جعل دراسة الضبط الاجتماعى ذات أهمية فى علم الاجتماع ، ظهور «مسألة الثقافة» وضرورة دراستها كموضوع جوهرى ، والانصراف عن الاراء التى كانت تتنادى بتقليل الحد الذى تبرز فيه الثقلة فى معالجة موضوعات علم الاجتماع الاساسية . وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن حقائق غنية فى الاهمية، تتعمل بالانماط الثقفية التى تتعمل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافى بين المجتمعات داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقلة التفاعل الاجتماعى وتوجهه اتجاهات محددة ، ولا يقتصر عمل الثقلة على ذلك ، بل انها تسهم فى ارساء قواعد الضبط الاجتماعى وأساليبه على قواعد محددة تفرض الزاما على الافراد ، وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعددة على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظام فى المجتمع . ومن المناسب

(1) Lapiere. Richard; A Theory of Social Control, New York, 1951, pp. 3-5.

هذا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه .

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هارى بوردنير Harry Berdemeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمثلون للقواعد للنظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان أن العملية الأولى هي عملية التشيئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتمده للصياغة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ، ولذلك فإن التشيئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييرها الأساسية التي يشترك فيها مع غيره عندما ينضج ، والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه . أما العملية الأخرى فهي تشتمل على ميكانيزمات^(١) الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إثارة أي عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التشيئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ، فإن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم في البناء الاجتماعي ، ولهذا فإنهم قد يقومون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينصرفون عن المعايير . ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس ، بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي إلى الانحراف ، ويحاول المؤلفان أن يعددا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعتبر خطوطا دفاعية ضد الانحراف ، وهما في هذا الصدد يعتبران التشيئة الاجتماعية خطأ دافعا هاما ، ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

(٢) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثلته الأفعال المنعكسة للكائن الحي باتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها .

وأول خط دفاعي هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته بواسطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعا . فإذا لم يفلح خط الدفاع الاول في منع التوتر وظهرت أعراضه على أعضاء الجماعة ، يظهر خط الدفاع الثاني الذي يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر في قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعي للسلوك بما له من قدرة على توقع الجزاء على المخالفين ، وهنا يظهر خط دفاعي ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثاني ويتكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعيا صعبة جدا أو باهظة من حيث نتائجها، وفي كلمات أخرى يقول المؤلفان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي ، بل لازالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع في الانصراف وتشجيعهم لتصرف توترهم عن طريق استخدام صمامات للامن يقرها المجتمع ومع ذلك نقد لا تصلح الخطوط الثلاث السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعي ، الامر الذي يفرض اللجوء الى خط دفاعي رابع ، هو سجن المنحرفين أو عزلهم أو حتى اعدامهم، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانصراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المنحرفين من معاودة السلوك الانصرافي ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنحرف اجتماعيا عن طريق العلاج النفسي أو الاجتماعي على سبيل المثال (3) .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرّفان الضبط الاجتماعي من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعي يعالج الانحراف في المجتمع ولهذا يعددان الاساليب المختلفة التي يمكن أن يستعان بها في تقليل نسبة الانحراف أو في منعه كلية ، وهما في هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع ، ذلك أن مناقشة هذا الموضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة في السلوك الاجتماعي .

(3) Bredemeier & Stephenson. The Analysis of Social Systems New York, 1962, pp. 146-147.

٢ - ويقول لندبرج Lundberg ان الضبط الاجتماعي عبارة
نستخدمها لنشير الى السلك الاجتماعي التي تتود الافراد والجماعات
نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة. ويذهب الى أن أنماط السلوك
الاجتماعي الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا
من أنواع الضبط الاجتماعي ، ويقول أيضا ان الحكومة من بين هذه
النظم ، هي التي يخلط بها في المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعي،
ويبدو الضبط الحكومي واضحا في كثير من التنظيمات كالنظم الشرطة
والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن الصحة العامة وهكذا . ولكنه في هذا
المقام يشير الى الدور الكبير الذي تلعبه الانماط الاجتماعية كالمبادئ
الشعبية ، والبدع ، والعرف ، والرأي العام ، وغير ذلك في الضبط
الاجتماعي يويرى كذلك أن الضبط الاجتماعي كموضوع وأدواته المختلفة
كوسائل والتي تشمل على امتثال الناس للمعايير الاجتماعية ، تكون
عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سماه الاختراعات الاجتماعية^(٤) .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعي بطريقة
تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع ، ولا يرجع ذلك الى ابرازه
للدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الحكومية في توجيه السلوك الاجتماعي
في المجتمع الحديث ، بل لانه يجعل الضبط الاجتماعي وسيلة لمنع
المحروب ولضبط الزيادة السكانية في المناطق المزدحمة بالسكان وللحيلولة
دون زيادة المطابع المركزي للحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر
بيروقراطية قد تعطل الاداة الحكومية ذاتها .

٣ - أما أوجبرن ونيمكوف Ogburn and Nimkoff فيقولان أن بعض
طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعي) بطريقة
عامة جدا ، لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظم
الاجتماعي ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم
العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعي ، طالما أنهما
يستاعدان على استقرار الجماعة وتكاملها . ولكنهما يستخدمان في معالجة

(4) Lundberg and Others, Sociology, New York, 1958, pp. 720-721.

موضوع الضبط الاجتماعي معنى مختلفا وأكثر تصديدا من المعنى السابق ، فـالضبط الاجتماعي في نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وترتبط على هذا المعنى أن للمادتين الشخصية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع معين ، ولكن عادة شبيهة محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي ، إذا استخدمت كبح جماح المتطرف وورده إلى طريق الجماعة .

٤ - ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا للتعريفين مستمد من تولدوت ياروسوتر للضبط الاجتماعي ، الذي يتكون من كل الميكنيزمات التي تمارس الاتجاهات الانحرافية ، أو تصورها سواء بمنع الانحراف للظاهر أو باجتثاث عناصر للتغيير أو الأثرية التي تميل نحو أخراج الانحراف من حلة لتكون إلى الواقع^(٥) .
للدكتور السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يكتفينا كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعي ، ومن ثم فإن مناقشة هذا التنظيم يمكن أن تغطي المسائل التي تعود للبائسين على أدرلجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعي . كما أن غيرهم من أمثال جورج جريجيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعي كالتظاهر ثقافية مثل الدين والعقود والفن والمعرفة والتعليم ، التي يجب أن نغفلها عن وسائل الضبط الاجتماعي التي هي الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولكننا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعي نوعا من التنظيم الاجتماعي قد يكون اعتبارا وجيبا ، لكن النظر إلى الضبط كما يريد جريجيتش لا يعطينا عمقا في فهم هذا الموضوع الهام ، لأنه في واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافي من الضبط الاجتماعي وبين ما هو اجتماعي ، وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة في علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر إلى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هي المجتمع

(٥) Johnson, Sociology, London, 1961, pp. 553-544.

والثقافة والشخصية ، ولذلك فالضبط الاجتماعي باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم ، فالانفصال هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم ، ولا يمكن أن تتم الدراسة الا اذا لاحظنا هؤلاء الأشخاص في تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الأشخاص ، الا اذا كانت لدينا معرفة محقة عن نمط الثقافة الذي يعطى هذه المعايير الاجتماعية قلبا معينا وأبعادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا قلنا نعرض في أيجاز لمجموعة من النقط التي تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذي نلاحظ فيه هذه الظاهرة :

١ - من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تحافظ على حقوق أعضائها ، ولذلك فإن اعتداء عضو على عضو آخر يقلل من الجماعة بعد الرضا ، الذي قد يصل في كثير من الأحيان الى قلب الممتد ، ومثل ذلك أن بعض الجماعات تهرم السرقة من داخلها على الاعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، وقد استنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذي قد يقع على بعض أعضائها .

إن فكرة الجماعة نفسها كمسألة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الالتزام الجماعي ، ولذلك فالجماعة لا تواجه السلوك محسب ، بل انها تحدده وتنظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على يد دوركايم الذي قال ان جوهر الحياة الجماعية هو فيما نمارسه من قهر أو التزام على الفرد .

٢ - الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى اليه القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهره للقيم أو المعايير السائدة في جماعته لأنه يخشى من عواقب

لأنحراف ، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امثاله يؤدي الى عدم الترميب به في أى جماعة أخرى ، ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر في السلوك الانحرافى .

٣ - الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لان المعايير الجماعية هي في واقع الامر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الاعضاء ، ومع ذلك فقد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من اليوتوبيا تعتبر في واقع الامر انحرافا عن المعايير الموضوعة وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان بسيطا لمربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فلن العقاب الذي يثقاه المنحرف في هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ - كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها في الواقع ، ولهذا يصبح التسامح أمرا طبيعيا يتواءم عليه أفراد الجماعة ، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعى ، وعلى مركز الشخص وسمعته ، وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها :^(٧)

١ () التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الاجتماعى أو تحدد ايديولوجيته . ولذلك فإن السلوك البورجوازي في المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحرافا عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلا للتسامح .

ب) كلما زاد اللاتجانس في مجتمع كلما زادت حدود التسامح اتساعا ، وهذا راجع الى أن المجتمع المترامى الاطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتوزع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط

(٦) Ogburn & Nimkoff, A handbook of Sociology, London, 1960, pp. 174-183.

الشخصيات ، الامر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك التمايزة . ولهذا لا يجد المجتمع مناسبا من توسيع نطاق التسامح ، والا انقلبت جماعات المجتمع على نفسها وحل الصراع محل للتفلس والتعاون . أما لماذا تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا ، فان هذا يرجع الى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع . ومن ثم كل الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

ج) كلما زاد التخصر في المجتمع كلما زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعى الرسمية على حساب الوسائل القديمة التى كانت تسندها العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم في المجتمع القروى علامة من علامات التغير الاجتماعى فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير في فض النزاع أو مصادرة الانحراف . سواء في الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو في مجتمع القرية ككل .

د) يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كلما كان أكثر حرية ، أى أنه يكون في استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذى يتعرض له من هم أقل منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية بالفروج على المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أو قليلة الثقلية ، بينما لا يكون الامر على هذا الذهو عند الطبقات الاعلى دخلا والاكثر ثقلية .

هـ) مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التى يتمتع بها ، فإنه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى أي حد . فقد يسمح له بمخالفة الرأى العام ، أو اعتناق مبادئ تختلف مبادئ غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح له بارتكاب المحرمات التى تعتبر مخالفات خطيرة في كل المجتمعات .

و) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول في أى مجتمع . ومثال ذلك

أن الجماعة لا تسمح لاحد في هذه الايام أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا . وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذلك . بل انه يكون عاملا ايجابيا في عدد من الحالات . ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل صاية المرأة . ولازال الرجل، في عدد من المجتمعات مسئولاً عن سلوك زوجته أو أخته . ففي حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذي يقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذي قد يصل أحيانا الى درجة القتل .

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

إذا ظهر في الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة لتصدع في مراكز الأفراد أو في أدوارهم ، غلنه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتلافى هذا التصدع وتخفيف التوتر ، والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى . وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال نشير إليها على النحو التالى :

١ - العزل : وهو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذى يقوم به الفرد . والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة في وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ (قد تقسم النخلة ألزمن الى غترات مفطلة بالأضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد . ولذلك اذا شملت هذه المراكز وقت واحد ، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا . ومثال ذلك أن الفرد فى المجتمع الحديث قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا فى ناد وعاملا فى جمعية خيرية . ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التى تتسبب هذه المراكز . فإذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع . ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز أو العكس موديا الى القضاء على التصدع فى مهده .

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان • فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات الى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، اذا أكن عزل مكان كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملاسات وظروف • ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب ، أى أنه قد يكون كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً • ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها ، وليس على الفرد لكى يتجنب الصراع الا أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً ، حتى لا يكون «كل نشاطه» فى كل مكان يذهب اليه •

ج) كما أن عزل المتصلين بالدور ، وخصوصاً اذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار ، يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده • ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يجب ، وبين شخصيته عندما يكون مع استاذة ، وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه • ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعاً فى كل دور ربما أدى الى صراع يمكن أن يكون طريقاً للانحراف • ومثال آخر على ذلك ، الرجل الذى يتزوج من سيدتين ، يلعب دورين مختلفين ، لاختلاف المتصلين بكل دور • ولذلك فإنه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما •

ويلاحظ أن العزل البنائى يمكن أن يستفد كضابط اجتماعى فى مواقف أخرى • ومثال ذلك أنه اذا وجد عدد من الاشخاص يتعرضون فى موقف معين لتصدع واحد ، فإن عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تذويب القوى التى توحد بينهم ، فتريد من دوافع الانحراف •

٢ - المنع : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتصال بين المراكز والأدوار • ويعنى المنع هنا «العزل الرمضى» للزمن والملاسات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فإنه يلزم فى هذه الحالة الركون

الى ميكانيزم آخر لتقوية المركز السائد في علاقة معينة ، واخضاع كل المراكز الاخرى له . والمنع لا يمنع من التقاطع مثل العزل ، وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتل أن يتصارعوا ، وفي الغالب يسمح المنع للمراكز التي يحتل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها في وقت واحد . ومثل ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما ننظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج ، ويكون من المعسر على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر ، فإن تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء فيزيائيا ، ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي .

٣ - الاسبقية : ومن الوسائل التي تستخدم في منع التصدع والتوتر ما يقال له «الاسبقية المركز النظامية» ذلك أن التحديد الاجتماعي الواضح لمطالب المركز التي يجب أن يكون لها الارحجية والافضلية ، تخلص الناس من النضال في سبيل الوصول الى قرار . ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات ، لان الناس يستطيعون تنظيم بعض مطالبهم على غيرها مستندين في ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك : اذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تتحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامته ، فتتحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الانجلوأمريكي يعطي الاسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كانت المخلاب مرتبة بهسب أهميتها بطريقة مقررة كلما أسمت في خفض حدة الصراع الذي يمكن أن يثير كوامن الانحراف عند الفرد ، عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك .

تطويع التصدع او التوتر وسياسة :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر في الواقع لانه من الممكن منع المنحرف من الاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة

اجتماعيا • ويتضمن هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم «تطويع التصدع أو التوتر وسياسته» • ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بوساطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضي وبدائل المركز • ولسوف نعرض لهما في ايجاز على النحو الآتي :

١ - السلوك التعويضي : وهو ذلك السلوك الذى يمكن الناس من التخلص من التوتر ، وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعى المرتبطة بكل نوع على حدة •

١ () النوع المفضل ثقافيا : وهو الذى يكون فى متناول أكثر الناس • ومثال ذلك ، أن العامل الذى يشغل من حيث مركزه المهنى ، يمكن أن يجد اثباعا تعويضا فى الدور الذى يلعبه فى أسرته • لقد يلقي التقدير فى قيامه بدوره كزوج وكوالد ، فيعوض بذلك ما شعر به من خيبة ومثّل متعلق بانخفاض مركزه فى عمله • وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال ، ومعنى ذلك أن العمل يقوم بالمركز التعويضى ليفطى الأعباء الذى يجده فى دوره فى الأسرة • والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن فشلها فى أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط فى النشاط الاجتماعى أو السياسى •

ب) النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالتنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردى دون زيادة انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح فى وقت ما بسلوك لا تسمح به فى وقت آخر • ولهذا كان السلوك التعويضى من النوع المسموح به ثقافيا ، متعلقا بالزمن والمكان • ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا ، ذلك النوع الذى يتجه الى اثباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطلب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للمتفيل • ويفضى هذا التمثيل وسائل كثيرة ، مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للإذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل •

فقد تمنع الثقافة الاستمرار في هذا السلوك اذا كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به •

ج) النوع المتسامح فيه ثقافيا : وينطوى هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا ، ولكن القيام بها يتسامح فيه ، ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من السلوك يقف على حافة الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذي لا يظهر أنه أصبح يشكل خطرا على الجماعة أو على الانماط الاجتماعية المقررة • ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والفسونة وبعض المادات الجنسية والعريضة •

د) اما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافيا : فان الخط الذي يفصله عن النوع السابق حقيق جدا ، لان التحول من المتسامح فيه الى الممنوع سهل جدا • والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد يرتكب المخور جريمة ، وقد يقلب الهوس بالجنس الى قتل النساء ... وهكذا •

٢ - بدائل المركز : اذا لم يؤدي التعويض الكافي الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الاخرى بتعويض تام ، فان الافراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذي يؤدي الى التصدع أو التوتر ، وذلك في سبيل نوع آخر من النشاط الامتثالي • ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التي تترتب عليه ، كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقليا يضمن الامتثال ويمنع الانحراف • وكلما كان من المتيسر الالتجاء الى المراكز البديلة ممكنات في الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر ، فان احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى •

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المهني المفتوح ، وكذلك المكان الذي يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة فاناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدي الى انصرافهم ، بل أن الناس في الغالب يبحثون دائما عن المراكز البديلة الى أن يجدوا

واحدا منها يقضى حاجاتهم ، أو يسمح لهم بالتعامل مع شركاء أو رفقاء
يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعى فى اعداد بدائل المراكز ، لان الناس قد
يتحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين لعملا لاي واحد
منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق
هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر ، أو الزوج
الذى ينتقل من زوجة الى زوجة ، أو الزوجة التى تغير أزواجها فى
فترات قصيرة المدى ، ويتنبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه
الحالات ، ولذلك يفسح عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند الى
المقومات النظامية فى المجتمع، حتى يكون لمثل هذا التحرك جدية واعتباره
ومثال ذلك أنه اذا ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها
على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز ، فان المجتمع يقيم
الحواجز التى تؤدى الى تقليل نسب الطلاق ، وذلك عن طريق تصويب
أجراءاته أو احالة الامر على جهات من وظيفتها أن تفحص الأسباب
الجدية وراء طلب الطلاق ، وتحول فى نفس الوقت أن تجعل تكاليف
الطلاق باهظة •

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدى الى نفس
التوتر والتصدع التى تؤدى اليه المواقف الايجابية ، اذا لم يكن عند
الناس مستويات محددة تماما تمكثهم من الحكم على حاجاتهم • ولذلك
يكون الفرد الذى لا يعرف ما يريد واقعا تحت توتر ، لانه فى هذه
الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه ، وخلالة القول أن تمدد
المراكز والادوار فى المجتمع يمكن أن تكون وسيلة من الوسائل التى
تخفف من حدة الانحراف الذى يمكن أن يتسبب عن احساس الفرد
بالعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغيير الموقف الذى سبب له التوتر
أو التصدع فى بلدىه الامر •

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

ان الوسائل السالبة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع

الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ، قد لا تفلح في القضاء عليه .
ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل المضبط الاجتماعى وهى منع
الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك
صعبا أو باهظا .

١ - تفسير الانحراف : ومعناه أنه في سبيل ضمان الامتثال على
الرغم من المؤثرات الانحرافية ، نقيم مواقف تمنع تكيف المنحرف
واستمراره في سلوكه ، لان الامر في هذه الحالة سيكون صعبا . وحتى
اذا ظهر الانحراف في الواقع فإنه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون
الجزء السلبي هنا ، الذى يظهر في عدم الرضا عن الانحراف وامكانية
قهر المنحرف ، من العوامل التى تهيئ الفرصة وتمهد الطريق أمام
الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس يمثلون بالرغم من
أنفسهم .

٢ - بهافة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يعتمدون عن السلوك
الانحرافى اذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال ، ولذا
هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون المقاب مناسباً للجريمة في
كل الاحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans أن عددا كبيرا من
وسائل المضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية في أى جماعة اجتماعية
تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ، ذلك أنه لما كان التضامن
والتبادل متضمنا في تقسيم العمل في الجماعة ، وتجد الحاجات المكملة
وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فإن الفروج على مثل
هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغيير في النمط المقرر حين يتسبب فيه
عضو واحد من أعضاء الجماعة . فإن تأثير هذا التغيير يسرى الى
الأعضاء الآخرين في تلك الجماعة ، ولذلك فإن المنحرف في هذه الحالة
يضطر الى الامتثال لان الجماعة تتأخر بصرمائه من مراكزه وأدواره التى
كان يشغلها أو التى كان من المحتمل أن يشغلها في المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان يطال جماعات صغيرة ببنية التركيب نسبيا ، ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف الانحراف أو أن يمنعه بصرمان المنحرف من السلح والخدمات ، أو بتحديد بصرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمى إليها نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فإن غايلية عدم الرضا الاجتماعي كوسيلة من وسائل الضبط تكفل بالضرورة ، ونحن هنا لاننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعي وإنما نضبط به دورا جزئيا في منع الانهواف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التي تظهر في الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التي يكون لكل منها وسائلها في الضبط التي تناسب أنماط السلوك لديها والاهداف التي تسعى إليها ، كما أن المجتمع بصفة عامة يعتمد على القانون الذي يضع القواعد العامة لضبط المظاهر الرسمية من سلوك الافراد بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية ، ولهذا يهبر القانون في المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثرها عمومية وأشدّها الزاما وأكثرها غايلية في منع الانحراف وفي الوصول الى السلوك الامتثالي بصفة علمة .

٣ - أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأي العام غير قادر على اظهار انحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الاعدام . وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدّد في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطقيا على جميع الميكانيزمات التي تؤهل لمنع الانحراف وعقابه ، فإنه يطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرر عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم ، وكلما زادت قواعد القانون دقة كلما زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القائلون ينطوي على العقاب ، فسلنه يكون علما كافيا عن الانحراف وله فاعلية في ظل أربعة شروط هي :

أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال •

ب) يجب أن يكون مباشرا وغوريا بدرجة كافية ليربط في الازهان العلاقة الوثيقة بين العقاب والانحراف •

ج) يجب أن يكون واحدا نسبيا ، بمعنى أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا •

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخرى فاعلية محققة •

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة يتعلق بعضها بالقيم ، فانه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأي منها أو امكان تطبيقه جميعا الى أقصى درجة من درجات الكفاية •

وبخلاصة القول ان الضبط الاجتماعي ضروري لمعالجة الفشل في التنشئة الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشهد مهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيدا ، ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة في التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي واحدة تقريبا، وعلى الأخص الثناء واللوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يهوز الرضى أو لا يهوز على التوالي •

وكما رأينا في التحليل السابق لميكانيزمات الضبط الاجتماعي ، نستطيع أن نقول ان الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائية واقتصادية ونفسية اجتماعية ، ويلاحظ أن الانسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لانه حيوان ثقافي في المحل الاول • وتقوم اتصالاته مع الآخرين على الرموز ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الأنواع الثلاث من الجزاءات في الواقع ، لانها

مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القلبي بالخرامة أو قضاء عدة أيام في السجن ، ومن المسائل الهامة التي يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعي يستخدم المكافأة كما يستخدم العقاب ، ولكن العقاب يكون أشد وقعا على النفس في حالة الانحراف من المكافأة في حالة الامتثال ، ومثل ذلك أن العقاب الفيزيائي لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية . فالحشد على اليد أو القبلة أو العناق عاملت على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائي عند العقاب البدني .

فاعلية للضبط الاجتماعي :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع ، وقد سلطوا في هذا المسد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات في اتجاهين أساسيين :

الاول - أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة ، أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفذا إلى الأفراد واصطبغت بالطابع المرادع في أكثر الأحيان ، كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في القليل من نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع انذى يكون فيه اعتداه جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام . ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر والازام التي كانت للوسائل العرفية في المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما صغر في المجتمع رعية للنظم والامتثال .

والثاني - ذلك الاتجاه الذي لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في الوصول إلى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى

نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى • ولذلك يحاولون أن يركزوا
أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى
الامتثال • ومثال ذلك قولهم :

أنه كلما كانت الجماعة محبة إلى الفرد كلما زادتفاعلية وسائل
الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم • ومثال ذلك
أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى أن الحدث لا يتطابق مع
والديه • ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الأسرية ، ذلك لأن الأب
هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالبا ما يعارض كل
رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون ، وربما
كانت معارضة الحدث لوالده طريقا يجعل شعور الطفل يتحول بصفة
عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو
عنده اتجاهات للعصيان ويصبح متأثرا بالرغبة في الانتقام ، كذلك
تتوقففاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة ، بمعنى أنه كلما
زاد استقلال الجماعة كلما قلت فرص الانحراف ، وكلما زادتفاعلية
الضبط • وقد دلت أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة
أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات
مختلفة وتدرج في درجة استقلالها • كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة
لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة انبناء والوظيفة في مجتمع معين ، أن
الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي إلى العصيان أو
الاحباط • وفي هذا المقام تبيينوا أن الأوامر ذات الطابع الإيجابي
والمتناقضة في الواقع تؤدي إلى زيادة نسبة العصيان ، كما أن الأوامر
السلبية تؤدي إلى الكبت وإلى المظاهر العصبية •

إن كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان
العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلىفاعلية أكثر في وسائل
الضبط الاجتماعي ، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى
الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي إلى عدم ادراك
الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة معينة •

كما أن الاتجاه الآخر الذى يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسب شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء للجماعة ووظيفتها تتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تنقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى •

وحقيقة الامر أن غايلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون الاداة الكبرى فى الضبط الاجتماعى ، ذلك أن ما يلحق قواعد القانون أو نصرؤه من تعديلات انما يتم لمواجهة التغيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع • والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريع غايلية • ومن الادلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متعشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها •

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن نشير الى بعض النتائج التى تترتب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من الضوء على علاقة الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعى •

١ - يفضى المنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى المنتلون • ذلك أن الجماعة تنشغل بمن يمتدى على المعايير أو يتكسب الطريق السليم أكثر من انشغالها بالاشخاص الماديين ، والامثلة على ذلك عبيدة فاطمة المشايخ يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممتل، وكذلك بالنسبة للطلاب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات أو الجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين •

٢ - يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته، بمعنى ذلك أن الجماعة تضع الحدود وترسم الاطار الذى يحدد مدى اختلافات السلوك عند أعضائها ، ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحي هذا الاطار . أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعة يعاقلون رده . وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجماعة الانسانية محافظة بطبيعتها، ومع ذلك فان درجة التغير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة لمصعب ، بل تتأثر بالدرجة التى يطبق الفرد نفسه عليها مع الجماعة ، كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ الفهم الذى تمارسه الجماعة فى سبيل امتثال أعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سعيا وراء اطارات أوسع للسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضلقت به .

٣ - الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد ، ومعنى ذلك أن الافراد الذين يظهرون حساسية شديدة لاساليب الجماعة فى الضبط الاجتماعى يكونون أكثر استجابة للتغيير اذا تم عن طريق هذه الجماعة .

٤ - الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية فى الوصول اليه من قائد أو زعيم محلي ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد يناط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط ، وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام ، من طريق اعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باستجاباتهم للسلطة المركزية التى قد يمارسها ناظر المدرسة .

الفصل العاشر

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بين المؤرخين والبلغاء ، الموضوع الذي تعالجه في هذا الفصل ، نظرا لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الأحيان بالمسائل الأيديولوجية ، إن الاختلافات بين الناس كانت ولا تزال موضع النظر والبحث منذ آلاف السنين .

وقد انحصر النقاش في عدد من المسائل ، من أهمها الحقل والمهنة والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها . ويلاحظ أن علماء الاجتماع اهتموا بالاختلافات في هذه المسائل والتي تظهر بوضوح بين أقسام المجتمع المختلفة ، وربما كان هناك فرق أساسي في معالجة هذه الاختلافات في الماضي وفي وقتنا الحاضر . ويظهر هذا الفرق في أن القدماء ردوا كل تمايز يظهر بين الأفراد في المجتمع إلى أسباب وراثية في غالب الأمر ، ومن ثم شغلوا أنفسهم بالبحث عما إذا كان الذين يشغلون مراكز ممتازة في المجتمع فضلاء في نفس الوقت . ولكن المتعارف عليه الآن أن ينشغل العلماء بدراسة أسباب عدم التساوي بين الناس ، ويكون التركيز على العوامل المموسة فحسب ، أما المسائل التي يمكن أن تتصل بمواهب الناس وقضايلهم ، فلا تكون محل الاهتمام . ومن المناسب هنا أن نعرض في أيجاز لبعض الدراسات والأفكار القديمة ونطورها حتى وقتنا الحاضر ، لالقاء مزيد من الضوء على الموقف المعاصر في علم الاجتماع فيما يتعلق بموضوع التمايز والترتيب الطبقي (١) :

(١) من الكتب التي خصصت بأكملها لدراسة موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع ، الكتاب الذي ألفه « إيجون أرنست برجل » عام ١٩٦٢ ، حاول فيه أن يعرض لكل الأفكار والنظريات المتعلقة بالطبقات والطوائف والتنقل الاجتماعي وعلاقة هذا كله بالانساق الاجتماعية المختلفة . ونلاحظ أنه يميل إلى وجهة النظر الأمريكية التقليدية في معالجة هذا الموضوع الهام .

١ - أفلاطون حاول أفلاطون وهو يكتب عن الدولة (المدينة) المثالية ، أن يهيكل على الناس على أساس ما يتمتعون به من قدرات موروثه . فلاحظ أن الناس في المجتمع يتبادلون الخدمات ، لأن العمل بطبيعته ينقسم بينهم أكساباً عديدة ، فيقوم البعض بأعمال معينة يؤدونها على أحسن وجه ، ولكن آخرون قد لا يتمكنون من إنجاز نفس هذه الأعمال لأسباب تتعلق بقدراتهم الموروثة . أى أن كل انسان مهين بالوراثة ليقوم بعمل معين يتناسب مع استعداداته ، ويؤمله في نهاية الامر الى شغل مرتبة معينة في المجتمع الذي ينتمي اليه . وقد كان أفلاطون يعتقد أن المجتمع والفرد يمكن أن يفيدا كثيراً ، اذا اقتصر كل انسان على علمه ما هو معد ومصالح له فقط . ولكن هذا المطلب المثالي لا يمكن أن يتحقق في الواقع . وقد اعتقد أفلاطون أيضاً أن نظام التربية في الدولة المثالية يمكن أن يستخرج أحسن ما في الانسان ويسير فور طاقته الحقيقية التي ترتبط بقدراته الموروثة . وعلى ذلك ينقسم السكان الى أقسام متعددة ، القسم الذي يتكون من العمال ، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال إدارية وتنفيذية ، والقسم الذي يتكون من الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة عسكرية ، وأخيراً القسم الذي يتكون من الحكام . ويدافع أفلاطون عن هذه التقسيمات بقوله : أن المجتمع المثالي يجب أن يقسم العمل على النوع السابق ، الذي يحقق مصالح الفرد والجماعة العليا ، كما أن الفرد يمكن أن يصل في ظل هذا النظام الى السعادة .

٢ - مكيافيللي لقد وضع مكيافيللي هدفاً وحاول أن يستقصى العوامل التي يمكن أن تمنعه أو تعوقه . وقد كان هدفاً الأكبر أن يعمل الى وحدة إيطاليا السياسية في الوقت الذي مهدها الاضطراب السياسي ، وجعل مجرد وجودها موضع خطر داهم . ومن أجل هذا أعاد تحليل التاريخ بصورة مبسطة ليتمكن هو وغيره من مواجهة المشكلة الأساسية . فعندما كانت إيطاليا تنحدر في الفوضى ، ويدون زعيم ، لم يشغل مكيافيللي نفسه بالبحث في الطبقات المختلفة في المجتمع . ذلك لأن أزمة إيطاليا في عصره جعلته يحاول أدراك المجتمع من وجهة نظر الحكام والمحكومين أو

الامير والشعب . وقد تصور أن مستقبل هذه البلاد يتوقف على حكمة وشجاعة ومكر رجل واحد قادر على قيادة الامة . ويقول ميكافيللي انه من الصعب ، في الوقت الذي يقف فيه الانسان في موقف عدائي من أخيه الانسان ، أن نفكر في العلاقة بين الناس الذين ينتمون الى مراتب مختلفة في المجتمع . واذن يكون الموضوع الاساسي للنظر ، هو البحث عن الرجل القوي الذي يستطيع أن يشق للشعب طريقا للخلاص من هذه الازمات والنكبات التي يتعرض لها المجتمع . وعلى ذلك يكون ميكافيللي قد تصور المجتمع منقسما الى «طبقتين» الحكام والمحكومين .

٣ - ويميل عدد من الباحثين في الطبقات إلى القول بأن الدراسة الحديثة للترتيب الطبقي تمتد جذورها الى القرن الثامن عشر . ففي هذا الوقت كانت دراسة الطبقات الاجتماعية تعتبر جزءا من التاريخ الطبيعي لبني الانسان . وفي عام ١٧٩٣ نشر جون ميلار John Miller الذي كان استاذا للقانون في جامعة جلاسجو كتابا عنوانه «أصل التمييز في المراتب» أو «بحث في الظروف التي تؤدي إلى ظهور النفوذ والسلطة عند الاعضاء المختلفين في المجتمع» وقد كان ميلار كثيره من مفاصله متجها الى دراسة صفات وعادات الامم ، من أجل فهم تقدم الجنس الانساني من حالة البربرية الى الوضع الحالي الذي يتميز بوجود الامم المتقدمة . ولذلك كانت دراسة المراتب أو الطبقات المختلفة في المجتمع ، جزءا من التاريخ الطبيعي للجنس البشري ، وهذا يعود الى أن الانسان يعيش دائما في جماعات .

ويقول ميلار أيضا ، أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع يجب أن تبدأ بدراسة البيئة الخارجية ، ثم دراسة اقتصاد البلاد ونوع العمل الذي يقوم به الناس ، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها والعلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها ، ومثل هذه الدراسات ضرورية لأن هذه الموضوعات الجزئية لا بد أن لها تأثيرا كبيرا على عادات الناس واستعداداتهم وطرق تفكيرهم .

وعلى الرغم من أن دراسة الطبقات في أيام ميلار لم تسر في الطريق

الذى رسمه ، الا أن دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة تتجه الى السير في هذا المخطط الذى أشار الى ضرورته ميلار لدراسة الترتيب الطبقي في المجتمع .

٤ - ان هذا المخطط لدراسة الطبقات الاجتماعية ، ليس الا طريقا واحدا من الطرق التى أثر بها تفكير القرن الثامن عشر ، ذلك أنه من المهم أن ندرك أن الحوادث الكبرى التى حدثت في هذا القرن تركت أثارا بالغة الأهمية على هذه الدراسة ، ومن أهمها الثورة الفرنسية والأمريكية وقايم الصناعة الحديثة . ويمكن أن نشير في هذا المقام الى تيارين متميزين من الفكر برزا كرد غط لهذه الأحداث ثقلا .

(١) لقد تصور «المحفظون» المجتمع على أنه الأفراد فيه يولدون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم . ولكنهم بدلا من أن يتصوروا أن هذه الحقوق والواجبات تفرض على الأفراد عن طريق التقاليد الخلقية ، زعموا أنها تفرض في ظل التطورات الصناعية الجديدة عن طريق الجزاءات القانونية . ونتيجة لذلك تكون العلاقة بين السيد والخدام مثلا ، علاقة تعاقدية ينظمها القانون ، كما أن أساس التعامل بينهم يكون عن طريق المدفوعات النقدية التى تستبعد كل المعاني الخلقية لهذه العلاقة . وإذا كنون الطبقات في المجتمع الصناعي عبارة عن تجمعات من الناس لهم مواضع متشابهة في المجتمع ويجمعهم رابط واحد ، هو المصلحة الاقتصادية . وقد حاول المفكرون المحفظون في القرن التاسع عشر أن يبيدوا تأكيد الروابط الخلقية التى تربط الأفراد بالمجتمع بعيدا عن العلاقات التعاقدية وعن مظاهر التبادل النقدي .

(ب) ولكن «الأحرار» استجابوا للتصنيع بطريقة عكسية . ان تجرية الصناعة عندهم تعتبر أزمة للمجتمع الإنسانى ولتاريخه ، ومع ذلك لم ينظروا اليها نظرة يأس ، بل على العكس أكدوا أن الفرصة أصبحت متاحة للتقدم . وهم وان كانوا يتفقون مع المحافظين في

(٢) راجع كتاب بندكس ولييست عن «الطبقة والمركز والقوة» الطبعة الخامسة ، ١٩٦١ .

التحدى الاخلاقي الذي ترتب عليه التصنيع ، الا أنهم تصوروا أن الصناعة أصاغت حملا ثقيلا على كامل العمال . وأهم ما استقر باعتقاد الأحرار في هذه الفترة ذلك الصراع الذي يتزايد في الشدة ، بين العمال وأصحاب رأس المال ، والذي يزداد عنفا كلما زاد التوسع في استخدام الآلات والعمالة بانتاجية العامل . وقد كان الاعتقاد السائد أن الغنى يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا ، كما أن الرأي كان منصرفا إلى أن الزيادات الحتمية في الثراء وفي الفقر ، ستؤدي إلى اتجاهات غير أخلاقية عند الفقير والغنى على السواء . وتفسير ذلك أن الغنى يزداد طمعا في مزيد من الثروات ، ويصاحب هذا الطمع عدم تقدير للقيم التضامنية والانسانية ، كما أن الفقير يزداد أحرأ لحياته وعبودية لئالة . ولعل هذا التدهور الخلقي وهذا البؤس هو الذي حرك الأحرار لتجمل اليوم الذي يتم فيه القضاء على هذا التدهور ويماد فيه تنظيم المجتمع .

وواضح أن المحافظين الأحرار اختلفوا في تصور أزمة المدينة الصناعية . فالمشكلة الخلقية عند المحافظين هي في ضعف الروابط بين الفرد والجماعة التي ينتمى إليها . ولذلك تعنى الفردية عندهم ، تدهور المستويات الخلقية التي يستطيع الفرد عن طريقها توجيه سلوكه . أما بالنسبة للأحرار ، فالمشكلة الخلقية . هي في القهر وفي سحق فرص الفرد للنمو والتقدم . ومن الطبيعي أن يتصور كل من الفريقين إصلاح المجتمع من الزاوية التي يعتقد أنها مصدر الشر الذي تمغص عند التصنيع . ولذلك يكون إصلاح المجتمع عند المحافظين ، يتركز حول إعادة تكامل الفرد والجماعة ، أما الأحرار فإن إصلاح المجتمع عندهم لن يتم الا اذا خلقت ظروف اجتماعية جديدة تعيد للإنسان كرامته الإنسانية وتتسبب حاجته في التعبير عن ذاته بحرية دون أن يتعرض للقهر والاستغلال .

• — هذا ويبدو من النظرة الاولى أن الدراسات السوسولوجية المعاصرة للترتيب الطبقى ، لا تتصل بأحد "تجاهين السابقين : المحافظ

والمرء ، ولكن الحقيقة أن هذه الدراسة لا تذهب بعيدا ، بل إنها تدور حول الاجابة على الاسئلة التي كانت محور الاتجاه المر والاتجاه المحافظ . ومن الواضح أن محافظي القرن التاسع عشر كان لديهم رغبة في الأبقاء على الأوضاع الراهنة ، أما الاصرار فقد كانوا يأملون في الإصلاح الاجتماعي وإعادة تنظيم المجتمع . ومع أن هناك اعتراضا يكاد أن يكون عاما ، بأن الدراسات النوسولوجية قد اسقطت عند دراسة الترتيب الطبقي ، المسائل السياسية المتعلقة به ، إلا أنه من الواضح أن تقسيم نواحي الاهتمام عند البحث إلى مسائل تتعلق بالاستقرار ، ومسائل تتعلق بالحركة والديناميات لازال أهم ما يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر . ونحن نعتقد ، أنه على الرغم من زعم كثير من الباحثين في علم الاجتماع ، أنهم يدرسون الموضوع دراسة محايدة ، فإن تحيزهم (السياسي) يظهر في اختيارهم لهذه الناحية أو تلك عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي . ومثال ذلك أن الباحث الذي يفضل دراسة العناصر الدائمة أو الثابتة في الطبقة دون غيرها ، يحدد نفسه يعتقد أن يدري في نطاق تخصص متصل بالاتجاه المحافظ ، كما أن المعاجب الذي يفضل دراسة النواحي المتغيرة في المجتمع فإنه يجاري الاتجاه المر دون أن يدري أيضا . ونحن نشك في أن الباحثين حين يعلنون في براة ، أنهم محايدون عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي ، أنهم محايدون فعلا أو أنهم ينتمون إلى اتجاه دون آخر من غير دراية حقيقية .

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز الاتجاهين الرئيسيين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها والموضوعات الأساسية التي يفضل كل من أنصار هذين الاتجاهين التركيز عليها .

(١) اتجاه التمسك بالتمايز الدائم : ومحصلة هذا الاتجاه تظهر عند أولئك الباحثين الذين يفضلون دراسة الطريقة التي يضع على أساسها الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي إليه ، وكذلك الطريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله ، على وضعه في هذه

السلسلة ، ويظهر اهتمام هؤلاء بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع ، في تركيز أبحاثهم على نظام مراتب الأفراد ، الذي يعتبر من غير شك جانبا هاما في مسألة الترتيب الطبقي . وعلى ذلك يرتب الأفراد على أساس عدد من مقاييس الامتياز والنفوذ والتي يستخدمونها مع فبرهم لتمكثهم من الحكم على الطريقة التي يجب اتباعها عندما يتصلون أحدهم بالآخر . ونتيجة مثل هذه الدراسة وغيرها تعتبر محاولة لتفصيل الأسلوب الذي يحاول على أساسه الترتيب الطبقي الحاضر أن يحافظ على جوهره (٣) .

ب) الاتجاه الجمعي المتغير : ويهدف الى دراسة السلوك الجمعي في تأثيره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع ، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الأفراد طبقا لعدد من المقاييس الخارجية ، مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغير ذلك . وتعتبر التغيرات التي تحدث في الاتجاهات المهنية وفي توزيع الدخل جانبا متكتملا من أبحاث هؤلاء . ولعل هذا هو الذي جعل بعض الكتاب يقولون أن هذا الأبحاث المتعلقة بالسلوك الجمعي تركز على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي في المثل الأول ، لأن أصحابها يقررون ، أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة المتغيرة . ولهذا كانت كثير من كتابات كارل ماركس بدراسة للجماعات بهدف تحليل عمليات التغير الاجتماعي . ومع أن هناك عدة اختلافات بين الدراسات التي تدرس نظام المراتب في ضوء اعتبارات اقتصادية ، وبين النظرية الماركسية التي تنسب تغيرات البناء الاجتماعي الى تغيرات سابقة في الظروف المادية للمجتمع ، الا أنهما يشتركان في الاعتقاد بأن سلوك الجماعات يعتمد على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي والتوجيه السياسي . ومن هذه الزاوية ، يمكن الاتجاه الجمعي المتغير والاتجاه الماركسي الاهتمام المتزايد بالنواحي المتغيرة للمجتمع .

(٣) هذا هو الاتجاه الشائع في علم الاجتماع الأمريكي ، ويحاول بارسونز ومدرسته في هذه الأيام تدعيمه بتحليل جديد ومنطقي مختلف عما درج عليه أغلب الكتاب المعاصرين .

اساس التمايز في المجتمع

١ - تختلف مراكز الافراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات والجماعات، وتكس هذه الاختلافات قيم المجتمع بطريقة يمكن تمييزها وابعازها للدراسة المقارنة . وقد تقوم اختلافات المركز على أسس السن أو الجنس أو الثروة أو المؤهلات الشخصية . وفي بعض المجتمعات هناك تدرج في المراتب ، بحيث لا نستطيع أن نُصدد مراتب معينة تختلف اختلافا أساسيا عن مراتب أخرى في نفس المجتمع ، بينما نجد الانقسام الطبقي في مجتمعات أخرى واضحا مثل الطوائف في الهند أو الاقطاعيات في مجتمع القرون الوسطى .

٢ - وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن الافراد والجماعات قد تختلف بعضها عن الآخر في صفات معينة ، كالجنس أو المهنة . الامر الذي يسمح بتصنيف الناس على هذا الاساس ، أو يكون الاختلاف بينهم من طبيعة يمكن قياسها مثل اختلافات الذكاء أو اختلافات العمر . كما أننا نلاحظ أن الافراد أو الجماعات غير المتجانسة من حيث الجنس أو المهنة أو الصفات الاخرى يقومون بوظائف مختلفة عندما يتفاعلون، مثل الحصول على الطعام أو حمل الاثقال أو القتال ، وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة عن طريق الثقافة في نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل هذا الموضع ، فإننا نسمى هذه الوظائف «الادوار الاجتماعية» . ولما كان المجتمع عبارة عن تنظيم من عدة جماعات تقوم بأنواع مختلفة من النشاط ، فإننا نتوقع نتيجة لهذا أن توجد أدوار اجتماعية كثيرة . فالفرد يقوم بأدوار متعددة بتعدد انتماءاته الاجتماعية . ولذلك نلاحظ أنه في المجتمع البسيط المتجانس ثقافيا والمستقر نسبيا تكون أدوار الناس قليلة . الامر الذي يترتب عليه ألا نجد تصادما أو نزاعا بين أدوار الناس ، وكل النزاع الذي يحدث يكون نزاعا من النوع الذي خبرته الجماعة لمدة طويلة ووجدت له الحلول السلمية . ولكننا نجد الامر على عكس ذلك في المجتمعات التي تتميز بسرعة ، حين تتعدد الجماعات المختلفة المقاصد التي ينتمى اليها الفرد ، ولهذا نقول انه

كلما تعدد المجتمع كلما تمتدّت الادوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة
سائحة للنزاع بينها •

٣ - كل المجتمعات تمايز بين أعضائها على أساس الادوار ، كما
أن كل المجتمعات تقيم هذه الادوار بطريقة متميزة • ولذلك تعتبر بعض
الادوار أكثر أهمية وأكثر قيمة من أدوار أخرى • وبالتالي يقدر المجتمع
أولئك الذين يشغلون أدواراً مهمة من وجهة نظره • وهذا التقدير
الاجتماعي المختلف للادوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هو الذي
أدى الى ظهور فكرة المركز ، ولذلك ينظر الى المركز من وجهة نظر علم
الاجتماع على أنه المرتبة التي تقررنا الجماعة بدور معين أو بمجموعة
من الادوار ، ولذلك تسمى العملية التي عن طريقها ترتب الجماعات أو
الأفراد في سلسلة متدرجة من المراكز «الترتيب الطبقي» Stratification
ونحن نستخدم هذه الكلمة في علم الاجتماع لما بين التدرج الاجتماعي
وبين ترتيب الصخور القديمة في طبقات داخل القشرة الأرضية من وجه
شبه بطريقة ما ، ولكن التدرج الاجتماعي أقل دواماً واستمراراً في الزمن
من الطبقات الجيولوجية ، وأذن يوجد الترتيب الطبقي اذا وجدت
الجماعات في مواضع مرتبطة بمراكز معينة ولها درجة معينة من الدوام •

٤ - ويكاد علماء الاجتماع يجمعون على أن كل المجتمعات الانسانية
المعاصرة والتاريخية تتطوّر على نوع معين من الترتيب الطبقي على
أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية • وقد
أدى تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة الى أنواع لا حصر لها من
الاعمال التي تختلف بعضها عن الآخر وما يؤدي اليه هذا الاختلاف من
اختلاف الذين يقومون بها • ولهذا فإن الحديث عن المساواة المطلقة بين
أعضاء المجتمع الواحد في وجود هذا التقسيم المقدر للعمل ، وفي وجود
المراكز والادوار غير المتساوية أمر غير منطقي وغير واقعي أيضاً ولكن
الترتيب الطبقي قد يتأثر ببعض الايديولوجيات التي قد تقرب الإبعاد
الاجتماعية بين الناس أو قد تزيدها اتساعاً •

٥ - وعند دراسة الترتيب الطبقي للمجتمع لا يجد الباحث في

المجتمع مفرا من التعرض لموضوع الطبقات الاجتماعية التي تعتبر جرم الترتيب الطبقي في كل مجتمع ، وفي هذا الصدد لا نجد موضوعا مختلف عليه علماء الاجتماع مثل موضوع الطبقة الاجتماعية من حيث طبيعتها وحدودها ومقاييسها .

المركز الاجتماعي :

١ - المركز هو الوضع الاجتماعي الذي يعين لصاحبه بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية ، درجة من الاحترام والنفوذ والتأثير . وعلى الرغم من أن هناك ارتباطا تاريخيا وثيقا بين الطبقة الاجتماعية وبين نوع المهنة ، فانهما لا يمتزجان ، لان الفواصل الطبقيّة لا تقوم أساسا على الوظيفة ، ولكنها تقوم على المركز Status .

٢ - وتختلف ادعائهم التي يستند عليها المركز باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التاريخية في هذه المجتمعات نفسها . ففي المجتمعات للهدائية حيث لا يوجد تمايز طبقي بالمعنى المعروف يقوم المركز على أساس الامكانيات الفردية . لكن المركز يمكن أن يقوم على اختلافات في المولد أو الثروة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلي كما في الصين القديمة . وغالبا ما يتمدد المركز باجتماع أكثر من خاصية من الخصائص السابقة . وكلما أصبح لمعامل من العوامل السابقة مركز الصدارة بحيث يلتف حوله باقي العوامل ، ويصبح هذا العامل أمرا متعارفا عليه في التراث الاجتماعي كلما مهد السبيل الى قيام طبقة اجتماعية مستتدة اليه . وذلك مثل طبقات السن والثروة .

الترتيب الطبقي :

١ - لماذا نصف الناس ونحب دائما أن ننظر اليهم لا كأفراد ، ولكن كطبقات ؟ الواقع أن مثل هذا النوع من السلوك يؤدي الى اهدار حقوق بعض الافراد على الرغم من أن الاجابة على السؤال السابق قد تكون بطريقة أخرى عندما يذهب البعض الى القول بأنه يجب أن نتصرف حيال كل الافراد طبقا لما هم عليه في واقع الامر ، لا طبقا لانتماياتهم الطبقيّة . ويتأيد هذا الادعاء على أساس الاختلافات الكبيرة

التي نلاحظها في ذكاء الأفراد وتربيتهم وشخصياتهم ومهاراتهم وطوايعهم العامة والخصائص الأخرى التي تزيد من ضرورة معاملة الناس على أساس مؤهلاتهم الشخصية بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها . وعلى الرغم من وجهة هذا الزعم ونيل أهدافه إلا أنه يتخلل عدة اعتبارات هامة تؤدي إلى عدم وجود مثل هذا السلوك في واقع الأمر ، ذلك أن مطلب الحقيقة الشخصية التي تقتضي القرارات السريعة والاستجابات اليومية بالاضافة إلى القدرات الانسانية المحددة تجعل الناس يتصرفون بعضهم إزاء البعض الآخر كطبقات أكثر من أفراد سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوا .

٢ - ومن السهل في الأسرة أو في الجماعات الصغيرة أن يتصرف الأعضاء بعضهم مع الآخر على أساس كونهم أشخاص ، ولكن إذا اضطرت الأسرة أو الجماعة أن تتعامل مع غرباء غير معروفين الخصائص فإن أعضاءها لا يملكون إلا أن ينظروا إليهم نظرة طبقية ، ومعنى هذا أنه نتيجة لاتساع حجم المجتمع وتمايز الناس الشديد وسيادة العلاقات غير المباشرة وانقسام الناس إلى جماعات مهنية وتوزعهم في أقسام المجتمع المختلفة ، تصبح النظرة الطبقية متعددة لطابع العلاقات الاجتماعية ومسيرة للاستجابات السريعة التي تؤدي إلى إعطاء تبرير سريع للسلوك الاجتماعي وتعميد واضح للمواقف الاجتماعية . ويزعم لويد وورنر أن تقسيم العمل حين يزداد إلى جانب تعدد واختلاف الوحدات الاجتماعية تصبح الحاجة إلى التأزر والتماسك شديدة جداً ، وإذا وصل المجتمع إلى هذه الدرجة وأمكن الوصول إلى هذا التكامل تكون الفرصة كبيرة أملم المجتمعات الكبرى أن تعيش وأن تنمو ، ولن يتحقق التكامل والتأزر إلا بناء على تعديد مراتب الناس وتعيين مواضعهم في النسق الاجتماعي على أساس تدرج معين للوظائف والمراكز وأنواع السلوك المتوقعة والمقررة لكل درجة على حدة .

٣ - وهنا نلاحظ أن الترتيب الطبقي للمجتمع يترتب عليه نتائج كثيرة منها : أنه إذا كان المجتمع محددا للطبقات بطريقة حاسمة فإن

فمرص الحياة المتنوعة لا تكون سائحة أمام الكثرة من الناس ، بل يحدث في أغلب الأحيان أن يظل الفرد محصورا داخل نطاق طبقة الا في أحوال استثنائية نادرة . ولكن المجتمع الذي يذيب الفوارق بين الطبقات بمعنى الا يفلقها على أعضائها بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها فان أكثر من فرصة تمنح لجميع الافراد أن يغيروا من مواضعهم ومن مرتبتهم ومن أنماط سلوكهم بحسب مؤهلاتهم الشخصية . والفرق بين الطبقة المخلقة والطبقة المفتوحة هو الذي جعل كثيرا من العلماء يصنفون الترتيب الطبقي في المجتمع أصنافا كثيرة ربما خرجت عن الفرض الاساسي من دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع على وجه العموم ، كما أن امكان وجود الطبقات المفتوحة أدى الى وجود فكرة التنقل الاجتماعي التي تميز المجتمعات الحضرية والصناعية الان .

٤ - وليس هناك شك أن انتماء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص ويحدد أسلوبه في الحياة ونظرته اليها ، حتى أن بعض أفراد طبقة معينة قد يعرفون بملابسهم أو بلهجاتهم أو بما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة في المسائل المتعلقة بالذوق العام .

وكذلك يؤثر الانتماء الطبقي على المرتبة الاجتماعية التي تؤثر بدورها على مايمكن أن يحصل عليه الفرد من نفوذ أو من قوة في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه .

٥ - ومهما كان الرأي في موضوع الطبقات ، فلاننا يجب أن ننبيه الى أن كثيرا من المادّة الموجودة حولها يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الايديولوجية في المجتمعات المختلفة . فالباحث الأمريكي في موضوع الطبقات يرغب قبل كل شيء التفسير الماركسي للطبقة ويحاول أن يبرز معالم المجتمع الأمريكي من حيث بنائه الاجتماعي ، في تحديد معاني الطبقة المختلفة وفي النظر اليها وفي ادراك علاقة الطبقات بعضها بالآخر . كما قد يميل بعض الباحثين الآخرين الى ابراز التجربة التاريخية لترتيب الناس في المجتمعات المختلفة ، وخاصة في المجتمعات القديمة التي مرت على عدة تطورات هامة وعلى الاخص من ناحية الصراع الذي كان بين

طوائف المجتمع المختلفة حصول النفوذ أو القوة أو حول الاستمتاع بالثروة أو طريقة توزيع الدخل . ولهذا كانت أبحاث الطبقة في أوروبا أكثر اهتماما بتاريخ الصراع الطبقي من الأبحاث التي نجدها عند العلماء الأمريكيين .

وليس هناك شك في أن ألكسندر سيمون وسيسموندي وكارل ماركس عن الطبقات قد فتحت مجالا جديدا في العلوم الاجتماعية ووضعت نظريات محددة حول مفهوم الطبقة ووظائفها في المجتمع .

الطبقات الاجتماعية :

إن دراسة ترتيب الناس في المجتمع ، وفحص الأسس التي يقوم عليها عدم التساوي بينهم في المراكز والأدوار وفي فرص الحياة ، تشكل الاهتمام الأول لمن يبحثون موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع وأنا لا نشك في أن مسألة الطبقات هي نقطة الانطلاق في الدراسة والتحليل ، ولعل علم الاجتماع الأمريكي يميل إلى اصطلاح « الترتيب الطبقي Social Stratification » أكثر من ميله إلى إبراز اصطلاح « الطبقة Class » لأسباب أيديولوجية أو سياسية ، نظرا للارتباط الوثيق بين الماركسية وتحليل الأساس الطبقي للمجتمعات الرأسمالية .

وكما سبق أن ذكرنا ، يحاول أكثر الباحثين دراسة التفاعل وما يترتب عليه من مراكز أو مراتب مختلفة في المجتمع ، وذلك لوضع الناس في سلسلة متدرجة تنظم على أساس اختلاف هذه المراكز وما يصلحها من أدوار في الحياة الاجتماعية . وهم بذلك يطعمون فكرة الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع ويقللون من حدة الشعور لهذا الانقسام تنشيا مع أيديولوجية المجتمع ، التي تقوم في أساسها على اعتبار أقسامه ذات طبيعة مرنة تسمح دون عائق بالتنقل الاجتماعي . وبهذا يتصورون القضاء على الأفكار المتعلقة بالتصادم الفعلي الذي يحدث بين المصالح المتعارضة لفئات المجتمع التي تتفاوت في الدخل تفاوتا كبيرا . كما أنهم يحاولون تبرير اتجاههم هذا عن طريق عدد من الأفكار التي يؤكدونها دائما مثل ، دوام صورة البناء الاجتماعي ، والثبات النسبي للناسق

الاجتماعية ، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعى يرجعون عوامله الى كل شيء تقريبا ما عدا العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية ، وإذا تعرضوا لها ، يقللون دورها أو يربطونها بمحد لا يحصر له من العوامل الاخرى ، التى قد تكون ذات طبيعة مستمدة أو مصلحية .

ان الحقائق المتعلقة بالتغير الاجتماعى والثقافى ، ينبى أن تكون واضحة أمام كل باحث فى الترتيب الطبقي فى المجتمع ، لان الطبقات الاجتماعية ، تتغير كائى قسم من أقسام المجتمع الاخرى ، وكائى ظاهرة من ظواهره ، استجابة لمؤثرات خارجية وداخلية معا ، ولا يقتصر التغير فى الطبقة على الشكل لحسب ، بل ان التغير يمتد الى المضمون أيضا ، ان القضاء على الصراع الطبقي فى المجتمع كما يرى الماركسيون ، لا يتم الا بتغير جذرى يتناول الاساس الاقتصادى الذى يقسوم عليه البقاء الاجتماعى ، كما أن تذويب الفوارق بين الطبقات ، لن يتم الا اذا بلغ التغير الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع أهدافه الكبرى .

ومن أجل هذا نقول ، ان البحث فى تذويب الفوارق الطبقيّة فى مجتمعنا ، لابد أن يتم فى ضوء الحقائق المضبوطة عن تغير المجتمع بذلك لان تذويب الفوارق مسألة تغير اجتماعى وثقافى فى المحل الاول . اننا فى المجتمع الاشتراكى نحطم الاسس التى كان يعتمد عليها التقسيم الطبقي ، الذى كان يخلق طبقات متصارعة ، تستغل أحدها الاخرى ، ومن أهم هذه الاسس ، احتكار الارض ورأس المال والتحكم فى المصالح الاقتصادية ، وما يترتب عليها من بناء اجتماعى يحمل طابع التمايز الطبقي الواضح . ان نجاح مجتمعنا فى كسر حدة الانقسام الطبقي تم عن طريق تدمير مقوماته .

ولهذا نقول ان الفوارق الحقيقية قد ذابت فعلا ، ويبقى أن نبحث على الاسلوب الذى يمكننا من رسم خطط التعاون والتنافس فى سبيل المصلحة المشتركة ، وهو فى رأينا يقوم على التعبير المخطط الذى يستهدف مصالح الجماعة العليا ، كما يقوم أيضا على إقتلاع جذور الرواسب القديمة التى لا تزال تؤثر فى طبيعة النظرة الى الحياة ، وانترخ الخيبات

المسألة الذي يتخفى وراءها من لازال متصلا فكريا بمجتمع تركه التاريخ
وراءه في تقدمه الحتمي .

ومن أجل توضيح الموقف السابق ، سوف نعرض فيما يلي لعدد من
تعريفات الطبقة الاجتماعية والمقومات التي تستند إليها :

١ - يقول أرنولد جرين Arnold Green ، ان التفاعل الاجتماعي
محكوم إلى درجة كبيرة بالترتيب الطبقي . ذلك لان المراتب التي يحتلها
الناس على أسس مراكزهم ، في ضوء مكان الإقامة والمهنة والجنس
والدين والثروة وأسلوب الحياة ، تشير وتحدد في نفس الوقت نفوذهم
وقوتهم النسبية . ويلاحظ جرين أن مقومات الترتيب الطبقي هذه تعين
الناس على توقع السلوك في مواقف متعددة . ولكنه يرى أن فكرة
الطبقة الاجتماعية لا تسمح لنا بإقامة تصنيف طبيعي كما يفعل
البيولوجي في المملكة الحيوانية ، ويعترف بأن علم الاجتماع الأمريكي
لم يفلح حتى الآن في تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفًا مرضيًا ، وهو
لذلك يقول ، أن البعض يحاول أن يؤكد وجود بناء طبقي قومي ، بينما
يؤكد آخرون وجود بناء طبقي محلي ، أي أن مقاييس الطبقات تتغير
من منطقة إلى أخرى في المجتمع الواحد . ويرى عدد آخر من الباحثين
أن هناك مقاييسا موضوعية كالثروة والمهنة يمكن أن نحدد عن طريقها
الطبقات الاجتماعية .

ولازال هناك من يعتقد أن الحكم على الطبقات لابد أن يكون من
طريق ذاتي يتمركز حول مدى القبول الاجتماعي ومظاهر النفوذ ، التي
تحدد المراتب الطبقيّة^(٤) .

ويحدد جرين موقفه من موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية ،
فيؤكد أن الطبقة لا توجد في المجتمع الواحد وجودا يتخلل جميع أطرافه
ومناطقه المتعددة ، بل أن الطبقة تكون دائما ذات وجود محلي . ومعنى
هذا أننا نجد بناء طبقيًا مختلفًا في كل منطقة محلية في المجتمع الواحد .

(٤) Green, A., Sociology, New York, 1960, pp. 173-174.

ويستند جرين الى ظروف المجتمع الاريكى • ويحاول أن يعمم نظريته ، مدلا على ذلك بالظروف المشابهة للمجتمعات الاخرى • كما أنه يجمع بين المقاييس الموضوعية كالثروة والمهنة ، والمقاييس الذاتية كالتقبل الاجتماعي والسمة الاجتماعية ، في تحديد المقومات التي يستند اليها البناء الطبقي (٥) • وهو بذلك ينظر الى الطبقة نظرة فردية ويضيق نطاقها فيحصرها في منطقة محلية ، حتى لا يعترف بالظروف المتشابهة التي تميز عددا من الجماعات بغض النظر عن مكان اقامتهم ، يمكن أن تجمع بينهم وتمهد الطريق أمامهم للشعور بوحدة المصالح ، وبالتالي تكون الطبقة الاجتماعية حقيقة مجتمعية وليست حقيقة محلية •

٢ - ولا يختلف جونسون Johnson ، كثيرا عن جرين في الخطوط الاساسية ، لانه يركز على المراتب الاجتماعية التي تتصل بخصائص الافراد ومظاهرهم السلوكية ويقول ، ان اصطلاح «الطبقة الاجتماعية» يعنى «شريحة داخلية الزواج ، تتكون من عائلات متساوية النفوذ تقريبا ، مؤهلين للتفاعل الاجتماعي ، كل مع الاخرى ، ويكون ذلك دليلا على المساواة» • والشريحة كمصطلح تشير الى أن الطبقة الاجتماعية جماعة أو أكثر ، يمكن ترتيبها في نسق متكامل نسبيا من مراتب النفوذ • ويدلل جونسون على سلامة هذا التعريف كما يلي :

أ () الاسرة أساس الطبقة ووحدتها ، ومعنى ذلك أن الاختلافات بين أعضاء الاسرة ترجع الى الجنس والسن ، ولكن هذه الاختلافات تعمل عند الترتيب الطبقي ، لان هؤلاء الاعضاء ينظر اليهم على أنهم متساوون طبقيًا •

ب () الطبقات يتم الزواج في كل منها داخليا ، ذلك لان الرجال يميلون الى الزواج من نساء غير مختلفين عنهم في الاصل الاسرى أو القربية •

ج () التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات دليل على انتمائهم الى

(5) Ibid., pp. 179-181.

طبقة واحدة • ومن علامات المساواة الطبقة أن تتكرر الأسر وتتبادل المودة والتعاون ، أو أن يشترك أعضاؤها في ناد احد أو جمعية واحدة .

(د) عندما يتشابه أعضاء الجماعات المتباعدة في أسلوب الحياة ، يكون هذا خليلا على انتصائهم الى طبقة واحدة ، وأسلوب الحياة له مظاهر كثيرة ، مثل طريقة التزين والنظافة والاشعار وطريقة الكلام وشكل الملابس ونموذج مكان الاقامة وموقعه في المجتمع المحلي . . . وهكذا (٢٧) • وواضح أن جونسون يضيق نطاق الطبقة ويحصرها في مجتمع محلي واحد ، ويؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي في تحديد مقومات الطبقة • وهو وان كان يعرض في أثناء مناقشته للطبقات الاجتماعية ، للمهنة والثروة والاسس الاقتصادية الأخرى ، الا أنه يظل عليها القيم المتضمنة في اتجاهات التفاعل الفردي والاسرى •

٣ - ويعرض جورج لندبرج Lundberg لطبيعة الطبقات الاجتماعية بقوله ، ان أساس المصنوية في جماعة ، هو التقييم بسلوك معين متوقع من هذه الجماعة • ويسمى نمط السلوك المتوقع بالاضافة الى وظيفة معينة «الدور» ، ويطلق على مبلغ الاهمية المرتبطة بهذا الدور اسم «المركز» • ولهذا يمكن مقارنة مراكز الادوار من حيث علوها أو توسطها أو قلة أهميتها • ويلاحظ أن كلا من الفرد والجماعة لهما مراكز كما أن لهما أدوارا • ولذلك تسمى مثل هذه الجماعة طبقة اجتماعية ، والترتيب الطبقي هو صلة هذه الجماعات (الطبقات الاجتماعية) كل بالآخر • وعلى هذا نجد أن كل مجتمع معقد مرتب ترتيبا طبقياً ، ويتميز مثل هذه المجتمعات بالمساواة التي تترتب على الاختلافات القائمة بين الناس • ويلاحظ أيضا أن الناس يقيمون هذه الاختلافات في ضوء اصطلاحات ما هو أعلى ، وما هو أدنى •

ويقول لندبرج أيضا ، أنه عند مقارنة عدد من المجتمعات المختلفة ، نلاحظ أن أنساق الترتيب الطبقي تختلف من ناحيتين : الأولى من ناحية

(6) Johnson, H., Sociology, London, 1961, pp. 468-510.

وضوح الطبقات الاجتماعية وتميزها والثانية من ناحية مقدار التنقل الذي يحدث بين هذه الطبقات . وعلى ذلك تكون «الطائفة» نوعاً من الترتيب الطبقي يتميز بعدم المرونة فيما يتعلق بالنسبتين السابقتين . واذن تعرف الطائفة على أنها طبقة اجتماعية غير مرنة يولد فيها الفرد ولا يستطيع أن يخرج عليها الا بصحوبة شديدة . ويعتبر نظام الطوائف في الهند من خير الامثلة على ذلك^(٧) .

٤ - ويضع وليام أجبرن يده على الصعوبات الكامنة في تصنيف الطبقة ، ويحرص للاتجاهات المختلفة في هذا الصدد ، ولكنه يقول ان الباحث يستلزم أن يستخدم الطبقة والمركز ، كل مكان الاخر كأنهما يعنيان نفس الشيء ، وهو من أجل هذا ناقش الترتيب الطبقي في فصل مستقل سماه «المركز والدور» كدليل على اقتناعه بهذه الفكرة . واذن فالطبقة لها ناحيتان ، ناحية ذاتية وهي التسمو الطبقي ، وناحية موضوعية هي الدخل والمهنة ، ولكنه في نهاية الامر يجد أن تعريف كارل ماركس للطبقة من أحسن التعاريف وأكثرها دقة وتحديداً ، لأنه يقيم الطبقة على أساس مقاييس موضوعية اقتصادية كالثروة والمهنة والدخل^(٨) ولعل أجبرن يفتقد في معالجته لمسألة الطبقات الاجتماعية والترتيب الطبقي عن أغلب علماء الاجتماع الأمريكيين . فعلى الرغم من اهتمامه بالمسائل التي تمثل وجهة النظر الأمريكية ، الا أنه يميل في النهاية الى معالجة الطبقة من وجهة نظر جمعية ، ويعالجهما على أنها ظاهرة مجتمعية ، ويحاول أن يكشف عن أثر التفسيرات الاجتماعية والثقافية في تغير البناء الطبقي وما يترتب عليه من تغيرات واسعة النطاق في الحياة الاجتماعية . ومن يقف على نظرية أجبرن العامة في علم الاجتماع يكشف فوراً اعتقاده التام بأن تغير المجتمع يرجع في المحل الاول الى التغيرات التي تحدث أولاً في الاساس المادي له كالتكنولوجيا والصناعة بوجه عام .

(7) Lundberg & Others, Sociology, New York, 1958, pp. 476-477.

(8) Ogburn & Nimkoff, Sociology, London, 1960, pp. 123-150.

نظرية كارل ماركس :

تمثل نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية نقطة هامة من مجموع دراساته ، وكان لها تأثير كبير على التفكير الاجتماعي الحديث . ومن يخصص أعمال كارل ماركس لا يجد جزءا فيها خصص لموضوع الطبقات . ولكن مناقشته جاءت في عدة فقرات متفرقة . ولهذا غالبا من يحاول التعرف على هذا الموضوع عليه أن يجمع كل ما كتبه ماركس عن الطبقات في أعماله المتعددة ، ويجتهد في أن يربط الآراء المتجددة في إطار نظري متكامل .

ويقسم ماركس التاريخ إلى مراحل متعددة مثل ، المدينة القديمة والاقطاع والرأسمالية . وتتميز كل من هذه المراحل بنوع خاص من الانتاج ، يترتب عليه بناء طبقي يتكون من الطبقة الحاكمة والطبقة المستتلة والمسوية الحقوق . ويحدد الصراع الذي يقوم بين هاتين الطبقتين ، طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس . ويلاحظ أن الطبقة الحاكمة تهيم على الحياة العقلية والخلقية للآخرين ، من خلال سيطرتها على كل وسائل الانتاج ، ولهذا يقول كارل ماركس ، ان الانسان والحكومة ، والفن والادب والعلم والفلسفة ، تكون جميعا في خدمة مصالح هذه الطبقة الحاكمة .

ويستطرد ماركس قائلا ، انه في وقت معين تكون كل طبقة ذات طبيعة ثورية ، ولهذا تكون الطبقات «تتقدمية» بضمين : عندما تتطابق مصالح الطبقة الاقتصادية بالتقدم الفني ، وبالتالي يتزايد الرغبة الإنسانية واتساع نطاقها . ولذلك تتجه جهود هذه الطبقة أو تلك نحو مقابلة المصالح المرغوبة ، ومن ثم تعيل ناهية الابتكار والنظم المتضررة ، بقدر ما تعارض كل ما من شأنه تعطيل التقدم الفني ، وتبويق طريق الرفاهية . ولكن عندما تصعد الطبقة لتحتل مراكز السلطة والحكم ، مثل الرأسمالية ، فانها حينئذ تلعب دورا مختلفا . ذلك لانها تترك أن مساندتها للتقدم الفني رعاية لمصالحها الاقتصادية ، وسوف يشكل خطرا عليها ، لأن مزيدا من التميز في هذه الناحية سيفرض سيادتها الاقتصادية للخطر ، واذا غلبت أن تقف لتعارض ما ساندته من قبل .

ومعنى هذا أن صعود مثل هذه الطبقة الى مراكز الحكم يحولها من بطلية في التقدم ، الى بطلية في التعميق ، ولهذا تقاوم باستمرار كل المحاولات التي تبذل لتغيير التنظيم الاقتصادي والاجتماعى في المجتمع . ويترتب على هذا الاحرار في المعارضة أن تتجمع المصاعب والتوترات والمشاكل ، ويصبح لا مناص من التغيير الثورى للمجتمع لانتهاء الصراع الذى وصل الى نقطة الانفجار .

ولعل النقطة الهامة التي أثارت عددا من الاعتراضات على نظرية كارل ماركس ، هي موضوع الصراع الطبقي والتغيير التاريخي ، الذى يصفه النقاد وخصوصا في الغرب ، بأنه مغطولة تمسقية لتفسير مجرى الحوادث الانسانية . وجوهر الاعتراض على نظرية ماركس ، أن التصور المادى للتاريخ استخدم بطريقة توحي أن العوامل الفنية والاقتصادية ، هي وحدها التي لها وجود حقيقى في النطاق الاجتماعى والسياسى والعقلى بأكمله ، ويبدو أن غريديك أنجلز ، زميل كارل ماركس ، لم يكن على وفاق تام معه ازاء هذا النوع من التفسير ، ويظهر ذلك في خطابين أرسلهما أنجلز الى ماركس عام ١٨٨٠ .

ويبدو أن ماركس وأنجلز — مع هذا — قد ذهبا الى أقصى طرف في تفسيرهما للتاريخ استجابة لمطلب النفسال السياسى والاجتماعى في عصرهما . ويقول بعض المعلقين على نظرية ماركس ، أنه لسولا هذا التطرف ، لما كان من الممكن أن تصادف نظريته القبول والنجاح الذى لاقته ، ولا تزال تلاقيه حتى الان .

ويعرف كارل ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها ، «تتجمع من أشخاص يقومون بنفس الوظيفة في نظم الانتاج» . ولذلك كان الاحرار والعبيد ، أو السادة والرقائق أو الفدم وغيرهم على هذا النحو من الثنائية ، هم أسماء الطبقات الاجتماعية في مختلف فترات التاريخ . وتتميز هذه الطبقات أحدها عن الأخرى ، بمركز كل منها المختلف في الاقتصاد . وأساس الوجود الطبقي عند ماركس هو الوظيفة التى يقوم بها الاعضاء في عملية الانتاج . ولذلك تصالط الكثيرون عن السبب الذى من أجله

جعل ماركس تنظيم الانتاج المحدد الاساسى للطبقة الاجتماعية ، وقد
أجلب ماركس على هذا التساؤل في كتابته المبكرة في الفلسفة ، وعلى
الاخص في نظريته عن تقسيم العمل^(٩) .

ان العمل عند كارل ماركس هو السبيل الوحيد الذى يحقق الانسان
به ذاته ، فالانسان لا يستطيع أن يعيش دون أن يعمل ، ولذلك كانت
الطريقة التى يعمل بها الانسان في المجتمع هي السبيل الوحيد لفهم
الطبيعة الانسانية . وقد شرح ماركس بأسهاب نواحي الانتاج المختلفة
التي تفسر حركة التاريخ . ويقول في هذا المقام ، ان جهود الانسان
لضمان لقمة العيش هي الاساس الاول لتحليل تغير المجتمع مع ملاحظة
أن التحسن المستمر في أدوات الانتاج عبر التاريخ كان مرتبطا بتزايد
حاجات الانسان . هذا ويكشف التساريخ عن الفترات التي زاد فيها
الصراع بين الطبقات حول توزيع نتائج العمل . والصراع عند ماركس
أول علامات التنافس الطبقي في المجتمع ، الذى يزداد عن طريق اتصال
العاملين في الطبقة الواحدة بطريقة سهلة ، الامر الذى يزيد أو يقوى
من شعورهم الطبقي . ويصل هذا الشعور الى نقطة معينة يتجمع عندها
التوتر ، الذى يتخذ طريقه الى التنظيم للثورة .

نظرية سوروكين : (١٠)

نلقش سوروكين موضوع الطبقات الاجتماعية في عدد كبير من كتبه
ولكنه في كتابه (المجتمع والثقافة الشخصية) الذى أصدره عام ١٩٤٧ ،
حاول أن يربط مسألة الترتيب الطبقي بأنواع التجمعات الانسانية
الآخري التي تشكل مجموع السكان . ويجب أن نسير هنا الى أن
سوروكين من أكثر المعارضين لنظرية كارل ماركس ، ذلك لأنه يعتقد
اعتقادا جازما بأن المؤثرات الاساسية في العالم الثقافي الاجتماعي

(9) Bendix & Lipset, Class Status and Power : A Reader in Social Stratification, 1961, pp. 26-35.

(١٠) عرض سوروكين نظريته في الطبقات في كتبه المتعددة وعلى
الاخص ال Social & Cultural Mobility وفي Culture and Personality Society.
كما حددها أكثر في مجله علم الاجتماع القانوني والسياسي (١٩٤٧) ص
٢١ - ٢٨ .

لا ترجع الى عوامل اقتصادية أو مادية ، وانما ترجع الى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادي واحدا منها فحسب . وهو مع ذلك لا يخفى اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الايديولوجية والقيم والمعنويات الاخرى في بناء المجتمع وتغييره . ومن الصعب أن نضع سوروكين ضمن الاتجاه الأمريكي في هذا المجال ، لانه لم يهتم ، اتفاقا مع هذا الاتجاه بالمسائل المتصلة بمراكز الناس ومراكزهم في المجتمع اهتماما يجعله ينساق الى ترتيبهم في تطلقات مطلية لتجنب الاعتراف بوجود الطبقة في المجتمع وجودا عاما .

ويعتقد سوروكين أن الطبقة الاجتماعية ، تتكون من جماعات متعددة الروابط ، ويقول ان الطبقة الاجتماعية ليست الانواع من الجماعات ، سواء أطلقنا عليها هذا الاسم أو أى اسم آخر . كما يقول أن الطبقة الاجتماعية حقيقة موجودة ، ولا ينبغي أن نناقش أهميتها أو واقعتها لان ذلك أمر مسلم به . وقد حدد سوروكين خصائص الطبقة بقوله : انها من الناحية القانونية ، مفتوحة لمن يدخل فيها أو يخرج منها ، ولكنها من الناحية الواقعية شبه مغلقة ، وهى طبيعية ومتماكة ، وعدائية لجماعات أخرى (طبقات اجتماعية) لها نفس الطبيعة العامة . ويرى أيضا أن الطبقة الاجتماعية يمكن النظر اليها ، على أنها جماعة منظمة نسبيا ، ولكنها في الواقع ضعيفة التنظيم ، كما أنها تسمى وحدتها ووجودها في بعض الأحيان ، وفي أحيان أخرى قد لا تصل الى هذه المرتبة من الوعي والشعور بالوجود . وهى فضلا عن ذلك تعتبر من الخصائص المميزة لأوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والمقرن الحالي أيضا . ويضيف سوروكين الى خصائص الطبقة خاصية هامة ، وهى أنها جماعة متعددة الروابط ، أى أنها ترتبط عن طريق رابطتين هامتين هما الرابط المهني ، والرابط الاقتصادي ، وهى من حيث الترتيب الطبقي تتميز بمجموعة من الحقوق والواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الطبقات الأخرى التى لها نفس الطبيعة الهامة .

ويزيد سوروكين تعريفه المفصل للطبقة الاجتماعية شرحا على النحو الآتى :

١ — تختلف الطبقة عن الطائفة المتلثة على أساس طبيعتها المفتوحة قلنونا وشبه المفتوحة في الواقع . كما أنها تختلف عن الانظمة الاخرى أو الولايات من حيث الحد ونوع الروابط المقدمة التي تربط بها . ومن هذه الزاوية تختلف الطبقة أيضا عن الاسرة والقبيلة والامة ، وغير ذلك من أنواع الجماعات المتعددة الروابط .

٢ — تتماكب الطبقة عن طريق مجموع القيم والمعايير التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني . وينبعث عن هذا النوع من التماكب نوع من العداء ينصب على الطبقات الاجتماعية الاخرى المختلفة عنها .

٣ — ان امتزاج الروابط التي تربط الطبقة يعتبر أمرا طبيعيا ، ولذلك يصلح الفقر المهن اليدوية ، كما ينمكس هذا أيضا على المعلمين فيها من حيث حقوقهم وامتيازاتهم ، والعكس في هذه الحالة صحيح ، بمعنى أن الثروة تصلح المهن التي تتميز بالاعمال المبدعة الخلاقة ذات الطابع العقلي ، ويترتب على ذلك أيضا أن يكون للمعلمين في مثل هذه المهن مراكز ممتازة من الناحية الواقعية والقانونية .

ان الفراد الذين يتشابهون في مهنتهم ووضعهم الاقتصادي ومركزهم القانوني في مجموعة سكانية واحدة ، ولكنهم غير منتظمين أو شبه منتظمين ، يعتبرون من الناحية الفنية جمعا اسميا ولا يكونون طبقة اجتماعية . ومعنى ذلك أن سوروكين يعتقد أن التنظيم أو شبه التنظيم هو الذي يكون الطبقة الاجتماعية الواعية ، لأن التنظيم اذا حدث يمد الطريق لما يسمى بانثاق الشعور الطبقي بين أفراد الجماعة ، كما يؤدي في نفس الوقت الى ظهور معان وقيم ومعايير تسير جنبا الى جنب مع نمو الطبقة ذاتها ، وتبدو هنا ممارسة سوروكين للنظرية الماركسية في قوله ، ان الوعي الطبقي لا ينبثق نتيجة لنظرية هذا أو ذاك ، لان مجرد النظرية لا يعتبر دليلا على الوجود الطبيعي للطبقة . وواضح من هذه العبارة أن سوروكين يريد أن يقول ، ان الشعور الطبقي ينبثق تلقائيا داخل الجماعة نتيجة لعمليات تنظيمية جماعية ، ولكنه ينسى أن النظرية

إذا عبرت عن الواقع أو ترجمت عن الذبذبات البعيدة في البناء الاجتماعي، فإنها تعتبر من أعمال الخلق غير المنفصل عن الواقع كثيرا ، ولا يكون انبثاق الشعور للطبقي نتيجة لنظرية ما الا مسألة زمن فقط ، وقد يكون زمنا قصيرا في بعض الحالات . ومثال ذلك أن عددا من المفكرين قبل كارل ماركس أحسوا بالتناقض الذي يزداد ظهورا على مر الأيام بين الرأسمالية الصاعدة وبين جماهير العمال الكادحة ، وكان حل هذا التناقض في رأيهم عبارة عن نظرية جديدة في تفويض الفوارق بين الطبقات وانخاض رأس المال لمطالب التفسير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا مناص منه . وقد أدركنا في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر ، أن تحرير المواطن وكفالة الضمانات الحقيقية لحياته ، وحرية في التعبير والمشاركة ، لن يتم الا بالقضاء على المصادر المباشرة وغير المباشرة التي تدمر فعاليته أو تخدعه عن ادراك مصالحه الحقيقية ، ومن ثم كان لابد من ترويض رأس المال على نحو معين أو القضاء على احتكاره وسوء استغلاله . وليس من شك أن مثل هذا النوع من التفكير يعبر عن نظرية ويترجم في نفس الوقت عن مطالب جوهرية ، ويهدف الى تحقيق مصالح حيوية لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع .

٥ - ان اختلاف الطبقات الاجتماعية عن غيرها من أنواع الجماعات في المجتمع يحدد في الروابط الملتزمة التي تربط كل منها ، وأخصها الروابط المهنية والاقتصادية ، الى جانب روابط الانتماء الى نفس البشريحة في المجتمع .

٦ - ان ارتباط الروابط الاقتصادية والمهنية مما يعمل على أحداث تأثيرات بالغة القوة على العقل والجسم ، الامر الذي يظهر في طريقة السلوك وفي النظرة الى الحياة عند الفرد . كما أن تأثيرها المشترك يزداد قوة عن طريق المركز المتشابه للأفراد داخل اطار الترتيب الطبقي للمجتمع . ويعتقد سوروكين أن هذا التأثير وذلك التشابه هما اللذان يؤيدان في واقع الامر الى ظهور ما يسمى بالشعور الطبقي .

ويعتقد سوروكين أن تعريفه هذا يغطي فكرة الطبقة الاجتماعية من

جميع جوانبها ، ولا تظهر فيه النقص التي تظهر في التعريفات الأخرى التي تبرز جانباً واحداً وتهمل الجوانب الأخرى ، ذلك لأنه أبرز الجانب المهنى والاقتصادي وأكث على أهمية الروابط المتعددة الأخرى التي تسهم في الوجود الطبقي ، وما يترتب عليها من ظهور الشعور الطبقي الذي يعتبر العلامة المميزة للطبقة الاجتماعية .

نظرية لويد وورنر W. Lloyd Warner

من أشهر النظريات الأمريكية في الترتيب الطبقي ، تلك النظرية التي تمحضت عن دراسة لويد وورنر ومعاونيه للطبقات الاجتماعية في أحد المدن الأمريكية الصغيرة التي أطلق عليها اسم "Yankee City" وقد استخدم وورنر في هذه الدراسة «المحفل الأنثروبولوجي» الذي درس على أساسه عدداً من القبائل في أستراليا . ويتلخص هذا المحفل الأنثروبولوجي في المحاولة التي يبذلها الباحث لربط البناء الاجتماعي والثقافي بالمجتمع بأكمله .

ولقد كانت أولى دراسات وورنر للمجتمعات المحلية الحديثة بالاشتراك من النين مايو Elton Mayo ومعاونيه ، وخاصة في الأبحاث التي أجريت على المصانع والتي كان الهدف منها تمشياً مع الطريقة الأنثروبولوجية ، تحديد معالم التنظيم الاجتماعي لمجتمع محلي بأسره ، من أجل إدراج المصنع في المضمون الكلي للنسق الاجتماعي^(١١) .

١ - ويحلل وورنر التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي على أساس إبراز مكوناته من التجمعات الفرعية التي يسمى كل منها ببناء اجتماعي والمجتمع المحلي في رأيه يتكون من عدد من البناءات الاجتماعية هي : الأسرة والنظم الاقتصادية والمنظمات الاختيارية والطبقات والطوائف ، والمدرسة ومكان العبادة ، والتنظيم السياسي وتجمعات السن والجنس . كما يرى أن كل مجتمع يعطى أولوية واهتماماً خاصاً ببناء واحد يعطى

(١١) اعتمدنا في عرض نظرية وورنر على ما كتبه سوروكين في «المجتمع والثقافة والشخصية» ، روبرجل في «الترتيب الطبقي» ، وعلى ما كتبه روبرت كورنبايسر في «الطبقة والمركز والقوة» وعلى قراءات أخرى مختلفة .

صينة عامة لباقي المجتمع ، ويربط في تكامل كل البناءات الأخرى لتكوين الوحدة الاجتماعية .

ويلاحظ أن وورنر و لنت *Lunt* بدءا بأبحاثهما وهما يعتقدان أن الطبقة تحددها العوامل الاقتصادية الى درجة كبيرة . وقد أبدت مادة الاستبصار التي جمعت أولا هذه النظرة ، ولكنهما اكتشفا عندما تقدم الاستبصار وتطور ، أن «المخبرين *Informants*» ، وإن كانوا ينظرون الى النفوذ والمهنة على أن لهما أهمية عظمى في ترتيب الناس في مراتب علوية أو سفلية ، إلا أنهما ليسا العاملين الوحيدين اللذان يمكن استخدامهما في الترتيب ولا تضمن وحدهما لفرد مركزا اجتماعيا مينا . ومن أجل هذا أسقطوا «الغرض الاقتصادي البسيط» من حسابهم .

٢ - وأذن فوورنر تحول من إبراز العوامل الاقتصادية والمهنية ، الى تصوير آخر للطبقة يعتبر في نظره بديلا عن نظرية كارل ماركس . وجوهر هذا التصور يقوم على إبراز جميع العوامل التي يستخدمها أفراد المجتمع ليرتب كل منهم الآخر في نظام تسلسلي شامل . وذلك تكون الطبقة عبارة عن اثنين أو أكثر من الناس يعتقد أنهم في مراتب علوية أو سفلية ، ويرتبهم على هذا النحو أعضاء المجتمع الآخرون .

ويعتقد وورنر أن سلم المراتب المتساوية يخرق المجتمع من أوله الى آخره ، أي أنه لا يتتصر على منطقة محلية واحدة ، ولذلك يكون التسلسل الطبقي مؤديا الى ترتيب أعضاء المجتمع في سلسلة رأسية من السلالم الأفقية . ومثال ذلك أن الأطفال يولدون في نفس الطبقة التي ينتمى اليها الوالدان ، ولكن تقل *Mobility* عبر التسلسل الطبقي صعودا أو هبوطا أمر ممكن . والمجتمع الطبقي يوزع الحقوق والامتيازات والواجبات بطريقة غير متساوية بين درجاته العلوية والسفلية .

ويرتبط على ذلك ثلاث معالم هامة في نظرية وورنر :

١ () المدخل الذاتي الضروري لدراسة الطبقة . فعلى الرغم من أن وورنر يحاول أن يمزج وأن يعكس ارتباط العوامل الموضوعية والذاتية

في الترتيب الطبقي ، الا أن تعريفه للطبقة يؤكد العوامل الذاتية التي تتصل بالمراتب والدرجات التي يعطيها أعضاء المجتمع كل للاخر .

ومن الواضح أن المراتب أو المعدلات ذاتية لأنها تقوم على القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تعدد المراكز التي توصف بأنها مراكز ممتازة في المجتمع . اما اذا استخدم الباحثون المقاييس الموضوعية لتحديد الطبقة ، فإن كل الأشخاص الذين يشغلون نفس المركز في عينة مختارة ، سوف يضمهم هؤلاء الباحثون في نفس المرتبة بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها أعضاء المجتمع لها . وليس المركز الموضوعي مقبوسا بالمعنى أو الدخل ، هو الذي يرتب الشخص في طبقة معينة في رأي وورنر ، بل انه ذلك المركز الذي يقيمه أعضاء المجتمع الآخرون هو الذي يضع الشخص في مرتبة معينة داخل طبقة محددة .

ب) ينصب اهتمام وورنر الاول على البعد الامتيازي (مقام الشخص) في الترتيب الطبقي . ونلاحظ هنا أن الدراسات حول طبيعة الطبقة قد سارت في طريقتين ، الاول ، اهتم بالطرق التي يمارسها الأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية اقتصادية معينة . لتأكيد قوتهم في النطاق السياسي والاقتصادي اتفاقا مع مصالحهم . والثاني ، اهتم بالطرق التي تنظم نسق مراتب النفوذ . ومن الواضح أن وورنر في دراساته سار في الخط الثاني .

ج) ان طريقة وورنر في تعريف الطبقة وطابع الاجراء الذي استخدمه للوصول الى هذا التصور للطبقة هو الذي قاده الى القول . ان الطبقات التي يصفها موجودات تجريبية قليلة عملا . ومن ناحية أخرى يعتقد وورنر أن السبب في قيام الطبقة كحقيقة واقعية ، هو أنه يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة . ومن أجل هذا استطاع أن يكشف طبقات اجتماعية متميزة .

٣ - ومن أجل الوصول الى نظرية في الطبقات ، درس وورنر ويميلونوه البناء الاجتماعي لثلاث مجتمعات محلية هي Yankee City وهي مدينة في نيوانجلند يبلغ سكانها ١٧٠٠٠ نسمة تقريبا ، المدينة

القديمة Old City وهي نفع في جنوب الزمالة نسبة الايديكية .
يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠٠ نسمة تقريبا ، وجونزفيل Jonesville في الشمال
الوسط ، ويبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠٠ ، (وتسمى هذه المدن في الواقع
المثلون Emtown ، ويريرى سیتی Prairie ، وهومتاون Hometown)
وقد كان في نية وورنر في بداية الامر دراسة منطقة حول شيكاغو يقع
فيها مصنع «وسترن الكترنك Western Electric» ولكنه تحول الى دراسة
مجتمع محلي له تنظيم اجتماعي نما خلال فترة طويلة من الزمان تمت
تأثير جماعة ذات نفوذ وفي ظل تقاليد متماسكة .

وعلى هذا الاساس اختار وورنر المسكن السابقة . ولكنه اختار
Yankee City بالذات لانها مجتمع عالي التكامل أي أن الصراع داخله
في حده الأدنى ، كما أن تنظيمه الاجتماعي ينطوي على علاقات
اجتماعية تحدد مكان الشخص بدقة . والمكان (المرتبة) معروف فضلا
عن ذلك لكل أعضاء المجتمع . وقد زعم وورنر أن هذه المدن تمثل كل
المجتمع الأمريكي .

ولم يظهر في دراسة Yankee City أو Old City الطريقة التي
استخدمها وورنر ومعاونوه بالضبط ، ولكن دراسة جونزفيل استخدمت
فيها طريقتان هما :

١) طريقة المشاركة المقيمة (B. P.) وتقوم هذه الطريقة على افتراض
أن أنواع مشاركات الفرد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية أو وجوه
النشاط المتعددة معروفة ومقيمة في نفس الوقت من الناس الذين
يعرفونه . كما أن هذه الوجوه المتعددة من النشاط والجماعات تخضع
هي نفسها لمراتب محددة ويقول وورنر ، أن أعضاء المجتمع المحلي
يتبعون بطريقة ظاهرة أو ببطانة أسس الترتيب ، كما أنهم يترجمون
تقييماتهم لمثل هذه المشاركة الاجتماعية الى نوع من الترتيب الطبقي
الاجتماعي بصورة تمكنهم من التعبير عنها للباحثين .

ب) طريقة «قائمة خصائص المركز I. S. C.» وتشتمل على عدد

من الوسائل الفنية تستخدم في استتار المسألة التي تجمع عن طريق
المخبرين الذين يزودون الباحث بتقييمات لمشاركات الافراد الآخرين عن
طريق قوائم غرضية للمهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومنطقة الإقامة .

٤ - وقد انتهى وورنر من دراسة للطبقتين الى تقسيمها على
النحو الآتي :

أ (الطبقة «عالية العليا» وتتكون من ارسراطيين بالموالد والثروة
وهم في الغالب أبناء الامر القديمة .

ب (الطبقة «سفلية العليا» وهي تشبه الطبقة السابقة الا انها
تختلف عنها في أن أسرتها ليست قديمة لا تستطيع أن تبحث عن أصولها
بعيدا في الماضي .

ج (الطبقة «المتوسطة العليا» وتتكون من رجال الأعمال
والمختصين في أعمال معينة ، ويقول وورنر إن هذه الطبقتين الثلاث
تشكل ما يصفه بأنه «المستوى الاعلى من الرجل العادي» .

د (الطبقة «المتوسطة السفلى» وتتكون من رجال الأعمال الصغار
والكثبة وبعض العمال المهرة .

هـ (الطبقة «السفلى العليا» وتتكون من العمال المخلصين الانساء
ومن الفقراء الشرفاء .

و (الطبقة «سفلية السفلى» وتتكون من أولئك الذين يكونون في
مستوى أقل من الرجل العادي مثل العمال غير المهرة أو شبه المهرة ،
ويسكنون عادة المناطق المتخلفة .

٥ - ان النقد الذي وجه الى نظرية وورنر كثير ومتعدد الجوانب
ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

أ (على الرغم من أن وورنر قد أدخل في تعريف الطبقة عدة
عوامل ، وادعى أن نظريته المترتبة على هذا التعريف ستكون بديلا
لنظرية كارل ماركس ، الا أن المتتبع لاعماله ونتائجها يلحظ من مسوره

أن مسألة «النفوذ» أو «المقام» كانت النقطة الجوهرية لكل استقصاءاته. ولذلك تكون دراسته ، دراسة لتلك المسألة وليست دراسة للطبقات الاجتماعية .

ب) أهل وورنر المدخل التاريخي فأوقمه هذا في أخطاءه ، وجعل نتائجه ناقصة الى حد كبير ، كما أغفل قيما عديدة عند عصره للقيم المختلفة في المجتمع ويرجع ذلك الى عدم إبرازه الحقائق المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي . وقد ترتب على ذلك أن وصفت أبحاث وورنر بالاستاتيكية ، وبأنها تعبر عن مجتمع قديم .

ج) نظرا لصغر حجم المدن التي درسها ، فقد غات وورنر أن يبرز مسائل التنقل الاجتماعي وما يتمخض عنه من تغيرات في نظرة الناس وفي مراتبهم في السلم الطبقي .

د) ان اعتماد وورنر على استقصاء «رأى الناس» في الناس كأساس في الدراسة جعل بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من أمثال سوروكين وميلز وهانغلين وروبرت ميرتون ، يمتدنون أن وورنر تخلى عن النظرية المتكاملة في سبيل « اتجاهات » مشكوك في صحتها .

هـ) كما أن وورنر تعرض لأقصى أنواع النقد ، عندما زعم أن دراسته للطبقات الاجتماعية في المدن الثلاث يمكن أن تمثل الطبقات في المجتمع الأمريكي بأسره. فقد اتفق أغلب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على القول بأن وورنر لم يدرك الفوارق في البناء والوظيفية الدينامية لمدينة صغيرة ومدينة كبيرة تصل حتى درجة المتروبوليس .

هذا وقد سبق أن ذكرنا ، أن طريقة وورنر ان صلحت لمدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكان كل منها عن ١٧,٠٠٠ ، وإذا صلحت أيضا لدراسة «مدينة امريكية» . فمن المشكوك أن تكون هذه الطريقة صالحة للتطبيق في مدينة كبرى وفي مجتمع مختلف عن المجتمع الأمريكي ، الا اذا عدلت تعديلا جوهريا .

ذكرنا من قبل أن الترتيب الطبقي أمر موجود في كل المجتمعات؛ ورأينا أن أصول الطبقات ترتد إلى بعض الاختلافات الملوحة بين الناس ، وإلى القيم المرتبطة بهذه الاختلافات ، ولذلك كان أي تغير في ترتيب هذه القيم يؤدي إلى تغير في ترتيب مركز الطبقات المختلفة . ولكننا ذكرنا من قبل أيضا أن الطبقات تسمح في نفس الوقت لكثير من الأفراد ، أما بالدخول فيها أو الخروج منها ، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية ، يغير الناس على أساسها مراكزهم . ويطلق على هذه الحركة اسم «التنقل الاجتماعي» . والدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد في كل مجتمع ، ولكن سرعتها تختلف باختلاف المدى ، ففي المجتمعات البدائية . يتحرك الناس داخل مجتمع صغير ويتركون داخل مجتمع كبير في المجتمعات المتحضرة والتنقل إما أن يكون أفقيا وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين ، ورأسيا إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى ، وقد يكون هناك تنقل متوسطي إذا ظلت مراكز الناس ومواضعهم عند التنقل غير محددة . وبالنسبة للتردد يكون التنقل أفقيا إذا انتقل من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى لها نفس المستوى ، ورأسيا إذا انتقل من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى أو العكس .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الباحثين في علم الاجتماع يتفقون في المعاني المرتبطة بالتنقل الأفقي والرأسي في المجتمع ، إلا أنهم يختلفون في سرعة الدورة الاجتماعية في المجتمعات . فالتنقل ومداها يرتبطان بحجم الجماعة التي يشترك فيها الناس بفترة ، والتنقل على هذا قد يتحدد رأسيا عن طريق الحواجز الجغرافية أو صعوبة وسائل المواصلات ، وأفقيا عن طريق الطبقة أو الطائفة أو العنصر أو الجنس و السن .

فالزواج مثلا يكمن أن يقارن في مجتمعين إذا كان يتضمن تفسيرا مشابها في شدة العلاقات ، وبالتالي لا يقاس التنقل عن طريق البعد

الجغرافى أو الرأسى ، وانما عن طريق حجم الجماعة أفقيا والتي يشترك فيها الناس بحرية •

وإذا غرينا مثلا لذلك بالتغير فى القرية وخاصة بمقارنتها فى فترة كانت مستقرة الى حد ما مع فترة أخرى تتغير فيها بفعل عوامل متعددة من عوامل التغير الاجتماعى ، يمكننا أن نلاحظ أن التثقل الاجتماعى فى فترة الثبات النسبية كان له خاصيتين :

الاولى - أنه كان «محدودا Limited» وهذا راجع الى «التدرج فى الصغر» • فالقرية كمجتمع كانت صغيرة ، ولهذا كان التثقل محدودا من حيث السرعة والمدى ، والعائلة كوحدة من وحدة أكبر هى البدنة ، كانت بالتالى أصغر ، ففى من هذه الزاوية كانت الوحدة الصغرى للحياة الاجتماعية • وبالنظر الى خصائصها العامة نلاحظ مباشرة أن التثقل الاجتماعى داخلها وفى اطراف البدنة كان أكثر «تهديدا» •

والثانية - أنه كان أفقيا Horizontal لان الزواج اذا لم يغير من الوضع الرأسى للفرد ، الذى ينتقل من عائلة لآخرى ، فانه يكون تنقلا أفقيا • هذا لان مدى العلاقات وكثافتها كان محدودا فى دائرة البدنة الواحدة ، وقام على أساس النسق القرابى والزواج الداخلى • كما أن المشكلات المكونة للبدنة الواحدة كانت متشابهة المركز الاقتصادى والاجتماعى • ولذلك كان انتقال المرأة من عائلة لآخرى هو انتقال أفقى لا رأسى • وأغلب الظن أن هذا النوع من انتقال كان مقصورا على الزواج أو الطلاق ، وكان تنقلا لأشخاص وليس لجماعات •

أما فى الفترة المتغيرة فان التثقل الاجتماعى له عدة خصائص ، فالأسرة أصبحت أساس البناء الاجتماعى • وزادت الصلات المتبادلة بين القرية والعالم الخارجى ، وزادت تبعا لذلك كثافة العلاقات ومداها فى الداخل والخارج مما ، ولهذا فالتثقل :

أولا : «غير محدود Unlimited» لان العواجز القديمة للعائلة والبدنة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات فى أى اتجاه • ولذلك زادت سرعة التثقل ومداه •

ثانيا : أفقى لا يقتصر على الزواج ، بل يمتد الى عدد من العلاقات المختلفة بين جميع الافراد من الجنسين من مختلف فئات السن ، ويمتد الى الانتقال على هذا النحو حدود النسق ، ويمتد الى دائرة مجتمع القرية .

ثالثا : رأسى وهو ما لم يكن موجودا من قبل .

فالافراد والاسر تنتقل الان من حيث المركز الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتفتت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى الى طبقة أدنى . كما أن أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من النخبة الاجتماعية العليا ، أصبحوا الان ينتقلون رأسيا أيضا على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادى والاجتماعى . ويغير بعض القرويين أيضا العمل الزراعى فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف ، فينتقلون رأسيا ، طائفة الى أخرى وهكذا كما أن هجرة القرويين والمتعلمين من القرية الى المدينة تعتبر فى جوهرها تنقلا اجتماعيا رأسيا .

رابعا : توسطى Intermediary أى غير واضح . وذلك لان بعض الافراد ينتقلون من مركز الى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة معا . أو يسكن المدينة والقرية فى نفس الوقت .

اسباب التنقل الاجتماعى :

ان قيام الطبقات وتطورها ، يكشف عن حقيقة هامة ، وهى ان قيام طوائف فى المجتمع كنظام مغلق أو كنسق مغلق أمر مستحيل ، ذلك لان الظروف التى تؤدي الى قيام الطبقات سوف تميل الى العمل دائما على قيام ترتيب طبقى جديد ، أما خلال الطوائف القائمة فعلا ، أو بين الطوائف ذاتها . وعلى ذلك فأننا نهتم بإبراز الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى تسهيل أو تعيق حركة الافراد من طبقة الى أخرى . ونستطيع أن نحدد هذه الظروف فيما يلى :

١ - التفسير الاجتماعى :

يسهل التغير الاجتماعى الواسع للنطاق حركة انتقال الافراد من أدنى السلم الاجتماعى الى أعلاه أو العكس ، ويعمل أيضا على فتح

الطبقات وإزالة التحددات الطبقية المضيق • كما أن الثورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدي الى حركة تنقل اجتماعي واسع النطاق مثل ، ما حدث في كثير من بلاد العالم كروسيا وجمهورية مصر العربية ، ولهذا تعد الثورة الاجتماعية نوعا من التنقل الاجتماعي المتطرف • وكلما استمرت الثورة الاجتماعية كلما استمر التنقل الاجتماعي حتى تستقر الثورة فيستقر الترتيب الطبقي على نحو معين •

٢ - وسائل الاتصال :

كلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات كلما شجع هذا التنقل الاجتماعي • والمكس كلما وضعت المتوقات والحدود أمام سهولة الاتصال ، كلما عوق هذا من فرص التنقل الاجتماعي • ولذلك فإن المجتمع الذي يتميز بكثرة وسائل الاتصال يتميز في نفس الوقت بكثرة التنقل الاجتماعي ، لان الاتصال في حد ذاته يحطم الحواجز التي تفصل الناس بعضهم عن الآخر •

٣ - تقسيم العمل :

يتأثر مدى التنقل الاجتماعي بين الطبقات المختلفة بدرجة تقسيم العمل • فإذا اتسع نطاق تقسيم العمل وتبوع التخصص الى درجة معقدة ، فإن ذلك يخلق ظروفا تفوق الانتقال السهل من طبقة الى أخرى داخل المجتمع ، وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التي تؤدي الى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم في فئات طبقية •

والمسألة الاساسية في الترتيب الطبقي للمجتمع تتوقف الى حد كبير على طابع التنظيم الاجتماعي • فإذا كان هذا التنظيم يقوم على تعيين حدود دقيقة بين الافراد على أساس أدوارهم ومراكزهم وما يرتبط بها من مراتب ظهرت الطبقات واضحة وارتفعت الحواجز بينها وتميز المجتمع في نهاية الامر بقلة التنقل الاجتماعي • أما اذا كان التنظيم الاجتماعي يقوم على تعيين حدود دراسته لهذه الادوار والمراكز فإن الطبقات الاجتماعية تكون مرنة الى حد كبير ويكون التنقل الاجتماعي بينها أمرا ميسورا •

الفصل الحادي عشر

التفسير الاجتماعي

التغير الاجتماعى

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، انه فى حالة دائمة من الحركة . والتعديل الذى يتم فى طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم ، وفى العلاقات بين الناس والجماعات والنظم خلال تتابع الزمن يكون ميدان الدراسة فى التغير الاجتماعى . ولذلك يجب أن نفكر فى هذا التغير على أنه عملية اضطرابية مستمرة . وهذا لا يعنى أن درجة التغير الاجتماعى واحدة دائما ، فقد نلاحظ من دراستنا لتتابع الوقائع التاريخية أن هناك فترات من التراجع تميزت ببطء التغير الاجتماعى . ولكن مقارنة التغيرات البيولوجية والجيولوجية بالتغير الاجتماعى يكشف عن السرعة الهائلة التى يحدث بها التغير فى المجتمع .

التغير والتقدم :

١ - لا يجب هنا أن نخلط بين فكرة التغير الاجتماعى Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعى Social Progress . فالفكرة الاولى فى جوهرها تشير الى البحث عن المبادئ التى تحكم الذبذبات الاجتماعية . ولذلك فالتغير الاجتماعى يقوم على تحليل موضوعى لاسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها .

ومن ناحية أخرى يتضمن «التقدم الاجتماعى» مدخلا ميساريا قيميا للحكم على الاحداث الاجتماعية ، ولذلك يهتم التقدم الاجتماعى بالبحث عن «مجتمع أفضل» بينما يهتم التغير الاجتماعى «بالمجتمع فى الواقع» أو بمعنى آخر يجعل التقدم الاجتماعى فى مضمونه الاساسى «مابينى أن يكون» بينما يشير التغير الاجتماعى الى «ما هو موجود وما سيوجد» .

٢ - وترجع فكرة التقدم الى أقدم أنواع التفكير الانسانى . وقد كان لوكريتيوس Lucretius أول من استخدم هذه الكلمة فى حوالى ٦٠٠ ق.م . ولكن نظريات التقدم الاجتماعى لم تصبح موضوعا من موضوعات

البحث الا في القرنين السابع عشر والثامن عشر • فقد ذهب كل من فرنسيس بيكون ورنيه ديكارت إلى أن الانسان يستطيع أن يحقق تقدما لا حدود له عن طريق مجهوداته الارادية •

٣ - وأول محاولة لاتمام نظرية عن التقدم بصورة متكاملة كانت على يد فونتنل Fontenelle (١٦٥٧ - ١٧٥٧) وتقوم نظريته على أن استمرار تجمع المعصرة العلمية يهيئ السبيل أمام التقدم المستمر المستمر للانسان • وقد جاء بعد فونتل كتاب كثيرون من أمثال آبي دى سان بيير Abbé de Saint-Pierre وخاصة في كتابه عن «ملاحظات عن التقدم المستمر للعقل» الذى قال فيه ، ان المذينة وقد ولدت فانها تتحرك بصفة مستمرة نحو السعادة القصوى لكل سكان الارض ، كذلك أكد تيرجو Turgot في فرنسا ، أن تطور التاريخ والمذينة مسألة تجمع وتراكم ، وأن كل تقدم ثنائى يعجل في درجة التقدم • والتقدم التاريخى عند تيرجو مستمر ومرتبط طيا ، ذلك لان كل العصور مرتبط أحدها بالآخر بسلسلة من الاسباب والنتائج التى توحد الوضع المعاصر للعالم بالاولى التى مرت عليه من قبل • وقد تابع كوندريسيه Condorcet تيرجو فزعم أن كل مرحلة تاريخية عبارة عن خطوة محددة نحو التكامل الأعلى لمجتمع الفردوس •

٤ - وقد أصبحت فكرة التقدم في القرن التاسع عشر المعصر الاول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع وخاصة في السنين القليلة التى سبقت مولد علم الاجتماع • فسان سيمون مثبلا كان ييشر بالعصر الذهبى القادم ويقول «أن المعصر الذهبى ليس وراءنا ولكنه أمامنا» • ان أطفالنا سيملون يوما الى هذا العصر ، «وعلينا أن نمهد الطريق لهم» وقد سار أوجيست كومت وراء سان سيمون عندما أخرج قانون المراحل الثلاث التى تصور مراحل التقدم العقلى والاجتماعى عند الانسان • هذا وقد اختلطت فكرة هريزت سينسر عن التقدم بفكرته عن التطور • ولذلك جاءت نظريته عن التقدم الاجتماعى متوازية ومنسجمة مع نظرية التطور الكونى والبيولوجى ، وكان سينسر يمتد أن التطور الاجتماعى جزء من عملية اضطرادية طبيعية خالصة تحدث خلال العالم الكونى ،

يشتمل على حركة تتجه من البسيط الى المركب ومن المتجانس الى اللامتجانس في ضوء عملية مزدوجة من التكامل والتفكك .

هـ - وعنها تطورت مناقشة نظرية التقدم في العصر الحاضر اتجهت اتجاهين : الاول انطوى على احياء النظرية الدورية في التاريخ على يد كل من شبنجلر في كتابه عن «تدهور الغرب» وسوروكين في كتابه عن «الديناميات الاجتماعية والثقافية» والثاني انطوى على طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية واجلال اصطلاح التغير الاجتماعى مجله . ولعل وليام اجبرن Ogburn الذى يمثل أكثر المشيعين للنظرية التكنولوجية في التغير الاجتماعى ، هو المسئول عن انتشار الاصطلاح الجديد، عندما نشر كتابه عن «التغير الاجتماعى» لأول مرة عام ١٩٦٢ . وأكثر اهتمام اجبرن ينصب على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعى . وهو لا ينكر أثر العوامل البيئية والطبيعية والبيولوجية في تغير المجتمع ، ولكنه يشعر أن هذه العوامل ليس لها التأثير الذى للعوامل الثقافية أو الاختراعات في احداث التغيرات الاجتماعية .

ويعنى اجبرن بالاختراع خلق أو اكتشاف عنصر أو سمة ثقافية جديدة ويظهر الاختراع من تركيب جديد للعناصر الثقافية الموجودة فعلا . ويحدث التغير الاجتماعى عند اذخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد . ويمتد أجبرن أن الحاجة ، والقاعدة الثقافية، والقدرة العقلية ، والميراث ، عناصر أربعة ضرورية لابد من وجودها يمكن للاختراع أن يظهر . ولهذا فإن أصل الاختراعات ونموها وتأثيراتها مسائل متصلة أئد الاتصال بالتغير الاجتماعى . فالانماط المختلفة للاختراعات تؤدي الى تأثيرات اجتماعية متميزة ، والاختراعات الكبرى اذا قبلها المجتمع تؤدي الى تأثيرات كبرى ، كما أن الاختراعات للصغرى تؤدي الى نتائج قليلة الاهمية . وفي العصر التكنولوجى الذى نعيش فيه تسرّ وطأة الاختراعات الآلية والاستعداد المباشر لقبولها للتغيرات الأساسية في حياة الانسان أكثر مما تفسره اختراعات الانسان الاجتماعية والايديولوجية .

ويعتقد أجبرن أن نظريته في التغير الاجتماعي لا تقارن بالنظريات الدورية في التغير الثقافي والاجتماعي • فالاختراعات انثى لها خاصية التجمع والتراكم تؤدي الى النمو الثقافي المتقدم ولا تؤدي الى تصور التغير على أنه تقدم وتراجع كما يتصوره الذين يؤيدون النظريات الدورية •

٦ - يعتبر سوروكين وشبنجلر وتوينبي من أنصار النظريات الدورية ذات المدى الواسع التي يفسرون بها الذبذبات الكبرى في الثقافة والمجتمع • فقد درس سوروكين في كتابه المشار اليه الثقافتين الاغريقية والرومانية من عام ٦٠٠ ق.م الى وقتنا هذا مع اشارات مختصرة الى الثقافات المصرية والعربية والهندية والصينية والبابلية ، ووجد أن كل هذه الثقافات مرتبطة ارتباطا منطقيا بمعنى معين ، كما أنها مرتبطة ارتباطا وظيفيا عليا • وهو يعني بذلك أن أجزاء أى ثقافة معينة تتناسب بعضها الآخر بطريقة معلومة ومفهومة ، كما أن كل جزء من الثقافة يعيل الى أن يكون له تأثير سببي على كل جزء آخر • وذلك مثل تأثير الفلسفة على الفن ، والفن على القانون ، والقانون على السياسة • • وهكذا • وينسب سوروكين المراحل الثقافية والاجتماعية على ثلاث نماذج سيكولوجية هي الفكرية والصحية والمالية التي سبق أن عرضنا لها •

٧ - أما توينبي فإنه يحلل في كتابه «دراسة التاريخ» ٢١ مدينة، ويقول ان تاريخ أى أمة معينة مثل انجلترا يكهم على أنه جزء متكامل من التاريخ الكلي للمدينة الغربية • فالأهم كاجزاء لا تكون وحدات تاريخية لأن هذه خاصة المدينة وحدها • ذلك لأن كل مجموعة من الأمم تكون جسما واحدا من المدينة ، وتتطور في التاريخ على هذا الاساس لتنمو وتزدهر وقد تنهار أيضا معا • وصوبية أى مدنية وحياتها نتيجة لاستجابة القوى الداخلية الروحية والتاريخية في المدينة الى التحدي الذي يواجهها من الطبيعة أولا ومن البشر بعد ذلك • فإذا تغلبت المدينة على معوقات الطبيعة ، توقف نموها بعد ذلك على قادتها العظام الذين يتردد ظهورهم ليمارسوا تأثيراتهم البناءة عليها • ولكن اذا كانت هناك أقلية خالقة في المدينة فإنها تبدأ في التشر •

وهكذا نرى كيف تغيرت النظرة خلال تطور التفكير الانساني من النظر الى التقدم الاجتماعى الى دراسة التغير وما ترتب عليه من اتجاهات ، وكيف انتقلت دراسات التغير ووجهت على أساس فهم معين لتطور التاريخ والحوادث الانسانية وفي هذا الصدد يفضل سبروت Sprout أن يصنف نظريات التغير الى نظريات بعيدة المدى كالنظريات السابقة ، والى نظريات قصيرة المدى تعالج موضوع التغير بالنسبة لمجتمعات محدودة أو أنماط معينة فيها أو ظواهر معينة .

افكار ضرورية لفهم التغير الاجتماعى

كان فهم التغير الاجتماعى ولا يزال يمثل جانبا مميذا للانسان . فقد استقصى كل ركن من أركان العالم بحثا عن تفسير مقنع فوجد مثل هذا التفسير تارة في ارضاء الالهة وتارة أخرى في ضخامة وتعقد العالم الطبيعى ، أو في الاسرار التي تكثف عقله وجسده ذاته أو في العالم الاجتماعى الذى يشترك فيه بقدر . وعلى الرغم مما لدى الانسان الحديث من علم وتكنولوجيا فإنه لا زال يواجه بالموضوعات القديمة التى لم يجب عليها الجواب النهائى مثل : لماذا وكيف يتغير المجتمع ؟ ما اتجاه المجتمع الذى يسير فيه والى أين ؟ .

ونحن هنا حين نعرض لاتجاهات التغير الاجتماعى المختلفة انما نحاول أن نجيب على هذه الاسئلة ولنفهم لماذا كانت هذه الاسئلة صعبة بالنسبة لعلماء الاجتماع المحدثين ، وينبغى أن نلقى نظرة مبدئية حول مسألة الملاحظة التى يجب اجراؤها للأنماط المتغيرة للمجتمع محل الدراسة .

التغير الاجتماعى والنظرية الاجتماعية :

١ - يشير التغير الاجتماعى الى نمط من الملاحظات الاجتماعية في وضع اجتماعى معين يظهر عليه التغير خلال فترة محدودة من الزمان . ومن أجل هذا وعلى ضوء التعريف السابق يواجه دارس التغير الاجتماعى عدة صعوبات في تحديد النمط المتغير . وأول هذه الصعوبات ما تعلق بوضعه هو ، لان الذى يلاحظ المجتمع مثل الذى يلاحظ العالم الطبيعى،

يقف دائما في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان • فما يراه غالبا ليس الا جزءا صغيرا من الاطار الكبير الذي يحوى جميع الحقائق التى يرى بعضها • ولذلك تكون تسجيلاته للحقائق مرثوتا بها بالاضافة الى المدى الذى استطاع به أن يختار عينة ممثلة من المجتمع • ومثال ذلك أن أغلب نظريات التغير الاجتماعى عبارة عن تصورات وأفكار مستمدة من العالم الغربى كما أن الدارسين أنفسهم نتاج لتفكير العالم الغربى وثقافته •

وثانى هذه الصعوبات ما تعلق بالزمان ، لان الزمن يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه في الخطأ ، ومثال ذلك : ما تعريف « الزمن الطويل » «والسريع» ومثل هذه الافكار الخاصة بطول الزمن أو سرعته غالبا ما تظهر أمام دارسى التغير باستمرار • وعندما نقول أن العصر الحديث هو عصر التغير الاجتماعى السريع فإن هذا القول يشير الى أن مجموعة كبيرة من العلاقات الاجتماعية — فى الزمن الجارى — يمكن أن تلاحظ على أنها تتغير بسرعة خصوصا إذا قورنت بمجموعة أخرى من العلاقات استطاع الدارس أن يسجل سرعتها النسبية فى التغير المختلفة عن سرعة المجموعة الاولى • ان ظواهر التغير الاجتماعى يمكن أن تحدث فى لحظة واحدة ويمكن فى نفس الوقت أن تستغرق تاريخ الإنسان المتقاف بأسره • ولكن الذى يجب أن نؤكد أنه علماء الاجتماع اهتموا اهتماما بالغا بمسألة التغير الاجتماعى دون أن يغلوا فى نفس الوقت الأبعاد الزمنية •

وثالث هذه الصعوبات ما تعلق بالصدق والثبات ، ذلك أن ما يراه الملاحظ يتوقف فى بعض نواحيه على الموضع الذى يلاحظ منه ، وفى نواحيه الاخرى على الافكار التى تسيطر أو تواجه اتجاهاته الذهنية ولذلك يجد الباحث الاجتماعى صعوبة كبرى فى تنظيم ملاحظاته وتصنيفها ووضعها فى القوالب المناسبة حتى لا تتدخل أحكامه الشخصية فى الحقائق التى يجمعها أو فى تفسيره لها فلا يجب أن ينسى اذا كان البحث فى المجتمع ينتمى اليه أنه هو نفسه نتاج حى له • ولذلك يجب أن يلاحظ بوضوح الاشياء التى يفضل هو نفسه أن تبقى دون تغيير والاشياء التى يفضل هو نفسه أن تتغير ، وهكذا كانت المعرفة بما هى

الاجزاء التى تتغير فى المجتمع والسرعة التى تتغير بها تتوقف على مدى تمثيل المينة وضبط العامل الزمنى وموضوعية الملاحظ .

٢ - تحديد أنماط التغير الاجتماعى يتضمن قدرة على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجامدة أو التى تتغير ببطء شديد ، وليس معنى هذا أن بالمجتمع أجزاء لا تتغير وأجزاء تتغير ، بل الغرض من ذلك تحديد العلاقات من حيث قابلية بعضها للتغير السريع وعدم قابلية البعض الآخر لمثل هذا التغير . فالفكرة الاساسية الآن أن كل شئ فى المجتمع يتغير . ولذلك يمكن أن ندرك المجتمع كمستوازن دينامى من العلاقات المتغيرة تختلف فى كل يوم عن اليوم السابق وهكذا . وهنا ينبغى أن نميز بين التغير الثقافى ، والتغير الاجتماعى .

الثقلية تمنى التراث الاجتماعى ، أى كل ما خلفه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا وسائلهم وعاداتهم ونسقهم التكنولوجى ونظمهم الاجتماعية والدين والأفكار والأسلحة . والصور الثقافية هى فى الغالب صور مرت على تاريخ طويل وتبدى نوعا من الصلابة والاستمرار وربما أدت الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى تغيرات كبرى فى العلاقات الاجتماعية ولكن الثقافة قد تبقى دون أن تتغير الا قليلا .

وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظتها غورا مثل ظهور طبقة مختارة أو تغير الطبقات الاجتماعية أو موت عدد من السكان أو إبادتهم الأمر الذى يوجب على الباحث تسجيله بدقة ، ولكنه ينبغى أن يسجل فى نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشؤون الأخرى التى أظهرت نوعا من الثبات .

وهناك عدة عوامل فى المجتمع تؤدي الى درجة عالية من الثبات . وأول هذه العوامل دوام حاجات الإنسان البيولوجية ، وثانى هذه العوامل ما تعلق بالخواص الاجتماعية مثل الرغبة فى الارتباط والتعيز والقبول . فالفلاس فى كل مكان جعلوا من رغبتهم نظما اجتماعية ، مثل تلك التى تعبر عن البحث عن الطعام وإشباع الحاجة الجنسية والحاجة الى الرفقة والرغبة فى العبادة والتقديس ، كل هذا الى جانب الحاجة

الى اللعب والراحة • كما أن البيئة قد تبقى لعدة مئات من السنين ثابتة غير متغيرة • وكل هذه الظروف تمثل مسائل لها من الدوام ما يجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام • ومن واجباته الاولى أن يحدد الارتباطات العلمية في العلاقات الاجتماعية المتغيرة ، فإذا كانت هذه العلاقات في حالة تغير سريع ، فإن مهمته تصبح ضخمة وصعبة في نفس الوقت ، ولا يخفى من الصعوبات التي تقف أمامه إلا أن بعض أنماط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبيا • ويبنى أن نشير هنا الى أن كثيرا من نظريات التغير الاجتماعي استمدت أصولها من الفلسفة الاجتماعية ، ومن النظر الى المجتمع ككل مترابط الاجزاء ، ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الانسانية بأسرها • ولكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير أخذت تميل الى الاخذ في الاعتبار بأصول البحث الاجتماعي ، وما تقتضيه من انظر في أجزاء محددة من المجتمع لادراك التغير فيها • ولهذا فإن الباحث في التغير الاجتماعي يجد نوعين من النظريات • النظريات بعيدة المدى والنظريات قصيرة المدى على نحو ما سنشير اليه فيما بعد •

٣ - هناك - بصفة عامة - نوعان من العمليات الاطرادية مستمرتان في النسق الاجتماعي • العمليات التي تحفظ أو تغير الى حفظ بناء النسق والعمليات التي تميل الى تغييره • والامثلة على النوع الاول من العمليات : التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ، والخط الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحا ومثال ذلك أن الآباء في المجتمع الذي يكون في حالة نمو يعلمون أطفالهم أثناء تنشئتهم بطريقة هادئة قيما وأنماط من السلوك توجه في أغلب الأحيان الى البناء المستقبلي للمجتمع أكثر من اتجاهها نحو بنائه الحالي - أو على الأقل لا يعلم الآباء أبناءهم كل شيء تعلموه هم من آباؤهم • وفي هذه الحالة ينقل الآباء الثقافة أو يحفظونها ، ولكنهم في نفس الوقت يعملون على إعادة تشكيل النسق الاجتماعي ، مع أن عمليات التغير من حيث التعريف تشير الى تغير النسق الاجتماعي إلا أنها يمكن أن تساعد في الحفاظ عليه • ذلك أنه في مواجهة بعض الظروف الجديد قد يحتاج النسق الاجتماعي الى

تكيف بنائه الى حد ما ليتمكن من البقاء ، والتغير في بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكاملية كمنسق متميز لانه اذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جدا فقد يفقد تكاملية كمنسق كلية . ومن أجل هذا كان أول واجب علينا أن نشرح بنزيد من الاهتمام ويقدر ما نستطيع ماذا يعنى « بالتغير الاجتماعى » .

انواع التغير الاجتماعى :

كل نسق اجتماعى يتغير طوال الوقت . وهذا يتأتى على الاكث من أن أعضائه يتقدمون في السن وبالتالي يمرون على تغيرات فسيولوجية يؤثر بعضها على قيامهم بأدوارهم . ولكن التغيرات التي ترجع الى التقدم في السن قد لا تكون غاية في الاهمية في المدى القصير ، وإنما يحدث أن تكون هناك تغيرات أخرى قصيرة المدى مستمرة دائما . ومثال ذلك أنه في عملية التفاعل يؤثر أعضاء النسق في اتجاهات بعضهم الآخر بما في ذلك توقعاتهم المتبادلة ، وإذا كان النسق الاجتماعى فرعا من نسق أكبر فإن أعضائه يتأثرون من حيث إمكانياتهم واتجاهاتهم من طريق مشاركتهم في أنساق اجتماعية غير نسقهم الاصلى .

وبغض النظر عن مثل هذا التغير المستمر فإننا غالبا ما نميل الى الإشارة الى النسق الاجتماعى على أنه ثابت نسبيا بمعنى أنه غير متغير . ومثل هذه الاحكام تعنى اننا ننظر الى بعض التغيرات على أنها أكثر أهمية من البعض الآخر ، كما أنه لاسباب متعددة نهمل تغيرات معينة اهمالا تاما . وسوف نعرض فيما بعد لأنواع التغير الاجتماعى والمضامين التي تبدو فيها أهميتها . وقبل أن نمضى في تحليلنا ينبغي أن نحدد مفهومنا للبناء الاجتماعى في نقطتين : الأولى أن البناء شئ ثابت نسبيا الى نقطة أو نقاط ذات أهمية خاصة . ومثال ذلك أن الام تسلك ازاء طفلها سلوكا يختلف من يوم لآخر ، ومع ذلك تحافظ على نوع من العلاقة بالنسبة للطفل ، فهي تستمر في حمايته وتوجيهه وتشجيعه والعتاية به . وإذا تفاضلنا عن الاختلافات الصغرى في الطريقة التي تقوم بها بهذه الانواع من النشاط يمكن أن نقول أن دورها كأم يبقى ثابتا تقريبا وهذا جزء من بناء العلاقة . والثانية اننا نربط البناء

بالوظائف ، ومثال ذلك انه في العائلة (وهي نسق اجتماعي) يكون لدور الام وظائف مثل تنشئة الاطفال والاعتفاظ بالانسجام والخلقيات . ومن أجل هذا نقول ان التغير الاجتماعي عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي ، أى يتغير هذا الذي كان ثابتا أو غير متغير نسبيا . وفوق هذا فان أكثر التغيرات أهمية من بين التغيرات البنائية ما له نتائج على طريقة تأدية النسق لوظائفه . وعلى الاخص من حيث بلوغه لاهدافه بكفاءة .

اذن هالتغير الاجتماعي يعنى التغير في البناء الاجتماعي . وسنحاول فيما يلى أن نعرض للتغيرات التى نعتبرها تغيرات بنائية .

١ - التغير في القيم الاجتماعية : أكثر التغيرات البنائية أهمية ذلك التغير في المستويات الشاملة التى يطلق عليها اسم القيم ، والقيم التى نعالجها هنا هي القيم التى تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الادوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي . ولتقرب الفكرة من الاذهان سنضرب مثلا يدور حول الانتقال من النمط الاقطاعى الى النمط التجارى الصناعى . لان التغيرات التى تكون في هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان بل قد تستغرق أجيالا بأكملها . ففى المجتمع من النمط الاول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة المجتمع والقيم السائدة ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين ، ولذلك كان الوظائف الاقتصادية على الرغم من أهميتها لضرورتها ، لم تكن تحظى بالتقدير الكبير . ولذلك كان المشتغلون بها في مرتبة أقل . والعكس في المجتمع من النمط الثانى ، فالانتاج الاقتصادى يمثل المقام الاول والاشتغال به يعتبر أمرا يفخر به المرء ، ولذلك كان القادة في هذا الميدان يحصلون على مراكز سامية .

٢ - تغير النظم ، وتعنى به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والادوار ومضمون الدور . هالتغير من نظام تعدد الزوجات الى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة الى الديمقراطية ، ومن النظام الذى يقوم على المشروعات الخاصة الى الاشتراكية أمثلة

للتغيرات التي تحدث في نظم المجتمع على نطاق واسع • وقد تكون التغيرات التي تحدث في بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً ، إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الاجتماعي بأكبره • ومثال ذلك أن الانتقال من عظم التمدد إلى الوحدانية في الزواج لم يحدث مرة واحدة ، بل ظهر في بعض العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتى أصبح النظام الأخير هو السائد ، وأصبحت العائلات التي لازالت تأخذ بنظام التمدد تعتبر شاذة أو منجرفة •

٣ - التغير في مراكز الأشخاص • قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ، ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها ، لأن الناس يتقدمون في السن ويحاولون على المعاش أو يموتون • ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختلف ، ومع ذلك فإنه من المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة ، لأنهم يحكمون مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث في المجتمع • وتجارة أخرى قد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته ولكنه قد يتسبب في أحداث تغير بنائي في ظل ظروف معينة • وما عكسها عن تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير في عاداتهم واتجاهاتهم • فمثلاً لا يؤدي إلى تغير بنائي ولكنه قد يكون سبباً مباشراً فيه •

العوامل العليا في التغير :

• لازل موضوع العلية الاجتماعية من أهم الموضوعات التي تشغل علماء الاجتماع وخاصة عند التعرض لدراسة التغير الاجتماعي • فقد جرت عادة بعض الباحثين على إبراز بعض العوامل باعتبارها صاحبة الكلمة الفاصلة في أحداث التغير • ومن دراسة مقارنة لأكثر العوامل تردداً في تفسير التغير تبين أنها يمكن أن تنقسم إلى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية • وكذلك إذا استعرضنا النظرية الاجتماعية ، وقفنا على نتيجة هامة ، وهي أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد في التغير الاجتماعي ، ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه «الحتمية» في تفسير التغير • وسبب هذه التسمية ،

أن العامل الذى يبرز كمسبب للتغير ينظر اليه على أنه ينطوى على صفة تعمل بناء على قوانين خاصة به ، ومستقلة فى نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها ارادة الانسان ويريغته . ومن المناسب هنا أن نعرض لمصور «العتمية» المختلفة ، ونروعاها المختلفة . . .

١ - العتمية الجغرافية ، التى تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فى منسواء اصطلاحات المناخ والتربة والحقائق الجغرافية الأخرى . ويتفرع عن العتمية الجغرافية العتمية الفيزيائية التى تشرح الظواهر الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكواكب والبقع الشمسية والغبار الذرى وهكذا .

٢ - العتمية البيولوجية - التى ترجع الى الاختلافات الثقافية بين الجماعات الى الاختلافات الوراثية فى الفكة والقدرات والامكانيات . ومثال ذلك القول بأن الدم العائلى يحدد طابع الانسان . ويتفرع عن العتمية البيولوجية ، العتمية العنصرية التى ترد الاختلافات بين الجماعات الى اختلافهم فى الاصل والسلالة ، والعتمية السيكولوجية التى تشرح الحقيقة الاجتماعية فى ضوء موضوعات مثل الغرائز والدوافع والمزاج والتصرفات . كما يمكن ادراج الدارونية الاجتماعية ضمن العتمية البيولوجية أيضا ، حين نفسر الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة الحركة الدائمة فى سبيل البقاء ، والبقاء للأصلح .

٣ - العتمية الثقافية - التى تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعى أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل المادات والتقاليد والمعرف والنظم الاجتماعية ، التى تكون القاعدة الثقافية التى يقبى مع التغير . ويتفرع عن العتمية الثقافية العتمية الاقتصادية التى تزعم أن العامل الاقتصادي هو الذى يحدد طابع المجتمع وهو الذى يفسر النظم الاجتماعى ، والعتمية التكنولوجية التى ترى أن المجتمع نتاج للمعطيات التكنولوجية وهكذا (١) .

(1) Allen, F. & Others, Technology and Social Change, N. Y., 1957 pp. 77-78.

ولكن عوامل التغير ينظر اليها الان في ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تنظر الى أحد العوامل في بعض الاحيان باعتباره «معتبرا معتمدا»، وذلك على أساس الظواهر التي يؤثر فيها ، أو على أساس تأثره نفسه بظواهر أخرى . وبهذه الصورة تبرز العملية النسبية لجميع العوامل في تفسير التغير .

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل :

عندما نشير الى التفسير الاجتماعي ، فاننا نعني به التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة . ولهذا يكون التغير الاجتماعي جزءا من موضوع أوسع هو التغير الثقافي Cultural Change . والتغير الاخر يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... الخ ، وهذا بالاضافة الى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي .

اذن ، موضوع التغير الثقافي أوسع من موضوع التغير الاجتماعي ، ولكن اهتمامنا يتركز أكثر في علم الاجتماع حول الموضوع الفيق ، ولذلك لن نهتم بمسائل معينة مثل تطور الاصوات في اللغة ، أو تاريخ الصور الفنية أو تطور الاساليب الموسيقية أو نمو النظرية الرياضية . وطبعي اننا يجب أن نفهم دائما ، أن كل أجزاء الثقافة ترتبط بطريقة ما بالنظام الاجتماعي ، ولكن يجب أن نفهم في نفس الوقت أن بعض التغيرات التي قد تحدث في بعض فروع الثقافة لا نستطيع أن نلاحظ تأثيرها في النسق الاجتماعي . ولهذا نهتم — من الناحية البسيولوجية — بالتغير الثقافي الى المدى الذي ندرك فيه تأثيره في التنظيم الاجتماعي ، أي اننا لا نهتم به منفصلا عن التغير الاجتماعي .

وفي الفيزياء الذرية لا ينظر الى قضيب من حديد على أنه خام ، بل ان البروتونات والالكترونات فيه تكون في حالة من النشاط الدائم . ولكن شكل القضيب يظل ثابتا نسبيا ، ويتغير فقط اذا أخيب أو كسر أو التوى أو علاه الصدا وهكذا . وكذلك يكون الافراد في المجتمع دائمي

التفاعل ، ومع ذلك يظل البناء الذى يستمر فى الزمان • ولذلك يجب ألا نخلط بين «النشاط» وبين تغيرات البناء التى تكون وحدها « التغير الاجتماعى » ٣٧ •

وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعى والتغير الاجتماعى، ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل • فقد يحدث النمو فى تنظيم العمل نتيجة لمظاهر التوتر فى التفاعل بين أصحاب العمل والعمال فى النظام القديم • وبمعنى آخر يكون التفاعل ممكنا لأن هناك بناء عويكون التغير ممكنا لأن هناك تفاعلا • وربما يكون التمييز بين التفاعل والتغير مسألة أولية أربديهية ، ولكن الامر عند التطبيق لا يكون واضحا •

ومثال ذلك : أين تضع الظاهرة التى أطلق عليها فلريدو باريتو «دورة الشامة» • لقد ظهر من تحليل باريتو نفسه انه كان يعرض هذه الظاهرة وهو يتصور انه يناقش التغير الاجتماعى ، ولكن اذا ظلت الظروف التى تؤدى الى هذه الدورة واحدة ، ذن يكون هناك تغير ، بل يكون مجرد دورة اجتماعية ولكن اذا كان فى احال طبقة من الخاصة مثل طبقة أخرى تغيرا فى البناء الاجتماعى فان هذا يمكن اعتباره تغيرا اجتماعيا على الرغم من أن هذا الاحال قد يتخذ شكل الدورة •

تفسير التغير الاجتماعى :

العوامل الاساسية :

تميل نواحي النشاط اليومية فى معظم المواقف الاجتماعية الى أن تصبح نمطية • كما أنها تصبح متشبة مع التنظيمات الثابتة التى تتوافق مع المظاهر الهامة للبيئة الطبيعية والسمات النفسية والفيزيائية للناس ، وبالإضافة الى النماذج السائدة للجماعات • ولذلك فان التجديدات الاساسية التى تتم فى إطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أى مستوى من درجات الاجتماع الانسانى سوف تصيب النمط بالاضطراب كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى الذى قد يكون

(2) Davis, Human Society, N. Y., 1949, pp. 622-624.

معها في المجتمع أو الجماعة وحدة بنائية ووظيفية متكاملة • ونحن نعلم أن هذا الاضطراب في حد ذاته ، عبارة عن اختلال للتوازن الذي يجعل من أى نظم متوازن قبلا غير قادر على تادية وظائفه • ولهذا فإن الاختلال يؤدي الى سلسلة من التغيرات التوافقية (٣) •

وفي أى موقف اجتماعي نستطيع أن نكتشف ثمة أربعة عوامل أو ظروف هامة تعتبر عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي : البيئة الطبيعية ، الجماعات الانسانية الموجودة لمعلا ، الثقافة السائدة ، والمظاهر البيولوجية والسيكولوجية للناس • ولذلك فإن أى تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يثير تعديلات توافقية في الانساق المترابطة للسلوك الاجتماعي • ومن ثم تبدأ في الحركة سلسلة مقاربة من التغيرات الاجتماعية • وينبغي أن نضع في الذهن دائما أن واحدا من هذه العوامل لا يستطيع أن يعمل منفردا أو مستقلا عن عمل العوامل الأخرى ، لأن هذه العوامل مرتبطة أحدها بالآخر • وكل منها بالطرق متعددة ومختلفة في نفس الوقت ، ولكننا لغرض التحليل العلمي نحاول أن نصل الى أصول التغير الاجتماعي عن طريق النظر الى كل عامل على حدة كما يلي :

١ — البيئة الطبيعية : وتشمل جميع الظواهر الفيزيائية التي ليست من صنع الانسان ، وهما مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة وما فيه من معادن والنبات والحياة الحيوانية • وأى تغير في أى من ظواهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل لا انسانية أو طبيعية أو بفعل عوامل ترجع الى نشاط الانسان الاجتماعي • ومثال ذلك ، قد تتور البراكين أو تحدث ذبذبات في المناخ ، أو قد تغير النهر مجراه دون تدخل من الانسان • ولكن الانسان من جهة أخرى قد يستغذ المعادن التي في باطن الارض أو يزيل غابة بأكملها ، أو قد يصنع بحيرة صناعية •

(٣) التغير التوافقي هو التغير الذي يحدث في نظام استجابة أو تائرا لتغير في نظام آخر •

والتغيرات الاجتماعية التوافقية قد تحدث نتيجة لتعديلات في بعض مظاهر البيئة الطبيعية • ومثال ذلك ما قد يحدث من تغيرات في النشاط الاقتصادي أو طرق الزراعة أو المعدات والتقاليد العائلية نتيجة الاخذ بالزراعة الآلية ، وأبرز الأمثلة على ذلك عندما يغير القروى بيئته ويهاجر الى المدينة ، فان طريقة حياته بأكملها يصيبها التغير الاساسى ، كما أنه في بعض البلاد التي تعمل بعض جماعاتها ، كوحدات في عمليات للتعدين يحدث أن تختفى جماعة من المعدنين أو قد تتجه الى نوع آخر من النشاط الاقتصادي إذا استنفذت كل طاقات المناجم التي كانت تعمل فيها.

وأكثر من هذا قد يؤدي التعديل في الظروف الجغرافية الى غرض تغيرات في أحد العوامل المهمة • ولذلك فان العائلة العاملة في الزراعة اذا هاجرت الى مدينة صناعية ، فان حجمها يصبح أصغر • اذن في مثل هذا المثل وكثير غيره تتسبب التغيرات الاجتماعية والثقافية المتوافقة من تعديلات في العوامل المرتبطة •

٢ - التعديل الذي يحدث في الجماعات الانسانية ، قد يكون مصدرا آخر من مصادر التغير الاجتماعى ، وهذا ليس راجعا لان الجماعات تنظم وتفرض أنواع السلوك المتوقع من أعضائها فحسب ، بل أيضا لانها في نفس الوقت عبارة عن وحدات تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية الهامة • ولهذا فان التغيرات التي تتم في الجماعات تؤدي وتعكس في نفس الوقت الانساق الخاصة بالسلوك المتوقع والنماذج الاجتماعية السائدة بما تحويه من قواعد ومقاييس •

ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغيرات الجماعية يمكن أن تؤدي الى تغير اجتماعى :

(١) التغير في كثافة السكان •

ب) التعديلات التي تحدث في التكوين الجنىسى أو العمرى •

ج) التغيرات التي تحدث في عدد أو أنواع وحدات الجماعة •

د) ظهور نماذج جديدة من الجماعات أو اختفاء نماذج قديمة منها •

مثل هذه التغيرات التي تحدث في الجماعات قد تؤدي الى تغيرات اجتماعية توافقية عن طريق تغير الحاجات الاجتماعية التي كل السلوك الجماعي يقوم بها . ومثال ذلك أن حاجات الاسرة الصغيرة أو المنزلة تختلف أساسا عن حاجات الاسرة الكبيرة المكتفية بذاتها . ومن ناحية أخرى نجد أن التغيرات الجماعية سوف تغير امكانيات السلوك الاجتماعي والوظيفية الجمعية ، ذلك أن الاسرة الريفية الكبيرة (العائلة والبدنة) يمكن أن تقوم بعدة وظائف تعجز عنها الاسرة الحضرية ، فزوجية أو الفردية . وبالإضافة الى ذلك تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير المدى والنماذج والمجموع وتعد البناء الجماعي .

كما أن التغيرات التي تتم في طابع الجماعة سوف تؤدي الى احداث تأثيرات واضحة في واحد أو أكثر من العوامل الأساسية الاخرى . فكلما صغر حجم العائلة فإنها تصبح أقل قدرة على مواجهة الظروف الجغرافية المتصلة بعملية الزراعة ، وكذلك كلما صغر حجم العائلة قل الانساق الثقافية للسلوك العائلي تتغير تغيرا أساسيا . أي أننا نرى لتفسير في بعض المظاهر أو الملامح المتعلقة بالجماعات الاجتماعية يؤدي الى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية .

٣ — الثقافة التي تعبر عن نسق من العلاقات الاجتماعية التي يكون كل منها نمطا يمكن أن تكون نفسها مصدرا للتغير الاجتماعي ، ذلك لأن الثقافة لها صفة «التكوين الثقافي الذاتي الدينامي» ، فإذا نظرنا الى أي نسق ثقافي خالص ، فإن التجديد قد يأتي من الداخل أي (داخل الثقافة) أو من خارجها . وهناك على ما نعلم ثلاثة مصادر كبرى للعناصر الثقافية الجديدة وهي الاختراع والانتشار والاستعارة ، وكعادة تتغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات . وأحيانا وليس كعادة قد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عمليات التغير، ولكن يتكرر بصفة غالبية أن تستمر العناصر القديمة وتعيش جنباً الى جنب مع العناصر الجديدة بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لاي منهما .

وغنى عن البيان أن التغيرات الثقافية تغير المطلب كما تعدل مدى
الامكانيات السلوكية ، ومثال ذلك أن الأسرة العاملة في الزراعة اذ
استخدمت الجرارات والوحدات الكهربائية والغسالة الكهربائية والموتد
البترولى أو وحدات التبريد ، فانها تكون بذلك قد استعارت عناصر
ثقافية جديدة ولكنها توضع جنباً الى جنب مع العناصر الاخرى التى
كانت لها وهى تعيش على امكانيات ثقافتها الاصلية ، ومع ذلك فقد
تتسبب فى احداث عدة تغيرات فى طريقة الزراعة أو العمل المنزلى أو
النشاط العام لاعضاء العائلة ككل .

٤ - التغيرات التى تحدث فى مجال الشخصية ، تعتبر مصدراً
رابعا من مصادر التغير الاجتماعى ، لأن أنساق العلاقات الاجتماعية
الموجودة فعلا تعبر عن المصاحبة الوظيفية بالنظر الى حاجات وامكانيات
الناس . ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الفيزيائى متبادلة
ومباشرة فى نفس الوقت ، وكل تغير فى المظاهر السيكولوجية والبيولوجية
بالتالى قد يؤدى الى احداث تغيرات اجتماعية توافقية .

وتكون حاجات وبناء وامكانيات الشخصية الانسانية نسقا ديناميا
يقوم بوظائفه من خلال مجموعة من الأنساق ، أهمها المجتمع والثقافة
والبيئة الطبيعية ، ومع ذلك قد تثير متطلبات وقدرات هذه الشخصيات
تغيرات اجتماعية مستقلة عن هذه الأنساق الاخرى .

مستويات التفسير :

على الرغم من أن التغير الاجتماعى يعتبر عملية اطراكية معقدة فانه
من الممكن بشئ من الحذر أن نصل من دراسته الى تعميمات معينة .
من ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعى عبارة عن التغير الثقافى
ومن ناحية أخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات فى العلاقات المتبادلة
بين الأشخاص والجماعات . وعند التحليل النهائى نجد أن التغير
الاجتماعى مع ذلك تغير فى الثقافة والعلاقات الاجتماعية ، لانها ناهيتان
لا يفرقان من العملية الاطراكية للتغير .

وكما أشرنا الى ذلك من قبل تتغير الثقافة أساسا عن طريق تجمع العناصر التي تخترع أو تستعار من ثقافات أخرى ، والعناصر الثقافية تدخل النسق الثقافي القائم وقد تستبك مع السمات الثقافية الأخرى في صراع أو قد تتحد معها . ودخول العناصر الجديدة في نسق ثقافي يؤدي الى اضطراب أو انحراف التوافق السائد بين العناصر المرتبطة من قبل وظيفيا . كما أن هذا الاضطراب وهذا التوافق الجديد للعناصر الثقافية هو الذي يكون مضمون التغير الثقافي .

ويمكن أن نميز مراحل أربع في العملية الاطرادية للتغير الثقافي .

الاولى : تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه السمة أو العنصر اختراع اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو استعير من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة في التأثير على معدل اتجاهات الانتشار . وفي أثناء الانتقال خلال النسق قد تتغير السمة أو قد تتحد مع سمات غير مرتبطة . ومثال ذلك أن بعض العناصر الثقافية الحضرية قد تدخل الى العائلة الريفية من مدن قريبة ، وهذه العناصر الثقافية الحضرية قد تتحد مع العناصر القديمة التي كانت موجودة فعلا في العائلة قبل ذلك .

الثانية : في أثناء عملية الانتشار تؤدي العناصر الجديدة الى قلقة المركبات الثقافية القائمة فعلا . ولذلك قد تدخل معها في مناقشة أو صراع في سبيل البقاء ، ومن ناحية أخرى قد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الموجودة للنسق الثقافي ، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق . وفي حالة العائلة قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة اذا ارتبطت بوظيفة هامة من الوظائف الهامة للعائلة كالإسناد الاقتصادي .

الثالثة : انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات توافقية في السمات المتصلة ومركبات السمات . فقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتمتكن من مواجهة وامتناس السمة الجديدة ، ومثل هذه الناحية

من العملية الاطرازية يثير مسألة المشابهة بين العنصر الجديد وبين الموجة التي تؤدي الى اثارة أمواج حولها باعتبارها مركز الحركة .

الرابعة : العنصر الجديد يمتص تماما في النسق الثقافي ما لم يكن النسق محل قلقلة مستمرة عن طريق تجديدات تضاف اليه على فترات تطول أو تقصر . ومثال ذلك أن استعمال أدوات معينة مستمرة من المدينة في حالة العائلة الريفية يؤدي الى التآما مع الأدوات الاخرى بحيث تأخذ مكانها جنباً الى جنب معها وتصبح من معدات الحياة اليومية فيها . ولكن اذا توالى دخول الأدوات (العناصر) الجديدة اتى تكون متناقضة أو متشابهة ، أدى هذا الى قلقلة مستمرة لعدم الاخذ بأداة معينة واستعمالها استعمالا دائما .

من أجل ذلك نعود فنكرر أن التغير الاجتماعي يبدو على أنه تغير في العلاقات التي تقوم متبادلة بين الأشخاص وبين الجماعات . ولغرض التحليل نستطيع أن نميز ثلاثة أنماط من التغيرات في العائلات الاجتماعية .

أ (تحدث تسمديلات في الشروط أو الظروف أو المراكز النسبية داخل الرابطة الواحدة .

ومثال ذلك أن التغير الاجتماعي قد يعدل من العلاقات التي تقوم على أساس المركز الاجتماعي أو الاقتصادي بين الافراد أو الجماعات . ولذلك ينتقل المجتمع المتجانس من حالة التشابه أو من الفولك الى حالة اللاتجانس أو المدنية ، أي الى مجتمع يقوم على أساس نظم الطبقات التمايزة ، وقد حدث هذا بصورة متكررة في مبدأ الاخذ بالتصنيع في أوروبا في المجتمعات الجبلية المحلية المنعزلة . كذلك نجد أن عملية التقل الاجتماعي الى أعلى تغير باستمرار المراكز النسبية لكثير من الأشخاص والجماعات في المجتمعات الامريكية .

كذلك يمكن أن يعدل التغير الاجتماعي من الظروف التي تشكل العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات . وقد كان هذا واضحا في

العائلات التي انتقلت من القرى في كثير من أنحاء العالم واستقرت في المراكز الصناعية أو الحضرية ،

ومثال ذلك أن الظروف التي كانت تجعل من التعاون المتبادل وعلاقات الجوار أساسا هاما في علاقة عائلات القرية حل محلها الآن علاقات المنافسة والتحدى في بعض الأحيان .

(ب) قد تتميز طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث التردد والقرب في مجرى التغير الاجتماعي .

ومثال ذلك أن الانسلاخ أو الجماعات الذين كانت لهم علاقات مباشرة طويلة الأمد قد يتفرقون ويفقدون اتصالهم الوثيق أثناء التغير، أو قد يكون فقدانهم لعلاقاتهم الوثيقة أحد النتائج التي يتمنفس عنها التغير في المدى القصير أو الطويل . ومن جهة أخرى نجد أن كثافة العلاقات ومداها داخل الوحدة العقلية يصيبها التغير أيضا ، فهي تميل إلى الانسلاخ من حيث الكثافة وإلى الاتساع من حيث المدى .

(ج) يؤدي التغير إلى تغيير صور العلاقات المتبادلة بين الانسلاخ والجماعات ، فقد يصبح الاستقواء أهدأ وقد يحل الصراع محل التعاون، وقد يحدث العكس ويتكرر بنفس الدرجة . فقد يصبح المتنافسون شركاء . فالنتيجة إذن تتمثل على أن تصب العلاقات المتبادلة بين الانسلاخ والجماعات في قالب معين كما تعمل على إعطائها تعبيرا خاصا . ولذلك كانت التغيرات التي تحدث في الثقافة والتعقيلات التي تحدث في أشكال الظروف التي يتم فيها التفاعل ، فاهيتين متلازمتين من عملية التغير الاجتماعية الأمطراحية .

الطابع الدوري للتغير :

التحليل السابق لعوامل التغير الاجتماعي وعملياته المخططة يكشف إلى درجة كبيرة ، أن اتجاه التغير الاجتماعي يأخذ النمط الدوري . ذلك لأن الحركة أو القفزة التي يتعرض لها أحد العوامل الأساسية قد يبعث الحركة في عوامل أخرى ومن ثم يؤدي إلى سلسلة من التغيرات .

ومثال ذلك أن الاختراع أو استعارة عنصر ثقافي من ثقافة أخرى قد يتسبب في أحداث سلسلة من التغيرات التوافقية المتصلة به • ولهذا فمن نؤكد دائما أن التغير الاجتماعي يعتبر من هذه الوجهة عملية طرادية مستمرة • ومن أجل هذا نقول بأن عنصرا معيناً يمكن أن ننظر إليه في ضوء نمط معين أو دائرة متكررة •

فالعائلة الريفية الكبيرة ذات البنية المتجانسة عندما تتغير إلى الأسرة الحضرية الصغيرة المنزلة تكون قد مرت على دورة كاملة من التغير الاجتماعي ، لأن هذا التغير يعتبر انحرافا من العائلة الثابتة المتوافقة في نظام اجتماعي زراعي إلى نوع من المجتمع الوظيفي الذي يتوافق مع المجتمع الحضري الصناعي المعقد •

ولذلك إذا كان اجتماعنا موجها إلى الدلائل الدورية للتغير الاجتماعي فإنه من الممكن أن نرتب الحوادث والحقائق في ترتيب تاريخي معين • وعلى هذا نستطيع أن نميز بين فترات من التاريخ تختلف من حيث سرعة وعقب الاختراعات ، الأمر الذي يمكننا من تعيين اتجاهات التغير الاجتماعي • وهذا من شأنه أن يعيننا على رسم طريق التغير في المستقبل في المواقف المتعددة للحياة الاجتماعية •

ونحن هنا نستطيع أن نميز أربع مراحل على الأقل في دورة واحدة للتغير الاجتماعي •

الأولى : يمكن أن نطلق عليها «نقطة الانطلاق» • وهذه فترة تتميز ببساطة التغير الاجتماعي فيها • ونقطة الانطلاق هذه يمكن أن تكون أي وقت أو فترة في تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع • وعند تحليل التغير الاجتماعي يكون الاهتمام مركزا بصفة خاصة على الإنساق الموجودة فجلا للعلاقات الثقافية والاجتماعية •

الثانية : يمكن أن نطلق عليها «التجديد» وهي التي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على أحداث تقلبات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا • ومن

أجل هذا يجب أن نتأكد دائماً أن التغير الاجتماعى مستمر ويعمل باستمرار فى كل وحدة اجتماعية • ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أنه فى أوقات متفرقة تكون نسبة التجديدات الهامة أكبر من وقت الى آخر • واصطلاح التجديد يجعلنا ننتبه الى حقيقة هامة وهى عدم استواء التعديلات الثقافية والاجتماعية • وعند هذا المستوى من التعليل يكون الاهتمام مركزاً على المظاهر الجديدة فى الحياة الاجتماعية وعلى العلاقات التى تكون فى حالة من الانسداد •

ومثالاً تطبيقياً على ما نقول ، أن المسألة المثيرة حينما أدخلت الجهرات وعدداً من معدات الحياة اليومية الحديثة على التراث الثقافى القديم لها ، صاحبها مجموعة من الافكار والقيم وطرق العمل التى تركت آثارها بارزة على نظام العائلة نفسه • ولهذا كان التأثير المتجمع للتجديدات الاجتماعية والثقافية مؤدياً الى نتائج بعيدة المدى فى النسق الاجتماعى والثقافى •

الثالثة : يمكن أن نطلق عليها «التفكك» لانه فى هذه المرحلة يضطرب اطار العلاقات الاجتماعية الذى كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة تجديدات المستمرة • ويبدو هذا واضحاً عند مقارنة العلاقات الاجتماعية فى المراحل الاولى قبل التغير والمراحل اللاحقة لنحرك ما أصابها من اضطراب وغموض وتعتقد فى بعض الأحيان • ولذلك فإن السمات والمركبات الثقافية تتزعزع من حالتها الرتيبة وتواجهها التبدل وتتدخل مرحلة جديدة من اعادة التوافق على أساس أن التوافق القديم قد أصيب بالتفكك نتيجة لاستمرار التجديدات •

ومن أبرز النتائج لهذا التفكك ، أن الفرد يصيبه نوع من اللاتسبب وانعدام الامن خصوصاً فى علاقاته وخبراته اليومية مع أقرانه أو مع الجماعات • ومرد ذلك أن استمرار التجديدات دون أن تكمل توافقهما بعضها مع الآخر أو مع العناصر القديمة يؤدى باستمرار فى النسق الاجتماعى الى عدم تكامل الاجزاء ، الامر الذى يؤدى الى حيرة

واضطراب وعدم امكان الافراد داخل الجماعات من رسم أنماط سلوكهم على نموذج معين .

الرابعة : ويمكن أن نطلق عليها «التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل» لانه في هذه المرحلة تنمو وتزدهر اطرار جديدة من العلاقات الاجتماعية وتتخذ شكلا معديدا داخل المجتمع ، فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك المادي . فإذا تناقصت سرعة وعدد التجديدات أو إذا أصبحت أدوات الضبط والتخطيط منظمة، فإن التماسك قد ينقلب الى فترة من الثبات والتأخر الاجتماعي . وقد تصبح هذه الفترة بعد ذلك بعمدة طويلة أو قصيرة حسب الظروف ، نقطة انطلاق لدورة جديدة من التغير الاجتماعي . وإذا لم يتناقص معدل التجديدات ، وإذا لم ينشأ هناك نظام من الضبط والتخطيط ، فإن التماسك قد ينقلب بطريقة أو بأخرى الى نوع من التفكك ، وفي مثل هذا الموقف يماسك المجتمع ويتفكك في نفس الوقت . ولذلك نطلق أن جميع مراحل دورة التغير الاجتماعي تتعاقب في الظهور في تداخل واضح بحيث يصعب علينا أن نميز كل مرحلة عن الأخرى تمام التمييز .

نسبية التغير :

التغير الاجتماعي نسبي دائما بالإضافة الى مجموعة من الظروف الاجتماعية والقيم التي تؤدي وظيفة القواعد التي تتحكم في تغير معدل وعمقه واتجاهه ومعناه ، فإنماط العلاقات الاجتماعية تتدخل عادات الناس وتقاليدهم . ولذلك فإن أى تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة . ونتيجة لذلك يرتبط التغير الاجتماعي بالمواقف والظروف الاجتماعية . وتكون عوامل التغير وجباثقه ونتائجه مصدر اهتمام بعض أو كل أعضاء الجماعة التي تتأثر بالتغير . ومن أجل هذا وفي ضوء نسبية التغير الاجتماعي ، فإن له وجوها هامة متعددة .

أولا : قد يكون التغير سريعا أو بطيئا . فمن الممكن أن نقيس معدل التغير في جماعة بشيء من التحديد خلال فترة محددة من الزمان . ولكن

القياس قد يؤثر أو لا يؤثر في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين . ولذلك يكون التغير الذى قد يبدو مفاجئاً لشخص أو لجماعة بطيئاً أو متخلفاً لآخرين . ومثال ذلك أن العائلة الريفية التى تستخدم الجارات ومعدات الحياة اليومية الحديثة قد تنتظر الى التغير على أنه سريع من وجهة نظرها لأنها أدخلت هذه العناصر الثقافية الجديدة في حياتها ، وقد تنظر عائلة أخرى في منطقة بعيدة الى التغير على أنه بطيء أو متخلف إذا لم تأخذ بهذه الأدوات أو كانت في غير متناولها لأسباب مختلفة .

ثانياً : التغير نسبى في عمقه لأنه أحياناً يعيد ترتيب النظام الأساسى وبناء المجتمع ، وأحياناً أخرى قد لا تتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن إدخال الأدوات الحديثة في العائلة الريفية قد لا يؤثر في نمط حياتها الا قليلاً ، وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية .

وفي هذا المقام يجب أن نفرق بين التطور والثورة . فالتطور يشير الى التغير التدريجى الذى يصيب النظام ، وقد لا يصيب منه إلا الأجزاء العرضية أو السطحية أو بمعنى آخر ، التطور الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الثورة فأنها تشير الى تغير أساسى يصيب النظام أو النسق الاجتماعى . ومثل هذه التفرقة تخدمنا في محاولتنا قياس عمق التغير الاجتماعى في أى ناحية من نواحي المجتمع .

ثالثاً : تميل النواحي المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى الى التغير بمعدلات مختلفة . ومثل هذا رأى قام في أعقاب نظرية وليام أجرين عن التخلف الثقافى . ولكن الاعتراضات التى أثارها الكثيرون ، كما سوف نرى فيما بعد ، تجعلنا نقول ، أن هذا الميل الى التغير المتمايز في أجزاء المجتمع أو أجزاء الثقافة ليس قاعدة يمكن أن تطبق في جميع الحالات .

الفصل الثاني عشر

التغير والتخطيط والحرية

التفسير والتخطيط والحرية

ظاهرة التنمير من الحقائق الواقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ، وإن بدت هذه الظاهرة متباينة الشكل والمضمون ، فهو تباين واختلاف في الدرجة وليس في النوع ، وقد كان للتقدم التكنولوجي الكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد في أحداث تغييرات اجتماعية ، لم يلق تأثيرها عند مدى محدود داخل مجتمع معين بل امتد حتى شمل المجتمع الإنساني عامة .

وقد تطور التفكير الإنساني وانتقل من مستوى إلى مستوى آخر حتى وصل إلى المستوى الأخير الذي يعيش عصرنا فيه ، وهو «التفكير في مستوى التخطيط» ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العمر إلا إذا وضعنا أيقينا على أسس التخطيط ومفاهيمه الأساسية . والتخطيط له صلة وثيقة بالتنمير الاجتماعي لأنه أداة من أدواته في واقع الأمر ، باعتباره محاولة عمالة لضبط الاتجاهات الجسارية للتنمير وتوجيهها للحصول على الأهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا .

وموضوع التخطيط وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات استدعاء للانتباه ومادة للبحث والدراسة . ويقول آرثر لويس بحق «إن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس ، هل نخطط ؟ وإنما كيف نخطط ؟» ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الأساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق ، وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، ولذلك فعالم اليوم هو عالم التخطيط .

التخطيط نوع متميز من التفكير :

من أهم المشاكل التي واجهت البشر دائماً ، المشكلة التي تتعلق بنمط التفكير واسلوب العمل لارتباطهما الوثيق ببناء الشخصية ، ذلك لأن كل

إضافة أو كل تعديل جوهري يعتبر في واقع الامر تغييرا يقابل دائما بعقبات وصعوبات متعددة . وقد سبق أن ذكرنا أن كل تغيير اجتماعي يواجهه باتجاهات مادية يمتثلها أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء القديم . ومن أجل هذا كان ادراك الصعوبات والعقبات وتحديدتها عاملا هاما في مواجهتها والتغلب عليها .

لقد مر التفكير الانساني على مراحل متعددة ، كان أكثرها أثرا ، نجحها في تسجيله تراثه ، لانه استطاع بذلك أن يضيف الى تجارب الاجيال السابقة تجارب الاجيال اللاحقة ، الامر الذي جعل ثقافة الانسان تتراكم وتتقدم باستمرار ، وبالتالي استطاع الانسان في مرحلة معينة أن يوجه المعرفة والارادة توجيها في بناء في التاريخ .

ومعنى هذا أن التفكير الانساني وصل في تطوره الى المرحلة التي تخلى فيها عن نزعت الانانية والذاتية المطلقة ، وأصبح مرتبطا بالاعمال التي من شأنها أن تؤدي الى بناء أفضل عن طريق الجهود المشتركة ، بغض النظر عما اذا كانت المسائدة التي ستترتب على هذه الجهود ستعكس مباشرة على القائمين بها أو سيستفيد بها غيرهم في الاجيال القادمة .

ويجب أن نشير هنا الى ارتباط أعمال الانسان وسلوكه بطريقة تفكيره ، فكل عمل يقوم به الانسان يقابله نوع معين من التفكير ، وظيفته أن يفتح الأظار الذي يحدد ميدان النشاط . ولهذا إذا ازداد نشاط الانسان زيادة كبيرة فمعنى هذا أن تفكير الانسان قد ازداد بنفس الدرجة . وفي هذه الحالة تصبح الحاجة الى التنبؤ بالنشاط المستقبل وما يرتبط به من أفكار حاجة ملحة ، لأن عدم ضبط المسائل المتصلة بالتنظيم في ضوء هذا الاتساع يحدد المواقف الاجتماعية جميعا بالاضطراب ، وهكذا يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغير السريع في الاتجاهات التي يمكن أن نتوقعها ، ولذلك فإنه يعتبر محاولة لادراك أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرا في العملية الاجتماعية الاضطرابية كلها . ويختلف التخطيط عن التنظيم أو الانشاء ذلك أن التنظيم عبارة

عن ترتيبها بعدد لاشياء موجودة فعلا في الواقع ، كما أن الاشياء ، وان كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتبارها تؤدي إلى إنشاء شيء جديد ، الا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلا . ولكن التخطيط في جوهره لا يقترن عملا من أعمال الخلق والابتكار . ومن أجل هذا لا ينبغي أن يفكر في التخطيط كما يفكر في البناء أو التنظيم ، ويمكن أن تكون العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى تقول ، أن البناء الاجتماعي ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه إلى مرحلة من التنظيم تقوم على الإنشاء التي تفتقر مقام على تنفيذ التخطيط .

ولهذا يكون التخطيط إعادة بناء مجتمع منقسم تاريخيا نحو وحدة تنظم تخطيطها كاملا عن طريق البشر من موانع مركزية معينة .

الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع :

لقد أحدثت الاختراعات الفنية عيدة تغيرات في مجالات الإنتاج الاقتصادي ، ويشير غالبا إلى الوسائل الفنية (التكنيك) باعتبارها مؤثرا هاما في طبيعة الانتاج الاقتصادي . ومن الواضح أنه قد ترتب على استخدامها تقدما في مجال سيطرة الانسان على الطبيعة ، ولهذا هذه السيطرة كلما تقدمت التكنولوجيا ومعنى هذا أن استخدام الوسائل الفنية يمكن أن يطور الجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات . والبشر الذي يتردد في أذهان الباحثين في شؤون المجتمع : ألا يمكن أن تطبق مثل هذه الوسائل الفنية على العلاقات الاجتماعية لنحضر نفس التقدم الذي أحرزته في المجالات الأخرى ؟ والواقع أن تقدم البحث في علم الاجتماع أدى إلى الوقوف على كثير من العلاقات التي يمكن استخدامها في بناء مجموعة من الوسائل الفنية لتغيير المجتمع أو إعادة بناء المجتمعات الاجتماعية بصورة تشابه التكنولوجيا في ميدان الإنتاج واستخدام مواد الطبيعة استخداما في مجال الابتكار . ولكن نظرا لما يكتب تغير المجتمع من مخاطر ، ونظرا للمصاعب المتعددة والإزمات الاجتماعية التي يمكن أن ترتب على التجربة في هذه الناحية ، فإن تطبيق الوسائل الفنية الاجتماعية لابد أن يكون حذرا بصفة خاصة تحقق الأهداف المحددة التي يقصدها المجتمع .

ولذلك يعتبر التخطيط الاجتماعى أحد هذه الوسائل الفنية الفعالة التى توجهها الدولة حسب امكانياتها وفى اتجاه القيم التى تشكل قاعدة نظامها السياسى .

وعلى الرغم من أن كلمة الوسائل الفنية أو التكنيك استخدمت فى الاصل للدلالة على الأشياء الملموسة فقط ، مثل الآلات ، فإن الراديو والتلفزيون وكل وسائل الاتصال العقلى ووسائل الانتقال والانتاج ومعدات الجيش ، تجعل فى الامكان إقامة نظام اجتماعى معين ، لأنها تعمل على مساعدة تأثيره واستمرارفاعليته ، وهذا لا يعنى أن هذه الوسائل الفنية المادية هى التى تعتبر أساس الوسائل الفنية الاجتماعية لأنها ليست الا عوامل فقط ، ويمكن أن نلخص المقومات التى تستند اليها الوسائل الفنية الاجتماعية فيما يلى :

١ - معرفتوثيقة بتكوين الجماعات فى المجتمع والوظائف التى تؤديها ومدى ارتباط كل منها بالآخرى .

٢ - تحديد لدرجة مرونة التنظيمات الاجتماعية بقصد الوصول الى أفضل الطرق لتغييرها .

٣ - تحديد أهداف السلوك العامة على أساس معرفة وثيقة بالمبادئ النفسية التى تؤدي الى تكامل الجماعة أو تفككها .

٤ - معرفة بطرق التنظيم وعوامله المساعدة كوسائل الاتصال العقلى أو المادى .

٥ - ادراك صحيح لكيفية التنسيق بين القوى الاجتماعية المختلفة التى تعمل فى الموقف الاجتماعى المطلوب توجيهه توجيها خاصا .

٦ - توجيه أكثر الاهتمام للتنظيمات الاجتماعية التى تستغرق أكثر حياة الأفراد وتنظم أكثر أنواع سلوكهم .

ويجب أن تستند هذه المقومات الى مجموعة من المبادئ الهامة التى تصور وتحل فى نفس الوقت مجرى الحوادث وخلاصتها : أن أغلب ملامح عصرنا ترجع الى الانتقال من مبدأ حرية العمل ، الى المجتمع

المخطط ، وكذلك الانتقال من ديمقراطية الاقلية الى المجتمع الكبير (الجماعى) . ومن أجل هذا نؤكد أن الوسائل الفنية المستخدمة فى تحسين أو تعديل أو دراسة المجتمع أو رعاية أفرادها على أى نحو ، لابد أن تسير فى نفس اتجاه هذه المبادئ وبللتطبيق على مجتمعتنا نثبتين ما يلى :

١ - أن مجتمعتنا قد جعل التخطيط القائم على الدراسة والبحث قاعدة للتفكير وأساس العمل ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط سياسة الدولة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها .

٢ - ان مجتمعتنا يهدف الى تحقيق رعاية المجموع وبالتالي تصبح الرعاية الاجتماعية ضرورة للوصول الى هذا الهدف .

٣ - ان فلسفة الرعاية (أو الخدمة العامة) تأخذ الطابع الجمعى لا الفردى وتسير فى الاتجاه الاغنى لا الرأسى .

٤ - ان ما يصلح لمجتمع يأخذ بمبادئ حرية العمل التى تؤدى فى نهاية الامر الى حرية الرأسماليين وحدهم ، لا يصلح لمجتمع يهدف الى تحقيق حرية الفرد فى المجموع عن طريق التخطيط .

٥ - ان الوسائل الفنية فى معالجة مسائل المجتمع دراسة أو تقويماء التى نبتت فى المجتمعات الرأسمالية (والمعروفة فنيا بالخدمة الاجتماعية) لا تصلح للتطبيق من حيث فلسفتها على مجتمعتنا المخطط . كما سيبدو هذا فى الفقرة التالية :

مشكلة الحرية واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

يختلف شكل الحرية كما يختلف قياسها أيضا ، لانه يتغير من وضع اجتماعى لآخر ، فالحرية فى الاسرة شىء وحرية اللعب والحرية الدينية والسياسية شىء آخر . وبالتالي فالمفاهيم الاجتماعية للحرية لابد أن تختلف من حيث مفاهيمها تبعاً لذلك ، فمعنى الحرية يختلف باختلاف الموقف ، فالحرية فى ظروف نضال الانسان المباشر مع الطبيعة تختلف

كلية عن الحرية في ظروف فضاله مع الطبيعة الثانية (المجتمع) التي ظهرت في المرحلة الثانية من تطور التكيف الاجتماعي .

ويصير تيار لملهايم إلى أن تلك الإقتلالات في مفهوم الحرية ، من الناحية النموسبولوجية تصبح ذات معنى فقط إذا اعتبرنا المشكلة غير متوقفة على علاقاتها بالمجتمعات المختلفة أو الأوضاع السائدة في رأى مجتمع ، وإنما تتوقف من حيث وضعها واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية الاجتماعية المختلفة ، أي بمرحلة الاكتشاف ثم بمرحلة الاختراع وأخيراً بمرحلة التخطيط .

١ - ففي المرحلة الأولى - مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو مرحلة المحاولة والخطأ ، كانت الحرية تعبر عن نفسها عن طريق الافعال المباشرة والاستجابات المتعددة للمؤثرات المصيلة بالإنسان ، وللشعور بالحرية أو بعدمها كان يتوقف على شعور الإنسان بأن هناك ثمة عوائق تمنعه من تحقيق رغباته . ويرى ملهايم أن حرية هذه المرحلة كانت في مستوى حرية الحيوان . فالإنسان يشعر بتهديد لحيته إذا خطر عليه ألا يتعامل مع الأشياء أو الأفراد كما يريد ، كالتصويان الذي يشعر بالحمية والتوتر عندما يحرم من استعمال جسمه كما يريد . فمفهوم الحرية في ذلك المهد هي الذاتية ، وحفظه الذاتية لم تقتصر بالضرورة عندما تعلم الإنسان استخدام الأدوات البسيطة ، لأنه عندما تعرفه على هذه الأدوات شعر بخيبة الأمل عندما عجز عن استعمالها وتملكها كما لو كانت أجزاء من جسده وعلى الرغم من أن استخدام الأدوات البسيطة لم ينتشر في هذه المرحلة ، إلا أنها دفعت الإنسان إلى نوع من التقدم ، أي أن عملية التكيف أصبحت أكثر فاعلية .

فالتوازن بين الإنسان ورغباته من جهة ، وبينه وبين البيئة من جهة أخرى ، مهد السبيل إلى تعديل جزء من البيئة ولذلك كانت أي عتبة تقف أمام هذا التعديل تعتبر تهديداً للحرية .

فالإنسان في هذه المرحلة كان حراً ، فإن يكيف نفسه مباشرة مع أي موقف معين . . . وكان وقوف أي شخص أمامه ، إنما من تنفيذ خيرا به

في تعامله مع المواقف المختلفة يعتبر تهديداً لحريته • فمعنى الحرية
للإنسان في هذا الوقت ، هو ألا يكون مهدداً في مضاوالاته للتكيف •
ومادام الأفراد يميلون الى تنفيذ رغباتهم المباشرة ويجهضون في البحث
عن أشكال تلقائية للتعبير الذاتي ، فسوف تبقى الحرية المنبثقة عن هذا
التعبير مهما تعدد البناء الاجتماعي ، ولكن بشكل ومضمون آخر •

٢ - وفي المرحلة الثانية ، مرحلة الاختراع ، استطاع الإنسان
نظراً لمعرفته المتزايدة بالآلات وطريقة استخدامها ، أن يكتشف ويختار
غايات ووسائل تحقق موقفاً وسطاً بين نفسه وبين هدفه النهائي بل في
هذه المرحلة تعلم الإنسان أن يتحرر أكثر وأكثر من الاعتماد كلية على
الطبيعة • والحرية في هذه المرحلة تتوقف على تمديد الأهداف الوسيطة
للعمل الجمعي على الرغم من أن الهدف النهائي قد يكون غامضاً • وإذا
كان الإنسان في هذه المرحلة قد تحرر من طغيان الطبيعة وقتل من
اعتماده الكبير عليها وذلك بفضل التكيف الاجتماعي ، إلا أنه في نفس
الوقت ربط مصيره بنفس الدرجة بالزام اجتماعي لا يمكن تجنبه • وقد
تم هذا عندما تحول عن الطبيعة الاولى (البيئة) الى الطبيعة الثانية
(المجتمع) التي لا تقل في درجة تهديدها عن الطبيعة الاولى • فالأمر
لا يختلف اذا مات الإنسان جوعاً أو اثر زلزال ، أو تسببت مخائته
وغيبت بالتصدع الاجتماعي الذي يؤدي الى الثورة والحرب • فالنتيجة
واحدة على الرغم من أن الكارثة ترجع الى أسباب طبيعية في الحالة
الاولى أو لاسباب اجتماعية في الحالة الثانية •

فالحرية في هذه المرحلة الثانية تقوم اذن على الرغبة في خلق
الظروف التي تحقق التكيف الاجتماعي بدلاً من قبول الامور على علاتها •
فالفرء يشعر بالحرية عندما تصبح لديه القدرة على أن يعمل وأن يقيم
نظاماً له أهداف خلصة ومحددة ، أو على الأقل يشترك بنصيب في
ادواته ، وبالاختصار عندما يكون حراً في أن ي اخترع • وبما أن كل
اختراع ساعد على تغيير البشرية فقد أصبح واضحاً أن عصرنا لم يكن
العصر الاول الذي عدل فيه الإنسان من نفسه عند تعديله وتغييره

لبيئته ، ذلك لان التأثيرات المتزايدة للثقافة لا تغير علاقتنا مع الطبيعة
فحسب بل تعمل أيضا من علاقتنا الشخصية .

٣ - أما الحرية في المرحلة الثالثة - مرحلة التخطيط - فانها
لا تعنى سيطرة المنظمات الفردية ، لان هذا لا يؤدي مطلقا الى تعاون
تخطيطي . ففي أعلى المراحل يمكن للحرية أن تعيش عندما يضمن
التخطيط وجودها ، ولكن الحرية هنا تتلوى على تقيد سلطات الخطط ،
لان الخطأ بالضرورة ، تشتمل على الاشكال الاساسية للحرية ، وكل قيد
يفرض عن طريق سلطات فردية قد يهدم الفطة كلها ، وبالتالي يترد
المجتمع الى المرحلة السابقة وهي مرحلة التناقص والسيطرة . وسواء
كانت السلطة الحاكمة فردا أو جماعة أو مجموعة شعبية فانها ملزمة
بالسيطرة الديمقراطية لتفصح مجالا كاملا للحرية في خطتها ، وفي الوقت
الذي تتسق فيه كل وسائل التأثير على السلوك الانساني يصبح التخطيط
هو الشكل المنطقي للحرية الذي يكتب له البقاء والدوام .

ان المفهوم الحديث للحرية لا يؤدي الى مجرد الرغبة في السيطرة
على تأثيرات البيئة الاجتماعية ، لان الاساس الذي تستند عليه الحرية،
هو أن التقدم الهائل في الوسائل الفنية الاجتماعية يسمح لنا بأن
نسيطر ونؤثر على مجرى الحوادث الاجتماعية من مركز رئيسي طبقا
لخطة محددة .

وفي هذا الصدد يقول كارل مانهيلم ، من الان فصاعدا سيمصرف
الافراد شكلا رغبيا من الحرية عندما يجدون حياتهم الفردية منظمة
بكفاية وعدل داخل اطار (النظام) الاجتماعي الذي وضعته الجماعة،
بشرط أن يكون هؤلاء الافراد هم الذين اختاروا هذا الاطار ، فالتخطيط
العادل الديمقراطي لا يقيد ولا يحد من حريتنا ، والمجتمع الرأسمالي
غير المخطط لا يعتبر في حد ذاته الشكل الاساسي الذي يحتوى على
أرفع مستوى من مستويات الحرية ، فالحرية في «المجتمع الرأسمالي
الحر» غالبا ما تكون مكبوتة ووفقا على طبقة الاغنياء فقط أي طبقة الذين
يملكون ، أما طبقة الذين لا يملكون فانهم مضطرون للخضوع الى الضبط

الواقع عليهم • ويقول كارل مانهايم أيضا أن ظهور الحرية المخططة لا يعنى إلغاء كل أشكال الحرية الأخرى التى ظهرت فى مراحل التاريخ أو تطور الحياة الاجتماعية • فإن كل تقدم نحو تحقيق مستوى اجتماعى أفضل لا يعنى منع الاحتفاظ بالأنماط السابقة للعمل والتفكير والحرية، بل على العكس من ذلك فالإبقاء على الحريات السابقة هو غير ضمان ضد التمتع المبالغ فيه فى التخطيط • والمجتمع إذا انتقل لمرحلة جديدة ولتنظيم جديد لمعظم أوجه حياته ، فإن بعض أنماط وسائل التكيف القديمة يمكن أن تبقى وتستمر • وبالتالي تكون أحد الضمانات الهامة للحرية فى المجتمع المخطط هو التمسك والمحافظة على قدرة الفرد على التكيف •

وعلى الرغم من أن كثيرا من المجتمعات على اختلاف ايدولوجياتها قد أخذت بمبدأ التخطيط إلا أن هناك سؤالين يترددان الآن ينبئ أن نجيب عليهما قبل أن نمضى فى التحليل ، والسؤال الأول يقوم على أساس نظرى صرف وخلاصته : هل يمكن للتخطيط الاجتماعى أن يكون ذا أثر ملحوظ على مجرى نمو المجتمع ؟ والسؤال الثانى يقوم على أساس خلقى وخلاصته : هل يعمل التخطيط الاجتماعى الى تحديد حرية الفرد وتدميرها ؟

العوامل المؤثرة فى طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداها :

من المسائل المعروعة الآن أن طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداها الواضحتان فى المجتمعات الحضرية يفتقدان اختلافا بينا عما كان عليه الحال فى المجتمعات الانطوائية القديمة أو المجتمعات التاريخية • ومرد هذه الاختلافات يقع فى التمايز بين أنماط المجتمعات ، ومن بين العوامل المؤدية الى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرز أربعة منها خاضعا لتلك التى لها علاقة وثيقة بموضوعنا هى :

١ — حجم القاعدة الثقافية • ٢ — حجم الجماعة •

٣ — تعقد النسق الوظيفى • ٤ — درجة التمدن أو النمو الثقافى •

هذا وقد سبق أن أشرنا أن التخطيط الاجتماعي الناجح يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها • ولهذا فإن التخطيط يقتضى رعايا وهما عميقا بعلاقات العلمية التي تحكم المادة الفيزيائية والانسان على السواء • ذلك لانه عندما تحاول الجماعة أن تخطط للمستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العلمية ، فإن مجهوداتنا يمكن أن يحكم عليها مقدما بالفشل • وغنى عن البيان أن المجتمعات الحضرية الحديثة لديها من الامكانيات الثقافية ومن المعرفة الشاملة لعلاقات العلمية ما يمكن أن يجعلنا نأمل في صلاحية الخطط الحديثة وفرض النجاح المتعددة امامها.

لماذا كان الحجم الممتد للقاعدة الثقافية في المجتمعات الحضرية يهيئ «الفرصة» للتخطيط الاجتماعي الناجح ، فإن الحجم الكبير للجماعة الان مضاعفا اليه المستوى العالي من التكامل الوظيفي يهيئ «الصلابة» ، ذلك لانه من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع أنه عندما تعتمد مجموعات كبيرة من الناس على نسق وظيفي على درجة عالية من التكامل، وخاصة في مصادر الرزق الاساسية ، فإن هؤلاء الناس يكونون معرضين الى ظروف خطيرة قد تتجم عن أى اضطراب في هذا النسق • فالاضطرابات والكوارث الطبيعية والجرائم والصراعات الداخلية في الجماعات تعتبر مصادر تهديد ممكنة لكل عضو من أعضاء الجماعة • ولذلك كانت أى أزمة في أى جزء من أجزاء المجتمع يمكن أن تؤدي الى نتائج تمتد جغرافيا الى مسافات بعيدة ذات صلة وظيفية ، وأن تكن بعيدة عن الازمنة أو الاحداث التي وقعت في هذه الاجزاء •

ومن أجل هذا يميل السكان في المجتمع الحضري الحديث الى الاعتماد على التخطيط درءا لهذه المفاجآت • كما أن ارتباط الناس في أنساق وظيفية كبرى يؤدي الى اندماجهم في تخطيط شامل يتناول النسق بأكمله ، بغض النظر عن كون هذا النسق مجتمعا مئروبوليتيا أو أمة بأسرها • وهذا لا يمنع من التخطيط الجزئي الذي يشمل وحدات فرعية داخل هذه الانساق الكبرى •

أما فيما يتعلق بالنمو الثقافي الذي اعتبر أحد العوامل الهامة في

التخطيط الاجتماعى ، فاننا نعتقد أنه من أهمها جميعا ، ذلك لان الاتجاه العام فى المجتمعات الحضرية الحديثة يشجع التناقص المعتمد فى العادات التقليدية القديمة وينسخ مكانا متسعا للكفاءة . ويؤكد الانثروبولوجيون هذه الحقيقة من زاوية أخرى ، فقد وجدوا فى بعض المجتمعات البدائية أو ما يسمى Folk Societies عكس هذا الاتجاه ، حين يرغب الناس أدوات أو آلات على درجة كبيرة من الكلفة تصلح لتنمية وسائل السيطرة على الطبيعة ، لجرد أنها لا تتسجم مع الثقالة التقليدية التى يأخذون بها حياتهم . ولكن الامر ليس على هذا النحو فى المجتمعات الحضرية حيث يقدر الناس الكفاءة من أى طريق يضعونها فى مكان يعلو الماديات التقليدية ، وعلى الاخص فى ميدان التكنولوجيا ، لهم لا يقبلون العناصر الثقافية التى تأتيهم عن طريق الاتصال الثقافى بالمجتمعات الحضرية الأخرى فحسب ، بل انهم يبحثون فى ذاب مستمر عن سمات ثقافية جديدة من خلال عمليات البحث والاختراع .

النظرة الحتمية والتخطيط الاجتماعى :

سنجيب الان على السؤالين الذين اثرناهما من قبل وهما : هل يؤثر التخطيط الاجتماعى تأثيرا حقيقيا فى مجرى نمو المجتمع ؟ وهل يميل التخطيط الاجتماعى الى وضع القيود وتدمير حرية الفرد فى نهاية الامر ؟ فى خلال الفترة التى سميت فيما بعد بعصر التنوير الفرنسى اعتنق كثيرا من الفلاسفة الاجتماعيين الاتجاه الذى يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكى فى النظر الى التغير الاجتماعى . وكرد فعل للنظرة التى سادت العصر الوسيط والتى ملئت الى معالجة النظام الاجتماعى على أنه هو كذلك بالضرورة وأنه من حيث نظامه مظهر لفعل العناية الالهية ، حاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الانسان حر ، ومظهر حريته ان له أن ينظم بارادته شؤون المجتمع الذى يعيش كما يترأى له وكما يتصور أن يلقه فى صالحه الأخير . فاذا أراد الانسان بفعله يستطيع أن يبنى نظاما اجتماعيا أفضل يكون متفقا الى حد كبير مع ما يتصوره هو . من مثل . وقد لاقى هذه النظريات ترحيبا كبيرا ، وأسهمت فى الدفعة القوية التى انتهت بالثورة الفرنسية .

ولكن هذه النظرية التى مجدت قدرة الانسان لم يكتب لها التفرد طويلا . غنى الفترة التى صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الاجتماعيين من أمثال مائتس وهيجل وماركس وسبنسر وسمنر ، جاءت بنظرية جديدة ، وهى أن نمو المجتمعات الانسانية مهدد الى حرجة كبيرة بقوى غير شخصية هذلت دائما للتصميم الانسانى ، وستظل باستمرار تفضل الضبط الانسلنى . ويفسر بعض الباحثين هذه النظريات على أنها مجهودات الانسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعى ستذهب عبثا . فما هو مقدر أن يحدث سيحدث ، ولن تغير رغبات الانسان وآماله فى التدخل فى سير الاحداث شيئا ، ولن تعدل مجرى الحوادث أو تصرفه عن اتجاهه .

وفى السنين الاخيرة وبناء على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات الانسانية ، ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع رفضوا وجهتى النظر الرومانتيكية والعتمية على السواء . ذلك أن كل نظرية تتضمن عقسا خاصا ولكن بطريقة غيبها مبالغة كبيرة . فالمتميمون على حق حينما قررروا أن الانسان ليس حرا فى تنظيم شئون المجتمع كما يريد ، ذلك لان المجرى الرئيسى لنمو المجتمع يبدو أنه مهدد بقوى فوق مقدرة الانسان وفى غير متناوله ، وبالتالى لا يمكن له أن يسيطر عليها ، ولكن فرق بين أن نقول أن مجرى النمو مهدد ، وبين أن نقول أن مجرى النمو محتوم بهذه القوى . فغن خلال هذه الحدود التى حددتها هذه القوى يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعى أن يقيموا أنساقا مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج متباينة بالنسبة لعمليات النمو فى المجتمع . أما مدى اتساع هذه الحدود فانه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث فى المستقبل الى قرار .

وتصور الحوادث فى الاتحاد السوفيتى فى السنين الاخيرة امكانيات التخطيط الاجتماعى وهجوده . ذلك لان التصنيع السريع للمجتمع السوفيتى فى هذه الفترة ، ظهر على أنه يؤيد أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع . ومع ذلك فبفسر هذا

التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت ستصل الى هذه القوة للصناعية والحربية في منتصف القرن العشرين لاثزال يستأهل النظر والدراسة . ومن ناحية أخرى فإن أخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف التخطيط بالرغم من الجعود الجبارة التي بذلت يدل دلالة واضحة على أن هناك قوى تتدخل في تسيير مجرى نمو المجتمع فوق طاعة الضبط الانساني .

الحصرية والتخطيط :

مناقشة هذا الموضوع ترد دائما الى الاختلافات الايديولوجية بين المجتمعات ، على الدول الرأسمالية يزعمون أن التخطيط في المجتمع الشيوعي يلغى حرية الفرد لأن هيئة قليلة تمارسه وتفرض ما تخططه على الغالبية العظمى بالرغم مما يتعرضون له من تقشف ومجاعات ومصائب شتى في حياتهم . بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمساوية العظمى لأن هذه الغالبية تكون لآرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية ، ولذلك يزعمون أن للتخطيط الاجتماعي في هذه الدول مهم لصيرية الفرد ، بينما تزعم الدول الشيوعية أن التخطيط في الدول الرأسمالية جاء تقليدا للتخطيط عندهم ، وهو في النهاية يقدم مصالح الرأسماليين ويدعم الاحتكارات والتخطيط في المجتمعات الشيوعية يقوم على أساس تحرير الفرد من السيطرة المطلقة لرأس المال في ضوء مبادئ المساواة ، ولهذا يزعمون أن التخطيط هو الوسيلة التي سوف تؤدي في النهاية الى تحرير الفرد من الاستغلال .

التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية :

لاجل أن ندرك العلاقة بين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية يجب أن نتذكر التبرير الذي كان يسوقه علماء الاجتماع من عهد أوجيست كومت حتى الآن ، وهو أن الغرض الاعلى من علم الاجتماع هو . الاسهام في المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعي أفضل . وعلى الرغم أنه من الضروري أن نلتقي الضوء على الروابط التاريخية بين الدراستين ، فإن هذا لا يعني عن كشف النقاب عن وظيفة كل منهما . ذلك لانه في بعض الاحيان يفتلط على الاذهان

عمل علماء الاجتماع وعمل المخططين الاجتماعيين ، ولعل مرد ذلك أن كثيرا من علماء الاجتماع شغلوا أنفسهم في بعض الاوقات بمسائل السياسة الاجتماعية ، أو كثرت دعوتهم عن طريق الأجهزة الحكومية لابتداء الرأي في موضوع بسينه ، ومع ما بين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية من روابط متعددة ، إلا أن هدف كل منهما مختلف عن الآخر . فهدف التخطيط الاجتماعي حل المشاكل العملية للمجتمع . أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علميا من المعلومات عن المجتمعات الانسانية . وانا نلاحظ من استعراض تاريخ العلوم الاجتماعية أنها كانت قليلة الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط ، ولكنها بدأت الآن تهتم اهتماما متزايدا بهذه الأمور ، وقد كان الانتعاش أسرع العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه . ويليه علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة . ويخشى كثير من علماء الاجتماع أن يؤدي اهتمامهم بالمسائل العلمية الى فقدان الأرض المحايدة التي يقفون عليها والتي منها يستطيعون النظر الى مسائل المجتمع نظرة ناقدة وغساسة الى النظم التي تشرف عليها الأجهزة الحكومية .

التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط :

جرت العادة على تقسيم التخطيط بتسميات مختلفة ، وأكثر التسميات شيوعا الآن التقسيم بالنظر الى المستويات العامة ، فهناك تخطيط عالمي كالذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة في مجالات الثقافة والتعليم والزراعة والعمل ، وتخطيط قومي كالذي تقوم به الدول المختلفة لتنمية اقتصادياتها وقدراتها المتعددة للاكتفاء الذاتي ، وتخطيط محلي كالذي تقوم به بعض الدول ذات المساحات المترامية الاطراف لكل ولاية أو منطقة متميزة فيها .

ولكن النوع الاول والثالث من مستويات التخطيط ليس واضحا تماما في حياة المجتمعات المختلفة ، ولذلك كن التركيز اليوم على المستوى الثالث ، ونظرا لان العصر الذي نعيش فيه الآن هو عصر

التخطيط فقد أصبح سياسة الدولة مهما اختلف طابعها السياسى أو الاجتماعى ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط الان ضرورة ولا مصل حينئذ لمناقشة أهمية التخطيط ، بل ان المناقشة تدور فى واقع الامر عن كيفية التخطيط . وفى العصر الذى نعيش فيه الان أصبح التخطيط أداة الدولة لضبط امكانياتها وتوجيهها لتحقيق مصالح المجتمع العليا ، وخاصة فى وجه المنافسة المستمرة للدول الاخرى ، وفى ضوء المشاكل المتعددة التى تواجهها أغلب المجتمعات نتيجة لزيادة السكان والرغبة فى الحصول على مستوى أفضل للمعيشة .

ويميل بعض الماملين فى ميادين التخطيط الى تقسيمه فى المجتمع الواحد الى أقسام متعددة ، مثل التخطيط الاقتصادى والثئاقى والعلمى والصحى والمعلى والاجتماعى . كما يزداد الميل أيضا الى الاهتمام بالتخطيط الاول وهو التخطيط الاقتصادى ، الامر الذى أدى الى صعوبات كثيرة ومفارقات متعددة .

نحن لا ننكر أهمية التخطيط الاقتصادى والصناعى فى التنمية الاقتصادية والتصنيع وخاصة فى الدول النامية . الا أن غلبته على كل تخطيط آخر واحتكار أجهزته لكل الامكانيات والخبرات يؤدى الى احداث سرعات مختلفة فى التغير ، الامر الذى يقضى بالضرورة الى التخلف فى كثير من أجزاء المجتمع .

ولكننا يجب أن ننبه هنا الى مسألة هامة ، وهى أن كل تخطيط — وخاصة فى مجتمعنا — يهدف فى نهاية الامر الى تحقيق غاية اجتماعية هامة . فالتصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية ونشر التعليم والتقدم العلمى والفنى ، كلها وسائل لغاية أكبر ، وهى ضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية فى سبيل الوصول الى رفاهية المجتمع التى هى مقاربة الانطلاق وغاية العمل فى المجتمع . ان كل تخطيط يحتاج الى تمويل ، ولذلك يحتاج التخطيط الاجتماعى الى تمويل — من هذه الزاوية — أكثر من الحاجة الى تمويل أى تخطيط آخر . وربما كانت النظرة الجزئية فى التخطيط الاقتصادى وانعزاليته الظاهرة عن كل

تخطيط آخر ، هي التي تؤدي الى تخلف الخطط في الميادين الاخرى .
ويجب أن نضع في الذهن دائما أن التخطيط في المجتمع كى لا يتجزأ ،
واذا كانت التجزئة مفيدة فهي لضمان التخصص وحسن الاعداء من
الخبرة الفنية فى كل مجال على حدة . فالتخطيط فى المجتمع يخضع
لجهاز مركزى يتصور عن طريق البحث العلمى كل احتياجات السكان
فى ضوء تقديراته المضبوطة للامكانيات المادية والخبرة الفنية والقسوة
البشرية فى مدى زمنى معين .

وفى ضوء تفسيرنا السابق توجه هذا الجهاز أيديولوجية محددة
تتمكس الهدف الأكبر وهو رفاة المجتمع فى نهاية الأمر . وعندما تعدد
أجهزة التخطيط فى المجتمع الواحد ، فإن تعددها لا ينبغي أن يكون
راجعا الى تعدد الخطط ، بل الى الحاجة الى تعدد أجهزة التطبيق ، واذن
فالتخطيط العام فى المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تنفرع
منها شعب مختلفة اقتصادية أو صناعية أو علمية أو صحية ، وتترجم فى
كل خطواتها عن غلية المجتمع الاساسية وهى الرفاة الاجتماعية .

مراجع مختارة

- Bell, N. W. & Vogel, E. E., *A Modern Introduction to the Family*; N. Y., 1962.
- Bendix & Lipset, *Class, Status and Power*, N. Y., 1961.
- Benedict, R., *Patterns of Culture*, London, 1953.
- Bergel, E. E., *Social Stratification*, New York, 1962.
- Biesanz, J. & Biesanz, *Modern Society-An Introduction to Social Science*, N. Y., 1954.
- Bredemeier & Stephenson, *The Analysis of Social Systems*; New York, 1962.
- Dodd, S., *Dimensions of Society*, New York, 1940.
- Davis, Kingsley; *Human Society*, New York, 1955.
- Evans-Pritchard; *Social Anthropology*, 1951.
- Green, A., *Sociology : An Analysis of the Life in Modern Society*, N. Y., 1960.
- Handlin, O., *The Uprooted*, Boston, 1951.
- Herskovits N. J., *Acculturation : A Study of Cultural Contact*, New York.
- Hoselitz, B. F., (ed.), *A Reader's Guide to the Social Sciences*; New York, 1959.
- Hoselitz, B. F., *Sociological Aspects of Economic Growth*; N. Y., 1960.
- Hughes, E. G., *The Cultural Aspect of Urban Research in : "The State of the Social Sciences"* (ed.), by White, L. D., Chicago, 1956.
- Hunt, E. F., *Social Science : An Introduction to the Study of Society*, New York, 1955.
- Kroeber A. C., *Anthropology*, New York, 1948.
- Lapierre, R. T., *A Theory of Social Control*, N. Y., 1954.
- Loomis, Ch. & Beagle, A; *Rural Social Systems*, New York, 1951.
- Lundberg G., *Foundations of Sociology*, New York, 1939.
- Lundberg, G., & Others; *Sociology*; New York, 1948.
- MacIver, R. and Page, Ch, *Society*, London, 1936.
- Malinowski, B., *Dynamics of Culture Change*. New York, 1936.
- Merton: R., & Others (eds.), *Sociology Today, Problems and Prospects*; New York, 1962.

- Merton, R., *Social Theory and Social Structure*; New York, 1962.
- Ogburn, W., & Nimkoff, *Handbook, of Sociology*, London, 1953.
- Ogburn, W., *Social change*, second printing, New York, 1952.
- Radcliffe-Brown, *Structure & Function in Primitive Society*, London, 1956.
- Redfield, R., *The Folk Culture of Yacatan*, Chicago 1941.
- Redfield, R., *The Folk Society*. *Amer. J. Socio*, L. 11. 4 (January 1947) 293-308.
- Redfield, R., *The Little Community Velowpoinis for the Study of Human Whole*, Chicago, 1956.
- Redfield, R., *Peasant Society and Culture*, Chicago, 1956.
- Redfield, R., *A Village that chose progress. Chan Kom Revisted* Chicago, 1957.
- Rencek, J. S., (ed.), *Contemporary Sociology*, London, 1949.
- Sorokin, P., *Social and Cultural Dynamics* Vols. 4, New York, 1941.
- Sorokin, P., *Society, Culture and Personality*, New York, 1947.
- Sprott; *Sociology*, London, 1957.
- Timacheff, N. S., *Sociological Theory, Its Nature and growth*; N. Y., 1955.
- Wilson, G., and Wilson, N. *The Analysis of Social Change*, 1945.
- Znaniecki; *The Method of Sociology*, New York, 1934.

